

عبد الرحمن البكائي

سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩ م.



عبد الرحمن إدريس صالح البياتي

سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق

حتى عام ١٩٥٩

الطبعة الثانية

(مزيدة ومنقحة)



بنكهى زين

السليمانية ٢٠٠٩

٩٢٣،٢

ب ٤٢٣ البياتي، عبد الرحمن إدريس صالح
سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩ / تأليف عبد الرحمن
إدريس صالح البياتي. - ط ٢ (مزيدة ومنقحة). السليمانية: مؤسسة زين، ٢٠٠٩.
٢٨١ ص: ١٧،٥×٢٥ سم. - (التسلسل؛ ١٠٧).
١- قزاز، سعيد- تراجم. ٢- العززان. التسلسل؛ ١٠٧
أعدت المكتبة العامة في السليمانية البيانات الأولية للتصنيف والفهرسة

مشرف المطبوعات: صديق صالح

التسلسل: ١٠٧
الكتاب: سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩
المؤلف: عبد الرحمن إدريس صالح البياتي
الطبعة: الثانية (مزيدة ومنقحة)
التنضيد: محمد خليل النجار (بعقوبة) www.alkater99@yahoo.com
التصميم: لاس
الخط والغلاف: أحمد سعيد
عدد النسخ: ١٠٠٠
السعر: ٥٥٠٠ دينار
رقم الإيداع: ١٧١ لسنة ٢٠٠٧
مكان الطبع: السليمانية، مطبعة شقان

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمع بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه في نطاق
إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

من منشورات

مؤسسة زين

لإحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي

العراق: إقليم كردستان، السليمانية؛ الشارع ١١ بيرمكرو، محله ١٠٧ براتان،

عمارة (تتلاري زين) بجانب (مسجد الشيخ فريد)

الأرضي: ١-٣١٩٤٧٣٢ آسياسيل: ٠٧٧٠١٤٨٤٦٣٣ أو ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ أو ٠٧٧٠١١٢٨٣٠٩

www.binkeyjin.com

الإهداء

إلى

والديَّ الكريمين.

الذين تحمّلا معي معاناة البحث

وجادا عليّ بكرمهما وصبرهما.

وإلى

سميرة إدريس إكباراً واحتراماً

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

عبد الرحمن إدريس

شكر وتقدير

من بعد الشكر لله لا يسعني الا ان اتقدم بوافر شكري وتقديري الى استاذي الجليل الدكتور علاء جاسم محمد الحربي لما بذله من جهود ساعدت على تذليل الكثير من الصعوبات التي واجهتني خلال مرحلة إعداد الدراسة. كما اخص بالشكر والتقدير علامتنا الجليل الدكتور كمال مظهر احمد الذي كان لتوجيهاته السديدة الاثر الواضح والفعال في تخطي العديد من الصعوبات، واتقدم بالاحترام والتقدير والعرفان بالجميل الى اساتذتي جميعاً الذين لم يبخلوا عليّ بالتوجيه والارشاد خلال مرحلة دراسة البكالوريوس والسنة التحضيرية. كما اتقدم بالشكر الجزيل الى الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب وعلى رأسها الاستاذ الدكتور محمد جاسم حمادي المشهदاني والاستاذ الدكتور طارق نافع الحمداني لما أبدته من جهود سهلت مهمتي.

واسجل شكري وتقديري الى الاستاذ خليل إبراهيم حسين الزبيعي والاستاذ عبد الإله شنشل اللذين أطلعاني على وثائق مهمة كان لها موقع خاص في الدراسة، كما اسجل شكري وتقديري للشخصيات العراقية التي قابلتها والتي أمدتني بكل ما هو مفيد لأغراض الدراسة وأخص منهم بالذكر السادة، فؤاد عارف ونزهت عزيز قرآن ويوسف الحاج الياس وشاكر علي التكريتي وجمال بابان واحمد زرنك وجوهر عزيز دزه يي ونوري مجيد سليم ونعمان ماهر الكنعاني وعلي الشيخ حسين الساعدي ونصير الجادرجي وخيري أمين العمري والسيدة لميس محمود صبحي الدفترى وياسين الحسيني وفيصل فهمي سعيد وحسين جميل وطاهر الحيدري وصلاح عبد الوهاب وشاكر محمود شكري و الدكتور كمال السامرائي، وأخص بالشكر زميلي ليث عبد الرحمن الذي قام بنقل بعض مسودات الدراسة.

وعليّ أن اسجل شكري الجزيل الى المسؤولين في وزارة الداخلية العراقية لما أبدوه من جهود تستحق الثناء التي لولاها لما أنجزت هذه الدراسة بالشكل الذي هي عليه، كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المسؤولين في مديرية التقاعد العامة الذين كان لهم الفضل في إطلاعي على إضبارة (سعيد قرآن) التقاعدية، وأثنى على الجهود التي

بذلها السادة العاملون في دار الكتب والوثائق والمكتبة المركزية في الجامعة
المستنصرية، وكل من أمدني بالعون والمساعدة.

الباحث

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٠	المختصرات المستخدمة في الدراسة
١١	مقدمة الطبعة الثانية
١٣	التقديم - د. كمال مظهر احمد
٣٥	المقدمة
	الفصل الاول: حياته ونشأته حتى عام ١٩٥٣:
٤١	نشأته وثقافته
٤٦	حياته الوظيفية في الحكومة العراقية
٥٣	سعيد قزاز متصرف لواء اربيل
٥٨	سعيد قزاز مفتشاً إدارياً.. متصرفاً
٦١	دوره في متصرفية لواء الموصل
٦٩	وزارة الشؤون الاجتماعية
٧٣	أول مدير عام عراقي لمؤسسة الموانئ العراقية
	الفصل الثاني: نشاط سعيد قزاز السياسي (١٩ أيلول ١٩٥٣-١٧ حزيران ١٩٥٤):
٨١	سعيد قزاز وزيراً للداخلية
٨٦	موقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة ١٩٥٣ ..
٩٧	دوره في السيطرة على فيضان عام ١٩٥٤
١٠٥	دوره في الانتخابات النيابية في وزارة أرشد العمري ١٩٥٤
	الفصل الثالث: دوره في وزارتي نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة (٣ آب ١٩٥٤ - ٨ حزيران ١٩٥٧):
١١٥	انضمامه الى وزارة نوري السعيد الثانية عشرة

١١٨	القزاز ومراسيم الوزارة
١٢٥	القزاز والإدارة الداخلية
١٢٥	أ. الانتخابات
١٢٦	ب. نظام نوط الانقاذ
١٢٧	ج. الاحزاب
١٣٠	د. الصحافة
١٣٣	هـ. البارزانيين
١٣٤	و. قضية الشيخ الخالصي
١٣٥	دوره في السياسة الخارجية العراقية
١٤٢	دوره في وزارة السعيد الثلاثة عشرة
١٤٢	أ. مؤتمر المحامين العرب
١٤٤	ب. القزاز وحزب المؤتمر الوطني
١٤٦	ج. موقفه من الحركة الوطنية بعد أحداث السويس في مصر عام ١٩٥٦
١٥٥	القزاز والعلاقات السياسية العراقية – المصرية
١٥٩	دوره في رفع المستوى الإداري والخدمي

الفصل الرابع: سعيد قزاز والتطورات السياسية في العراق من عام

١٩٥٨ حتى إعدامه عام ١٩٥٩:

١٦٩	دوره في أحداث عام ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز
١٧٦	سعيد قزاز في المعتقل
١٨٠	المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)
١٨٢	القزاز امام المحكمة
١٩٠	قرار الحكم
١٩٤	الايام الاخيرة للقزاز
١٩٨	ردود الفعل لاعدام القزاز
٢٠١	الخاتمة
٢٠٤	شهادة شخصية بحق المرحوم سعيد قزاز

٢٠٧	ملف الصور و الوثائق
٢٥٥	قائمة المصادر
٢٦٩	فهرس الأعلام

المختصرات المستخدمة في الدراسة

ت	الاسم	المختصر
١	الجزء	ج
٢	الصفحة	ص
٣	الطبعة	ط
٤	العنوان	ع
٥	ملفات دار الكتب والوثائق	د.ك.و
٦	ملفات مديرية التقاعد العامة	م.و.ع
٧	ملفات مديرية الوثائق العسكرية	م.و.ع
٨	ملفات وزارة الداخلية	م.و.د
٩	الموضوع	م
١٠	الوثيقة	و

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد فهذه الطبعة الثانية من دراستنا عن المرحوم سعيد قزاز والتي سبق إن طبعت لأول مرة في بيروت، اذ تقبلها القراء قبولاً حسناً واثنوا عليها، حتى نفذت من الأسواق الأمر الذي يعكس أهمية الرسائل الجامعية المكرسة لدراسة الشخصيات التاريخية المعروفة التي كان لها الأثر الواضح في رسم معالم الأحداث السياسية في العالم العربي، وخطت بعض تلك الرسائل والدراسات خطوات ثابتة بعد أن استندت إلى الوثائق والتقارير المهمة التي ساعدت وبشكل فاعل للوصول إلى استنتاجات جديدة غيرت من بعض الأفكار والأحكام الشائعة عن عدد من الشخصيات والأحداث السياسية في العراق خلال الحقبة التي تناولتها تلك الدراسات.

كشفت هذه الدراسة الدور الذي أداه سعيد قزاز (١٩٠٤-١٩٥٩) خلال سيرته السياسية في العراق، ممثلاً للنظام الملكي بوجهيه السلبي والايجابي، فكان انساناً مبدئياً جريئاً معجباً بحضارة الغرب، حساساً ضد أي قوة معارضة آنذاك، وترسخت بعض مواقفه في أذهان الناس حتى اخذ بعضهم يرددوا في أحاديثه، كان من بينها موقفه المشرف أيام فيضان بغداد في ربيع عام ١٩٥٤، فضلاً عن موقفه الجريء أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) أثناء محاكمته بعد سقوط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي أشار فيها إلى إنه لا يهاب الموت وعندما يصعد الى المشنقة سيرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامه، كانت كلمات القزاز مؤثرة وبلغية إلى الحد الذي يجعل تكرارها صعباً في قياس الظرف والمكان إلا من قبل نوع خاص من الرجال.

قد يختلف الكثير معنا في تقويم شخصية سعيد قزاز، ففي الوقت الذي عده بعضهم طيراً مشنوماً لاعتبارات شخصية غير منطقية، وضع له البعض الآخر تمثالاً لا تشوبه شائبة وعدوه رمزاً للتحدي والكبرياء الذي ادخله في قائمة الرجال الذين خلدهم التاريخ. إلا أننا حاولنا أن نكون موضوعيين قد المستطاع في تقويم تلك الشخصية بالاستناد إلى عدد غير قليل من الوثائق التي يمكن ملاحظتها في هوامش وقائمة مصادر الكتاب.

كانت الطبعة الأولى للكتاب في المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١. وبعد نفاذها من الأسواق أصبحت عرضة للتساؤل من قبل الأصدقاء وبعض القراء الذين رغبوا اقتناء نسخة من الكتاب لقراءته لاسيما بعد أن نال استحسان عدد من الأساتذة الذين اعتزُّ بآرائهم، وخضع للنقد والتحليل في بعض الصحف الداخلية والخارجية، وعند ذلك ظهرت أعداد من الكتاب (مستنسخة) في شارع المتنبي ببغداد وبأعداد لا بأس بها، الأمر الذي جعلنا نفكر بطبع الكتاب طبعة ثانية مدعومة بالصورة وعدد من الوثائق التي لم تنشر في الطبعة الأولى التي وقع فيها للأسف بعض الأخطاء البسيطة. وأخيراً أحمد الله الذي جعل الكتاب مما ينتفع به وأكرر اعتذاري لمن لا يتفق معي في هذه الرؤيا وذلك التقويم.

عبد الرحمن إدريس صالح

بغداد

٢٠٠٩/٩/١

تقديم سعيد قزاز أمام محكمة التاريخ

كمال مظهر

القيت يوم العشرين من نيسان سنة ٢٠٠٠ بحثاً أمام "المؤتمر العلمي القطري للعلوم السياسية" الذي أقامته كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد، وكان البحث يحمل عنوان "قراءة تقويمية لشخصيات وأحداث سياسية عراقية في العهد الملكي في ضوء رسائلنا الجامعية". نال البحث استحسان العديد من الأساتذة صراحة (أو ضمناً، وبينهم من اعتزّ بآرائهم بصورة خاصة، كما استهجنه آخرون صراحة، أو إمتعضوا منه ضمناً). هنا أرى المقام مناسباً أن أعيد جانباً من ذلك البحث قبل أن أتحدث عن سعيد قزاز الذي ورد اسمه فيه أيضاً. واعتقد أنّه يحق لي أن أدلي بدلوي في هذا المضمار كوني أستاذاً أشرف على مدى ثلاثة عقود ونيف على عشرات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، وشاركت في مناقشة عدد أكبر منهما، وهي في معظمها مكرّسة لدراسة صفحات مهمة من تاريخ العراق الحديث والمعاصر، من بينها تاريخ شخصيات معروفة من أمثال نوري السعيد والدكتور محمد فاضل الجمالي ومحمد رضا الشيبيني وغيرهم، ولقد طبعتم معظم الرسائل التي أشرفت عليها، ووجدت طريقها إلى أيدي القراء على نطاق واسع، كما قومت في الداخل وفي الخارج أيضاً.

لا ينكر أن رسائلنا الجامعية المكرّسة لدراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر خطت خطوات جيدة إلى الأمام في غضون العقدين الأخيرين، خصوصاً بعد الكشف عن الوثائق الدبلوماسية الغربية، ولاسيما البريطانية والأمريكية منها، وبعد الإطلاع على كم هائل من وثائق البلاط ووزارة الداخلية والتقارير الدبلوماسية في العهد الملكي، وهي لا تقل شأنًا من نظيراتها في شيء، الأمر الذي أفسح المجال للتوصل إلى عدد غير قليل من الاستنتاجات الجديدة عن شخصيات وأحداث سياسية عراقية في العهد الملكي، تختلف، إلى حد واضح، عن آراء وأحكام شائعة مردها إلى الصراع السياسي على السلطة، فضلاً عن حكم الشارع النابع من دوافع وطنية لم تخل من فوران العاطفة المشروعة، ولكن غير

الموضوعية بالضرورة. ويدخل ذلك في سياق عام، لا خاص، ولنا في تاريخ الثورة الفرنسية نموذجان معبران هما ميرابو، خطيب الثورة الذي فتحت البانتيون (مقبرة العظماء) في باريس أبوابها لأول مرة لجثمانه الذي بكاه الألوف، لتنتقل رفاته فيما بعد إلى مقبرة للمجرمين في إحدى ضواحي العاصمة الفرنسية بعد سنوات، والثاني هو ((الشيطان الأعرج)) تاليران الذي كان في حياته منبوذاً من الجميع، لتتقلب الآية فيما بعد حينما تبين أنه خدم الجميع فعلاً، ولكن من أجل فرنسا (ولاً، ومن أجل ذاته ثانياً، ولقد تجسّد ذلك بصورة جلية في موقفه أيام مؤتمر فيينا التاريخي في العام ١٨١٤-١٨١٥ حينما حقّق لفرنسا المهزومة ما لم يدر بخلد أحد أبداً.

وإذا إنتقلنا من التعميم إلى التخصيص بهدف توضيح المقصود أكثر في سياق موضوعنا المحدّد يمكن الركون إلى مجموعة كبيرة من الحقائق التاريخية، منها، على سبيل المثال، الصورة القائمة لميثاقي "سعد آباد" و"بغداد" في العقل الباطن، وكذلك في ادبنا السياسي المدوّن، في حين أن أقطاب الحكم في العراق الملكي كانوا يرون إلى الميثاقين، قبل كل شيء، بوصفهما أداة حاسمة لضمان الأمن الوطني، أو القومي عن طريق تجاوز الأطماع الإقليمية لدول الجوار، ويكمن في ذلك أحد الأسباب الجوهرية للبعد المحدود عالمياً للميثاقين، ولاسيما "ميثاق سعد آباد" الذي وُلد ميتاً أصلاً، مع العلم أن أول من دعا إلى عقده كان مصطفى كمال أتاتورك الذي أراد ضمان جبهته الشرقية في مواجهته لأطماع إيطاليا الفاشية في البحر المتوسط عشية الحرب العالمية الثانية، وكان أتاتورك يتوق إلى إشراك الإنحاد السوفيتي وبريطانيا، أو على الأقل إحدى الدولتين في الميثاق. وفي أواسط العقد السادس من القرن الماضي لم يعترض جمال عبد الناصر على عقد ميثاق أشبه ما يكون بميثاق بغداد، وللأسف الشديد أن العراق لم ينعم بضمان إقليمي حقيقي طوال تاريخه المعاصر إلا في ظل "ميثاق بغداد" دون أن يعني ذلك، بالبداية، تبريراً للجوانب السلبية للميثاق في نظرنا، لكن ينبغي أن يأتي حكم التاريخ للظواهر في إطار شامل، غير أحادي.

وقد يبدو غريباً إذا عرفنا، وفي ضوء أدلة مقنعة، إن حقد الصهيونية على الدكتور محمد فاضل الجمالي، أحد أشد المتحمسين لميثاق بغداد، لم يقل كثيراً عن حقد اليسار عليه، ولكن من منطلقين مختلفين دون شك، كما أنه بدوره لم يقل حقه على الصهيونية عن حقه على اليسار. ونشير أيضاً إلى أن مناقشات الجمالي ودفاعه عن الحق العربي في الأمم

المتحدة، وحججه الدامغة أخرجت مراراً موقف المندوب الإسرائيلي الذي احتج بشدة على الخطاب الذي ألقاه الجمالي في السادس عشر من تشرين الأول ١٩٥٢، قائلاً: «إن نبرة رئيس الوفد العراقي أعادت إلى الأذهان صوت النازية».

كما نشرت "معاريف" مقالة مطوّلة ضده، وفي لقائه بوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ الثالث والعشرين من كانون الأول ١٩٥٢ لمدة ساعة قال الجمالي له بالنص أنه شخصياً يعدّ «أي عربي يصلح إسرائيل خائناً»، الأمور التي سجلتها "الأهرام" و"الهاتف" و"رويتر" وأكثر من شخصية عربية مرموقة. ومن المفيد أن نشير بالمناسبة أيضاً إلى أنّ الجمالي هو أوّل من اقترح تدريس قضية فلسطين منذ المرحلة الابتدائية، وذلك حتى «يتعلّم أطفال العرب منها في كل مراحل الدراسة الدروس والعبر».

أمّا دفاع الدكتور الجمالي عن قضايا بلاد المغرب العربي وليبيا فإنّه أمر معروف، ومشهود له على نطاق واسع، مما أهّله بجدارة لأن يُدفن في مقبرة الشهداء بتونس بحضور عدد من رؤساء العرب وقادتهم. وفي السياق ذاته يبدو غريباً أيضاً إذا علمنا أن أحمد مختار بابان، آخر رئيس وزراء عراقي في العهد الملكي، وقف مباشرة وراء الإسراع في تنفيذ حكم الإعدام بالوكيل الصهيوني شفيق عدس، في حين طُرد أحد أقطاب المعارضة من حزب وطني لأنّه وافق، بوصفه محامياً، أن يدافع أمام المحاكم عن عدس.

وكل ما سبق، وغيره لا يعني، دون شك، أن هؤلاء، وغيرهم من أقطاب العهد الملكي لم يرتكبوا بالمقابل أخطاء غير قليلة، وهذا يدخل أيضاً في السياق العام لا الخاص، لأنّ لا معصوم من الخطأ بين البشر، فمن لا يعمل لا يخطئ حسب صياغة موفقة للنين.

وإذا توقّفنا هنيهة عند النقطة الأخيرة نقول بإيجاز مركّز، وعلى سبيل المثال فقط، ما كان يليق بسياسي مخضرم، درّس الدكتوراه بتفوق في المغرب، مثل الجمالي أن يثق بالدول الرأسمالية الكبرى كل تلك الثقة المطلقة التي أولاها إياها، ولا أن يضفي مثل تلك الهالة المثالية على شخصية سياسية مثل وزير خارجية بريطانيا من أواسط الأربعينيات حتى بداية الخمسينيات أرنست بيفن، ولا أن ينظر بمثل ذلك المنظار الأسود القائم إلى كلّ ما هو سوفيتي، أو يساري.

وفي الواقع إن أكبر خطأ قاتل ارتكبه النظام الملكي في العراق يكمن في موقفه من الديمقراطية، فعلى العكس من منطق الأشياء سار الخط البياني لتطور

الديمقراطية في العهد الملكي من الأعلى إلى الأسفل، لا من الأسفل إلى الأعلى، ويتحمل الجميع وزر ذلك، لكن بدرجات متفاوتة.

مع ذلك هناك نقطة مهمة لا يأخذها المتمزمتون في تقويمهم لذلك العهد بنظر الاعتبار، وهي أن وجود هكذا طبقة حاكمة أمر يسجل للعراقيين لا عليهم، فمما لا شك فيه أن أحد أهم الأسباب الجوهرية الكامنة وراء ما تحقق يومذاك يرتبط بقوة الحركة الوطنية العراقية، فلولا ثورة العشرين، التي قلَّ نظيرها في قياس الزمان والمكان، لما ظهرت الدولة العراقية الحديثة قبل مثيلاتها بردح من الزمن. ثم إن المعارضة الوطنية كانت طوال العهد الملكي تؤلف قوة كبيرة على الساحة السياسية لم يكن بوسع أحد من الأطراف المتصارعة أن لا يحسب لها الحساب بصورة جدية. وللاستدلال فقط نشير إلى أن انتخابات "المجلس التأسيسي"، وهو أول سلطة تشريعية في العراق، استغرقت سنة وثلاثة أشهر ويوماً واحداً (من ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ حتى ٢٥ شباط ١٩٢٤)، وذلك بسبب المقاطعة المتوالية للعراقيين لها، ولولا جهود شخص الملك فيصل الأول لاستغرقت مدة أطول حتى من ذلك. ولقد ألفت المعارضة داخل المجلس حوالي ٣٤٪ من مجموع أعضائه، وكان جُلَّ المنتميين إليها من المثقفين الذين تخرجوا من مدارس استانبول العليا العسكرية والمدنية، وإن ٢٣٪ منهم كانوا يجيدون ثلاث لغات أو أكثر، فكانوا ندأً بجدارة لمن كانوا في الخندق الآخر من أمثال جعفر العسكري الذي تزامنت أعمال "المجلس التأسيسي" مع عهد وزارته، فإنه كان يجيد ثمانى لغات شرقية وغربية، ونال شهادة الحقوق في لندن بتفوق بعد أن تجاوز الخامسة والأربعين من العمر، ليضيف بذلك شهادة جديدة إلى شهادتيه اللتين حصل عليهما قبل الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى مجموعة من الأوسمة الرفيعة تقديراً لخدماته.

كان على "المجلس التأسيسي" أن يبت في ثلاث قضايا أساسية اعتمد عليها مستقبل العراق، وهي المعاهدة العراقية-البريطانية، ووضع أول دستور وأول قانون للانتخابات للبلاد. شهدت أروقة المجلس مناقشات حامية يشغل مضمونها مجلدين ضخمين بلغ عدد صفحاتهما تسعاً وأربعين وثلاثمائة وألف صفحة. وأخطر تلك المناقشات دارت حول موضوع المعاهدة العراقية-البريطانية التي وقف الشعب العراقي ضد إبرامها بقوة، مما انعكس بوضوح داخل المجلس أيضاً فإنَّ مداخلات نواب المعارضة بالنسبة لهذا الموضوع ألفت ٧٣٪ من مجموع مداخلات أعضاء

المجلس التأسيسي. وفي الأخير أقرّت المعاهدة بأسلوب لا نظير له، على حد علمنا، في تواريخ الحياة البرلمانية المعاصرة، فتحت ضغط المندوب السامي البريطاني جرى في منتصف ليلة العاشر والحادي عشر من حزيران ١٩٢٤ التصويت على المعاهدة بعد أن تمّ جمع تسعة وستين عضواً من أعضاء المجلس من أصل مائة عضو من دورهم، ومن فنادق بغداد بصورة انتقائية، مع ذلك صوّت إلى جانب المعاهدة سبعة وثلاثون عضواً، فيما صوّت ضدها أربعة وعشرون من الحاضرين، واستنكف عن التصويت ثمانية آخرون، وهذا يعني، بوضوح، أن حوالي ثلثي النواب كانوا ضد المعاهدة التي كانت تمثل، في كل الأحوال، خطوة ما إلى الأمام كونها خففت من بعض آثار الانتداب، ومهدت الطريق لنيل الاستقلال بعد مرور ثماني سنوات ونيف فقط على إبرامها. ولا يخلو من قدرٍ من المغزى إذ نضيف إلى ما سبق ذكره حقيقة أخرى هي أن الملك فيصل الأول نفسه كان يحتفظ بأكثر من خيطٍ خفي مع أقطاب المعارضة في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر.

صحيح طرأ قدر واضح من التراجع على واقع الحياة البرلمانية في العراق في عهد ما بعد فيصل، وذلك في سياق ما أسميناه بتراجع الخط البياني للديمقراطية في البلاد، لكن المعارضة البرلمانية ظلّت، مع ذلك، تمثل حتى سقوط النظام الملكي قوة ضغط يحسب لها المسؤولون ألف حساب، في حين شوهدت دعايات الشوارع غير المسؤولة الصورة في الأذهان تماماً، بحيث غدا الناس مقتنعين بأنّ النواب يغطون في نوم عميق أثناء اجتماعات مجلس الأمة، وبأنّهم يصوتون على اللوائح كما يصوت عليها نوري السعيد الذي لم يشترك، أصلاً، في أي تصويت برلماني منذ العام ١٩٣٢، وهنا اكتفي أيضاً بالإشارة إلى أنموذج واحد، يبدو غير متوقع أغلب الظن، وهو أن يرتفع في أواخر العهد الملكي، وعندما كان سعيد قزّاز تحديداً يشغل حقيبة وزارة الداخلية، صوت جهوري منفعل^١ داخل أروقة مجلس النواب نصاً: ((سادتي من العيب الكبير أن يبقى الدينار (العراقي) مرتبطاً بالكتلة الإسترلينية، ليس من صالحنا الاقتصادي والمالي أن يبقى هذا الوضع لأنّ إنكلترا في مهب الريح...)).^٢

^١ كان المتحدث هو نائب البصرة عبد الرزاق حمود، ولقد استفسرت من زميله في المجلس مسعود محمد عنه وعن وقائع تلك الجلسة.

^٢ "محاضر مجلس النواب"، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، محضر الجلسة الثانية والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب بتاريخ ٢١ شباط ١٩٥٤، ص ٤٩٦.

وإن يوجّه زملاء النائب نفسه بعد يومين فقط أربعة وثمانين سؤالاً وطلباً في جلسة واحدة فقط إلى رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، انطوى معظمها على ما يمس هموم الناس في الصميم، وقضايا الساعة عربياً ودولياً، من قبيل فتح الطرق وإنشاء المدارس، وشؤون الزراعة والري، وزيادة حصة العراق من واردات النفط، وضرورة إقامة مشاريع جديدة للماء والكهرباء، وعن غمط بعض الشركات الأجنبية لحقوق العمال، وبخصوص إصدار العفو عن رشيد عالي الكيلاني وعن البارزانيين وما إلى ذلك من القضايا المحلية، وعن اعتداءات القوات البريطانية في منطقة القناة على المصريين، والموقف من نضال المراكشيين، وعن مواقف الغربيين من إسرائيل وقضايا أخرى عربية، وعن ضرورة التمسك بسياسة الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي على الصعيد الدولي^٢.

ومما يذكر أن النائب نفسه الذي أثار موضوع الإسترليني انتقد في الجلسة ذاتها شخص رئيس الوزراء الدكتور محمد فاضل الجمالي انتقاداً لاذعاً، جارحاً، وعندما حاول الجمالي الدفاع عن نفسه ساد القاعة (ضوضاء وضرب على المقاعد) كما ورد نصاً في محضر ذلك اليوم من محاضر مجلس النواب^٣.

خلاصة القول كان العراقيين هكذا، لذا ولّوا حكماً من النوع الذي خدموا بلادهم بجدارة وإخلاص بغض النظر عن جميع هفواتهم ونواقصهم، لذا لم يكن غريباً أن يدخل العراق عصبة الأمم في العام ١٩٣٢، مثلاً، قبل مصر الحضارة وحملة نابليون ومحمد علي الكبير والقناة بثلاث سنوات على يد الملك فيصل الأول الذي حطمتنا تمثاله في غفلة من الزمن، ونحن اليوم بأمس الحاجة إلى أن نعيد الأمور إلى نصابها كما أعيد تمثال الملك فيصل الأول إلى مكانه الطبيعي، الأمر الذي يحتاج، على ما اعتقد، إلى عقد مؤتمر علمي خاص لدراسة الموضوع من جميع جوانبه، وفي ضوء تطبيق واقعي لشعار إعادة كتابة التاريخ من أناس جديرين بتلك المهمة غير السهلة، لا من "وعاظ السلاطين" على حد تعبير الدكتور علي الوردي.

نشأ وعمل سعيد قزاز (١٩٠٤-١٩٥٩) في مثل هذه الأجواء، وكان يمثل النظام الملكي بوجهيه السلبي والإيجابي بقناعة فكرية ثابتة من وجهة نظره، وكان

^٢ المصدر نفسه، ص ٥٢٠-٥٢٣.

^٣ المصدر نفسه، ص ٤٩٥.

هو نفسه قد وضع اليد على العديد من سلبيات ذلك النظام، حتى أنه، مثل آخر رئيس وزراء في ذلك العهد أحمد مختار بابان، لم يستبعد سقوط النظام قبيل ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨.

في حال أي تقويم لشخصية سعيد قزاز، ولدوره وقناعاته ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار إنتماؤه الأسري والاجتماعي والأجواء التي نشأ فيها، فضلاً عن خصاله بوصفه إنساناً مبدئياً، طيباً، عفيف اللسان، جريئاً دون حدود، معجباً بحضارة الغرب وقيمها غاية الإعجاب، حساساً بإفراط تجاه كل عمل ثوري عموماً، وتجاه جميع أجنحة اليسار خصوصاً.

في ضوء ذلك نقول إن سعيد قزاز كان ينتمي عملياً إلى النخبة المتنورة المعتدلة، وإنه تجاوز نوري السعيد في ذلك، إذ وقف ضد الإقطاع عن قناعة، مما انعكس على العديد من مواقفه وإجراءاته التي تحولّت إلى حديث الناس، فلقد حاول وضع حد لأعمال عدد من كبار الإقطاعيين الذين تهادوا في استغلالهم للناس، فعندما كان متصرفاً (محافظاً) في الموصل اعتقل أحدهم بنفسه نهراً، جهاراً دون أن يلفت إلى أن الذي اعتقله في عقار داره كان نائباً عن منطقته، يتمتع بالحصانة البرلمانية، وكان مقرباً من البلاط الملكي، ومن شخص رئيس الوزراء نوري السعيد، خصوصاً بعد أن أدّى دوراً متميزاً للقضاء على الانتفاضة البارزانية عام ١٩٤٥. وبذل القزاز جهوداً حثيثة لتحجيم زعماء بشدر الأقوياء الذين ظلوا يؤلفون، على مدى ربح طويل من الزمن، شوكة بجنب السلطة المركزية، واختار لإدارة منطقتهم قائمقاماً حازماً معروفاً، هو ومعظم أفراد أسرته، بميولهم اليسارية^٥، مما أثار حفيظة زعماء بشدر بقوة، ولقد اطلعت شخصياً على أكثر من وثيقة سرية من وثائق وزارة الداخلية بهذا الصدد، وروى لي الوثائقي العراقي المعروف العميد المتقاعد والوزير في العهد الجمهوري خليل الزوبعي كيف تجاهل سعيد قزاز أيام فيضان بغداد المشهور سنة ١٩٥٤ أمراً شفهيّاً أصدره له شخص الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله بواسطة مرافقه الأقدم عن طريق الزوبعي بصدد إرسال مساعدات عينية فورية إلى أمير ربيعة لقناعة القزاز، كما جاء في رده، بأنّ الفقراء أولى بتلك المساعدات. وقلما ظهر إداري عراقي في العهد الملكي رصد مثله أعمال لجان تسوية حقوق الأراضي التي ألّفت بموجب قانون

^٥ المقصود طاهر الحيدري الذي أجرى صاحب الرسالة مقابلة خاصة معه حول الموضوع.

خاص، فلقد بذلك كل ما في وسعه ليحول دون التلاعب بمضمون القانون لصالح الملاكين على حساب الفلاحين. مع ذلك علينا أن نُقر أن القزاز كان وحيداً في هذا الميدان النبيل، أنه ناطح قلاع الإقطاعيين الحصينة بسييف خشبي، إلا أن ذلك لا ينفي مقاصده الجليلة، كما لا ينفي أنه كان يرنو مخلصاً إلى إنقاذ النظام من منطلق قناعاته الفكرية، فقد أدرك جيداً، وعن وعي ناضج أن عهد الإقطاع قد ولى وانتهى.

يُؤخذ على سعيد قزاز العديد من المواقف الحازمة مع قوى المعارضة، ولتوضيح وجهة نظري بهذا الخصوص، والتي كوّنتها بعد إطلاعي على كم كبير من الوثائق وتفاعلي مع مضمونها، اختارُ قبل كل شيء أنموذجاً يخص حالة محدّدة تحتل موقعاً خاصاً في أعماقي كإنسان، فلطالما أدنى النظام برمته بسبب موقفه من أربعة ضباط كرد نُفّذ فيهم حكم الموت في حزيران ١٩٤٧، وفعلاً أن هؤلاء الضباط كانوا وطنيين في مواقفهم، وإبطالاً في مواجهة حبل المشنقة، لذا يتمتعون بكل جدارة بموقع متميز في ضمير كل كردي نظيف، بل وكل وطني شريف اطلع على قصتهم المثيرة. ولكن اتساءل ماذا كان بوسع أي نظام في الدنيا، بما في ذلك كل الديمقراطيات الغربية، أن يفعله مع أربعة عسكريين تركوا صفوف الجيش، والتحقوا بخندقٍ معادٍ، ثم لجؤوا إلى بني جلدتهم في مكان آخر يُعدّ قانوناً بلداً أجنبياً، وارتدوا بزاتٍ ونياشين عسكرية أخرى فُصّلت على غرار ما كان موجوداً في الجيش الأحمر السوفيتي دون زيادة أو نقصان. مع ذلك، وبغض النظر عن جميع الملابسات والحيثيات قدم هؤلاء الضباط إلى محكمة أصولية، وتمتعوا بحق الدفاع الحر عن أنفسهم، ودونوا في زبانتهم، ليلة تنفيذ الحكم بحقهم، وصية طافحة بالمشاعر الوطنية، وصل نصّها، وبخطهم الواضح إلى أيدي الد أعداء النظام الذين استغلّوها على نطاق واسع لخدمة أهدافهم المشروعة إلى يوم سقوط النظام، وحالياً تُعدّ الوصية تلك، الموروثة من ذلك العهد، جزءاً من التراث الثوري الكردي.

على الغرار نفسه يوجّه نقد لاذع مشروع، في العديد من منطلقاته، إلى مواقف محدّدة أبدّاها سعيد قزاز بوصفه وزيراً للداخلية، منها موقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة في كانون الأول ١٩٥٣ الذي انتهى إلى صدام مباشر بين المضربين ورجال الشرطة، مما أدّى إلى جرح ستة من المضربين ومؤيّدَيْهم من المتظاهرين توفي أحدهم متأثراً بجراحه، وإلى جرح ستة من رجال الشرطة واثنين من ضباطهم، فضلاً عن جرح اثنين من المارة، فأعلنت الأحكام العرفية في البصرة، وجرت حملة اعتقالات واسعة بين

المواطنين، وصدرت الأوامر بتعطيل تسع من الصحف اليومية، الأمور التي أثارت القوى الوطنية، ولاسيما في العاصمة بغداد.

في كل الأحوال ليس بوسع أحد أن يبرأ ساحة السلطة بالنسبة لما آلت إليه الأحداث في البصرة. ولكن بما أن أصابع الاتهام وُجّهت إلى سعيد قزّاز، بوصفه وزيراً للداخلية، أكثر من غيره لذا نرى من الضروري أن نوضح بالنسبة لهذا الموضوع مجموعة من الحقائق بالاستناد إلى عدد كبير من الوثائق غير المنشورة، وما أورده صاحب هذا الكتاب في الفصل الثاني من دراسته، فضلاً عن عدد من المصادر الموثوقة^٦. وقبل كل شيء نشير إلى أن الإضراب كان مشروعاً، وعادلاً في مطالبه وأسلوبه في البداية، ليتخذ بالتدريج طابعاً سياسياً متطرفاً كان يتوافق كلياً مع التوجهات الستالينية التي سادت الساحة يومذاك، فلقد هتف المضربون بحياة اتحاد العمال واتحاد الطلبة العالميين ونادوا بسقوط الحكومة، وطالبوا بإعلان الجمهورية، وتحول الإضراب إلى مظاهرات طافت بشوارع المدينة. الحقيقة الثانية هي أن سعيد قزّاز حضر بنفسه إلى البصرة، وأجرى اتصالات واسعة بالمضربين، وبالمسؤولين في شركة النفط التي قرّرت الاستجابة لأهم مطالب العمال، كما أن معظم المضربين بدّوا يميلون إلى العودة إلى العمل، دون أن يعني ذلك أي تبرير لموقف الشركة منهم.

هنا نعيد إلى الأذهان إضراباً سابقاً قام به عمال النفط في كركوك قبل إضراب البصرة بسبع سنوات ونيف، إقسم بطابع مهني أكبر، وبقيادة أكثر وعياً وتنظيماً وأقل تطرفاً، إلا أنه انتهى، مع ذلك، بكارثة أودت بحياة عدد كبير من العمال وغيرهم، وأدت إلى إصابة العشرات منهم بجروح مختلفة، في حين أن موقف سعيد قزّاز أدّى دوراً كبيراً للحيلولة دون تكرار المأساة نفسها في البصرة، والأهم من ذلك هو أن سعيد قزّاز كان رئيساً للجنة التي أُلّفت في أواسط العام ١٩٤٦ لوضع تقرير خاص عن إضراب عمال كركوك. جاء التقرير، الذي احتفظ بنسخة منه، موضوعياً ومنصفاً في معظم منطلقاته ومقترحاته التي كانت لصالح العمال أساساً، وينطوي على إدانة صريحة لتصرفات مدير شركة كركوك أيام الإضراب.

تتكرّر هذه الصورة بكامل أبعادها في جميع مواقف وأعمال سعيد قزّاز منذ أن بدأ حياته الوظيفية. هنا الجأ إلى أنموذج آخر يتفهمه المثقفون العرب، ويفهمونه بصورة

^٦ من بينها الجزء التاسع من "تاريخ الوزارات العراقية" للمؤرخ العراقي المعروف عبد الرزاق الحسني.

أفضل، على ما اعتقد، لسبب ليس من الصعب إدراك كنهه. ففي عز أيام آخر انتفاضة كردية انفجرت بقيادة البارزاني في العهد الملكي وانتهت عملياً سنة ١٩٤٧، كان سعيد قرزّان متصرفاً (محافظاً) في أربيل، وبما أن أهم بؤر الانتفاضة تركّزت في توابع ذلك اللواء، لذا أصبح القرزّان على اتصال وثيق من غيره بتطورات أحداث الانتفاضة وإفرازاتها على شتى الصُّعد. ومرة أخرى نقر أن سعيد قرزّان أدّى دوراً كبيراً، وعن قناعة، لاحتواء الانتفاضة، ووضع حد لها بأسرع ما يمكن، مما شوّه سمعته إلى حد كبير في نظر معظم القوميين الكرد. ولكن بالمقابل، إن من يطلع على جميع التقارير التي كتبها سعيد قرزّان في تلك الأيام الحرجة يقتنع برجاحة عقله، ووضوح رؤياه، وصحة معظم توقعاته، ولو أخذت الأطراف المتصارعة بالعديد من مقترحاته لكان بالإمكان تجاوز المعضلة أغلب الظن. لكن رأينا هذا يدخل في إطار الحدس والتخمين، لذا ليس من شأنه أن يترك أثراً كبيراً على الحكم النهائي بحق موقف سعيد قرزّان من الانتفاضة المذكورة بقيادة البارزاني. إلا أن الثابت تاريخياً، والموثق رسمياً هو الموقف المشرف الذي إتخذه سعيد قرزّان فيما بعد لحماية البارزانيين المشرّدين الذين تحوّلت مأساتهم، للأسف، إلى بضاعة مربحة لم يتورّع من الاتجار بها حتى بعض الذين كانوا يتمشدقون بعواطفهم القومية الكردية، أو تسلّقوا السلم عن طريقها.

باعتراف الجميع، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار إلا ما ندر، سجل سعيد قرزّان لنفسه صفحة مشرّفة خالدة أيام فيضان ربيع عام ١٩٥٤، إنّه بإيجاز شديد، أدّى دوراً متميزاً لإنقاذ بغداد التاريخ والحضارة من مصير مشؤوم توقّعه أكثر الناس تفاؤلاً في تلك الأيام العصيبة. اعترض أحد الزملاء على هذا الرأي أثناء مناقشة أطروحة دكتوراه عن الدكتور محمد فاضل الجمالي^٧ أعدها أحد طلابي، وكانت حجته في ذلك أن سعيد قرزّان فرض على طلاب الكليات الذين تطوّعوا لدرء مخاطر الفيضان المتوقعة، العودة إلى دورهم وأقسامهم الداخلية. لا يمكن أن يخامر الشك فكر أحد بخصوص الدوافع النبيلة لقول ذلك الأستاذ الذي كان شخصياً أحد المتطوعين بإخلاص لحماية مدينته العزيرة، ولكن كما بيّنتُ أثناء المناقشة أن ما لجأ إليه سعيد قرزّان كان أفضل، وأهون إجراء واقعي يمكن اللجوء إليه في وقت كانت التقارير الخاصة تؤكد أن الطلاب اليساريين كانوا يعدّون العدة لإقامة مظاهرات تلقى مسؤولية ما

^٧ وقع فيضان سنة ١٩٥٤ في عهد الوزارة الثانية للدكتور محمد فاضل الجمالي.

أحدثته الطبيعة على عاتق "النظام الرجعي القائم"، ولا يمكن أن يخفى على أحد ماذا كان بوسع هكذا مظاهرة أن تحدثه من ارتباك في تلك الظروف على أقل تقدير، خصوصاً وأن بسطاء الناس يميلون عادة، إلى تصديق كل دعاية وتهمة تطلق جزافاً، ولا سيما في ظروف الأزمات والمحن.

ليس من السهل على أي غريب أن يخترق أسوار مدينة الموصل الحصينة لأسباب مختلفة، أهمها كون المدينة تؤلف إحدى نقاط الحافة المهمة بالنسبة للوطن العربي، وبسبب إمكاناتها الاقتصادية الكبيرة، ولقوة النخبة فيها إلى درجة قلماً تُضاهي في ذلك على صعيد العراق والمنطقة. لكن الموصل فتحت، مع ذلك ذراعيها وأبوابها على مصاريحها أمام سعيد قزان القادم من السلیمانیة التي كانت صورتها مشوّهة في العقل الباطن لأهلها نتيجة للحادث الدموي الذي شهدته المدينة عام ١٩٠٩ بسبب ما قيل عن تناول بعض رجال الشيخ سعيد، والد الشيخ محمود، المنفي إلى هناك من الاتحاديّين، على فتيات موصليات في أحد أيام العيد يومذاك.

لم يأت حب أهل الموصل للقزان من فراغ، إنهم عشقوا، دون شك، أسلوب إدارته الحازمة التي استهدفت التسيّب الإقطاعي بأسلوب لم يعده أحد يومذاك، ولم تظهر في التاريخ مدينة تجارية مزدهرة لم تعان من التسيّب الإقطاعي أكثر من غيرها. ولنا أن نتصور أيضاً ماذا تكون مشاعر أبناء مدينة النخبة تجاه متصرف (محافظ) يولي، مثلاً، كل هذا الاهتمام الاستثنائي لإغناء مكتبتهم العامة كما فعل ذلك سعيد قزان. وهذا مجرد غيض من فيض جعل اسم القزان على لسان كل مثقف موصل حتى يومنا هذا، منهم يوسف الحاج إلياس، أحد أنشط عناصر "الحزب الوطني الديمقراطي" المعارض في العهد الملكي، والقومي الناصري ياسين الحسيني، وأكثر من استاذ جامعي أعرفهم شخصياً وغيرهم ممن يقولون في القزان ما لا يقولونه في غيره قطعاً.

ولأسباب مماثلة (سمع تقوياً مشابهاً لسعيد قزان من أناس من شتى الاتجاهات لهم وزنهم وموقعهم في المجتمع، منهم فضيلة السيد جواد هبة الدين الحسيني الذي عرف القزان عن كثب، والمهندس والوزير أكثر من مرة في العهد الجمهوري الدكتور إحسان شيرزاد الذي حاول القزان بإصرار أن يعينه رئيساً للمهندسين في لواء الموصل بعد أن توسم فيه الإخلاص والجدية قبل أن ينهي دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية، والمفكر مسعود محمد الذي كان أحد نواب المعارضة في العهد الملكي، تحدّى بجرأة سعيد قزان

شخصياً داخل أروقة مجلس النواب، ومرافق الملك غازي، والوزير أيضاً في العهد الجمهوري والصديق المقرب إلى عبد الكريم قاسم اللواء المتقاعد فؤاد عارف الذي بذل المستحيل من أجل إنقاذ القزاز من حبل المشنقة، والمحامي حسين جميل أحد أبرز مؤسسي "الحزب الوطني الديمقراطي"، وفيصل فهمي سعيد الذي عرف سعيد قزاز أيام فيضان بغداد عن كثب، وأعجب به إلى الدرجة التي جعلته يرغب بحماس في أن يقام له نصب تذكاري في بغداد، أو في صدر الثرثار تقديراً لدوره المتميز أيام فيضان ١٩٥٤، بل أنه يذهب صراحة إلى مدى غير متوقع حين يؤكد بحرارة أنه يتمنى لو أن القزاز حاكم والده الذي كان أحد العقلاء الأربعة الذين قادوا انتفاضة نيسان - مايس ١٩٤١ ضد الوجود البريطاني في العراق، ودفعوا حياتهم ثمناً لموقفهم.

ولأقوال الشاهد الأخير، ضمن من هم على قيد الحياة أطال الله في عمرهم، أهمية استثنائية على ما اعتقد، فهو الصديق المثقف المتميز، وعضو اللجنة المركزية للحزب "الديمقراطي الكردستاني" في أواخر العهد الملكي، وأحد أقطاب جناحه اليساري الماركسي الذي أنشئ عنه بعد إنتصار ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ لينضم إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي، محمد كريم فتح الله، الذي يبدي إعجابه بمبدئية سعيد قزاز واستقامته والعديد من مواقفه غير المتوقعة، وغير المعروفة في سياق تمسكه بقيم المجتمع وأعرافه، من أغربها قاطبة مساعدته المباشرة لسكرتير "الحزب الديمقراطي الكردستاني" المرحوم إبراهيم أحمد للاختفاء عن انظار رجال الأمن بعد صدور أمر يقضي بإلقاء القبض عليه عندما كان هو وزيراً للداخلية، ولم يرغب في الضغط على الأجهزة المعنية التي كان في حوزتها أدلة ثبوتية ضده. بينما كاد فتح الله أن يعتقل في تلك الأيام بسبب موقف أحد ادعياء القومية الكردية الذي تبين وثائقياً فيما بعد أنه كان وكيلاً للأمن، ومع ذلك أبرزت صحيفة "اتحاد الشعب" الناطقة بأسم الماركسيين اسمه على صدر إحدى صفحاتها لأنه أبد برقياً شعار إشراك الحزب الشيوعي في الحكم في عهد عبدالكريم قاسم.

سألت على مدى السنوات الأخيرة عدداً آخر من فضلاء العراق عن رأيهم في سعيد قزاز، ممن أصبحوا في ذمة الخلود، رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته، منهم المؤرخ المعروف عبد الرزاق الحسني^٨، والقاضي جليل هوشيار الذي أقام دعوى

^٨ نشرت مقالة في عدد شباط ١٩٩٨، من مجلة "ره نكين" التي تصدر باللغة الكردية في بغداد، ضمنيتها تقويم الحسني في أواخر أيامه للعهد الملكي عموماً، ولشخصوري السعيد خصوصاً، أثار ردود فعل متباينة.

قضائية في حينه على سعيد قزاز بوصفه وزيراً للداخلية، لأن الجهات المسؤولة أبعده من مدينة السليمانية إلى مسقط رأسه مدينة أربيل بسبب نشاطه السياسي غير المرغوب فيه من وجه نظرها، وحضر محامي القزاز فعلاً جلسة المحكمة التي نظرت في القضية، وبعث القزاز، في الوقت نفسه، رسالة إعتذار شخصية إلى المدعي كما أخبرني بذلك عقيلة هوشيار قبل مدة. ولشهادة المرحوم العميد المهندس رجب عبد المجيد أهمية خاصة في هذا المضمار، كونه أحد أبرز مؤسسي حركة الضباط الأحرار التي قضت على النظام الملكي في العراق، والذي زار بعد قيام الثورة بأيام، معتقل أبو غريب بوصفه مسؤولاً عن معسكري الرشيد والروستمية، فوجد سعيد قزاز في غاية الثقة بالنفس والكبرياء، ولاحظ أن شبابيك الغرفة الصغيرة التي ضمت القزاز وأحمد مختار بابان وعلي حيدر الركابي ((مغطاة بقطع من الصفيح باقتراح من سعيد قزاز لتفادي سماع الكلمات النابية التي كان يسمعون إياهم بعض المتطفلين، مما جعل الوضع داخل الزنزانة فوق طاقة البشر بسبب حرّ تموز الخاق))^٩.

لم يهتز سعيد قزاز لا في المعتقل، ولا أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة أثناء محاكمته، ولا في السجن بعد صدور حكم الموت بحقه، وتشهد له بذلك مداخلته وردوده الجريئة، فضلاً عن كلمة دفاعه عن نفسه الطافحة بالكبرياء والاعتزاز بالنفس، أمام سيل من الاتهامات والانتهاكات جاءت من رئيس المحكمة والمدعي العام والحضور في القاعة بأسلوب جارح للغاية، مع العلم أنه، وقبل أن يباشر بالقائها، طلب من رئيس المحكمة أن يسمح له بأن يقرأ كلمته من دون أن يقاطعه أحد، قائلاً ما نصه: ((أعلنتم مراراً بأن حق الدفاع مقدس، فباسم هذه القدسية أرجو أن تسمحوا لي بقراءة دفاعي من دون أن يقاطعي أحد إلى أن أختتمه)). ولقد وعده رئيس المحكمة العليا بذلك^{١٠}، لكنه لم يبر بوعده، فغالباً ما كان يقاطعه هو شخصياً، وكذلك المدعي العام والحضور بأسلوب فظ للغاية، وكلمات نابية من دون أن يؤثر ذلك قيد شعرة على معنوياته، إذ كان يواصل كلامه بنفس الإباء والشموخ حال انتهاء مقاطعته.

^٩ مقتبس في: "مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق" من منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

^{١٠} وزارة الدفاع. القيادة العامة للقوات المسلحة. محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، الجزء العاشر، بغداد، ١٩٦٠، ص ٢١٩.

فندَّ القزاز قبل كل شيء ما ذكره المدعي العام في اليوم الأول من محاكمته بأنه ((ارتدى الملابس النسائية خوفاً من القتل))، وعدَّ ذلك كذباً وافتراءً وادعاءً ((لا نصيب له من الصحة))^{١١}، ليسمو القزاز بذلك على نوري السعيد وغيره من أقطاب العهد الملكي ممن تنكروا فعلاً بملابس نسائية وغيرها تخفياً عن أنظار الجماهير.

تستوقف جوانب عدة مما ورد في كلمة سعيد قزاز النظر لما تنطوي عليه من أهمية تاريخية لا شك فيها. فإنَّ قائد الثورة عبد الكريم قاسم التقى القزاز في مقر عمله بوزارة الدفاع بعد تسليمه لنفسه مباشرة، أي في اليوم التالي لانتصار الثورة، وعامله بلطف، متحدثاً إليه ((بكللمات رقيقة))، مؤكداً بأنه يعده صديقاً له، لكن الأوضاع تتطلب حجة (لمدة من الزمن)). يدفع ذلك إلى الاعتقاد بأنَّ عبد الكريم قاسم لم يكن ينوي، في البداية على الأقل، تنفيذ حكم الموت بأحد، الأمر الذي أكدَّه بنفسه مراراً، وفي مناسبات شتى كما ورد ذلك بوضوح في مذكرات اللواء المتقاعد فؤاد عارف القريب منه شخصياً^{١٢}، وكذلك في مذكرات أحمد مختار بابان^{١٣} وغيرهما، لكنه غير فيما بعد تحت ضغط الأحداث، وإصرار اليسار، وبعض المقربين منه ممن كانوا يحاولون أن يوحوا له، أغلب الظن، أن القزاز قصده هو بالذات من قوله بأنه سوف يصعد المشنقة ويرى تحت أقدامه أناساً لا يستحقون الحياة.

من بين العشرات ممن مثلوا أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة كان سعيد قزاز المتهم الوحيد الذي عبَّر عن رأيه الصريح في المحكمة، فقد قال عنها دون تردد أن موقفها كان ((منذ البداية موقفاً غير حيادي))، وكيف أنه شخصياً تعرَّض إلى ((شتى الإهانات لا من رئيس المحكمة والمدعي العام فحسب، بل حتى من أفراد لا توجد لهم أية صفة رسمية)). ثم قال ما نصه:

((إنَّ هذا الأمر^{١٤} أقنعني أنَّ مصري قد تقرَّر قبل البدء بالمحاكمة، وما دامت الحياة مكتوبة، وما دام مصري معلوماً، وما دمتُ لا أهابُ الموت والمشنقة، فأبغيتُ أدلي بهذه الإفادة لكي أوصِّلَ صوتي إلى خارج هذه القاعة، إلى إخواني

^{١١} المصدر نفسه، ص ٢١٩ - ٢٢٠.

^{١٢} "مذكرات فؤاد عارف"، الجزء الأول، دهاوك، ١٩٩٩، ص ٢٠٤ - ٢٠٧.

^{١٣} يراجع ما ترويهِ سراب أحمد مختار بابان بهذا الخصوص بعد لقائهما، مع والدتها، برئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في مقر بوزارة الدفاع في الصفحة ٢٧٤ من "مذكرات أحمد مختار بابان".

^{١٤} في النص "الأمر الذي".

العراقيين، لكي أؤكد لهم بأنني (هتافات بالمطالبة برأس المتهم)^{١٥}... لكي أؤكد لهم بأنني خدمتهم بإخلاص وأمانة لمدة تزيد عن ثلاثين سنة، وإنني إذا ارتكبتُ خطأ فإنَّ حقي في الدفاع عن نفسي قد حُرِّم عليَّ^{١٦}... وأُتي بي إلى هذا المكان لأتلقى سيولاً من الشتائم والإهانات من قبل المسؤولين ومن قبل فئة معينة... أحضرت هنا خصيصاً لهذا الغرض، بدلاً من الرعاية التي يسبغها كل قضاء حيادي حتى على أشد الناس إجراماً، حتى اللحظة التي تثبت بها الجريمة، ويصدر فيها الحكم^{١٧})).

اختتم سعيد قرزان كلمته التي رفعت محاكمته إلى مصاف أبرز وأهم المحاكمات التاريخية من قبيل محاكمة المفكر المبدئي توماس مور، بالقول أيضاً:
 ((إنني تمكنت من تنفيذ ادعاءات الشهود... ولم يثبت وجود حادثة معينة ارتكبتُ أنا فيها مخالفة دستورية. إنني أقف الآن وأرى الموت مني قاب قوسين أو أدنى، ولا تهربني المشنقة، وعندما أصدق عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي، وأقف الآن بين يدي الله عز وجل لأقول كلمتي الأخيرة كمسلم لا أمل له إلا بعدالة خالقه العظيم، ولا إيمان له إلا بدينه الإسلامي الحنيف. أقف كعراقي خدم ثلاثاً وثلاثين سنة في تعزيز الوحدة العراقية المقدسة، أعلن على رؤوس الأشهاد بأنني فخور بما قدّمت لوطني الحبيب من أعمال وخدمات... فخور بأنني كنت وزيراً فعالاً أعمل بوحى من ربي، وعقل في رأسي، وقلب في صدري^{١٨})).

ومما يدعو للسخرية حقاً، بل وإلى الإشفاق أكثر من السخرية بكثير، إنَّ مثل هذا الكلام البليغ، الذي لم يقل مثله، في قياس الظرف والمكان، حتى دانتون أيام الثورة الفرنسية الكبرى، والذي كنت أتمنى، وأتوق مخلصاً إلى أن يقول الزعيم الكردي اليساري الماركسي الثوري عبد الله أوجلان عشر معاشره وهو يحمل في قلبه صورة فتيات كردستان اليافاعات اللواتي أحرقن أنفسهن على رؤوس الشهداء في قلب تركيا، وقلب أوروبا

^{١٥} ينقل نصاً كما ورد في محضر جلسة ذلك اليوم من محاضر المحكمة نفسها.

^{١٦} تُؤشِّر هذه الفراغات مداخلات رئيس المحكمة، ومقاطعته المستمرة للقرآن: لم نرَ داعياً لتسجيلها.

^{١٧} "محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة"، الجزء العاشر، ص ٢٢١-٢٢٢.

^{١٨} المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

من أجله، أجل إنَّ مثل هذا الكلام أثار الضحك من الحضور في قاعة المحكمة كما هو مسجل نصاً في محضر جلسة ذلك اليوم.

في تعليق سابق لي على جزء من أقوال القزاز المعبرة هذه قلت علينا أن نقرَّ بتواضع بأنَّ ((الذين حافظوا على توازنهم داخل المعتقل، وأمام المحكمة، كانوا يتمتعون، دون شك، بثقة عالية بالنفس، وبمبدئية جديرة بالتقدير بغض النظر عن اختلافنا معهم غالباً في الرأي والتقويم))، وبأنَّ ((هذا نوع من البشر فقط يرفضون الخنوع في أحلك وأحرج لحظات حياتهم... الحقيقة التي ينبغي علينا أن نقرأها بغض النظر عن كل تناقض، واختلاف في ميدان الفكر والانتماء، فإنَّ البشر بمعندهم قبل أي اعتبار آخر))^{١٩}.

كان معدن سعيد قزاز، دون أدنى شك، من هذا النوع النادر والفريد فسبحان من لا يضعف أمام مغريات الحياة وجبروت مَن بيدهم مصائر الناس والعباد، ولو لم يكن الأمر هكذا لما كان بوسعه، وهو في قفص الاتهام في جو مشحون ضده بصورة هستيرية، أن يتحدث هكذا بإباء وشموخ قل نظيرهما.

لم يفقد القزاز توازنه وكبرياءه مطلقاً بعد محاكمته، وإصدار حكم الموت بحقه، بل على العكس من ذلك تماماً إنه رجع إلى زنزانته مرفوع الرأس، مرتاح الضمير لأنه أدَّى ما كان عليه أن يؤديه على وفق قناعته التي لم تزعزعها توسلات الأم والزوجة والابنة الوحيدة والأقرباء، ولا حتى مَن كانوا يقبعون معه في المعتقل نفسه، حرصاً منهم جميعاً على مصيره. تشهد للقزاز بتلك مذكرات أبرز أقطاب العهد الملكي وغيرهم ممن زاملوه، أو راقبوه، أو زاروه في المعتقل والسجن، منهم الوزير السابق عبد الكريم الأزري الذي ذكر في مذكراته عن سعيد قزاز في تلك الأيام الصعبة من حياتهم في المعتقل والسجن ما لم يذكره عن أحد غيره من المعتقلين مطلقاً، وهو:

((إنَّ السجون والمعتقلات هي الأماكن التي تتكشف فيها حقائق الأشخاص ناصعة، وهناك يظهر المرء على حقيقته، سعيد قزاز كان يتميز بشجاعة نادرة، كان عملاقاً في الشجاعة، وكان يعزوها إلى قناعته الوجدانية بكل عمل قام به، وكل

^{١٩} "مذكرات أحمد مختار بابان"، ص ٢٦١.

إجراء اتخذه ونفذه، وكم من مرة قال لي ما اتخذتُ قراراً، ولا نفذتُ إجراءً إلا بعد الاقتناع التام بصحته»^{٢٠}.

تستكمل أبعاد صورة سعيد قزاز أكثر برواية قصة مثيرة تنشر لأول مرة هنا، يعود عمرها إلى اللحظات الأخيرة التي سبقت صعود الرجل أعواد المشنقة فجر يوم العشرين من أيلول سنة ١٩٥٩^{٢١}. بعد مناقشة رسالة طالب الماجستير عبد الرحمن إدريس البياتي هذه التي بين أيدي القراء اتصل بي حسين فيض الله الجاف صاحب مكتبة البديليسي ببغداد قائلاً: إنَّ أنور سيد محمد البرزنجي صاحب محل المصور جوان ببغداد أيضاً، لديه معلومات نادرة غير معروفة عن سعيد قزاز، يود أن يرويها لي بعد أن يطلع بنفسه على ما ورد في الرسالة. وهكذا كان، فبعد أن أرسلتُ له نسختي من الرسالة واقتنع بموضوعيتها، جاعني ليروي لي قصته، وخلصتها أن والده كان يعمل بمعية سعيد قزاز حينما كان الأخير قائممقاماً في قضاء حلبجة (واخر الثلاثينات، وظلاً يرافقه بعد ذلك أيضاً، ولقد تبَّنى القزاز الطفل أنور ومنحه لقبه، وأخرج له الوثائق الرسمية الأصولية بذلك، والتي يحتفظ ببعضها حتى اليوم، وادخله في المدرسة، ومنحه كامل حنان الأبوة، لكن الأقدار شاءت أن ترزق عقيلة سعيد قزاز بعد سنوات بابنتها الوحيدة بريخان، مما دفعه، تحت ضغط أفراد الأسرة، وإصرارهم، باستثناء والدته، إلى إلغاء التبني والوثائق الخاصة به، فعاد الطفل أنور إلى أهله، وواصل الدراسة برعاية غير مباشرة من والده القزاز، لينتهي دار المعلمين الابتدائية، ويصبح معلماً يحتفظ في أعماقه بحب كبير لرجل أحسَّ بنبله الأصل في غضون السنوات القليلة من طفولته التي قضاها معه. لكنه لم يتوقع، مع ذلك، أن

^{٢٠} عبد الكريم الأتري، ذكريات في تاريخ العراق، بيروت، ١٩٨٢، ص ٣٠٤.

^{٢١} نفذ حكم الموت بسعيد قزاز شنقاً حتى الموت في الساعة الرابعة من فجر يوم العشرين من أيلول ١٩٥٩ في ساحة السجن المركزي ببغداد، وبعد ثلاث ساعات فقط نُفذ حكم الموت رمياً بالرصاص بمجموعة من الضباط القوميين، ممن اشتركوا بحماس في ثورة الرابع عشر من تموز، من أمثال العميد (الزعيم) ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري، ولقد جرى تنفيذ الحكم بحقهم في منطقة أم الطبول - إحدى ضواحي بغداد الجنوبية.

يفاجئه الأديب قادر قزاز، وهو من اقرباء سعيد قزاز الذين أخلصوا له حتى اللحظات الأخيرة من حياته، وكان مع إحسان المفتي^{٢٢}، الحلقة الأخيرة التي سلم القزاز نفسه عن طريقهما للسلطة بعد قيام الثورة، أن يفاجئه في منتصف ليلة التاسع عشر على العشرين من أيلول ١٩٥٩ ويطلب منه أن يحضر معه بسرعة إلى السجن المركزي القريب من دارهم لأن سعيد قزاز يطلبه ليكون آخر من يودعه قبل إعدامه. يروي أنور بصعوبة باللغة تلك اللحظات التي قال فيها القزاز بأنه سوف يواجه ربه باطمئنان سوى أنه يخشى من أن يكون قد جرح مشاعره بسبب ما حصل قبل حوالي ربع قرن من الزمن، فيطلب منه الغفران إن كان الأمر كذلك. كان المعلم الشاب أنور يصغي بخشوع إلى كلام القزاز، لم يستطع الرد عليه، لكنه أقبل على يديه وقدميه يلثمهما والدموع الساخنة تنهمر من عينيه، إنه وداع فريد لا يليق إلا بأولئك الأفاضل الذين هم بمرتبة القديسين فعلاً.

* * *

ليس التصدي لدراسة تأريخ حياة شخصية من نمط سعيد قزاز (مراً سهلاً، خصوصاً بالنسبة لباحث مبتدئ مثل مؤلف هذا الكتاب الذي بدأ عمله بحساسية واضحة تجاه القزاز بحكم معلوماته المتواضعة، والمشوّهة في حالات غير قليلة عنه. لكنني كنت متفائلاً منذ البداية بسبب جديته، ولثقتي الكبيرة بالأستاذ المشرف على رسالته الدكتور علاء جاسم الحربي الذي حاللني الحظ أن أدرسه في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، فعرفته عن كثب، وكان دوماً موضع تقدير أساتذته، يحق له أن

^{٢٢} من اقرباء مصلح النقشبندي، عضو مجلس السيادة الذي ألف بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز، ولقد اتصل القزاز بالنقشبندي بخصوص تسليم نفسه.

يعتز لكونه أحد الرواد الذين درسوا بصورة موضوعية تاريخ حياة عدد من أبرز شخصيات العهد الملكي^{٢٣}.

للمؤلف فضل كبير في الكشف عن مضامين مجموعة كبيرة من الوثائق الخطيرة العراقية والبريطانية غير المنشورة، وأخرى منشورة تحتل، مع المذكرات الشخصية ومحاضر مجلسي النواب والأعيان والصحف والمقابلات الشخصية التي أجراها مع عددٍ غير قليل من الشخصيات المعروفة التي عاصرت الأحداث، وهي جميعها مصادر أصلية، تحتل حوالي ٨٥٪ من هوامش الرسالة، مما أضفى بعداً علمياً خاصاً على مضمونها، ومكّن الباحث من التحدّث بإسهاب عن صفحات غير معروفة من التاريخ الإداري والسياسي لسعيد قزّاز، خصوصاً في المراحل التي سبقت استيثاره لأول مرة في كانون الأول سنة ١٩٥٢، وعن مبدئياته الفريدة في حياته الوظيفية، بما في ذلك استقالته من وظيفة مدير عام الميناء بسبب تعيين الوزير المختص لأحد الموظفين من دون استشارته، وأمره بطرد مواطنة أمريكية وابنتها من العراق في آذار ١٩٥٨ لشكّه في سلوكها ونشاطها المريب، وكيف أنه لم يرضخ لضغوط وزارة الخارجية العراقية التي التمسّت منه أن يعيد النظر في قراره على الأقل لعلاقة المواطنة المذكورة بالرئيس الأمريكي آيزنهاور.

لا غبار على منهج الدراسة من حيث التوثيق والتوضيح ومراعاة التسلسل المنطقي في عرض الأحداث والوقائع، ومحاولة استنباط النتائج منها، فضلاً عن جوانب إيجابية أخرى كثيرة تقلل إلى حد واضح من شأن بعض النواقص والهفوات التي لا بدّ لها أن تكتنف أي دراسة جامعية.

مع ذلك لا بدّ لي أن أسجل هنا ملاحظة علمية ذكرتها أثناء مناقشة الرسالة، كونها تمس قضية جوهرية، طالما أثرتها في مناقشاتي ومحاضراتي العلمية العامة

^{٢٣} نشر الدكتور علاء جاسم الحربي كتابين في هذا المضمار: الأول عن جعفر العسكري، وهو من أبرز رؤساء الوزارات في عهد الملك فيصل الأول، وكان في الأصل رسالته التي قدّمها إلى جامعة بغداد لنيل شهادة الماجستير، والكتاب الثاني كرّس لدراسة تاريخ حياة الملك فيصل الأول.

والخاصة، وهي أن موضوعية الطالب تنتهي، كالعادة، عند معالجته لبعض المسائل المتعلقة بتاريخ الكرد تحديداً، فعلى سبيل المثال إن الزعيم الكردي المعروف الشيخ محمود البرزنجي، أو الحفيد الذي برز نجمه قبل الحرب العالمية الأولى، وقاوم الغزو الروسي في سنواتها، واعتقله الترك الاتحاديون قبيل انتهائها بعد أن نفوا والده قبل اندلاعها بحوالي عقد من الزمن، والذي قاوم البريطانيين في سنوات احتلالهم للعراق وانتدابهم عليه منذ أن تخندق على رأس حوالي ألفي مسلح من أنصاره مع المجاهدين العرب في خندق واحد في الشعبية القريبة من البصرة في نيسان ١٩١٥ لصد قواتهم المتقدمة نحو بغداد، فمنحه بسطاء الناس هناك ثلث الجنة في أهزوجة شعبية معبرة لهم^{٢٤}، والذي دخل معركة فاصلة أخرى مع قواتهم في حزيران ١٩١٩ على طريق كركوك، وقع في أسرهم على إثرها، فأصدروا عليه حكم الموت، الذي غيروه بعشر سنوات من السجن والنفي، والذي لم يقض أحد من الوطنيين العراقيين نصف المدة التي قضاهما هو في المنفى في جزيرة هنجام والهند والكويت، وباعتراف الوثائق البريطانية الخاصة مراراً لم تُستخدم القوة الجوية البريطانية ضد أحد بقدر استخدامها ضد الشيخ محمود وانصاره طوال العقد الثالث ومطلع العقد الرابع من القرن الماضي، وباعتراف الوثائق نفسها استخدمت الطائرات البريطانية لأول مرة في التاريخ قنابل تزن الواحدة منها ٢٢٠ رطلاً ضده، فلا غرابة أن منحه مجلة "Near East and India" اللندنية، في تلميح ذي مغزى، لقب ((مدرّب القوة الجوية البريطانية))، والذي بعد كل ذلك نفي مرة أخرى، بعد أسره ثانية، لمدة عقد كامل (من أيام ١٩٣١ حتى أيار ١٩٤١)، والذي لم ينجح حتى نفيه من رصاص رجال الشرطة في تشرين الأول ١٩٥٦، والذي شبّهه المنصفون من الأعداء بغاريبالدي الشرق، إنه، وغيره من قادة الكرد وحدهم يدخلون في هذه الدراسة ضمن العصاة والمتمردين والعلماء وذلك في سياق عام لا خاص لا يتحمل أمثال صاحب

^{٢٤} وردت الأهزوجة المذكورة، التي شاعت مرة أخرى أيام ثورة العشرين، بصيغتين، الأولى ((ثلثين الجنة لهادينا وثلاث الجنة لكاه أحمد وأكراده))، وكاه أحمد هو جد الشيخ محمود، والثانية ((ثلثين الجنة لهادينا وثلاث الجنة للشيخ محمود وأكراده)).

هذه الدراسة وزره. ومما يؤسف له حقاً إنَّ المثقف العربي إمَّا لا يعرف شيئاً من تاريخ الكرد، أو يعرف، في أفضل الأحوال، نزرًا يسيراً مشوهاً منه إلا ما ندر^{٢٥}، وهذا أمر متوقع تماماً إذا عرفنا أن مؤرخاً كبيراً منصفاً، غير متعصب مثل عبد الرزاق الحسني لم يتورع، بدوره، عن تشويه جوانب غير قليلة من تاريخ الكرد الحديث والمعاصر، الأمر الذي لا يمكن أن يخدم الوحدة الوطنية المطلوبة، بل إنَّه يسهم، شئنا أم ابينا، في تخريب جسور العلاقات التاريخية بين الشعبين العربي والكرد، وإذا كانديدن معظم الباحثين العرب هكذا، فمن الأفضل لهم ولنا أن لا يقتربوا من تاريخ الكرد لأنَّ ضررهم أكثر من نفعهم بكثير كما بيَّنتُ ذلك صراحة أثناء مناقشة هذه الدراسة في "معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا" ببغداد في مطلع هذا القرن^{٢٦}.

أكرّر أن صاحب هذا الكتاب، وأمثاله لا يتحملون وزر هذا الانحراف غير الموضوعي الذي يكتنف معظم دراساتنا التاريخية المعنية، وتبقى رسالته تمثل إضافة مرموقة إلى رسائلنا الجامعية، ولا شك بأنَّها سوف تحظى باهتمام القراء وتقديرهم على نطاق واسع بحكم موضوعيتها ومعلوماتها المتنوعة والمفيدة، واستنتاجاتها التي تبين، بدورها، مدى ضرورة إعادة النظر في عدد غير قليل من الأحكام الشائعة غير المنصفة، فلقد آن الأوان أن ندخل جميعاً قصص الاتهام طوعية، ونمارس عملية جلد الذات بجرأة، وأن نضع النقاط فوق الحروف دون تردد، ونعتبر من دروس التاريخ التي لا يمكن لها أن تخطئ.

وفي الأخير أود أن أقر وأعترف بأنني انتمي فكرياً إلى خندق نقييض تماماً للخندق الذي كان ينتمي إليه سعيد القزان، ولدي أسباب عائلية خاصة ليكون في أعماقي قدر من الحساسية تجاه الرجل، وأعرف جيداً أن تقويمه له يثير بعض المتزمتين الذين انتمي فكرياً إلى خندقهم، ممن لا يزالون يؤمنون بمبدأ من ليس معي

^{٢٥} يستثنى من ذلك عدد قليل من الأساتذة المعروفين من أمثال الدكتور وميض جمال عمر نظمي والدكتور سعد ناجي جواد.

^{٢٦} نُوقِشت الرسالة يوم السادس عشر من كانون الثاني عام ٢٠٠٠، وتألّفت لجنة مناقشتها من الدكتورة حنان عبد الكريم الألوسي والدكتور طارق نافع الحمداني والدكتور علاء جاسم الحربي مشرفاً، ومني.

فهو ضدي الذي فضحه خروشوف في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، أمّا هم فليس بوسعهم أن يغفروا لرجل مبني يختلف عنهم في قناعاته الفكرية بدافع إيمانه بالله كما قال ذلك صراحة أثناء محاكمته، مع العلم أن الخندق الذي ننتمي إليه مد يد التعاون والمساومة، في أوقات مختلفة، إلى الد الأعداء من أمثال النازيين والفاشيين والرأسماليين الاحتكاريين والأنظمة التي لم ترتو من دم من يُعرفون باليسار حتى يومنا هذا، وأقول ذلك لمجرد التذكير دون أن أنسى حقيقة أن لا سياسة من دون مساومة.

المقدمة

حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد الملكي، باهتمام بالغ من لدن دارسي تاريخ العراق المعاصر، إذ استقطبت عدداً غير قليل من الباحثين الذين بذلوا جهوداً رائعة في هذا المضمار. فكان لهم دور لا يستهان به على طريق استكشاف سير هذه الشخصيات ودورها في تقرير الأحداث وصنعها. وبغض النظر عن النتائج التي تمخض عنها هذا النمط من الدراسات، فإنها ستبقى إضافة جيدة تسهم اسهاماً فاعلاً في اغتناء دراسة تاريخ العراق المعاصر، وتسلط الضوء على جوانب مهمة من هذا التاريخ، لم يسبق التطرق إليها، وقد استهوطني دراسة إحدى شخصيات تلك الحقبة فكان أن وقع اختياري على شخصية (سعيد قزاز)، بعد تردد كبير لأسباب معروفة، لما كان يكتنفها من غموض على الرغم من أهمية الدور الذي قام به القزاز على الصعيد السياسي الداخلي والخارجي.

فسيعد قزاز، اسم طالما رددته الألسن وهي تتحدث أو تكتب عن السنوات الخمس الأخيرة من العهد الملكي، ذلك (القزاز) الذي امسك بزمام الشؤون الداخلية بقبضة فولاذية قوية، واجتاح صفوف المعارضين آنذاك بقوة أساسها الانصياع للقانون، متخذاً من ولائه للعراق والعرش اعتباراً فوق كل الاعتبارات الأخرى، انه احد البارزين من سياسيين العراق خلال تلك الحقبة المهمة من تاريخ العراق السياسي، الذي تميز بكفاءته الإدارية وذكائه ونزاهته.

ينحدر سعيد قزاز من أسرة كردية كريمة معروفة في لواء السليمانية، وقد شغل مناصب إدارية عديدة قبل أن يرتبط اسمه بوزارة الداخلية، ان سفره الوظيفي الذي دام أكثر من ثلاثين عاماً قضاها في خدمة الدولة العراقية، أثبت خلاله كفاءة ونزاهة وجدارة لا يمكن إلا أن يشار إليها بالبنان، وقد اتسمت توجهاته بانجذاب واضح نحو التجربة الغربية والإعجاب بها، مما جعله من بين المقربين إلى نوري السعيد الذي راح يعتمد عليه فيما يختص بالشؤون الداخلية بشكل كبير، ويتجلى ذلك واضحاً في تصديده الحازم والشديد للعناصر الشيوعية آنذاك، وإلى جانب هذه السمات فإنه كان مستقلاً في توجهاته السياسية، حيادياً في اتخاذ القرارات والإجراءات التي تتطلبها تلك الحقبة. وظل على هذه التوجهات حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ تم اعتقاله ومن ثم إعدامه.

تناولت الدراسة حياة سعيد قزاز منذ نشأته حتى وفاته، وجرى التركيز خلالها على أهم الانعطافات التي تخللت حياته الوظيفية والسياسية طبقاً لما توفر لدينا من معلومات، آخذين بنظر الاعتبار انعكاسات التطورات السياسية لتلك الحقبة على دوره خلالها، ولكون سيرة سعيد قزاز لم تشهد انتقالات غير طبيعية، إذ كانت سلسلة مترابطة يكمل بعضها بعضاً، فكان لا بد من الإشارة إلى تلك التطورات والأحداث بشكل متواصل خلال الثلاثة والثلاثين عاماً التي قضاها سعيد قزاز في خدمة الدولة.

تضمنت الدراسة مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تطرق الفصل الأول إلى نشأة سعيد قزاز والظروف الاجتماعية والسياسية التي أحاطتها، وبداية دخوله الوظيفة لأول مرة، والمناصب الإدارية التي تقلدها، ومن ثم إستيزاره وزيراً للشؤون الاجتماعية، ودوره في مؤسسة الموائى العراقية بصفته أول مدير عراقي لهذه المؤسسة.

تناول الفصل الثاني نشاط سعيد قزاز السياسي من ١٩ أيلول ١٩٥٣ لغاية ١٧ حزيران ١٩٥٤، وتضمنت هذه الفترة إستيزار القزاز لوزارة الداخلية وموقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة عام ١٩٥٣، واضطلاعه بدور هام في السيطرة على فيضان عام ١٩٥٤ الذي هدد العاصمة بغداد، ودوره في الانتخابات النيابية لعام ١٩٥٤. أما الفصل الثالث، فقد تناول دور قزاز وإسهاماته خلال وزارتي نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة (٣ آب ١٩٥٤ - ٨ حزيران ١٩٥٧) وهو يغطي أحداث وتطورات سياسية مهمة كان القزاز في خضمها. وقد شملت مباحثه انضمام سعيد قزاز إلى الوزارة وعلاقته بالمراسيم الوزارية الصادرة خلال تلك الحقبة، ودوره في الإدارة الداخلية، والسياسة الخارجية العراقية، كما تناول الفصل دور سعيد قزاز في رفع المستوى الإداري والخدمي لوزارة الداخلية.

كان الفصل الرابع، وهو خاتمة الفصول في الدراسة، قد كُرس لدراسة دور سعيد قزاز السياسي خلال عام ١٩٥٨، وما آل إليه مصيره بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، إذ اعتقل ومثّل أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، التي أصدرت عليه حكماً بالإعدام شنقاً جرى تنفيذه في ٢٠ أيلول ١٩٥٩. وتناول الفصل أيضاً ردود الانفعال المختلفة حول إعدامه. وتضمنت الخاتمة بعض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال سير الأحداث.

اعتمدت الدراسة على مصادر عديدة يمكن ملاحظة حجمها وتنوعها من خلال الهوامش وقائمة المصادر، وقد احتلت ملفات وزارة الداخلية العراقية الصدارة من بين هذه المصادر. وقد بذلتُ جهوداً مضنية وواجهتني مصاعب جمة للحصول على هذه الوثائق، فإن اكداس الوثائق والملفات لم تكن مرتبة بالشكل الذي يطمح إليه الباحث، وكانت عناوين الملفات لا تدل على محتواها في بعض الأحيان، فضلاً عن عدم وضوح العناوين والتواريخ في أحيان أخرى، كما افتقرت بعض الملفات إلى العنوان والموضوع وأحياناً اقتصر على أحدهما، فارتأيت الإشارة إلى ذلك كما هو وارد في الملفات. إلا أن تلك الوثائق على الرغم من أنها كلفتني تلك الجهود، وأخذت مني كثيراً من الوقت، كانت خير معين لي في إعداد دراستي، إذ كانت تضم بين دفتيها معلومات وتفاصيل قيمة. وفي الوقت نفسه فإن الجهود التي بذلتها للحصول على الاضبارة التقاعدية لسعيد قزاز لا تقل عن الجهود التي بذلتها للحصول على ملفات وزارة الداخلية. وقد زودتني هذه الاضبارة بمعلومات مهمة، كما تمكنت من الحصول على وثائق أخرى من دار الكتب والوثائق وهي وثائق غير منشورة تعود إلى البلاط الملكي، ووزارة الداخلية ومجلس السيادة (الذي تشكل في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨)، كان لها دور في تسليط الضوء على بعض الجوانب في الدراسة. كما حصلت على وثائق بريطانية (مترجمة) تعود إلى السفارة البريطانية في بغداد، محفوظة في مكتبة الأستاذ خليل إبراهيم الزبيعي الذي أطلعني عليها مشكوراً، وهي وثائق لم يسبق نشرها. وكذلك وثائق غير منشورة أطلعني عليها الأستاذ عبد الآله شنشل مشكوراً، وهي تختص بالشخصية الوطنية محمد صديق شنشل. وقد شكلت الوثائق غير المنشورة مركزاً من أهم مرتكزات الدراسة.

ولا يمكن إغفال أهمية الوثائق المنشورة، إذ زودتني بمعلومات على درجة من الأهمية وكانت لها قيمة علمية جيدة، وهذه الوثائق تنوعت وتعددت مصادرها فقد اعتمدت على محاضر مجلس النواب، ومحاضر مجلس الأعيان، ومحاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ووثائق بريطانية منشورة في مجلة (آفاق عربية). وفضلاً عن كل ذلك، فقد قمت بالاستعانة بعدد من المصادر العربية والمعرّبة التي زودتني بمعلومات مفيدة في التعرف على شخصية سعيد قزاز ومواقفه على الرغم من ندرة معلوماتها، كما استعنت بهذه المصادر لمتابعة التطورات السياسية في العراق. وكان لشيخ المؤرخين الأستاذ عبد الرزاق الحسني بمؤلفه (تاريخ الوزارات العراقية) حضور

واضح في سطور دراستي.

وتسنى لي أن أطلع على مذكرات العديد من الشخصيات السياسية العراقية التي عكست تجربتها ومواقفها وفعاليتها في الأحداث، استرشدت بها في الكشف عن دور سعيد قزاز ومواقفه في تلك الأحداث، وكانت هذه المذكرات تنقسم إلى قسمين، منها ما هو منشور ومتداول مثل مذكرات، محمد مهدي كبة، وعبد الكريم الأزري وشاكر علي التكريتي، فضلاً عن مذكرات فؤاد عارف وهي من مطبوعات عام ١٩٩٩. ومنها ما هو مخطوط ولم يجد طريقة للطبع لحد الآن، مثل مذكرات احمد مختار بابان. وتدل مواقع استخدام تلك المصادر في متن الدراسة على أهميتها الخاصة.

وهناك عدد من الرسائل الجامعية غير المنشورة، أفادت الدراسة بمعلومات مهمة شغلت حيزاً منها، وأخص بالذكر رسالة عبد الرزاق مطلق الفهد الموسومة (تأريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨)، ورسالة رحيم كاظم محمد الموسومة (محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨)، وغيرها.

وكانت الصحافة العراقية رافداً مهماً لا غنى عنه في متابعة الأحداث السياسية ونشاطات سعيد قزاز بشكل تفصيلي أحياناً، وكان لها الدور في توضيح مواقف الرأي العام من الأحداث خلال تلك المرحلة، وكان للمصحف والمجلات العراقية (باللغة العربية) الدور الأبرز في رفدنا بالمعلومات، بينما استطعنا الحصول على نزر يسير لا بأس به من الصحف والمجلات الكردية.

أما المقابلات الشخصية فقد كان لها أهمية لا يستهان بها، فقد التقيت بعدد من الشخصيات التي عاصرت تلك المرحلة، وكان لبعضها علاقة قريى بسعيد القزاز مثل نزهت عزيز القزاز، وبعضها ممن كانت له علاقة وطيدة به وبأسرته، فكم منهم تحدث بألم وحسرة ذاكراً (أبوبري) ومواقفه بكل خير، وكم منهم وصفه بأوصاف أخرى، وبعيداً عن هذا وذاك فإن تلك المقابلات كانت مهمة للغاية، استطعت من خلالها أن أكون رؤية واضحة لشخصيته ومواقفه، أسهمت انعكاساتها في دقة التعبير عن المواقف والأحداث.

وفي الختام أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع قد ارتقى لأن يكون دراسة علمية تنال رضا القراء وأن يتقبلوه قبولاً حسناً إن شاء الله، والحمد والشكر لله الذي مكننا على أن نقدم ما قدمناه وهو ولي التوفيق

عبد الرحمن إدريس صالح

الفصل الأول

حياته ونشأته حتى عام ١٩٥٣

* نشأته وثقافته

* حياته الوظيفية في الحكومة العراقية

* سعيد قزاز متصرف لواء اربيل

* سعيد قزاز مفتشاً إدارياً... متصرفاً

* دوره في متصرفية لواء الموصل

* وزارة الشؤون الاجتماعية

* أول مدير عام عراقي لمؤسسة الموانئ العراقية

نشأته وثقافته:

ولد سعيد قزاز في مدينة السليمانية عام ١٩٠٤ ونشأ فيها، واسمه الكامل حسبما كُتب في شجرة العائلة "محمد سعيد مجيد احمد حسن القزاز"^١. ويشير دفتر نفوسه إلى انه قد سجل في محلة مصطفى (أغا، في ناحية طوز خورماتو التابعة إلى قضاء كفري في لواء كركوك)^٢. وقد ورد إسمه في بداية دخوله الخدمة الوظيفية، حمه سعيد افندي^٣، وفي سجلات وأوامر وزارة الداخلية عام ١٩٣١، محمد سعيد افندي^٤، وفي عام ١٩٣٥ ورد اسمه سعيد اديب القزاز، عندما كان وكيل قائممقام حلبجة وقومسیر الحدود العراقية^٥، وفي عام ١٩٣٩ يرد اسمه ضمن جداول كبار موظفي الدولة، سعيد قزاز^٦، وبقي على هذا الاسم حتى محاكمته وإصدار حكم الإعدام عليه (شنقاً) في ٤ شباط ١٩٥٩.

ينحدر محمد سعيد القزاز من عائلة كريمة معروفة تسكن السليمانية وبغداد^٧، وقد قدم رجالها خدمات جليلة لمدينة السليمانية حسب ما ذكره جمال بابان^٨، الذي يشير إلى إن العائلة كان لها الفضل في تعمير مصيف سرجنار واستغلال

١. إطلعت على شجرة العائلة المحفوظة لدى اللواء الركن المتقاعد نزهت عزيز القزاز، مقابلة معه في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٨. كما إطلعت عليها لدى المحامي جمال بابان في ٢٢ آب ١٩٩٩.
٢. م. ت. ع، إضبارة سعيد عبد العزيز عبد المجيد القزاز، رقم (٢١)، ويرقم قاعدي ٢٠، ٣٤٤٣، ٣١، دفتر النفوس ذي العدد (٨٩٧)، وسأمرز لها بالاضبارة التقاعدية.
٣. وزارة الدفاع، المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، ج ١٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٠، ص ٣٧٩٣. وسأشير لها (محكمة الشعب).
٤. م. د. رقم الملف ٦٢/٢٤/د، ع/ تنقلات الموظفين، بلا موضوع، امر وزارة الداخلية ذي لعدد ٢٩٠٨، في ١٧ مایس ١٩٣١.
٥. م. د. رقم الملف ٦٦/ق/٥، ع/ السرقات في لواء السليمانية، بلا موضوع، الكتب الموجهة من قومسیر الحدود العراقية في حلبجة إلى قومسیر الحدود دولة ایران الامبرطورية في (نوسود)، بالاعداد س/ ٩٥١، س/ ٩٥٢ وس/ ٩٧١ في ٣١ آب ١٩٣٥، ٣١ نیلول ١٩٣٥ و ٢ نیلول ١٩٣٥.
٦. الحكومة العراقية، جداول كبار موظفي الدولة، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩، ص ١٣.
٧. عبد الحمید مجبر التحافي ويونس هرمز جمو، دليل الوطن للاقطار العربية، ج ١، مطبعة دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥، ص ١٧٥.
٨. جمال عبد القادر عزمي بابان: ولد في السليمانية عام ١٩٢٧، اكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة والإعدادية فيها، دخل كلية الحقوق في بغداد عام ١٩٤٧ وتخرج فيها عام ١٩٥٠، عين مديراً لناحية تانجرو ثم مديراً لناحية خورمال وتنقل في وظائف عديدة أخرى، شغل منصب سكرتير وزير الاسكان

مياه (سراوي سبجان اغا) لإغراض الري وتشبيد بناية في المدينة على الطراز الحديث، والاهتمام بطبع وبيع الكتب الكردية، فضلاً عن إقامة أول دار للسینما وإنشاء أول معمل للنامليت والصودا^٩. وكانت مهنة (بناء تلك العائلة القزازه، أي صناعة خيوط القز^{١٠}، ويذكر السيد نزهت عزيز القزاز^{١١} ((إن أجدادنا القدماء كانوا يربون حشرة القز لغرض عمل خيوط تدخل في صنع وتطوير الملابس الغالية))^{١٢}. وكان لهذه الحرفة انتشار في بغداد والموصل ويرجع تاريخها إلى عهد الدولة العربية الإسلامية^{١٣}. وهناك من يذكر أن القزاز هو صانع وبائع العقال مع الفترة واليشماغ لباس الرأس المعروف في العراق^{١٤}. ويشير جمال بابان إلى أن القزازه أو القزازية في مدينة السليمانية وأنها تدل على طور من أطوار الغناء، وتستخدم الكلمة ذاتها للدلالة على المزكشات (الكراكيش) التي يُجمل بها لباس الرأس الكردي^{١٥}.

كان والد محمد سعيد القزاز يعمل حرفياً بصنع وبيع القماش المنسوج من خيوط القز^{١٦}، ويلقبه بعضهم ملا مجيد القزاز لورعه وتقواه^{١٧}. توفي ولم يزل محمد

-
- عام ١٩٥٩، ثم معاون مدير المباني عام ١٩٦٠، عمل أميناً عاماً للمجمع الكردي، تقاعد من الخدمة عام ١٩٧٦، يمارس المحامات حالياً. مقابلة معه في ٢٢ آب ١٩٩٩.
- ٩ النامليت والصودا من المشروبات الغازية، مقابلة مع جمال بابان في ٢٢ آب ١٩٩٩.
- ١٠ م.و.د. رقم الملف ٦٣/١٤/٧٩، ع/الشخصيات الكردية، م/توفيق القزاز، كتاب متصرفية لواء السليمانية ذي العدد ١٤٧٥، في ١٤ آب ١٩٤٥، إلى وزارة الداخلية.
- ١١ نزهت عزيز فتاح القزاز: ولد عام ١٩٢٨ في السليمانية، وتخرج في الكلية العسكرية عام ١٩٥١ برتبة ملازم ثان، ومن كلية الأركان عام ١٩٥٨، تدرج في الرتب العسكرية، وكان آخر منصب شغله امر كلية القيادة، تقاعد من الجيش برتبة لواء ركن، (والده ابن عم والد سعيد قزاز). مقابلة معه في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٨.
- ١٢ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز في ٢٠ كانون أول ١٩٩٨.
- ١٣ نمرطه ياسين، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٢، ص ٢٨-٢٩.
- ١٤ أزهري العبيدي، الموصل أيام زمان، مطبعة الراية، الموصل، ١٩٨٩، ص ٢٥٦.
- ١٥ مقابلة مع جمال بابان في ٢٢ آب ١٩٩٩.
- ١٦ مقابلة مع الدكتور كمال السامرائي في ٢٠ كانون أول ١٩٩٨. (توفي الدكتور كمال السامرائي، رحمه الله، يوم الثلاثاء الموافق ١٢ كانون الثاني ١٩٩٩).
- ١٧ مقابلة مع جمال بابان في ٢٢ آب ١٩٩٩.

طفلاً رضيعاً فتعهده عمه مرزا توفيق القزاز^{١٨}، مع أخته افتاب^{١٩} وأمه السيدة سلمى صالح التي تنتسب إلى أسرة صاحبقران المعروفة في السليمانية^{٢٠}.

دخل محمد سعيد في ظل رعاية عمه الكتاتيب (الملا) لتعلم قراءة القرآن الكريم وحفظه، ويذكر السيد فؤاد عارف^{٢١}، انه كان في السليمانية عدد قليل من الكتاتيب، وكان خوجة افندي الأفضل من بين هؤلاء، فقد كان مريباً معروفاً، وكان بيته بمثابة مدرسة، ومن بين الأفراد الذين تعلموا على يده محمد سعيد القزاز، فضلاً عن عدد من أبناء جيله منهم أنور صائب ورشيد نجيب ورؤوف نجيب. وأصبح هؤلاء بعد ذلك من الشباب البارزين في السليمانية^{٢٢}.

اخترط القزاز بعد ذلك في المدرسة الرشدية، ثم انتقل بعدها للدراسة في المدرسة الإعدادية في السليمانية وتخرج فيها عام ١٩١٧^{٢٣}. وفي هذا العام دخل البريطانيون بغداد، وكان الكرد في العراق قبل ذلك قد حاولوا إقامة بعض الإمارات المستقلة عن الدولة العثمانية والثورة عليها بسبب سوء إدارتها^{٢٤}، وحين بدا البريطانيون باستكمال احتلالهم لمناطق العراق الأخرى، اتصل ابنز شخصية كردية

١٨ مرزا توفيق احمد القزاز: كبير اقاربه في السليمانية وبغداد، عمل بالتجارة واستطاع ان يجمع ثروة كبيرة بطرق مختلفة، انتمى إلى لجنة باسم «المطالبة بالحقوق» في تموز ١٩٣٠، بدا بالظهور والتردد الى بغداد والاتصال ببعض الشخصيات المهمة مثل بكر صدقي حتى اصبح نائباً عن السليمانية عام ١٩٣٧. م.و.د، رقم الملف ٧٩/٦٣/٤٤، ع/ الشخصيات الكردية، م/ توفيق القزاز: كتاب متصرفية لواء السليمانية، ذي العدد ١٤٧٥، في ١٤ آب ١٩٤٥، إلى وزارة الداخلية.

١٩ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، مضبطة خاصة بأفراد أسرة سعيد قزاز.

٢٠ مقابلة مع فؤاد عارف في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٢١ فؤاد عارف: ولد في السليمانية عام ١٩١٣، تخرج في الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان، عين مرافقا للملك غازي سنة ١٩٣٦، تدرج في الرتب العسكرية وعين بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ متصرفاً للواء كربلاء، شغل منصب وزير الدولة ووزير الزراعة وكالة، تولى منصب وزير الأوقاف بعد ثورة شباط ١٩٦٣، وفي عام ١٩٦٨ أصبح نائباً لرئيس الوزراء، متقاعد حالياً. مقابلة معه في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٢٢ مقابلة مع فؤاد عارف في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٢٣ مير بصري، اعلام الكرد، ط١، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١، ص ٢٤٠؛ جريدة الحياة العراقية، العدد ٥، في ١١ ايلول ١٩٥٥.

٢٤ عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط١، مطبعة الغاني، بغداد، ١٩٦٧، ص ٢٨٨.

حينذاك الشيخ محمود الحفيد البرزنجي^{٢٥} بالحاكم المدني العام ولسون (Welson) محاولاً إنشاء دولة كردية يترأسها (أي الشيخ محمود) باسمهم^{٢٦}.

وقد شكّلت جمعيات وتكتلات سعت إلى كسب ود الحلفاء (دول الوفاق)^{٢٧}، ويبدو إن الشيخ محمود لم يجد استجابة تُذكر من البريطانيين بعد أن اعترفوا به حاكماً على السليمانية كتكتيك مؤقت خلال تلك الحقبة، فقام في عام ١٩١٩ بحركة مسلحة في السليمانية ضد القوات البريطانية بتأثير بعض العناصر الموالية لتركيا^{٢٨} مما اضطر السلطات البريطانية إلى تجريد حملة عسكرية ضده، والقى القبض عليه ونفي إلى خارج العراق^{٢٩}، إلا إن تلك الأحداث لم تؤثر في شخصية محمد سعيد القزاز، فكان يرى أنها لا تمت بصلة إلى حياة الناس ومشاكلهم^{٣٠}، ولا بد من الاعتماد على الحكومة العراقية^{٣١}. فعلى الرغم من كونه كردياً فهو عراقي التكوين وإن تصرفاته كما سنرى من سياق البحث كانت منسجمة مع توجهات الحكومة العراقية تجاه القضية الكردية.

عرف عن سعيد القزاز في مقتبل عمره وفي شبابه علاقته الطيبة مع أقرانه الكرد^{٣٢}، وسعيه المتواصل لبناء مستقبله، فاهتم بالدراسة والمطالعة واعتمد على نفسه، فدرس اللغة الانكليزية حتى تمكن بعد ذلك من تدريسها في مدرسة السليمانية

٢٥ الشيخ محمود (الحفيد) بن الشيخ سعيد بن محمد بن حاجي كاكا احمد بن الشيخ محمد (معروف النودمي): ولد سنة ١٨٨٢ في السليمانية، شغل الحكومة العراقية منذ تكوينها بحركات مسلحة عديدة، جُردت ضد حركاته عدة حملات تاديبية، توفي في بغداد عام ١٩٥٦ ودفن في السليمانية. م. و. د. رقم الملف ٦٣/١٤/٤٩/قسم، ع/ الشخصيات الكردية، م/ الشيخ محمود الحفيد: مير صبري، المصدر السابق، ص ٣٨.

٢٦ عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق، ص ٢٨٩-٢٩٠.

٢٧ جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١، ص ٩٨.

٢٨ كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٣١.

٢٩ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٦، الطبعة الجديدة المزيّدة، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٩٦٨، ص ١٨٩.

٣٠ مقابلة مع فؤاد عارف في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٣١ بعد أن تالفت الحكومة المؤقتة في العراق عام ١٩٢٠، كانت هناك تحركات تركية على المنطقة الشمالية، أدت إلى تقليص نفوذ السلطات العسكرية البريطانية، مما حدا بها إلى إعادة الشيخ محمود الحفيد من منفاه (الهند) في سنة ١٩٢٢ وعهدت إليه الإدارة في السليمانية.

٣٢ مجلة ره نكين (الكردية)، العدد ١٢٦، في ١٤ تموز ١٩٩٩، الغلاف الأخير.

بناءً على تنسيب مجلس الشعب في كردستان في أيلول ١٩٢٢، ووصفته جريدة نداء كردستان بأنه ((من أذكاء الكرد قرآن زاده سعيد افندي)). متمنية له الموفقية في عمله معلماً للغة الانكليزية^{٣٣}.

ولما كانت بريطانيا تسعى لترسيخ حكم الملك فيصل الأول، فقد أعدت الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٣ قوة عسكرية سيطرت على السليمانية مؤقتاً، هرب على أثرها الشيخ محمود الحفيد الذي كان قد أعلن نفسه ملكاً^{٣٤}، بعد مطالبته بالاستقلال حسبما عرضته معاهدة سيفر^{٣٥}. وخلال تلك الحقبة خشي الملك فيصل الأول على وحدة المملكة العراقية، فوضع الجيش العراقي تحت إمرة المارشال سالmond^{٣٦}، وسعى لتأليف قوة غير نظامية من أفراد بعض العشائر وعين أخاه (زيداً) قائداً لها للحفاظ على الأمن والاستقرار داخل المملكة^{٣٧}، وقد حاول الملك فيصل الأول التقرب إلى الكرد من خلال إرسال وزير داخلية (عبد المحسن السعدون) في أيار ١٩٢٣ إلى السليمانية للنظر في شؤون المنطقة ومستقبلها، لكن جهوده لم تسفر عن نتائج ايجابية^{٣٨}.

عاد الشيخ محمود الحفيد إلى السليمانية في ١١ تموز ١٩٢٣، فسادت الفوضى في المنطقة، مما حدى ببعض أصحاب المصالح إلى الاستنجاد بالحكومة، فجردت في سنة ١٩٢٤ قوة عسكرية عراقية توازرها قوة بريطانية استطاعت أن تعيد الأمن إلى لواء السليمانية، هرب على أثرها الشيخ محمود الحفيد إلى مناطق الحدود الإيرانية مرة أخرى^{٣٩}، فتم حجز ممتلكاته ومصادرتها، فضلاً عن ممتلكات زوجته عائشة خان،

٣٣ جريدة نداء كردستان، العدد ٨، في ٢٩ أيلول ١٩٢٢.

٣٤ جيرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد ١٩٢١-١٩٥٨، ترجمة سليم طه التكريتي، ط٢، بغداد، ١٩٩٠، ص٥٢.

٣٥ عقدت في ١٠ آب ١٩٢٠، بين الحلفاء والدولة العثمانية المنهارة، نصت بعض بنودها على حماية الأقليات، ألغيت بمعاهدة لاحقة هي معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣.

٣٦ مارشال الجو السيرجون سالmond قائد القوات البريطانية في العراق آنذاك.

٣٧ دي غوري، المصدر السابق، ص٥٢.

٣٨ فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٧.

٣٩ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج٦، ص١٩٠.

وعوضت الحكومة المواطنين المتضررين في المنطقة من الإيرادات المستحصلة^{٤٠}. كما خصصت بعض المبالغ للإصلاحات الضرورية في تلك الربوع بما يحقق الذاتية الكردية^{٤١}، إلا إن الوضع في السليمانية وما جاورها بقي قلقاً، وخلال تلك المرحلة كان محمد سعيد القزاز يعمل لفترات معينة في التعليم رافضاً أي عمل مسلح ضد الدولة.

حياته الوظيفية في الحكومة العراقية:

مما لا شك فيه إن الجهود الوظيفية التي بذلها الملك فيصل الأول لترسيخ الوحدة الوطنية وتكوين العراق على أسس قومية قطعت شوطاً بعيداً، ففي مدة حكمه كان الهدف الأساسي من بين الأهداف الرئيسية الأخرى للسياسة العراقية يرتكز على المهمة العاجلة لإقامة روابط ثابتة من المشاعر والأهداف المشتركة بين عناصر العراق المختلفة^{٤٢}، ومن خلال الروحية التي تجمع العراقيين عرباً وكرداً وتركمان مع الأقليات الأخرى، وحرص الملك فيصل الأول على أن يحصل الكرد على نسبة ملائمة من وظائف الدولة، كما اعتقد إن اعظم واجبات العربي العراقي تشجيع أخيه الكردي العراقي التمسك بقوميته، والانضمام تحت الراية العراقية^{٤٣}.

عُيِّن محمد سعيد القزاز كاتباً لدى المفتش الإداري في السليمانية دبليو. (ي. لاين W. A. Lyon) في ٢٠ تموز ١٩٢٤، براتب قدرة ١٣٠ روبية^{٤٤} (٩,٧٥٠) ديناراً^{٤٥}، وكان المفتشون يعملون على تزويد رئاسة التفتيش الإداري^{٤٦} التابعة لوزارة

٤٠ م.و.د.، 40 Atteachment Properties of Al – Hafeed Mahmud of Sulaimani, from Ministry of Interior to the Ministry of Fainance, July 18th, 1925, File, No.53/18, No. 8947.

٤١ عبد الرحمن البراز، المصدر السابق، ص ٢٩١

٤٢ حنا بطاطو، العراق – الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الأول، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤٤.

٤٣ علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق، ١٨٨٣-١٩٣٣، ط١، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٢٤٠.

٤٤ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٧٩٣. (الروبية هي عملة هندية تساوي ٧٥ فلساً)

٤٥ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، دفتر خدمة سعيد قزاز، النسخة الثانية، رقم السجل ٢٦٧٨/١٤، ص ٤. وساقترص على ذكر دفتر الخدمة دون الاسم والنسخة والرقم.

الداخلية بالتقارير والمقترحات. وكان هناك تقارير إدارية ترد من المتصرفين وجداول متعلقة بدعاوى العشائر، وتقارير الشرطة بما فيها جريدة الاستخبارات ترسل مباشرة إلى وزارة الداخلية^{٤٧}.

عكست التقارير التي كان يكتبها حمه سعيد افندي مدى كفاءته وحرصه، الأمر الذي لغت انتباه رؤسائه. ففي ١٦ يول ١٩٢٥ طلب المفتش الإداري من المستر الدرمان (Alderman) مستشار وزارة الداخلية ترفيع الكاتب حمه سعيد افندي بوصفه ((أحد الموظفين القلائل في هذه المنطقة الذي ينجز أعمالاً يومية مناسبة وهو قائم بأعماله بسهولة))^{٤٨}، وقد ترتب على هذا الترفيع زيادة راتبه حسب الأمر الإداري المرقم (١٢٥٧٧) في ٤ تشرين الأول ١٩٢٥ ليكون (١١,٢٥٠) ديناراً^{٤٩}، ولم يكن قد تجاوز الحادية والعشرين من عمره. ومن هنا يتضح إن السلطات البريطانية استطاعت تثبيت إدارتها في المنطقة من خلال بعض الملاكات المحلية المثقفة التي أخذت تعمل تحت توجيه المستشارين بوجي من السياسة البريطانية^{٥٠}.

انتقل حمه سعيد افندي بعد ترفيعه ليتسلم وظيفته الجديدة (الكاتب السري للمفتش الإداري في لواء الدليم) (محافظة الانبار) في ٢٣ شباط ١٩٢٥^{٥١}، وبعد ستة أشهر قضاها في لواء الدليم انتقل إلى العمل مترجماً لمصرفية لواء الموصل في ٨ ايلول ١٩٢٨^{٥٢}. وفي الأول من ايلول ١٩٣٠ شغل وظيفته كاتب في شعبة المخابرات

٤٦ أصبحت هذه الدائرة فيما بعد هيئة التفتيش الإداري التي نصعلى تأليفها قانون التفتيش الإداري رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٦، والمؤلفة من رئيس ومفتشين إداريين مقرها العاصمة بغداد وهي تابعة الى وزارة الداخلية، لتفتيش إدارات الأولوية. للمزيد من التفاصيل ينظر: مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، ترجمة نجم الدين اطرقجي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦، ص ٥٩؛ جريدة الحياة العراقية، العدد ١٠، ١٥ تشرين الأول ١٩٥٥.

٤٧ م. و. د.، رقم الملف ١/٢٥/ع/إدارة التفتيش الإداري، بلا موضوع، كتاب رئاسة التفتيش الإداري (السري)، ذي العدد ت.١/٦، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٣، إلى وزارة الداخلية.

٤٨ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٧٩٣.

٤٩ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأمر الإداري ذي العدد ١٢٥٧٧ في ٤ تشرين أول ١٩٢٥، ص ٤.
٥٠ استمر الوضع مضطرباً في لواء السليمانية وما جاورها خلال عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٧، ففي ٢٠ نيسان ١٩٢٧ اضطرت الحكومة العراقية إلى إرسال قواتها معززة بالقوات الجوية البريطانية وتمكنت من احتلال بنجوين. عبد الرحمن البراز، المصدر السابق، ص ٢٩٢.

٥١ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأمر الإداري ذي العدد ٣٠٩٢، في ٢٣ شباط ١٩٢٨، ص ٤.

٥٢ المصدر نفسه، الأمر الإداري، ذي العدد ١٣٩٦١، في ٨ ايلول ١٩٢٨، ص ٤.

السرية لوزارة الداخلية^{٥٣} ثم انتقل إلى وظيفة الكاتب السري للمفتش الإداري للوائي الحلة (محافظة بابل) والدليم براتب قدره (٢٤٥) روبية (١٨,٣٧٥) ديناراً^{٥٤}، ثم أصبح مديراً لتحريريات لواء اربيل، فركوك (محافظة التأميم) في ٢٠ آذار ١٩٣٣^{٥٥}.

إن الخدمة التي قضاها محمد سعيد القزاز في دوائر الداخلية أكسبته خبرة أهله لتسلم مناصب أعلى، وسنلاحظ إن استمراره بإشغال المناصب الإدارية ولد لديه خبرة كان لها الأثر في تسلمه وزارة الداخلية، ولما توفرت فيه الشروط حسبما تقتضيه المادة (١٦) من قانون إدارة الأولوية لسنة ١٩٢٧ الخاصة بانتقاء المتصرفين والقائمقامين ومديري النواحي^{٥٦}، عين مديراً لناحية تكريت في ١٧ شباط ١٩٤٣^{٥٧}، وكانت له جهود في هذه الناحية، فقد امتان باتخاذ القرارات الحازمة من خلال الحكم في بعض الدعاوى الإدارية، وكان رؤسائه من رجال الإدارة يدركون هذه الإمكانية الإدارية التي يتميز بها وهو في الدرجات الأولى من السلم الإداري، فتولدت لديه خبرة قانونية جراء اطلاعه على الأسس الصحيحة للقوانين، فضلاً عن زيادة ثقافته وكثرة مطالعته^{٥٨}. فقد اعتاد بعض أصحاب المكاتب إخبار القزاز بالإصدارات الجديدة لعلمهم برغبته بانتقائها^{٥٩}، وقد انعكست ثقافته بشكل واضح على آرائه ومناقشاته عند تسلمه المناصب الوزارية ومشاركته في جلسات مجلسي الأعيان والنواب كما سنلاحظ ذلك فيما بعد.

شغل القزاز مناصب إدارية متعددة في الحكومة العراقية خلال المدة من ١ آب ١٩٣٤ لغاية ١٩ تموز ١٩٤١، وحسب ما هو مبين في أدناه:

- مدير ناحية طوزخورماتو في ١ آب ١٩٣٤.

-
- ٥٣ المصدر نفسه، الأمر الإداري، ذي العدد ١١٨٨٦، في ٦ أيلول ١٩٣٠، ص.٥.
- ٥٤ م.و.د، ٢٤/٣٣/د، تنقلات الموظفين، بلا موضوع، أمر وزارة الداخلية ذي العدد ٩٢٠٨ في ١٧ آذار ١٩٣١.
- ٥٥ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأوامر الإدارية، نوات الإعداد، ٨٩٣ و ٢٥٩٣ في ١٩ كانون الثاني ١٩٣٢ و ٢٣ شباط ١٩٣٣، ص.٥.
- ٥٦ م.و.د، رقم الملف ٥٢/٣٠/ع، شروط انتقاء الموظفين لسنة ١٩٢٧.
- ٥٧ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأمر الإداري، ذي العدد ١٨١٦ في ٥ شباط ١٩٣٤، ص.٥.
- ٥٨ مقابلة مع شاكِر علي التكريتي في ٧ شباط ١٩٩٩. كان التكريتي يساهر سعيد القزاز ثلاثة مرات في الأسبوع فتعرف على صفاته واهتماماته قبل أن ينتقل (التكريتي) إلى لواء العمارة معلماً في نوات عام ١٩٣٥.
- ٥٩ مقابلة مع اللواء المتقاعد نوري مجيد سليم، في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

- مدير ناحية بازيان ووكيل قائممقام قضاء كيل في ٢١ تموز ١٩٣٥.
- مدير ناحية بازيان ووكيل قائممقام قضاء حلبجة في ٢٨ آب ١٩٣٥^{٦١}، أصبح قومسيرا^{٦٢} للحدود العراقية.
- مدير ناحية بازيان في ٢٨ تشرين أول ١٩٣٥.
- مدير ناحية شقلاوة في ١ شباط ١٩٣٦.
- مدير ناحية شقلاوة ووكيل قائممقام قضاء حلبجة في ٧ أيلول ١٩٣٦.
- مدير ناحية تانجرو ووكيل قائممقام قضاء حلبجة في ١٠ تشرين أول ١٩٣٦.
- قائممقام قضاء حلبجة في ٢٦ أيلول ١٩٣٧^{٦٣}.
- قائممقام قضاء زاخو في ٤ تموز ١٩٣٩^{٦٤}.
- قائممقام قضاء كفري في ٢٥ شباط ١٩٤١ لغاية ١٩ تموز ١٩٤١^{٦٥}.

اثبت القزاز خلال تسلمه المناصب الإدارية الأنفة الذكر قدرة على تحمل المسؤولية، فواصل أعماله في السيطرة على مشاكل الحدود في منطقة حلبجة، وكان على اتصال مع قومسیر الحدود الإيراني^{٦٥}، إذ تم إلقاء القبض على عدد من المتجاوزين بين البلدين، بطرق غير نظامية. وكانت له في قائممقامية قضاء حلبجة جهود واضحة بذلها في تسهيل مهمة القوات العراقية على الحدود لمساعدة القوات الإيرانية بإعادة (٣٦) امرأة، بينهن طفل واحد، كنّ قد جنن من نوسود إلى قرية (هاوار) لتعقب حيواناتهن البالغة أكثر من (٣٤١) رأس من الماشية، وكانت تلك الأعداد قد نهبت بتاريخ ٥ نيسان ١٩٣٧ من قبل عصابة إيرانية مكونة من (٦)

-
- ٦٠ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص.٦.
- ٦١ للمزيد عن واجبات القومسیر، ينظر عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٣، ص ٢٠٧-٢٠٨.
- ٦٢ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص.٦.
- ٦٣ جداول كبار موظفي الدولة، لسنة ١٩٣٩، ص.١٣.
- ٦٤ م.و.د.، رقم الملف ٣/٢٠، ع/تعيينات وترفيعات ونحويلات، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية ذي العدد ٣٠٥٩ في ١٥ شباط ١٩٤١ وكتاب شعبة الأمور الذاتية ذي العدد ٦٣٧٠ في ٣٠ آذار ١٩٤١، إلى المتصرفيات كافة.
- ٦٥ م.و.د.، رقم الملف ٦١/ق/٥١(ع) السرقات في لواء السليمانية على الحدود، بلا موضوع، كتاب وكيل قائممقام حلبجة وقومسیر الحدود العراقي (سعيد أديب القزاز)، ذي العدد س/ ٩٧١ في ٢ أيلول ١٩٣٥ إلى قومسیر الحدود لدولة إيران. (تكن الباحث من العثور على عدد من الكتب الرسمية المدونة باللغتين العربية والفارسية في ملفات وزارة الداخلية، موجهة من قومسیر الحدود العراقية سعيد أديب قزاز إلى قومسیر حدود دولة إيران الإمبراطورية).

أشخاص مسلحين فتم تسليم هذه الأعداد إلى قومسيير الحدود الإيرانية بشكل رسمي الأمر الذي حمل الحكومة العراقية على الاعتقاد بأن السلطات الإيرانية ستبادر إلى تقدير تلك الجهود^{٦٦}، ومهما يكن من أمر، فقد تبع ذلك عقد معاهدات بين الطرفين منها (ميثاق سعد آباد) الذي ضم أيضاً تركيا وأفغانستان في الثامن من تموز عام ١٩٣٧، عارضته الأوساط الكردية بسبب التعاون الذي حصل بين تلك الأطراف وخصوصاً العراق وإيران وتركيا للحد من الحركات الكردية المسلحة، فعدته بعض الأوساط الكردية سيفاً مسلطاً على رقاب الشعب الكردي^{٦٧}. كما عقد العراق مع إيران معاهدة صداقة وأخرى لحل الخلافات في ١٨ و٢٤ تموز عام ١٩٣٧^{٦٨}، وقد حصلت إيران بموجبها على مكاسب خاصة فيما يتعلق بالملاحة في شط العرب^{٦٩}. إلا إن الأطماع ومحاولات التحلل من الالتزامات القانونية كان مبدأ معروف لدى الحكومة الإيرانية آنذاك، فتجدد التوتر على الحدود مع مرور الزمن.

وتجدر الإشارة إلى إن سعيد قزاز بذل جهوداً للمحافظة على الأمن والنظام في المناطق التي عمل فيها^{٧٠}، حتى اضطر عدد من المخربين أمثال عطا محمود (إيراني الجنسية) الذي كان يعيش فساداً في أطراف حلبجة ویراس عصابة من ثلاثين شقياً إلى الاستسلام في آب من عام ١٩٣٨^{٧١}.

٦٦ م.و.د. رقم الملف ٦١/٦٣، بلا عنوان، م/قضايا نهب الأغنام الإيرانية واسترداد المجرمين المتهمين بها، كتاب مديرية الأمور الشرقية التابعة لوزارة الخارجية ذي العدد

١/٢٧٢٨/٢٧٩، في ٥ تموز ١٩٣٧، إلى المفوضية الإيرانية الإمبراطورية في بغداد.

٦٧ كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر "دراسات تحليلية" منشورات مكتبة البديليسي، طبع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ١٢٧.

٦٨ فؤاد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام ١٩٢١، الفهرس السنوي (١)، من عام ١٩٢١-١٣ تموز ١٩٥٨، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٧٢-٢٧٥، خالد العزبي، أضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي - الفارسي حول الحدود، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ٦٧.

٦٩ خالد العزبي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقوانين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٧٢.

٧٠ مقابلة مع احمد زرنك في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٧١ عبد الرزاق الحسني، مصدر السابق، ج ٥، ص ١٦.

ولنا أن نذكر هنا إن العقد الثالث من القرن العشرين شهد ظهور بعض التيارات والحركات الفكرية والسياسية مثل جماعة الأهالي، وهم جماعة تقدمية اشتراكية وكانت هناك فرق مؤمنة بفكرة البعث القومي العربي، وكانت جمعية الجوال أولى التنظيمات القومية، وأسست منتديات ثقافية اندمجت مع الجوال لتتشابه أهدافها مثل نادي المثني، كما ازدادت النشاطات الماركسية وأعلن عن تشكيل منظمة عرفت بلجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار، استبدلت في عام ١٩٣٥ باسم الحزب الشيوعي^{٧٢}، فضلا عن نضوج الفكر القومي الكردي^{٧٣}، فظهرت في قضاء زاخو بعض النعرات العنصرية خلال عام ١٩٣٩، وجرّت التحقيقات عن رشيد معروف السليمانى مأمور كمرق ومكوس زاخو، الذي كان محسوبا على الشيخ محمود الحفيد لانتهاجه سياسة عنصرية تقوم على أساس التفريق بين الكرد والعرب، فاجتمع عدد من المعارضين لفكرته هناك فتدخل سعيد القزاز لحسم هذا الموقف، فاتهم بتأييده لرشيد معروف^{٧٤}، وفي الوقت الذي لم يبد القزاز أي تصرف يدل على تعصبه القومي فإنه يعتز في الوقت نفسه بقوميته وعراقيته^{٧٥}. ويذكر السيد يوسف الحاج الياس^{٧٦}، إن القزاز كان يتعاطف مع عناصر من قوميات مختلفة، فلا يخلو تعاطفه هذا من الشعور المشترك الذي يشعر به دون تحيز^{٧٧}، وأن الذي يجعلنا نرجح إن سعيد قزاز لم يكن محسوبا على الشيخ محمود، هو أنه كان ضد الحركات الكردية المسلحة، كما أن عمه مرزا توفيق القزاز كان من بين الذين فقدوا بعض ممتلكاتهم الشخصية بسبب

٧٢ علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٨٨، ص ٩٨.

٧٣ عبد الرحمن البزاز، المصدر السابق ص ٢٣٨.

٧٤ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/١٢٢١، جريدة الاستخبارات السياسية، الموصل، ١١ تموز ١٩٤١، و ٣٦، ص ١٤٣.

٧٥ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠١٢.

٧٦ يوسف الحاج الياس: ولد عام ١٩٠٩ في تلعفر، من عائلة فلاحية، أكمل الدراسة الابتدائية في مسقط رأسه، والدراسة الثانوية في الموصل، تخرج في كلية الحقوق العراقية، مارس مهنة المحاماة في لواء الموصل منذ عام ١٩٣٧، ساهم في إصدار مجلة (المجلة) في أواخر عام ١٩٣٨ في نفس اللواء، كان أحد الموقعين على تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عند تأسيسه الأول سنة ١٩٤٦، وفي عام ١٩٦٠ كان المسؤول عن فرع الحزب في الموصل، مقابلة معه في ٨ آذار ١٩٩٩.

٧٧ مقابلة مع يوسف الحاج الياس في ٣ نيسان ١٩٩٩.

حركات الشيخ محمود^{٧٨}، فضلاً عن كثرة الدعاوي والشعارات ضد مرزا توفيق القزاز ونعت الشيخ محمود له بالخائن والدعوة إلى قتله^{٧٩}. غير إن موقف توفيق القزاز تغير بمرور الوقت حيال المطالب القومية الكردية بعد انتفاضة نيسان - مايس ١٩٤١^{٨٠}.

اثبت سعيد قزاز من خلال إدارته قضاء كفري قدرة وكفاءة عالية وحظي بتقدير رؤوسيه من رجال الإدارة، فورد في التقرير الدوري الإداري لعام ١٩٤١، الذي كتبه متصرف لواء كركوك الدكتور فائق شاكر بأنه ((ممتاز في القدرة والسلوك، يستحق الترفيع، له مستقبل جيد في الإدارة))^{٨١}.

حين أصبح جميل المدفعي رئيساً للوزراء في ٢ حزيران ١٩٤١ على اثر انتفاضة نيسان - مايس ١٩٤١، شرعت وزارته في إحداث تنقلات بين الموظفين^{٨٢}، وعلى اثر ذلك وبناءً على اقتراح وزارة الداخلية وافق مجلس الوزراء وبجلسته المنعقدة في ١ تموز ١٩٤١ على تعيين سعيد قزاز معاوناً لمدير الداخلية العام^{٨٣}، وصدرت بذلك الإدارة الملكية المرقمة (٣٨٤) لسنة ١٩٤١^{٨٤}، إذ انتقل إلى العاصمة بغداد ليزاول عمله الجديد.

ولابد من الإشارة إلى إن سعيد قزاز قد تزوج سنة ١٩٣٦ من السيدة زكية بنت مرزا توفيق احمد القزاز^{٨٥} وهي بنت عمه، وقد أنجبت له بنتاً في ١ تموز ١٩٣٧ اسمها

٧٨ Attachment Properties of Al -Hafeed Mahmud of Sulaimani, from د. د. Ministry of Interior to the Mutasarref Sulaimania Liwa, November, 17th, 1925, File No. 53/18, No. 15667.

٧٩ د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/١٢٢١، جريدة الاستخبارات السياسية، الموصل ٢٢ حزيران ١٩٤١، ١٥، ص ٧٨.

٨٠ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٦، ص ٣١.

٨١ د.ك.و.، ملفات وزارة الداخلية -الديوان، ٣١١/٦٧٧١، تقارير لواء كركوك، تحقيقات سنة ١٩٤٠-١٩٤١، ايار ١٩٤١، ٤٢، ص ٢٥٢.

٨٢ عبد الرزاق الحسيني المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٢.

٨٣ جداول كيار موظفي الدولة، لسنة ١٩٤١، ص ٩، جريدة الزمان، العدد ١١٦٢ في ١٤ تموز ١٩٤١.

٨٤ م.و.د.، رقم الملف ٣/٢٠، ع/ تعيينات وترفيعات وتحويلات، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ١٢٠٥٤ في ١٣ تموز ١٩٤١.

٨٥ م.و.د.، رقم الملف ٢٥/٦٠/قسم ٩، ع/ رسوم ضريبة دخل الموظفين والمفتشين، بلا موضوع، حقل خالصا لسيد سعيد قزاز (معلومات عن الزوجة والأولاد): م.ت.ع. الاضبارة التقاعدية، مضبطة تختص بإفراد أسرة المتوفي سعيد قزاز.

بريخان^{٨٦} وتعني باللغة الكردية الحورية أو الملاك، واعتاد بعض أصدقاء سعيد قزاز بمناداته أبو بري^{٨٧}. وفي العام ذاته كان عمه ووالد زوجته مرزا توفيق القزاز قد انتخب نائباً عن لواء السليمانية في مجلس النواب^{٨٨}.

القزاز متصرف لواء أربيل:

شغل سعيد القزاز مهام منصب، معاون مدير الداخلية العام، لمدة تزيد عن ثلاثة سنوات، أكسبته خبرة في الأوضاع الداخلية للألوية (محافظات) العراق^{٨٩}. وعلى اثر فشل حركة احمد البارزاني في عام ١٩٣٢ والتجائه مع جماعته إلى تركيا، وبعد مفاوضات مع الحكومة التركية، تم تسليم البارزانيين إلى الحكومة العراقية بعد إعلان العفو عنهم، فألزمته الإقامة في الموصل ثم الناصرية فالحلة، ثم نقلوا إلى الديوانية فالحلة فركوك ثم السليمانية^{٩٠}، وصرفت لهم مخصصات، فضلاً عن السماح لبعضهم بالعودة إلى بارزان بعد قطع مخصصاتهم ابتداءً من الأول من شهر نيسان عام ١٩٤٢. كان لسعيد قزاز دور في إعفاء بعض البارزانيين من التعهدات التي طلبتها متصرفية لواء الموصل، مكتفياً بأبعادهم عن الشيوخ العشرة^{٩١} ليكون في مقدور

٨٦ م. ت. ع.، الاضبارة التقاعدية، البطاقة الشخصية للسيدة بريخان محمد سعيد القزاز.

٨٧ مقابلة مع الدكتور كمال السامرائي في ٢٠ كانون أول ١٩٩٨.

٨٨ م. و. د.، رقم الملف ٧٩/٦٣/٧٩، ع/ الشخصيات الكردية، م/ توفيق القزاز: كتاب متصرفية لواء السليمانية ذي العدد ١٤٧٥، في ١٤ آب ١٩٤٥ إلى وزارة الداخلية؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢٨٤.

٨٩ من خلال اطلاعي على وثائق وزارة الداخلية الخاصة بهذه الفترة، لاحظت العديد من الكتب والأوامر الوزارية بتوقيع سعيد قزاز (معاون مدير الداخلية العام) تتناول قضايا داخلية مختلفة من انحاء العراق.

٩٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٨٦؛ عبد الرحمن البزاز المصدر السابق، ص ٢٩٤.

٩١ امتنع الشيوخ العشرة عن العودة إلى موطنهم بعد إن قدموا تعهدات بالمحافظة على الأمن وذلك للاستفادة من المخصصات التي تصرفها لهم الحكومة، ولعدم الوثوق ببعض أتباعهم في منطقة بارزان طالبوا بإعادة التعهدات التي أخذت منهم وهم: زبير بن ملة وعائلته، شاكِر عثمان وعائلته، شمس علو وعائلته، احمد بابكر وعائلته، ملا محمد امين، بابكر عمر، مصطفى خاص، صادق سليمان وعائلته، محمد امين ملا محمود وعائلته إضافة إلى الشيخ احمد البارزاني. م. و. د.، رقم الملف ٥٧/٦١، ع/ السياسة الخارجية، م/ سلوك أعضاء الممثلات، كتاب متصرفية لواء السليمانية، ذي العدد ٦٦٤، في ٢٦ شباط ١٩٤٢، إلى وزارة الداخلية.

السلطات الإدارية في قضاء الزيبار مراقبتهم ومنعهم من أية حركة تدخل بالامن، وأكد على مديرية الشرطة العامة بضرورة تسفير البارزانيين المقرر عودتهم إلى بارزان من السليمانية على نفقة الحكومة^{٩٢}.

وفي تموز عام ١٩٤٣ استطاع الملا مصطفى البارزاني الهرب من منطقة إقامته الجبرية في السليمانية مع عدد من أتباعه قاصداً بارزان^{٩٣} وقام باحتلال بعض المخافر الحدودية وتنظيم فصائل مسلحة^{٩٤}، وخلال تلك الأحداث استقالت وزارة نوري السعيد السابعة وأعيد تشكيلها في ٢٥ كانون أول ١٩٤٣، بعد إن استعد السعيد لتلك الأحداث من خلال إشراكه وزراء كرد فيها مثل عمر نظمي واحمد مختار بابان وماجد مصطفى^{٩٥} وتبنت الحركة البارزانية منذ عام ١٩٤٤ مطالب قومية بتأثير حزب (هيو) ^{٩٦} وعدد من الضباط المنتمين لهذا الحزب^{٩٧}، ونتيجة للأوضاع غير الاعتيادية في المنطقة الشمالية فقد عُيِّن سعيد قزاق في ١٤ آب ١٩٤٤، وكيلاً لمتصرف لواء أربيل، فضلاً عن كونه معاون مدير الداخلية العام، لينتقل بعدها إلى منصب معاون متصرف لواء أربيل ووكيل متصرف اللواء المذكور في ٢٦ آب ١٩٤٤، فمتصرفاً للواء في ١٧

٩٢ المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء السليمانية ذي العدد ١٥٦٤، في ٧ حزيران ١٩٤٢. إلى وزارة الداخلية (هامش معاون مدير الداخلية العام سعيد قزاق على أصل كتاب في ١٩٤٢/٣/٤).

٩٣ فاضل البراك، المصدر السابق، ص ٣٧.

٩٤ جلال الطالباني، المصدر السابق، ص ١٤٢.

٩٥ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٨٧؛ فاضل البراك، المصدر السابق، ص ١١٠.

٩٦ حزب هيو (الامل): تأسس عام ١٩٣٩ بصورة سرية، وتولى زعامته رفيق حلمي بدعم من الموظفين البريطانيين وخاصة ضابط المخابرات في السليمانية شوتر، وقد توسع الحزب فضم عددا من العسكريين والمثقفين الكرد قبل أن يحدث الانشقاق في صفوفه. لمزيد من التفاصيل ينظر: جلال الطالباني: المصدر السابق، ص ١٢١؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦، ص ٢١٨-٢١٩.

يرجع عبد الستار طاهر شريف نشوء الحزب إلى عام ١٩٣٧ في مدينة كركوك باسم داركه ر أي (الخطاب) وهو اسم لمنظمة قومية ظهرت في إيطاليا تدعو إلى الوحدة الإيطالية وتبذل الاسم بمرور الزمن إلى اسم هيو، وكان إعمال الفلاحين في الانتماء إلى صفوفه من الأسباب الرئيسية لانحلاله. عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن ١٩٠٨-١٩٥٨، ط ١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٩٤-٩٥.

٩٧ حسن مصطفى، البارزانيون وحركات برزان ١٩٣٢-١٩٤٧، ط ١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٣، ص ٦١-٦٤.

أيلول ١٩٤٤^{٩٨}، ويذكر السفير البريطاني كينهان كورنواليس^{٩٩} (K.Cornwales) في تقريره السنوي لعام ١٩٤٤، إن الحكومة العراقية «تحتل بالصبر وأرسلت العقيد الكردي توفيق وهبي وزير الاقتصاد في شهر أيلول لزيارة الشمال من أجل توضيح الأهداف الجيدة للحكومة»^{١٠٠}. وعهد إلى وزير الدولة ماجد مصطفى بالاتصال بالملا مصطفى البارزاني وأصدر قانون العفو عن البارزانيين في نيسان عام ١٩٤٥^{١٠١}.

طالب سعيد قزاز (متصرف لواء أربيل)، مصطفى البارزاني تسليمه أولاً سعيد الريزاني^{١٠٢}، وإرجاع المواد التي سرقها العصابات المسلحة، فرفض البارزاني هذه المطالبات، معتمداً على تساهل المسؤولين البريطانيين معه خلال تلك الحقبة^{١٠٣}، وكان قلق وسوء ظن البارزانيين من تحركات الحكومة في المنطقة قد ازداد، فرات الحكومة من جانبها أن تتلافى الموقف وتحسم المشاكل بالطرق السلمية، فأوعزت إلى سعيد قزاز أن يقابل الملا مصطفى بنفسه ويُسدي إليه النصيح الأخير، فذهب القزاز إلى قرية (مازنة) ورافقته مدير شرطة اللواء، والتقى بالملا مصطفى وعرض عليه الحلول التي تجنب المنطقة المشاكل، فلم يبدي تجاوباً واضحاً، وصادف خلال تلك الحقبة أن قتل أولو سعيد في اصطدام مع شرطة ناحية مركة سور في شهر آب ١٩٤٥، فتأزم الوضع بين البارزانيين والحكومة^{١٠٤} فلجأ الملا مصطفى وأعوانه للاستيلاء على

٩٨ م.ت.ع. الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص: ٨؛ جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٤، ص: ١٣.

٩٩ السير كينهان كورنواليس: عمل أثناء الحرب العالمية الأولى في المكتب العربي بالقاهرة، ثم ضابط اتصال بين الملك فيصل الأول والقائد البريطاني العام في سورية، أصبح مستشاراً لوزير الداخلية العراقي والملك فيصل الأول في عشرينيات القرن العشرين، أصبح سفيراً لبلاده في العراق خلال أحداث انتفاضة ١٩٤١، غادر البلاد في ٣١ آذار ١٩٤٥.

١٠٠ مؤيد إبراهيم الوندائي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٤٤-١٩٥٨، ط: ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢، ص: ٣٠.

١٠١ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج: ٦، ص: ٢٨٩.

١٠٢ من الوجوه البارزة في عشيرة شيروان، خال الشيوخ البارزانيين، كان أحد أعوان الملا مصطفى البارزاني، تمكن من جمع ثروة بطرق غير مشروعة.

١٠٣ فاضل البراك، المصدر السابق، ص: ١٢١.

١٠٤ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج: ٦، ص: ٢٩١؛ كان مقتل أولو سعيد خسارة كبيرة للبارزانيين إذ كان أقوى وأشجع رجالهم. لمزيد من التفاصيل، ينظر: حسن مصطفى، المصدر السابق، ص: ٧٦.

مخفر الناحية في الثامن من آب عام ١٩٤٥، الأمر الذي دفع السلطات الحكومية لاتخاذ إجراءات رادعة بحقه، وأعلنت الأحكام العرفية^{١٠٥}. وإلى جانب البلاغ الرسمي الذي صدر عن مديرية الدعاية العامة في ١٣ آب ١٩٤٥^{١٠٦}، أذاع سعيد قزاز بياناً إلى أهالي لواء أربيل حول حركات الملا مصطفى البارزاني وجماعته، أكد فيه على المساعدات والتدابير اللازمة التي تتبعها الحكومة العراقية لتوفير الحياة السعيدة للأهلين، مشيراً إلى الأعمال الإجرامية الخطرة التي يقترفها الملا مصطفى وجماعته الذين لا يروق لهم توطيد الأمن والنظام في المنطقة، فلم ((ترى الحكومة بدءاً من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأديبهم لكي تتمكن من استئناف منهجها الرامي إلى الإصلاح والتعمير))^{١٠٧}، كما حث الأهالي على عدم الاشتراك بأعمال الملا مصطفى وجماعته وأن لا يساعدوهم بأية صورة من الصور وطالب الذين يخافون من بطش المجرمين أن يلتجئوا إلى المناطق البعيدة، وأن الحكومة كفيلة بإيوائهم ومساعدتهم^{١٠٨}.

وفي كتاب سري للغاية أرسله سعيد قزاز إلى وزارة الداخلية في ٢٠ آب ١٩٤٥، علل فيه فشل الحملات التأديبية ضد البارزانيين خلال عامي ١٩٤٣ و١٩٤٤، إلى الشعور السائد لدى أكثرية الناس بأن الشيوخ البارزانيين ((مظلومين))، ملفتاً النظر إلى أن كل جندي أو شرطي قاتل ضدهم خلال السنتين الماضيتين كان متحسناً لذلك الشعور مما أسفر عن وضع شاذ أكد سعيد قزاز ضرورة إزالته مهما كلف الأمر. ونقل سعيد قزاز إلى وزارة الداخلية بعض الملاحظات التي تتعلق بواقع الحال في المنطقة الشمالية، إذ أشار إلى أن الرأي العام هناك بدأ في هذه المرة يقدر مدى صبر الحكومة تجاه أعمال البارزانيين العدوانية، ويحبذ وضع نهاية لتجاوزاتهم، كما وجه عدد من الاتهامات إلى معروف جياووك متصرف لواء السليمانية، بخصوص تحريضه الأهالي

١٠٥ فاضل الرزاك، المصدر السابق، ص ١٣٢؛ سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨)، ج ١، سنة ومكان الطبع (بلا)، ص ١٤٠.

١٠٦ جريدة الزمان، العدد ٢٤٠٢، في ١٤ آب ١٩٤٥.

١٠٧ انظر نصبيان سعيد قزاز (متصرف لواء أربيل)، جريدة الزمان، العدد ٢٤٠٦ في ٢٠ آب ١٩٤٥.

١٠٨ المصدر نفسه.

لاستعطاف الحكومة للتساهل مع البارزانيين، وكذلك مع الشيخ محمود وأولاده، وإن جياووك نظم مناشير سرية يسعى لتوزيعها في بغداد والسليمانية بهدف تثبيط العزائم، وأشار إلى أنه اتهمه شخصياً بعدائه الشديد للبارزانيين، ووصف سعيد قزان تلك التصرفات بأنها ضارة و(مجنونة) وطالب بإجراء تحقيق بذلك^{١٠٩}.

توترت العلاقات بين القزان وجياووك بسبب مواقف الطرفين المتصلبة، فاستدعى ذلك اتهام جياووك له بالتواطئ مع عمه توفيق القزان على تنظيم حركات ضد الحكومة فضلاً عن اتهام توفيق القزان بالتعاون مع ابن عمه عبد القادر وبعض العناصر في السليمانية للقيام بتنظيم شعارات الغرض منها إثارة الفتنة تحت ستار الوطنية والكردية، كما شكك بنزاهة توفيق القزان لتلاعبه سابقاً ببطاقات التموين^{١١٠}. ويبدو لنا إن ذلك التوتر الذي ساد العلاقة بين الطرفين مرجعة الموقف من الحركات البارزانية خلال تلك الحقبة.

استمرت العمليات العسكرية ضد البارزانيين حوالي شهرين، أسهمت فيها أعداد من العشائر الكردية التي وقفت ضد البارزاني وحركته وانتهت تلك العمليات في ١٤ تشرين اول ١٩٤٥ بعد إن التجأ الملا مصطفى البارزاني وأخوه أحمد وأعوانهما إلى إيران^{١١١}. وفي ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦، وافق مجلس الوزراء على منح سعيد قزان وسام الرافيدين من النوع المدني ومن الدرجة الثالثة، وذلك تقديراً لأعماله الممتازة ضد

١٠٩ م.و.د.، رقم الملف ٥٥٤/٥/٦٤، ع/ موظفي الدولة العراقيين، م/ السيد معروف جياووك متصرف السليمانية، كتاب متصرفية لواء اربيل (سري للغاية) ذي العدد ٣٦٤ في ٢٠ آب ١٩٤٥ إلى وزارة الداخلية.

١١٠ المصدر نفسه، البرقية الرمزية المرقمة ٥٠٤ في ٢٨ شباط ١٩٤٦، من متصرفية لواء السليمانية إلى وزارة الداخلية.

١١١ فاضل البراك، المصدر السابق، ص: ١٣٤.

حركات الملا مصطفى البارزاني ((وتمرده))^{١١٢}، فصدرت بذلك الإرادة الملكية بالرقم (٨٩) في ٣ شباط ١٩٤٦^{١١٣}.

القرآن مفتشاً إدارياً... متصرفاً:

نقل سعيد قزاز (متصرف لواء اربيل) إلى دائرة التفتيش الإداري التابعة إلى وزارة الداخلية، وصدرت الإرادة الملكية بذلك في ٢٣ مايس ١٩٤٦^{١١٤}، فالتحق بوظيفته الجديدة مفتشاً إدارياً في ٥ حزيران ١٩٤٦^{١١٥}، بعد أن شكل ارشد العمري وزارته الأولى في الأول من حزيران عام ١٩٤٦، لتحل محل وزارة توفيق السويدي التي خذلها مجلس الأعيان بتحريض من البلاط^{١١٦}، وفي عهد عمله في دائرة التفتيش الإداري ونتيجة للمد المتصاعد للحركة العمالية في العراق قدم عمال شركة النفط العراقية في كركوك احتجاجاً على عدم استجابة الشركة لبعض مطالبهم ومنها تقرير مبدأ الضمان الاجتماعي وزيادة الأجور وتهينة وسائط النقل للعمال وتحديد ساعات العمل والسماح لهم بتأليف نقابة تحمي حقوقهم وغيرها من المطالب^{١١٧}.

بعد رفض الشركة لتلك المطالب، أعلن العمال إضرابهم صباح يوم ٣ تموز ١٩٤٦^{١١٨}، فتم إلقاء القبض على عدد من المضربين، كما قرر العمال الاستمرار بالإضراب

١١٢ م.و.د. رقم الملف ٥١/٤/٣/قسم/ع/ الأوسمة والمكافآت، م/ وسام الرافدين، كتاب ديوان مجلس الوزراء ذي العدد ٦٢٤، في ٩ شباط ١٩٤٦، إلى وزارة الداخلية.

١١٣ المصدر نفسه، صورة الإرادة الملكية المرقمة (٨٩) لسنة ١٩٤٦.

١١٤ د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ٣٦٨/٥٣١١، مقررات مجلس الوزراء (١ مايس ١٩٤٦-٢٦ مايس ١٩٤٦)، و٧، ص ١٠.

١١٥ م.ت.ع. الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص ٨.

١١٦ محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٠٩؛ علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٩٢، ص ٦٧-٦٨؛ قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨، ص ٨.

١١٧ للمزيد عن تفاصيل المطالب التي تقدم بها العمال، ينظر: رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧، ص ٥٤.

١١٨ سعاد خيري، المصدر السابق، ص ١٤٩.

والاجتماع في حديقة كاويرياغي والمطالبة بإطلاق سراح العمال الموقوفين. وبعد إن فشلت جميع الإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية استمر العمال بالإضراب وتجمع الآلاف منهم في كاويرياغي، وفي مساء يوم ١٢ تموز ١٩٤٦ طوقتهم قوات الشرطة، وبعد مناوشات بالحجارة أطلق رجال الشرطة الرصاص على المضربين فقتل منهم ستة عمال وجرح عدداً آخر^{١١٩}.

اهتمت السلطات الحكومية العليا بذلك الحادث فأرسلت من بغداد وفداً للتحقيق برئاسة سعيد قزاز (المفتش الإداري في وزارة الداخلية) ومحمد صالح حمام مفتش الشرطة وهاشم جواد ممثل من وزارة الشؤون الاجتماعية. وحين نزل الوفد في دار ضيافة اللواء، اتجهت التظاهرات في ١٢ تموز ١٩٤٦ نحو مقر إقامة الوفد وطالب المتظاهرون بمقابلته فسمح لعدد من العمال بتقديم مطالبهم التي اقتصرت على إطلاق سراح العمال الذين تم توقيفهم خلال الأحداث وإن تقوم هيئة خاصة بإجراء التحقيق في حادثة كاويرياغي، ومعاقبة المسبيين وقبول الشركة لمطالب العمال^{١٢٠}. تمكن الوفد من التأثير في العمال بعد مطالبته لهم بالعودة إلى العمل والتزام الهدوء والسكينة، وفي ١٤ تموز عاد عدد من العمال إلى العمل، وفي اليوم التالي اجتمع الوفد مع مدير الشركة لبحث المطالب التي تقدم بها العمال، وتم التوصل إلى نتائج مرضية عاد العمال على أثرها إلى أعمالهم يوم ١٦ تموز^{١٢١}، وقد قدم القزاز وحمام تقريراً مسهباً عن تطورات الأحداث في كركوك أشارا فيه إلى إن هيئة الحكومة ومنزلتها عند الناس قد تدنت إلى حد كبير نتيجة الأعمال التي قام بها العمال المضربون، الذين استطاعوا كسب عطف الجمهور، كما أشارا إلى تقصير مدير شرطة اللواء لعدم قيادته القوة بنفسه. واشتمل التقرير على عدة مقترحات منها، قيام الحكومة بمفاتيح الجهات المختصة في الشركة للوصول إلى قرار حول زيادة أجور العمال والقيام بمنح عوائل

١١٩ جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٤٣٨.

١٢٠ المصدر نفسه، ص ٤٣٨-٤٣٩.

١٢١ م.و.د، رقم الملف ١٧/كركوك/٦، ع/ اضطراب عمال شركة نفط العراق، بلا موضوع، من تقرير المفتش الإداري سعيد قزاز ومفتش الشرطة محمد صالح حمام في ٢٠ تموز ١٩٤٦، نقلا عن: جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٤٤٠-٤٤٢.

القتلى تعويضاً لا يقل عن (٢٥٠) ديناراً لكل قتيل وتعويض عوائل الجرحى بـ (١٠٠) دينار لكل جريح، ونقل المعاونين والمفوضين الذين اشتركوا في الأحداث^{١٢٢}.

وبعد أن اقتنعت وزارة الداخلية بمضمون التقرير الذي أشار إلى تقصير المسؤولين الإداريين، طلبت من مديرية الشرطة العامة سحب يد مدير شرطة كركوك عبد الرزاق فتاح والمعاونين سعيد عبد الغني وهاشم محمد أمين، إلا أن السلطات الإدارية في كركوك أوضحت بأن هذا الإجراء سوف يشجع العمال على تكرار مثل تلك الأعمال، وحين غضت السلطات النظر عن تلك القضية ولم تعاقب المقصرين، قدم وزير الداخلية عبد الوهاب القصاب استقالته في ١٧ آب ١٩٤٦^{١٢٣}.

في ٢١ أيلول ١٩٤٦ أصبح سعيد قزان متصرفاً للواء الكوت^(١٢٤)، وقد بذل جهوداً مهمة في تذليل الصعوبات التي اعترضت سبل العمل في اللواء، من خلال مطالبة وزارة الداخلية (شعبة المحاسبة) بمخصصات إضافية تصرف لخدمات التعليم داخل اللواء، فاستطاع الحصول على (١١٩) ديناراً^{١٢٥}، أضيفت إلى تخصيصات القرطاسية^{١٢٦}، فضلاً عن تحرير عدة كتب تناول فيها الأوضاع على الحدود بين العراق وإيران ونشاط الإيرانيين في مكافحة حزب توده^{١٢٧}. كما وافق على جمع مبالغ محددة تحت إشراف لجان لمساعدة المتعطلين من الأسرة التعليمية، وإكساء الطلاب الفقراء داخل اللواء، وتسهيل نشاطات طلاب المدارس ودوراتهم الرياضية^{١٢٨}.

١٢٢ المصدر نفسه، ص ٤٤١-٤٤٢.

١٢٣ أشار وزير الداخلية عبد الوهاب القصاب إلى أن الحكومة أرادت سحب يد المقصرين في حادث كاويرياغي، إلا أن السفارة البريطانية اعترضت على ذلك فصرفت النظر عن القضية، انظر، عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٧، ص ١٢٠.

١٢٤ جداول كبار موظفي الدولة، لسنة ١٩٤٦، ص ١٢.

١٢٥ م.و.د، رقم الملف ٢٠/م/٢٣، بلا عنوان، م/ ميزانية الإدارة العامة للواء الكوت ١٩٤٥-١٩٤٦، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ١٤٨٨٦ في ٧ تشرين أول ١٩٤٦، إلى متصرفية لواء الكوت.

١٢٦ المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء الكوت، ذي العدد ١٤٦٦٣، في ١٥ تشرين أول ١٩٤٦، إلى وزارة الداخلية.

١٢٧ م.و.د، رقم الملف ٦١/٦١/٢/١٠٠ قسم، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب متصرفية لواء الكوت، ذي العدد ٣٨٠، في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٦، إلى وزارة الداخلية.

١٢٨ د.ك، وملفات وزارة الداخلية - الديوان، ٣٢٠٥٠/١٠٣٥٨، إكتتابات واسط، كتب متصرفية لواء الكوت إلى وزارة الداخلية، ذوات الاعداد: (١٨٧١٠)، ٢٢ كانون الأول (١٩٤٦، ١٠٦، ص ١٣٢)، (٧٧٣ في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٧، ١٠٤، ص ١٢٨) = (٣٥٦٣، في ٢٣ آذار ١٩٤٧).

في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨، نقل إلى متصرفية لواء كركوك^{١٢٩}، وكان بعيداً عن الأحداث التي كانت فيها المظاهرات الشعبية تجتاح بعض المناطق احتجاجاً على حكومة صالح جبر التي أقدمت على عقد معاهدة مع بريطانيا سميت بمعاهدة بورتسموث^{١٣٠}، وتكشف الوثائق عن جولات متعددة لسعيد قزاق في اقضية ونواحي اللواء لمتابعة شؤونها^{١٣١}.

دوره في متصرفية لواء الموصل:

نقل سعيد قزاق في ١٣ حزيران ١٩٤٩، إلى متصرفية لواء الموصل^{١٣٢} (محافظة نينوى)، وجاء نقله بعد إزدياد نشاط الحركة الشيوعية في اللواء المذكور، فضلاً عن تدهور وضع الموظفين، وتفاقم دور الإقطاع واصطدام حاجات العيش بالحرمان، هذا ما تناوله تقرير المفتش الإداري للواء الموصل (عبد المجيد علاوي)^{١٣٣}، الذي أشار في كتاب آخر إلى وجود بعض المحاذير في إرسال المواد البريدية إلى أوروبا وتركيا من بريد وبرق الموصل مباشرة نظراً إلى أن الأحوال السياسية في البلقان وإيطاليا (عدا أقسام معينة) يجري تسيرها ضمن مصالح الكتلة

و٩٢، ص ١١٤)، (٤١٠٠، في ٣١ آذار ١٩٤٧، و٩١، ص ١١٣)، (٤٩٣٠، في ١٥ نيسان ١٩٤٧، و٨٩، ص ١١١).

١٢٩ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص ٩.

١٣٠ نضال البعث، القطر العراقي ١٩٥٣-١٩٨٥، ج ٥، من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة

١٤ تموز المجيدة، ط ٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦، ص ٥٣: دي غوري، المصدر السابق، ص ٣٦٢.

١٣١ م.و.د.، رقم الملف ٣٠/د/٣١، بلا عنوان، بلا موضوع، (احتوت الملفة على عدد من الكتب تؤكد صرف مخصصات لجولات سعيد قزاق خلال عامي ١٩٤٨ و ١٩٤٩).

١٣٢ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، الأمر الوزاري ذي العدد ٨٣٠٨٧ في ١٣ حزيران ١٩٤٩، ص ٩.

١٣٣ م. و.د.، رقم الملف ٢٩/ م ل/١/ع/ دعايات لواء الموصل، م/ الحركات الشيوعية في لواء الموصل، صورة الفقرة المقتبسة من تقرير المفتش الإداري عبد المجيد علاوي، المرقم ٧، في ٢٨ كانون الأول ١٩٤٨، إلى وزارة الداخلية، وكتاب متصرفية لواء الموصل، ذي العدد س/ ٧٥ في ١٢ شباط ١٩٤٩، إلى وزارة الداخلية.

الشيوعية^{١٣٤}. وقد قوبل نقل سعيد قزاز بارتياح السكان لما عرف عنه من الحنكة والنزاهة والإخلاص^{١٣٥}، وكان لتعيينه هذا نتائج ايجابية، فما أن وصل الموصل حتى زار دوائر الحكومة وشُعبها متفقدًا سير الأعمال فيها، وأبدى توجيهاته للموظفين وحثهم على انجاز المعاملات والتمسك بالحق والعدالة وتطبيق القوانين والأنظمة بكل دقة^{١٣٦}، ولم تقتصر جولاته التفتيشية على مدينة الموصل بل شملت بقية اقصية ونواحي اللواء يرافقه مدير شرطة اللواء عبد الجبار فهمي للوقوف وبشكل مباشر على احتياجات اللواء. وقد كتب مندوب جريدة "فتى العراق" عن جولاته في اقصية اللواء، بأنه كان ((يجامل الشيخ الكبير والطفل الصغير ويداعب الشرطي في مخفره ويلطف الفرّاش في دائرته، فحياً الله الرجال العاملين بجد وإخلاص))^{١٣٧}. كما انه لم يتحرج من مشاركة المواطنين في مزاحهم أوقات فراغهم، فكان يذهب إلى نادي المحامين فيلتقي ببعض الأصدقاء والمعارف. واعتاد على حضور افراح أبناء الموصل أيام الربيع في ضواحي المدينة، ويشارك الحضور سمرهم واحاديثهم^{١٣٨}. كما أولى اهتماماً بالثقافة من خلال إضافة كتباً قيمة وبلغات مختلفة إلى خزانته الخاصة في مكتبة الأمير غازي العامة في الموصل^{١٣٩}، تأكيداً لولعه بالعلم والمعرفة وتشجيعاً منه لذوي البر والمتمكنين للإسهام بدعم الثقافة في اللواء، وأبدى اهتماماً بدور الأيتام، فوزع مبلغاً من المال على أفراد الميتم الإسلامي وأخذ على عاتقه زيارة اللاجئين الفلسطينيين بعد أن استقرت أعداد منهم في لواء الموصل مستفسراً عن أحوالهم^{١٤٠}.

اهتم سعيد قزاز بشكاوى المواطنين فأتخذ التدابير اللازمة بحق ذوي النفوذ والمتسلطين تحقيقاً لإجراءات الأمن والنظام الداخلي، فظهر له بأن الحالة السائدة في قضاء عقره تستوجب الاهتمام لوجود محمود آغا الزبباري وإخلاله بالأمن

١٣٤ م.و.د، رقم الملف ١٢/٤٣/٥٢ قسم، ح/ الجرائد والمطابع، م/ مراقبة الرسائل، صورة كتاب المفتش الإداري عبد المجيد علاوي، ذي العدد ٥٣، في ١٣ حزيران ١٩٤٩، إلى وزارة الداخلية.

١٣٥ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٣٤، في ٣٠ حزيران ١٩٤٩.

١٣٦ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٣٦، في ٧ تموز ١٩٤٩.

١٣٧ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٣٨، في ١٤ تموز ١٩٤٩.

١٣٨ مقابلة مع يوسف الحاج الياس، في ١٩ شباط ١٩٩٩. (كان سعيد قزاز يحضر إلى الخيمة التي تنصبها عائلة السيد يوسف أيام الربيع).

١٣٩ جريدة فتى العرب، العدد ٣، في ٢٧ شباط ١٩٥١.

١٤٠ جريدة فتى العراق، العدد ١٤٤٢، في ٣١ تموز ١٩٤٩.

مع أتباعه وعدد غير قليل من اللاجئين الترك العاملين تحت أمرته في اقضية عقره والعمادية ودهوك والشيخان، فقرر سعيد قزاز اعتقال الزيباري، وكان بالإمكان إلقاء القبض عليه في مركز اللواء، لكنه فضل أن يكون ذلك في منطقة نفوذه وإمام أنظار عشيرته، اجتناباً لحمل الناس على الاعتقاد أن الحكومة لا تستطيع القبض على رؤوس العشائر إلا في مركز اللواء^{١٤١}، فألقي القبض في قضاء عقره على كل من الأغوات محمود الزيباري (نائب عقره) وأخيه أحمد الزيباري وصديق شوش وسيقوا إلى الموصل مخفورين وتم توقيفهم في السجن، وقد شعر سكان عقره بالاطمئنان بعد إن استتب الأمن إثر عملية الاعتقال^{١٤٢}.

اعتبر وزير الدفاع شاكِر الوادي خلال اجتماع ضم القزاز وحضره نائب رئيس الوزراء، عملية إلقاء القبض على الأغوات مجازفة، وقد أكد سعيد قزاز صحة الإجراء الذي اتخذته وادى إلى استتباب الأمن وأنه يقدر خطورة العمل، وأن هناك حالات لا يجد فيها المسؤول مجالاً للمشورة وعليه أن يعمل فوراً ويتحمل تبعه عمله مهما تكن العاقبة. كما قدم اعتذاره لعدم إخبار وزير الداخلية^{١٤٣}. وبعد إطلاع وزير الدفاع على المذكرة التي تضمنت رايه في عملية إلقاء القبض أكد بأنه لا ينتقد عملية إلقاء القبض على الشيوخ الأغوات وأن الذي انتقده هو الأسلوب الاستفزازي للعملية^{١٤٤}، وكان من المحتمل أن تتطور عملية إلقاء القبض تلك، إلا أن خبرة سعيد قزاز في المنطقة الشمالية وجراته في اتخاذ القرارات أعطى نتائج إيجابية وبشكل لم يعرّض فيه الحكومة إلى المتاعب وإثارة المشاكل.

١٤١ م.و.د.، رقم الملف ١٧/م ل/٢٩، ع/ الأمن العام في لواء الموصل، م/ الحوادث الواقعة في لواء الموصل ومعالجتها، صورة من الاجتماع المنعقد في ديوان نائب رئيس الوزراء في تمام الساعة التاسعة والنصف صباح يوم الثلاثاء ١٦ آب ١٩٤٩.

١٤٢ جريدة فتي العراق، العدد ١٤٤٠، في ٢١ تموز ١٩٤٩.

١٤٣ م.و.د.، رقم الملف ١٧/م ل/٢٩، ع/ الأمن العام في لواء الموصل، م/ الحوادث الواقعة في لواء الموصل ومعالجتها، صورة من الاجتماع المنعقد في ديوان نائب رئيس الوزراء في تمام الساعة التاسعة والنصف صباح يوم الثلاثاء ١٦ آب ١٩٤٩.

١٤٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الدفاع السري المرقم ٥/٢٠٥/٩/٥٦٠، في ٢٥، أيلول ١٩٤٩، حول فقرة في محضر اجتماع، إلى وزارة الداخلية.

ويرى سعيد قزاز أن من واجبه الدفاع عن حريات المواطنين الذين لم يقيم الدليل الكافي لأدانتهم، فوجه كتاباً إلى قيادة القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق مطالباً بإعادة حرية بعض المحتجزين من الموصليين على وفق أحكام القانون العرفي، مؤكداً أن ذلك من واجبه بوصفه متصرفاً للواء^{١٤٥}، إلا إن القيادة وعدت بأنها ستعيد النظر بقضايا المحتجزين متى ما توفرت لديها المعلومات من الجهات المختصة بشأنهم^{١٤٦}. وكان لسعيد قزاز أساليب جريئة في معالجة المشاكل التي تعترض عمله^{١٤٧} ومواقف أكدت حزمه وشجاعته التي لم يتخل عنها طيلة حياته، حتى وهو في أكثر المواقف تازماً وحرجة، كما سنرى من سياق البحث.

أخذ (ديوالي الدوسكي)^{١٤٨} منذ أن قتل والده في ساحة متصرفية الموصل في ٢٢ (أيلول ١٩٤٧)^{١٤٩} يعمل على إثارة الفوضى وإرباك الأمن في المنطقة، فلجأ إلى قطع الطريق العام في منطقة دهوك وكان في حينه قضاء تابع إلى لواء الموصل، وبمساعدة أتباعه المسلحين أخذ يفرض الاتاوات على المارة ويثير الفوضى والعصيان على الحكومة، وعلى اثر ذلك توجه سعيد قزاز إلى منطقة دهوك^{١٥٠}، وأمر مأمور مخفر الشرطة بإحضار الدوسكي بأية طريقة وإلا سيضطر إلى فصله مع عدد

١٤٥ م.و.د، رقم الملف ٥/٨/٢٥/ع.الحركات، م/ أحكام المجلس العرفي العسكري للمنطقة الثانية في لواء الموصل، صورة كتاب متصرفية لواء الموصل ذي العدد س/٣٦٥ في ٢٥ أيلول ١٩٤٩، إلى قيادة القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق.

١٤٦ المصدر نفسه، كتاب قيادة القوات العسكرية للإدارة العرفية في العراق (بغداد)، ذي العدد ق.ق.ع. ٩٩ في ٢٩ أيلول ١٩٤٩، إلى متصرفية لواء الموصل.

١٤٧ يروي عن السيد عبد الباسط يونس (صحفي من أهالي الموصل) في حديثه عن سعيد قزاز بأن الأخير استطاع أن يفرق تظاهرة تقدر بالمئات قادها عدنان جلميران، بطريقة شخصية جريئة دون اللجوء إلى تدخل الشرطة. مقابلة مع ياسين الحسيني في ١٥ شباط ١٩٩٩.

١٤٨ ديوالي سعيد اغا الدوسكي: من عشيرة الدوسكية في دهوك والتي تتصل بالعماوية، إنتخب نائباً عن دهوك بعد مقتل والده على يد سليم بيسفكي في ٢٢ (أيلول ١٩٤٧).

١٤٩ م.و.د، رقم الملف ٤/٦٣/٩٠/ع.الشخصيات الكردية، م/سعيد اغا الدوسكي، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد م/خ/٢٠٤٩، في ٢٤ أيلول ١٩٤٧، إلى سكرتير مجلس الوزراء: عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٢، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٧، ص ١٩٩.

١٥٠ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٩٢٤.

من أفراد الشرطة^{١٥١}، فلم يبق أمامه سوى بذل كل ما في وسعه لجلب الدوسكي، وتم بالفعل إلقاء القبض عليه واقتيد مخفوراً إلى المتصرفية^{١٥٢}. وبتاريخ ٣١ تشرين أول ١٩٥٠، قررت متصرفية لواء الموصل إلزام الدوسكي بدفع خمسة آلاف دينار ومئتي بندقية صالحة للاستعمال إلى دائرة الشرطة، للحد من أعماله في الإخلال بالامن لمدة ثلاثة سنوات على وفق المادة (٤٣) من نظام دعاوى العشائر. وفي حالة امتناعه يحبس حبساً بسيطاً للمدة المذكورة على وفق المادة (٤٧) من النظام المشار إليه^{١٥٣}، مع إصدار حكم على أخيه وابن عمه اقترن بمصادقة وزارة الداخلية^{١٥٤}.

في عام ١٩٥٠ زار القزاز الولايات المتحدة الأمريكية على حساب منحة الاختصاصيين^{١٥٥}، ليتعرف على نظم الإدارة الديمقراطية^{١٥٦}، وليكتسب خبرة في الأساليب الإدارية المتطورة. وقد وصل ديترويت في ولاية ميشيغن قادماً من شيكاغو يوم الاثنين ٤ أيلول ١٩٥٠، وزار أثناء وجوده هناك المستر كنسلي (Kincely) مدير التعليم والمستر آرثر دوند ميان (A.D.Mean) ملاحظ المدارس، كما أنه اجتمع بالمستر ريشارد داثمان (R.Dathman) المدير الإداري لمجلس الوكالات الاجتماعية. وغادر إلى كلفلاند في أوهايو ليزور أهم المراكز الإدارية والتربوية فيها^{١٥٧}، وقد عاد وهو يحمل إعجاباً بالأساليب المتطورة المتبعة في الولايات المتحدة

١٥١ مقابلة مع الدكتور كمال السامرائي في ٢٠ كانون أول ١٩٩٨. (أكد الدكتور كمال السامرائي أن سعيد قزاز ذكر له تفاصيل هذه الحادثة في إحدى الجلسات التي جمعتهم معا).

١٥٢ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٩٢٤.

١٥٣ م. و.د. رقم الملف ٥/٥٠/ع/عشائر، بلا موضوع، كتاب متصرفية لواء الموصل ذي العدد ٢٨٤٨٣ في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥١، إلى وزارة الداخلية.

١٥٤ تم تكليف أخيه رشيد بإعطاء تعهد بحسن السلوك وحفظ السلام، وبدفع (٢٠٠٠) ديناراً نقداً للخزينة، وتسليم (١٠٠) بندقية صالحة إلى الشرطة وعند عدم الدفع يحبس مدة ثلاث سنوات، وتكليف ابن عمهما حسن بإعطاء نفس التعهد ودفع (١٠٠٠) دينار نقداً وبعبكسه يحبس لمدة سنة، لمزيد من التفاصيل، ينظر: جريدة فتى العرب، العدد ٣، في ٢٧ شباط ١٩٥١.

١٥٥ ولددمار غلمن: عراق نوري سعيد انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة ١٩٥٤-١٩٥٨، ط١، مطابع مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٦٨.

١٥٦ عبد الحميد مجبر التحافي ويونس هرمز جمو، المصدر السابق، ص ١٧٥.

١٥٧ جريدة الزمان، العدد ٣٩٢١، ٨ أيلول ١٩٥٠.

الأمريكية^{١٥٨} وأصبح يميل إلى التوجه الغربي، فكان توجهه موضع رضا الوصي عبد الإله ونوري السعيد^{١٥٩}.

ومن الجدير بالذكر أن بعض اليزيديين حاول في ٥ آذار ١٩٥١ القيام بعصيان ضد الحكومة في سنجار، فكان لسعيد القزاز (متصرف الموصل) الدور في اتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على الموقف من خلال إعداد بعض الوحدات من الجيش والشرطة السيارة، أدت إلى استسلام داود الداود وولده هادي والشيخ خلف الهرسكاني دون أن يراق دم^{١٦٠}.

وبالنظر لحسن خدمات سعيد قزاز وقيامه بواجبات وظيفته بكفاءة ومنازة، فإن وزارة الداخلية اقترحت ترفيع درجة وسام الرافدين الممنوح إليه من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الثانية من النوع المدني^{١٦١}. وقد صدرت الإرادة الملكية بذلك الخصوص^{١٦٢}، وعلى أثر ذلك نشر (محمود النحاس) معلم مدرسة سنجار الأولى أبيات من الشعر لمناسبة ترفيع درجة وسام الرافدين الممنوح إلى القزاز ومنها:

حبي وإجلالي له يامن فؤادي حفه
منذ صرت أشدو ذكره حتى ملأت الخافقين
يامن زها في صدره نورُ علا من شأنه
كل الملا أرخ به فخر وسام الرافدين^{١٦٣}

١٥٨ غلن، المصدر السابق، ص ١٦٨.

١٥٩ مقابل مع نعمان ماهر الكنعاني، في ١٩ تشرين الأول ١٩٩٨.

١٦٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٢٨.

١٦١ م.و.د، رقم الملف ٢/٤/٥١، قسم، ع/ الأوسمة والمكافآت، م/ وسام الرافدين، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ق. س/ ٦٧١، في ١٩ نيسان ١٩٥١، إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء.

١٦٢ جريدة فتي العرب، العدد ٤٣، ١ تشرين الأول ١٩٥١.

١٦٣ جريدة فتي العرب، العدد ٥١، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥١.

وخلال المدة التي قضاها سعيد قزاز متصرفاً للواء الموصل ازدادت عمليات القبض على متجاوزي الحدود بطرق غير مشروع، فتم توقيفهم وأجريت معهم التحقيقات القانونية^{١٦٤}، وكونه من المؤمنين بالتنظيم والعمل الجاد الذي يدخل في إطار التشريعات القانونية، فلم يتأخر عن حضور الاحتفالات التي تنظمها بعض فروع الأحزاب، ففي ١٣ كانون الأول ١٩٥١ حضر مع عدد من المسؤولين للمشاركة في احتفالية افتتاح مقر فرع حزب (الجبهة الشعبية المتحدة) في الموصل^{١٦٥} كما عرف عن سعيد قزاز عدم تعاطفه مع رجال الإقطاع^{١٦٦}. الذين بلغ العشرات منهم أعضاء في مجلس الأمة فازدادت سلطتهم على الفلاحين^{١٦٧}. وعند صدور قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٥١ لأعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرف بدأ شيوخ شمر^{١٦٨} بالتشبث لتأمين حصر توزيع الأراضي الأميرية في بادية الجزيرة الشمالية وفي قضاء سنجار وتلعفر والموصل على أعداد محدودة من أبناء عشيرة شمر، مما ولد استياءً لدى أبناء العشيرة فلجأ بعضهم إلى سعيد قزاز وبدأت مراجعاتهم له مطالبين الحكومة بالتدخل، الأمر الذي أوجب على القزاز أن يحصي من خلال كتبه إلى وزارة الداخلية المساحات الواسعة لبعض شيوخ عشيرة شمر، مشيراً إلى أسفه لما يلقاه الشيوخ من مساعدات من قبل رؤساء التسوية ومحكمة استئناف التسوية في الموصل وبعض الجهات العليا في العاصمة وحرمان الآلاف من المحتاجين ممن هم في أشد الحاجة إلى تلك الأراضي، منبهاً الوزارة لما يحاك من دسائس لإفساد عملية توزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين في اللواء، مؤكداً ضرورة تزويد أعضاء اللجنة التي سترسل إلى لواء الموصل

١٦٤ م.و.د. رقم الملف ٧٨/٥٤ / ١ قسم، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي العدد ١٣٦/، في ١٨ آب ١٩٥١، إلى وزارة الداخلية مع صورة كتابي مديرية شرطة لواء الموصل بالعدد ٨٣٠١ و ٨٩١٣ في ١٥ و ٢٣ آب ١٩٥١ على متصرفية لواء الموصل.

١٦٥ جريدة نصير الحق، العدد ٧١٦، في ٢٠ كانون الأول ١٩٥١؛ عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، بغداد، ١٩٩١، ص ١٥٧.

١٦٦ مقابلة مع يوسف الحاج الياس، في ٣ نيسان ١٩٩٩.

١٦٧ قيس عبد الحسين الياسري، المصدر السابق، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

١٦٨ تقسم عشيرة شمر إلى قسمين: الأول شمر طووقه وتسكن جنوب العراق، والثاني شمر جريه وتوطن الجزيرة بين دجلة والفرات شمال العراق، وعائلة الياور هي العائلة الرئيسية في شمر جريه، وقد منحت عشائر شمر أراضي واسعة في العهد الملكي، للمزيد من التفاصيل، ينظر، د.و. ملفات البلاط الملكي، ٣١١ / ٤٣٣، منهاج قرارات مجلس الوزراء، ٩ تموز ١٩٣٤ و ٣٤، ص ٩١؛ دليل المملكة العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦، مطبعة الامين، بغداد، ١٩٣٥، ص ٦٥٨.

((بتعليمات شديدة تنص على إلزامهم جانب الحق وقيامهم بانجاز الأعمال المودعة إليهم بدون السماح للوساطات غير المخلصة أن تعمل وتنجح))^{١٦٩}.

فضلاً عن ذلك فقد بذل القزاز جهوداً للسيطرة على النقص الحاصل في بعض الأدوية والعقاقير الطبية في اللواء من خلال شراء كميات منها لتلافي النقص^{١٧٠}، وكان للتدابير السديدة التي اتخذها عام ١٩٥٢، الدور الفعال في معالجة أزمة ارتفاع أسعار الحنطة في اللواء بعد إن طلب ممثلو فرعي (حزب الجبهة الشعبية والوطني الديمقراطي) من سعيد قزاز التدخل لمعالجة الأزمة قبل تفاقمهما^{١٧١} فأخذ على عاتقه منع تصدير الحنطة من الموصل، كما منع المصدرين من التجار شراء الحنطة وتصديرها، وبهذه الطريقة انتهت الأزمة ولاق تصرفه ذلك استحسان أغلب المواطنين في اللواء^{١٧٢}.

كما أثمرت جهود سعيد قزاز مع باقي رجال الإدارة في تحقيق الأمن والهدوء في أنحاء الموصل^{١٧٣}، وتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين وبخاصة بعد أن تعرضت شبكة إسالة الماء إلى الفرق في تشرين الأول عام ١٩٥٢ جراء غفلة الحارس، فاتصل بشركة نفط عين زالة وطلب مساعدتها، فأوفدت عدداً من المهندسين الذين تمكنوا من اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح الشبكة، فجرت عملية توزيع الماء على الدور لحين إصلاح المكائن في كركوك. ونشر سعيد قزاز بياناً في ٤ تشرين الأول ١٩٥٢ حول الحادث وأسبابه والتدابير المتخذة جراء ذلك، وأنهى بيانه بقوله ((إني أريد أن أطمئن إخواني الموصليين الكرام بأنني كنت ولم أزل أتوسل بكل وسيلة ممكنة لإزالة الصعوبات الموجودة، وإنني على اتصال دائم بمهندسي الكهرباء في شركتي عين زالة وكركوك لأجراء الإصلاحات النهائية للمكائن المعطلة، ورجائي أن يعاونوني بتوسيع

١٦٩ م.و.د. رقم الملف ٢/٦٢ م/ل/٦، ع. منازعات الأراضي في لواء الموصل، م/ شيوخ شمر وقانون أعمار الأراضي الأميرية الصرفة، كتاب متصرفية لواء الموصل، ذي العدد س/ ١٧٤، في ١٢ كانون الأول ١٩٥١، إلى وزارة الداخلية مع صورة كتاب يحصي عدد القطع ومجموعة المساحات التي يملكها شيوخ شمر من آل محمد في قضية الموصل.

١٧٠ جريدة فتي العرب، العدد ٨٣، في ١٤ تموز ١٩٥٢.

١٧١ نمير طه ياسين، المصدر السابق: ص ٢٧٥؛ عدنان سامي نذير، المصدر السابق: ص ١٦١.

١٧٢ جريدة فتي العرب، العدد ٨٥، في ٢٨ تموز ١٩٥٢.

١٧٣ جريدة العزة، العدد ٦٨٠، في ٧ تشرين الأول ١٩٥٢.

صبرهم وأثاثهم حتى ننتهي الى ما يؤمن لهم الراحة التامة من هذه الجهة^{١٧٤} . وتعبيراً عن الاعتزاز بسعيد قزاز نشر حسين وصفي (نزىل الموصل) قصيدة بعنوان (قدوة في البلاد سعادة سعيد بك قزاز) مدحه فيها، ومن أبياتها :

تسامت بك الحدياء لازلت اهتف لأنك في شعب العلا متصرف
ناغيت أبناء اللواء برحمة عظمت بمجدك حيث عطفك يعرف
كسبت رضاء الهاشميين كلهم ملوك وسادات كرام وأشرف
وأنت سعيد في اللواء سعادة إلى بلد الحدياء فيها مكلف^{١٧٥} .

استمر سعيد قزاز في منصبه (متصرفاً) للواء الموصل حريصاً على أداء الواجب ولفترة غير قصيرة، قدم خلالها خدمات طيبة للمواطنين وعمل على استتباب الأمن والنظام^{١٧٦} .

وزارة الشؤون الاجتماعية :

شهد العراق خلال عام ١٩٥٢ أحداثاً مهمة، منها إبرام اتفاقات النفط بين الحكومة العراقية وشركات النفط العراقية المحدودة وما رافقها من احتجاجات^{١٧٧} ، وازدياد مراقبة العناصر الشيوعية ومتابعة محاكماتهم^{١٧٨} ، كما أصبح نضال الطلبة والعمال من أجل حقوقهم ميزة واضحة للحركة الوطنية^{١٧٩} ، فبعد استقالة وزارة نوري السعيد الحادية عشرة (١٧ آب ١٩٥٠ - ١٠ تموز ١٩٥٢) تسلم مصطفى العمري مقاليد

١٧٤ للمزيد من التفاصيل، عن بيان سعيد قزاز، ينظر: جريدة الزمان، العدد ٤٥٦٣، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢.

١٧٥ جريدة نصير الحق، العدد ٧٢٠، ١٧ كانون الثاني ١٩٥٢.

١٧٦ جريدة الصاعقة، العدد ٧، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

١٧٧ جريدة صوت الناس، العدد ٢٨٦، في ١٨ شباط ١٩٥٢؛ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٥٥-٢٦١.

١٧٨ م.و.د، رقم الملف ٢١/٩، ع/ المعارف، م/مخابرات متفرقة عن كلية الحقوق، كتاب متصرفية لواء بغداد السري، ذي العدد ٢٦١/س، في ٣١ آذار ١٩٥٢، إلى وزارة الداخلية.

١٧٩ رياض رشيد ناجي، المصدر السابق، ص ٢٩٠.

الحكم في ١٢ تموز ١٩٥٢^{١٨٠}، الذي أجرى انتخابات جديدة لتأمين أكثرية مؤيدة في المجلس النيابي، وعلى أثر تطورات الأحداث في الساحة العربية^{١٨١}. جاءت الأحداث الوطنية سلسلة مترابطة خلال تلك الحقبة، فأضرب عمال الميناء في البصرة بتاريخ ٢٣ آب ١٩٥٢^{١٨٢} مطالبين بحقوقهم المشروعة، وانتهى ذلك الإضراب بعد ثلاثة أيام بشروط تم الاتفاق عليها^{١٨٣}.

أصاب الإرباك وزارة العمري بعد المشادة الساخنة بين الوصي عبد الإله وطه الهاشمي في مؤتمر البلاط^{١٨٤} فازداد الوضع سوءاً، وخلال ذلك الجو المتوتر وقعت حادثة كلية الصيدلة والكيمياء، فأضرب الطلاب في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢^{١٨٥} واستمرت التظاهرات حتى يوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، ووقعت مصادمات مع الشرطة راحت ضحيتها عدد من المتظاهرين، ولأول مرة يرفع شعار الجمهورية وسقوط النظام الملكي^{١٨٦}، وشملت المظاهرات مناطق عديدة من العراق، ومع تطور الأحداث رشح البلاط حكمت سليمان لرئاسة الوزارة الجديدة، إلا أنه خشي تحمل المسؤولية^{١٨٧}، وأحبطت محاولة أخرى لتشكيل وزارة برئاسة جميل المدفعي^{١٨٨}.

١٨٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٧١.

١٨١ قيام ثورة ٢٣ تموز في مصر، استقالة الرئيس اللبناني بشارة الخوري في ١٨ أيلول، للمزيد من التفاصيل، ينظر، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٧٦-٢٧٧.

١٨٢ جريدة العالم العربي، العدد ٧٣٧١، في ٢٤ آب ١٩٥٢.

١٨٣ جريدة العالم العربي، العدد ٧٣٧٤، في ٢٧ آب ١٩٥٢.

١٨٤ عقد المؤتمر في البلاط الملكي في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، وحضره رؤساء الأحزاب وبعض رؤساء الوزارات السابقين، تحدث الوصي خلاله حديثاً صارماً وانتهى المؤتمر بالمشاجرة للمزيد من التفاصيل، ينظر، كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٥٥٥؛ محمد حسن سلمان، صفحات من حياة الدكتور محمد حسن سلمان، ط ١، دار العربية للموسوعات، لبنان، ١٩٨٥، ص ٢٤٧.

١٨٥ محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٤٥؛ عبد الرزاق الحسني، ج ٨، ص ٣١٢؛ جريدة صوت الأهالي، العدد ٤١، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

١٨٦ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٥٧١؛ جريدة صوت الأهالي، العدد ٤١، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

١٨٧ رياض رشيد ناجي، المصدر السابق، ص ٣٢٤.

١٨٨ خليل كنة، العراق أمسه وغده، ط ١، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٦، ص ١٥٣؛ محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٤٧.

قدم مصطفى العمري استقالته فقبلت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، غير إن الاستقالة لم تمنع التظاهرات من الاستمرار، فاتجهت النية لتكليف نوري السعيد^{١٨٩}، إلا إن الوصي عبد الإله وجد ضرورة الاستعانة بالجيش فأستقر الرأي على تكليف رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود^{١٩٠}، الأمر الذي يعد مغامرة يريد بها السيطرة على الوضع بكل قوة.

أبدى رئيس الوزراء الجديد رغبته بتعيين سعيد قزان وزيراً للداخلية، إلا إن سير الأحداث جعلته يحتفظ بوزارتي (الداخلية والدفاع) لنفسه وكالة^{١٩١}. أصدرت الوزارة عدة مراسيم وقرارات منها إعلان الأحكام العرفية وإلغاء إجازات الأحزاب وتعطيل الصحف وتم إلقاء القبض على عدد من قادة الأحزاب وعدد من السياسيين، كما أصدرت مرسوماً للانتخاب المباشر^{١٩٢}، وفي ٢١ كانون الأول ١٩٥٢ استقال وزير الشؤون الاجتماعية ماجد مصطفى من منصبه، فعين سعيد قزان بالمنصب ذاته^{١٩٣} بموجب الإرادة الملكية المرقمة ٨٧١ في ٢٢ كانون أول ١٩٥٢^{١٩٤}.

تناولت الصحافة إستيثار القزان، وتمنت له جريدة الصاعقة النجاح في خدمة بلاده، مشيرة إلى تضاعف مسؤولياته بحيث أصبحت مسؤوليات إدارية

(١٨٩) خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٥٣؛ علي الشرقي، الأحلام، ط١، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٣، ص ١٧١.

١٩٠ نور الدين محمود: ولد في الموصل سنة ١٨٩٩، انتمى إلى الجيش العراقي في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢١، شغل عدة مناصب حتى عهد إليه برئاسة الوزراء في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، بقي في الحكم لغاية ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٢، عين عضواً في مجلس الأعيان، توفي ببغداد في ٢٣ آذار ١٩٨١. للمزيد من التفاصيل، ينظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص ٢٣٢.

١٩١ مذكرات أحمد مختار بابان: آخر رئيس وزراء عراقي في العهد الملكي، إعداد وتقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد، (معد للطبع)، الموضوع التاسع: شذرات من ذكرياتي، ص ١٧.

١٩٢ نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣، مكتبة القنطرة العربية، مطبعة الأديب البغدادي، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٧؛ خليل كنة، المصدر السابق، ص ١٥٥.

١٩٣ جريدة العزة، العدد ٧٣١، في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٢؛ جريدة الزمان، العدد ٤٦١، في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٢؛ محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية، ١٩٦٠، مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١، ص ٢٤١.

١٩٤ م.ت.ع. الأضبارة التقاعدية، دفتر الخدمة، ص ١٠؛ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٨، ص ٣٣٣.

وسياسية في آن واحد^{١٩٥}، كما نشرت جريدة الزمان مقالاً تحت عنوان (معالي الأستاذ القزّاز بقلم اكرم وهبي من كركوك، أشار فيه الى الصفات الحسنة التي يتحلى بها القزّاز تحيطها هالة من الخلق الفاضل والاستقامة الغذة والأدب الرائع مذكراً بسيرته الادارية السابقة، واصفاً اياه بـ((الإداري المصلح))، فلا يكاد يحل في مكان الا وسرت فيه موجة من الاصلاح والتعمير وسجل لـ((رئيس الوزراء هذا الكسب المظفر لاختياره لهذه الشخصية الغذة في مثل هذه الظروف التي تتطلب المزيد من العقول النيرة والأأيادي النظيفة...))^{١٩٦}، ومما لا شك فيه إن اختيار سعيد قزّاز للمنصب الوزاري لأول مرة، قد جاء في ظل ظروف سياسية غير مستقرة عاشها العراق حتمت على رئيس الوزراء إختياراً في مثل تلك الظروف.

نشط سعيد قزّاز (وزير الشؤون الاجتماعية) منذ توليه الوزارة، ونشطت معه دوائر وزارته في إصدار وتوزيع البيانات عن المشاريع المختلفة^{١٩٧} وترددت بعض الإشاعات حول إسناد وزارة الداخلية بالوكالة إليه^{١٩٨}. ويبدو إن قصر مدة الوزارة قد حال دون ذلك. واستطاعت وزارة نور الدين محمود أن تفرض الأمن والنظام بالقوة، حتى وجد البلاط أن من غير الحكمة استمرار إبقاء رجل عسكري على رأس السلطة، وقبل أن يشكل جميل المدفعي الوزارة البديلة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣، استقال سعيد قزّاز من منصبه بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٣^{١٩٩}، بعد إن أصبح أمر استقالة وزارة نور الدين محمود في حكم المؤكد. أما رأي القزّاز في الوزارة التي استوزرتها فكان مغايراً لما يراه بعضهم وبخاصة المعارضين حينذاك، إذا صرح أمام مجلس النواب إن وزارة نور الدين محمود جاءت إلى الحكم على غير رغبتها وفي ليلة سادة فيها الفوضى وتعرضت فيها حياة الأفراد للخطر نتيجة الحركات المعارضة، مؤكداً أن تلك الوزارة انقذت العراق من كارثة، وبعدها قامت بمهمتها أجرت الانتخابات النيابية بموجب

١٩٥ جريدة الصاعقة، العدد ١٣، في ٢ كانون الأول ١٩٥٢.

١٩٦ جريدة الزمان، العدد، ٤٦٢٣، في ٣١ كانون الأول ١٩٥٢.

١٩٧ اكرم نشأت إبراهيم، مآسي ومهازل للحقيقة والتاريخ من أحداث الماضي القريب، الشركة الشرقية للطبع، بغداد، ١٩٦٢، ص ٧.

١٩٨ جريدة الزمان، العدد ٤٦٢٠، في ٢٨ كانون الأول ١٩٥٢.

١٩٩ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، كتاب وزارة المالية، ذي العدد ٤٢٣٣، في ١٥ آذار ١٩٥٣، إلى متصرفية لواء البصرة.

أسس جديدة أرادها الشعب^{٢٠٠}. إن آراء سعيد قزاز هذه لفتت الأنظار إليه وأصبح فيما بعد من العناصر التي يعتمد عليها نوري السعيد إعتماً كلياً^{٢٠١}.

أول مدير عام عراقي لمؤسسة الموانئ العراقية:

ظلت ملكية ميناء البصرة موضع بحث بين الحكومتين العراقية والبريطانية منذ عام ١٩٢٢، وعلى الرغم من أن المادة العاشرة من الاتفاقية المالية المحلقة بمعاهدة عام ١٩٢٤ قضت بتسليم ميناء البصرة إلى شركة تديرها بالأمانة تدعى أمانة الميناء على شروط توافق عليها الحكومة البريطانية^{٢٠٢}. إلا أن الميناء بقي عراقياً بالاسم فقط، فازدادت انتقادات الأحزاب الوطنية والصحافة والنواب لتلك الحالة التي أصبح فيها الميناء مؤسسة لها من حق التصرف مالا تملكه أي دائرة عراقية^{٢٠٣}. وكان لمدير الموانئ العراقية، البريطاني الجنسية السير جون وورد (J.Woord) دور خطير خلال التجاء الأمير عبد الإله إلى البصرة في أوائل نيسان عام ١٩٤١^{٢٠٤}.

بعد استقالة وزارة نور الدين محمود في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ شهد البلاط الملكي نشاطاً لتصفية الجو السياسي، فعهد الوصي عبد الإله إلى نصرت الفارسي (أحد أعضاء حزب الجبهة الشعبية) لتأليف الوزارة، ولم يكد الفارسي يمضي شوطاً في مداواته لتأليف الوزارة الجديدة^{٢٠٥} استطاع على أثرها أن يقنع بعض العناصر بالتعاون معه كان سعيد قزاز من بينهم، حتى فوجئ باعتذار خليل كنه وعبد الوهاب المرجان^{٢٠٦}. كما اصطدم ببعض العقبات الأخرى التي ترجع إلى الخلاف

٢٠٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤،

الجلسة الثالثة، في ٨ كانون الأول ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص ٤١.

٢٠١ غلمن، المصدر السابق، ص ١٦٧.

٢٠٢ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٨-٣٩.

٢٠٣ جريدة صوت الناس، العددان ٢٨٨ و٣١٢، في ٢٥ شباط و ٩ مايس ١٩٥٢.

٢٠٤ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٦، ص ١١٨.

٢٠٥ جريدة الزمان، العدد ٤٦٤٧، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٣؛ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٦٩.

٢٠٦ خيرى أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ط ١، مطبعة العرفان، بغداد، ١٩٧٩، ص ٨١.

بين أعضاء حزب الجبهة الشعبية المتحدة حول الاشتراك في الوزارة^{٢٠٧} فلم يجد الفارسي بُدّاً من أن يعتذر عن تأليف الوزارة.

برز اسم جميل المدفعي لتأليف الوزارة، الذي لم يصطدم بالعقبات التي اعترضت طريق الفارسي، فألف وزارته السادسة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣. وضمن اشتراك عددٍ من رؤساء الوزارات السابقين^{٢٠٨}، لكنها واجهت سلسلة من الإضرابات الواسعة، كما قوبلت ببعض المعارضة في مجلس النواب^{٢٠٩}.

تمكنت الحكومة العراقية بعد جهود حثيثة من دفع الديون التي لم تسدها واردات الميناء^{٢١٠}، فتم التصديق على اتفاقية نقل ملكية الميناء إلى الحكومة العراقية وبطريقة لا تخلو من شروط. بموجب قانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٢^{٢١١}، ووضعت الأسس الأولية المباشرة لإحلال العراقيين تدريجياً محل الأجانب، كما جرت محاولات لاختيار أحد العراقيين الكفاة مديراً عاماً للميناء، واتجهت النية في بادئ الأمر إلى مظفر (أحمد)، مدير عام جمعية التمر، لأشغال هذا المنصب^{٢١٢}. كما شكلت لجان لدراسة صلاحيات مدير الموانئ العام وتحديدها بالشكل الذي يتفق والقوانين والأنظمة المرعية^{٢١٣}. فضلاً عن الأمور الإدارية والقانونية الأخرى، كما استمر استخدام وتعيين الأجانب بعقود في مديرية الموانئ العامة^{٢١٤}.

وبناءً على قرار مجلس الوزراء المتخذ بجلسته الرابعة عشر المنعقدة بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٣، وصدر الإرادة الملكية المرقمة (١٣٤) المؤرخة في ٩ شباط ١٩٥٣،

٢٠٧ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ط ١، ١٩٨٠، ص ٣٥.

٢٠٨ جريدة الزمان، العدد ٤٦٤٨، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٣: محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٢، الجلسة الثانية في ٢ شباط ١٩٥٣، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٣، ص ٨.

٢٠٩ أحمد فوزي، المثبر من أحداث العراق السياسية، ط ١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص ١٥٢.

٢١٠ جريدة الزمان، العدد ٤٧٠١، في ١ نيسان ١٩٥٣.

٢١١ جريدة العالم العربي، ٧٣٦٥، في ١٦ آب ١٩٥٢.

٢١٢ جريدة الزمان، العدد ٤٥٣٦، في ٦ أيلول ١٩٥٢.

٢١٣ م.د.، رقم الملف ٤/٧٥/٥٣، قسم، ع/ الموظفين المستخدمين، بلا موضوع، كتاب المقر العام لمديرية الموانئ العامة- البصرة، ذي العدد ٢٤١، في ١٣ شباط ١٩٥٥، إلى وزارة المواصلات والأشغال: جريدة الزمان، العددان ٥٥٤٢ و ٤٦٦٦، في ٢٤ أيلول ١٩٥٢ و ٤ كانون الثاني ١٩٥٣.

تم تعيين سعيد قزاز مديراً عاماً للموائى العراقية براتب قدره (١٠٠) دينار شهرياً مع مخصصات مقدارها (٦٠) ديناراً^{٢١٤}، ليكون أول عراقي يعين في تلك المؤسسة المهمة^{٢١٥}. وقد أشار النائب علي حيدر سليمان في إحدى جلسات مجلس النواب، إلى إن الحكومة العراقية قد ألحت على سعيد قزاز ((بأن يقبل مديرية الميناء كي لا يخرج عن نطاق الخدمة العامة في البلاد))^{٢١٦}. وكانت تلك المؤسسة تابعة إلى وزارة المواصلات والأشغال التي كان يشغلها عبد الوهاب المرجان في وزارة جميل المدفعي السادسة، فباشر القزاز بوظيفته ابتداءً من ١٥ شباط ١٩٥٣^{٢١٧}.

بعد إن تسلم القزاز مهام منصبه الجديد، طلب في ١٢ آذار ١٩٥٣، اعتبار خدماته من الخدمات التابعة إلى أحكام قانون التقاعد المهني، إذ أن مديرية الموائى العامة آنذاك لم تكن خاضعة لأحكام القانون العمومي وأحكام التقاعد المدني^{٢١٨}. وقد أخذ طلبه بنظر الاعتبار، كونه مستكماً للشروط المطلوبة في المادة (١٤-١) من قانون التقاعد المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ المعدل^{٢١٩}.

حدث أن أصدر وزير المواصلات والأشغال عبد الوهاب المرجان، أمراً يقضي بتعيين إبراهيم الراضي مديراً للحسابات في مديرية الموائى العامة، على الرغم من اعتراض المدير العام على تعيينه، وقد عدّ سعيد قزاز ذلك مساً بشخصيته وطلب من إبراهيم الراضي الذي وصل البصرة العودة إلى بغداد. ويذكر الصحفي المعروف

٢١٤ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، أمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ١٣١٣، في ١٤ شباط ١٩٥٣، إلى المقر العام لمديرية الموائى العامة.

٢١٥ شاكر علي التكريتي، مذكراتي وذكرياتي... هذه، ج١، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٧٧، ص٩٦، جريدة الزمان، العدد ٤٦٥٦، في ٨ شباط ١٩٥٣.

٢١٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، الجلسة الخامسة عشر في ٢ نيسان ١٩٥٣، ص٢٣٣.

٢١٧ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، كتاب المقر العام لمديرية الموائى العامة - البصرة، ذي العدد ق ٢/٢، في ١٦ شباط ١٩٥٣، وأمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ١٥٨٥، في ٢٢ شباط ١٩٥٣، إلى مديرية الموائى العامة.

٢١٨ المصدر نفسه، صورة طلب سعيد قزاز، ذي العدد ٢٥٣٣، في ١٢ آذار ١٩٥٣، إلى وزير المواصلات والأشغال.

٢١٩ المصدر نفسه، كتاب وزارة المالية، ذي العدد ٥٠١٥، في ٣١ آذار ١٩٥٣، إلى مديرية المحاسبات العامة.

شاكر علي التكريتي الذي التقى في حينه مع سعيد قزاز^{٢٢٠}، إن القزاز طلب من الراضي أن ينقل تحياته إلى وزير المواصلات والأشغال عبد الوهاب المرجان، وي طرح عليه السؤال التالي: ثرى ! لو كان (وورد) - البريطاني - ما يزال مديراً عاماً فهل يجرؤ ويتجاوز السيد عبد الوهاب المرجان على تعيينك في هذه الوظيفة قبل اخذ موافقته؟^{٢٢١}. ولم يكتف سعيد قزاز بذلك، بل أرسل استقالته برقياً وهذا نصها:

((المواصلات: بغداد، عندما طلبتم معاليكم إليّ إبداء الرأي عن تعيين إبراهيم الراضي ضابط حسابات أقدم في مديرية الموائى، بينت لكم المحذور من مثل هذا التعيين بسبب عدم خبرة هذا الشخص في اعمال أهم فرع في هذه المديرية، وتأثيره السيئ على نظامها. وعلاوة على معروضاتي الشفهية طلبت من مدير عام وزارتك بيان هذه الحقيقة إليكم منعاً من إجراء التعيين المطلوب. فعلى الرغم من بسط هذه الحقائق لمعاليكم فأن تعيين هذا الشخص لغرض حزبي معناه عدم الثقة بشخصي، أو عدم المبالاة بأرائي لتمشية هذه المديرية على أساس صحيح، لذلك لست مستعداً لتحمل المسؤولية وأقدم استقالتي من وظيفتي الحالية راجياً قبولها وتعيين من تنسبون لتسليم مهام المديرية.

البصرة - ٢٠/٢ آذار ١٩٥٣ - سعيد قزاز)^{٢٢٢}.

قبل الوزير الاستقالة وكلف المستر آر. سي. كلت (R. C.Kelt) مدير المهندسين في مديرية الموائى العراقية بمهام المدير العام وكالة^{٢٢٣}، وقد غادر سعيد قزاز وظيفته في ٦ نيسان ١٩٥٣، وبأشر كلت بمنصبه الجديد وكالة^{٢٢٤}، مما أدى إلى

٢٢٠ بعد أن قرأ سعيد قزاز الفصل الأول من المقال الذي نشره التكريتي في جريدة الصاعقة عن أسباب استقالة مدير الميناء العام والذي أشار فيه إلى أن أسباب الاستقالة لازالت غير واضحة، وبعد إن شاع الموضوع بين المسؤولين والمثقفين وفي داخل مجلس الأمة، إتصل القزاز بالتكريتي هاتفياً في إدارة الجريدة وجرى لقاء بينهما في فندق سمير أميس ببغداد ليطلع على تفاصيل الفصل الثاني من الموضوع بصورة كاملة. للمزيد من التفاصيل، ينظر: شاكر علي التكريتي " تمثيلية قصيرة ذات فصلين"، جريدة الصاعقة، العدد ٣٦، في ٦ أيار ١٩٥٣.

٢٢١ مقابلة مع شاكر علي التكريتي في ٢٣ آذار ١٩٩٩.

٢٢٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٢٨.

٢٢٣ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، أمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ٢٨٣٨، في ٣٠ آذار ١٩٥٣، إلى مديرية الموائى العامة، جريدة الزمان، العدد ٤٧٠٧، في ١٠ نيسان ١٩٥٣.

٢٢٤ م.ت.ع، الإضبارة التقاعدية، أمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ٣١٥٢، في ٩ نيسان ١٩٥٣، إلى مديرية الموائى العامة.

حدث أزمة^{٢٢٥}. فقد أشار النائب علي حيدر سليمان في اجتماع مجلس النواب إلى أن إبعاد سعيد قزاز من الدوائر الحكومية هو بمثابة محاولة لإبعاد العناصر الصالحة والكفوءة من دوائر الدولة، وإذا ما استمر الأمر كذلك فقد يأتي يوم لا تجد في الدولة عنصراً كفوءاً. وقد اعترض وزير المواصلات والأشغال على النائب مؤكداً عدم مسؤوليته عن استقالة القزاز، مشيراً إلى الشخص الذي لم يوافق القزاز على تعيينه كان نائباً سابقاً وله خبرة في الأعمال الحكومية ومن بيت كريم، وسبق له إن مارس وظائف مالية وهو من حملة شهادة الحقوق^{٢٢٦}. وأضاف ((إن قبول استقالة السيد سعيد قزاز من مديرية الموانئ العامة لا يختلف عن قبول استقالة أي موظف آخر وهي أمور إدارية تعود للوزارة نفسها))^{٢٢٧}، وكانت جريدة الصاعقة من بين الصحف التي اهتمت بنشر تفاصيل ذلك الخلاف في أكثر من عدد مؤكدة معارضتها للمرجان وبخاصة عندما تذرع بما أسماه بـ((هيبة الحكم)) في الموافقة على استقالة القزاز، وتساءلت ((أين كان معاليه من هيبة الحكم عندما كان الانكليز يسيطرون على شؤون الميناء، وكان المدير العام الانكليزي هو الحاكم بأمره الذي يتصرف بالميناء دون رقيب وحسيب، وكان وزراء الأشغال والمواصلات بما فيهم معالي السيد (مرجان) لا يقدمون ولا يؤخرون))^{٢٢٨}.

شعر الوزير المرجان بوجود رغبة ملحة لإعادة القزاز إلى منصبه، فتقدم باستقالته إلى رئيس الوزراء، الذي قبل الاستقالة وأسند وزارة المواصلات والإشغال بالوكالة إلى وزير الاقتصاد الدكتور ضياء جعفر^{٢٢٩}. وفي ١٦ حزيران ١٩٥٣ صدرت الإرادة الملكية برقم(٥٤١) الخاصة بتعيين سعيد قزاز مديراً عاماً للموانئ العراقية^{٢٣٠}، بعد أن استمع مجلس الوزراء في جلسته الثامنة والستين المنعقدة بتاريخ ١٦ حزيران

٢٢٥ شاكراً علي التكريتي، المصدر السابق، ص ٩٧.

٢٢٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢-١٩٥٣، جلسة

الخامسة عشر في ٢ نيسان ١٩٥٣، ص ٢٣٣.

٢٢٧ جريدة الزمان، العدد ٤٧٠٢، في ٣ نيسان ١٩٥٣.

٢٢٨ جريدة الصاعقة، العددان ٣٦ و٣٨، في ٦ أيار ١٩٥٣، ٢٧ حزيران ١٩٥٣.

٢٢٩ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٢٨-٢٩.

٢٣٠ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، صورة الإرادة الملكية المرقمة (٥٤١)، في ١٦ حزيران ١٩٥٣.

١٩٥٣ إلى الإيضاحات التي أدلى بها (خليل كنه) وكيل وزارة المواصلات والأشغال^{٢٣١}، كما أنيطت أعمال مديرية الملاحة العامة بمدير الموانئ العراقية العام سعيد قزاز بالإضافة إلى أعمال وظيفته الأصلية^{٢٣٢}.

باشر سعيد قزاز مجدداً بأعمال وظيفته بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٥٣^{٢٣٣}، وتمكن من تحقيق الكثير من الإصلاحات^{٢٣٤}. فقد ازدادت خدمات الميناء الجوي في البصرة كما سجلت حركة الطائرات في ميناء المعقل الجوي نشاطاً محسوساً، واستمرت عمليات صيانة الطرق وتطهير الأنهر، كما ازداد عدد البواخر التي وصلت ميناء البصرة خلال شهر تموز وقد بلغت (٥٤) باخرة شحن وغادرته (٤٩) باخرة^{٢٣٥}. وقد بقي سعيد قزاز يزاول وظيفته مديراً عاماً للموانئ العراقية حتى ١٨ أيلول ١٩٥٣، إذ عين وزيراً للداخلية.

٢٣١ المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد ٣٢٩٧، في ١٨ حزيران ١٩٥٣، إلى وزارة المواصلات والأشغال.

٢٣٢ المصدر نفسه، أمر وزارة المواصلات والأشغال، العدد غير واضح، في ٢٠ حزيران ١٩٥٣، إلى مديرية الموانئ العامة.

٢٣٣ المصدر نفسه، أمر وزارة المواصلات والأشغال، ذي العدد ٥٥٤٤، في ٢٥ حزيران ١٩٥٣، إلى مديرية الموانئ العامة.

٢٣٤ عبد الحميد مجر التحافي ويونس هرمز جمو، المصدر السابق، ص ١٧٥.

٢٣٥ جريدة الشعب العدد ٢٦١٢، في ٢ أيلول ١٩٥٣. (تقرير مديرية الموانئ العامة لشهر تموز ١٩٥٣).

الفصل الثاني
نشاط سعيد قزاز السياسي
(١٩ أيلول ١٩٥٣-١٧ حزيران ١٩٥٤)

- * سعيد قزاز وزيراً للداخلية
- * موقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة ١٩٥٣
- * دوره في السيطرة على فيضان عام ١٩٥٤
- * دوره في الانتخابات النيابية في وزارة أرشد العمري ١٩٥٤

سعيد قزاز وزيراً للداخلية:

بعد مرحلة تصاعد فيها السخط الشعبي، إتجه البلاط الملكي على ما يبدو إلى إحداث بعض التغيير السياسي في الحكومة لإظهار عهد الملك فيصل الثاني الذي توج ملكاً في ٢ مايس ١٩٥٣ بمظهر جديد، فعهد إلى محمد فاضل الجمالي بتأليف وزارة جديدة في ١٧ أيلول ١٩٥٣^{٢٣٦}. خلفاً لوزارة جميل المدفعي، وقد ضمت الوزارة الجديدة عدداً من العناصر الشابّة والمثقفة^{٢٣٧}، منهم أحد عشر وزيراً جديداً وخمسة وزراء لم يكونوا أعضاء في مجلس الأمة وهم من أعضاء حزبي الجبهة الشعبية والاتحاد الدستوري^{٢٣٨}.

وتجدر الإشارة إلى أن خمسة من الوزراء فضلاً عن رئيس الوزراء (الجمالي) كانوا من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت^{٢٣٩} وقد ذكر السفير البريطاني في برقية سرية بعثها إلى وزير خارجيته انتوني أيدن (A. Eden) في ١١ كانون الثاني ١٩٥٤، أن تشكيل الوزارة يشكل مرحلة جديدة في تاريخ العراق، فالشباب يتسمون بالحزم، وهم أكثر ميلاً للعمل الجاد وقلل فساداً وأعمق اهتماماً بالإصلاح^{٢٤٠}.

طلب الجمالي من سعيد قزاز الاشتراك بوزارته فأعتذر أول مرة^{٢٤١}، لأسباب شخصية كما يذكر^{٢٤٢}، وكانت مشاركة سعيد قزاز في الوزارة ضرورية بوصفه

٢٣٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ الجلسة الثانية في ٦ كانون الأول ١٩٥٣، ص ١٤-١٥؛ جريدة الشعب، العدد ٢٦٢٨ في ١٨ أيلول ١٩٥٣.

٢٣٧ ناجي شوكت، سيرة وذكريات شامين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ط٢، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان ١٩٧٥، ص ٥٧٧؛ محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

٢٣٨ جريدة الشعب، العدد ٢٦٢٨، ١٨ أيلول ١٩٥٣.

٢٣٩ جريدة الشعب، العدد ٢٦٦٩، في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٣.

240 (F.O., 371-110986, Tel. From British Embassy, Baghdad to Antony Eden, No. 11 - 1016 - 1 - 54 January 11, 1954.

نقلًا عن: رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧، ص ١٧١.

٢٤١ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٦، ص ٥٢.

شخصية مرموقة ومعروفة من الناحية الإدارية، وحين لم يتمكن من إقناعه إتصل ببعض زملائه وعدد من رجال البلاط الملكي لإقناعه^{٢٤٣}.

ويذكر السيد جوهر عزيز دزه يي^{٢٤٤}، إنَّ ولي العهد (عبد الإله) إتصل بسعيد قزاز وطلب منه قبول المنصب وأن لا يكون ضده، فتأخر بالرد عليه رغبة منه في منصبه القديم (مدير الموائن) الذي يساعده على تجاوز ظروفه المادية الصعبة^{٢٤٥} وكشف لنا السيد غازي عبد المجيد علاوي الأسباب التي أدت إلى إعتذار سعيد قزاز عن قبول منصب وزير الداخلية، بعد أن كان القزاز يشغل منصب مدير عام الموائن العراقية، والمعروف أن لذلك المنصب (مدير عام الموائن) إمتيازات تفوق إمتيازات الوزير وحتى رئيس الوزراء في حينه، وذلك لوجود دار سكن وراتب جيد وسيارة خاصة بالمدير العام وهذه الامتيازات لم تكن تمنح للوزير في ذلك الوقت، والمعروف عن سعيد قزاز إنه كان نزيهاً نظيفاً لا يملك حتى دار سكن، ولهذا إعتذر عن المشاركة في الوزارة في بداية الأمر، وأضاف السيد غازي نقلاً عن والده عبد المجيد علاوي (أحد وزراء العهد الملكي) والذي كان حينذاك عضواً إجرائياً في مجلس الإعمار، أنه بعد الانتهاء من الاجتماع الاعتيادي لمجلس الإعمار وبحضور أغلب أعضاء المجلس بمن فيهم نائب رئيسه طه الهاشمي وكل من جلال بابان وعبد الجبار الجلبي، الذين كانوا جالسين في غرفة الاجتماع، جاء نوري السعيد وذكر لهم بأن البلاط كلفه بإقناع سعيد قزاز ليكون في وزارة فاضل الجمالي، فأتصل السعيد بالقزاز هاتفياً طالباً منه قبول المنصب لعدد من الاعتبارات، وبعد المكالمة التفت السعيد إلى الحاضرين مشيراً إلى أن سعيد قزاز إعتذر معللاً ذلك بأنه لا يمتلك دار سكن وسيارة، وأن وظيفته الحالية

٢٤٢ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثالثة في ٨ كانون الأول ١٩٥٣، ص ٤٣.

٢٤٣ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٢ شباط ١٩٩٩.

٢٤٤ جوهر عزيز دزه يي: ولد سنة ١٩٢٥ في قضاء مخمور التابع للواء أربيل، أكمل دراسته الإعدادية عام ١٩٤٢، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٤٧، مارس المحاماة ثم عين قاضياً في كويسنجق عام ١٩٤٩، تنقل قاضياً في عدة مناطق، أصبح عضو لجنة قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٨، ثم شارك في لجنة تمثل القانون ضمن اللجنة المركزية التي شكلها مجلس الوزراء بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، طلب إحالته على التقاعد عام ١٩٧٦ بعد أن كان عضو محكمة التمييز الكبرى. مقابلة معه في ١١ أيار ١٩٩٩.

٢٤٥ مقابلة مع جوهر عزيز دزه يي، في ١١ أيار ١٩٩٩. (يذكر دزه يي بأن القزاز أخبره شخصياً بتفاصيل الاتصال مع ولي العهد عبد الإله).

توفرهما له وأن لا يفكر بتركها. فأقترح عبد المجيد علاوي على نوري السعيد أن يعطي للقزاز داراً من دور ضباط السكك في بغداد وتجهيزه بسيارة من سيارات مديرية الشرطة العامة إذا كان هذا هو السبب الرئيسي لرفضه المشاركة بالوزارة، فعاد نوري السعيد مجدداً للاتصال به عارضاً عليه الامتيازات التي عرضها عبد المجيد علاوي مؤكداً له أن تكليفه بالاشتراك في الوزارة إنما هي برغبة من البلاط الملكي، فلم يتردد سعيد قزاز عن الموافقة^{٢٤٦}، فأُسندت له وزارة الداخلية في ١٩ أيلول ١٩٥٣، وصدرت الإدارة الملكية بذلك^{٢٤٧}.

تعد وزارة الداخلية واحدة من أهم وزارات الدولة أن لم تكن أهمها على الإطلاق إذ ترتبط بها أجهزة الأمن والشرطة وهي المسؤولة عن متابعة نشاطات العناصر المعادية للحكومة، كما ترتبط بها مديرية العشائر العامة، وهي الوزارة التي تمنح إمتيازات الصحف وإجازات الأحزاب السياسية^{٢٤٨}.

كان في مقدمة أعمال سعيد قزاز ضمن برنامج وزارة الجمالي إلغاء الأحكام العرفية، وقد ألغيت في الخامس من تشرين الأول عام ١٩٥٣^{٢٤٩}، تلك الأحكام التي أعلنت في عهد وزارة نور الدين محمود (العسكرية) عام ١٩٥٢، وكذلك إعادة الحريات العامة للشعب وإرجاع الحياة السياسية إلى مجراها الطبيعي.

في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٣، بعث محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال بملزمة إلى سعيد قزاز أكد فيها أن إغلاق الصحف هو إجراء غير قانوني وأن الصحف

٢٤٦ بعد أن علم السيد غازي عبد المجيد علاوي من خلال جريدة الاتحاد بوجود مشروع إعداد رسالة جامعية عن المرحوم سعيد قزاز، عقب على الخبر مشكوراً بهذه المعلومات القيمة، للمزيد من التفاصيل، ينظر: جريدة الاتحاد، العدد ٢٧٢، في ٢٩ حزيران ١٩٩٩.

٢٤٧ م.ت.ع. الاضبارة التقاعدية، كتاب ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد ٤٩٣٦، في ١٩ أيلول ١٩٥٣؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثانية في ٦ كانون الأول ١٩٥٣، ص ١٥.

٢٤٨ د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٣٤٦٨، أسماء الوزراء والوجوه والأعيان، (مكونات وزارة الداخلية)، ٢٩، ص ٣٥.

٢٤٩ جريدة صوت الأمل، العدد ١، في ٦ تشرين الأول ١٩٥٣؛ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٥٥.

الحزبية تعد من ملكية الحزب ولا بد من السماح لها بالصدور على وفق أحكام الفقرة (٣) من المادة (١٤) من مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ والتي نصت على ((الأمر بمراقبة الصحف والنشرات الدورية قبل نشرها وإيقاف نشرها من غير إخطار سابق والأمر بإغلاق أي مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والرسومات التي من شأنها تهيج الخواطر وإثارة الفتن أو مما قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام العام سواء كانت معدة للنشر أم للتوزيع أم للعرض على الأنظار أم للبيع أم لم تكن لغرض من هذه الأغراض))^{٢٥٠}، وقرار ديوان التفسير الخاص المنعقد في ٣٠ أيلول ١٩٥٣.^(٢٥١) كما ذكر محمد مهدي كبة إن إصدار جرائد الحزب^(٢٥٢) ((لا يحتاج إلى موافقة جديدة أو امتياز جديد...))^{٢٥٣}.

درس سعيد قرزان مع المختصين في وزارته تلك القضية في ضوء القوانين والأنظمة، وخاطب رئاسة ديوان مجلس الوزراء مؤكداً أن وزارة الداخلية ((تؤيد ما ذهب إليه الرئيس الحزب من جواز إصدارها دون الحصول على امتياز جديد لها، فنرجو التفضل بتأييدنا بذلك))^{٢٥٤}، وقد أيد مجلس الوزراء رأي القرزان^{٢٥٥}، الذي أبلغ بدوره رئيس حزب الاستقلال بذلك^{٢٥٦}.

٢٥٠ م.و.د. رقم الملف ١٩٢/٥٣/قسم١، بلا عنوان، بلا موضوع، مطالعة (مصدر الداخلية) حول مذكرة رئيس حزب الاستقلال محمد مهدي كبة: للمزيد من التفاصيل عن مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥، ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد ١٤٢٠، في ١٤ أيار ١٩٣٥.

٢٥١ لمزيد من التفاصيل: ينظر: ديوان التفسير الخاص، عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٥٦-٥٧.

٢٥٢ جريدة لواء الاستقلال التي تصدر في بغداد، جريدة النضال التي تصدر في الموصل، جريدة صوت الفرات التي تصدر في الحلة وجريدة صوت الناس التي تصدر في البصرة.

٢٥٣ م.و.د. رقم الملف ١٩٢/٥٣/قسم١، بلا عنوان، بلا موضوع، مذكرة السيد محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٣، إلى وزير الداخلية.

٢٥٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ٢٢٩٠، في ٢٤ تشرين الأول ١٩٥٣، إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء.

٢٥٥ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ٥٧١٣، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٢٥٦ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ٢٣١٤، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٣، إلى السيد محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال.

ومن الإجراءات المهمة التي إتخذها سعيد قزان: إلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، حتى أن العدد الأول من مجلة (الثقافة الجديدة)^{٢٥٧} ذات النهج الماركسي صدر في تشرين الثاني من عام ١٩٥٣، وتضاعف النشاط الصحفي على المستوى الرسمي والشخصي، وتم استحصال بعض الامتيازات من وزير الداخلية لأصدار صحف سياسية، وتشير المراجع إلى أن الوزارة أجازت عدداً من الصحف منها: الجريدة، الحقيقة، السياسة، الشباب، الصحافة، صوت الإسلام، الغد، صوت الأهالي، النضال، الوعي، العمل، وأجازت الوزارة أيضاً مجلات عديدة منها، البيان الجديد، صدى المستقبل، الرسالة الجديدة، في العاصمة بغداد وخارجها^{٢٥٨}، ويشير الصحفي شاكِر علي التكريتي إلى أن الوزارة أجازت كذلك إمتياز لإصدار صحيفة أسبوعية سياسية في مدينة تكريت حصل عليه السيد غالب إبراهيم المحامي^{٢٥٩}، كما عممت وزارة الداخلية منشوراً على متصرفي الألوية والمدراء العامين التابعين لها كافة لتقديم تقارير عن مصادر ثرواتهم خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ التبليغ^{٢٦٠}، وجرى الاهتمام بالشرطة العراقية للأرتقاء بها من حيث الكفاءة والتنظيم^{٢٦١}، لتكون ركناً من الأركان التي أسهمت في المحافظة على النظام والحد من النشاطات المعادية للحكومة.

أن كل ما تقدم يكشف لنا الجهود التي بذلها سعيد قزان بعد تسلمه مهام وزارة الداخلية، غير أن إبعاد الوجوه القديمة أمثال نوري السعيد وجميل المدفعي وتوفيق السويدي وغيرهم من رجال الجيل الأول عن وزارة الجمالي تلك، قد جعل شيئاً من الفجوة بينهم وبين الوزارة فقد إعترض السويدي عليها مدعياً أن أعمالهم لم تكن منسجمة ومنسقة، مشيراً إلى أن تعاوناً قد حصل بين الجمالي وسعيد قزان وعبد

٢٥٧ للمزيد من التفاصيل عن مجلة الثقافة الجديدة راجع: إبراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تنوز، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص١٧٩، ١٤١.

٢٥٨ زاهدة إبراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية ١٨٦٩-١٩٧٨، ط٢، الكويت، ١٩٨٢، الصفحات: ٩٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٤١، ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٧٠، ١٩٧، ٢٣٨، ٣٢٢، ٣٤٠، ٤١٤.

٢٥٩ شاكِر علي التكريتي، المصدر السابق، ص٩٧.

٢٦٠ جريدة الجريدة، العدد ٢٧، في ٢٧ تشرين الأول ١٩٥٣.

٢٦١ محمد فاضل الجمالي، العراق بين أمس واليوم، بغداد، ١٩٥٤، ص١٤.

الكريم الأزري وصديقهم صالح جبر للاهتمام بقضية سورية أكثر من الاهتمام بالأمر الداخلي، مؤكداً أن حوادث سورية كانت نتيجة تعاون جرى بين سعيد قزاز والأزري، من دون أن يحاط الجمالي علماً بالكثير من التفاصيل^{٢٦٢}، ومن جانب آخر كان الجمالي يعتقد أن نوري السعيد كان حريصاً على أن يتم الاتحاد العراقي - السوري على يده^{٢٦٣}.

رشح سعيد قزاز نفسه للنيابة التي شغرت في كركوك باستقالة السيد فاضل الطالباني لقبوله الوظيفة العامة^(٢٦٤)، وحدد يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٥٣ موعداً لإجراء الانتخابات، ولعدم تقدم أي شخص للترشيح أصبح القزاز نائباً بالتزكية عن لواء كركوك^{٢٦٥}.

موقفه من إضراب عمال شركة نفط البصرة ١٩٥٣

مارست القوى الوطنية في عهد وزارة الجمالي نشاطاً بين صفوف العمال واتسعت مطالبهم بإعادة تنظيماتهم العمالية، فنشبت بعض الإضرابات وتركزت في عدد من المشاريع الحكومية التي تخضع لإدارات أجنبية. وتميزت تلك الإضرابات بدقة التنظيم والإعداد، كما ألف العمال لجان خاصة لتوجيه تلك الإضرابات.

في تشرين الأول ١٩٥٣، اضرب عمال مصلحة نقل الركاب في البصرة لمدة ثلاثة أيام، وتمكنوا من الحصول على مطالبهم، وفي ١٧ تشرين الثاني من العام نفسه

٢٦٢ توفيق السويدي، مذكراتي (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية)، ط١، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص ٥٣٦، ٥٣٣.

٢٦٣ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٧٦.

٢٦٤ يقر الدستور العراقي مبدأ عدم الجمع بين التمثيل البرلماني والوظيفة العامة، مع العلم بأن هناك استثناءات لهذه القاعدة، أحدهما يتعلق بالوظائف السياسية وهي وظيفة الوزير، وثانيهما يخص الوظائف الوقتية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤، ص ٢٦٨.

٢٦٥ حاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثانية في ٦ كانون الأول ١٩٥٣، ص ١٤؛ جريدة الشعب، العدد ٢٦٥٩، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٣.

أضرب عمال اللاسلكي في ميناء البصرة لمدة تسعة أيام^{٢٦٦}، وعمال ميناء الفاو في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٣ بسبب قلة أجورهم وحرمانهم من ممارسة العمل النقابي والطردي^{٢٦٧}، ونتيجة الظروف التي ترتبت على تلك الأحداث سافر سعيد قزاق إلى البصرة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٣، وكان قد سبقه إليها وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن^{٢٦٨}، وتمت السيطرة على الأحداث واعتبر الإضراب منتهياً، وأشارت إحدى الصحف إلى الجهود التي بذلها القزاق في المحافظة على الأمن وعودة العمال إلى العمل^{٢٦٩}.

كان لنجاح إضراب عمال الميناء وتحقيق مطالبهم أثره في تشجيع العمال على الإضراب في البصرة، ففي الخامس من كانون الأول ١٩٥٣، أعلن عمال شركة نفط البصرة الإضراب عن العمل، لاختلافهم مع الشرطة حول المطالب التي كانوا يطالبون بها، وفي مقدمتها زيادة الأجور وحرية ممارسة التنظيم النقابي وتقليل ساعات العمل ومنع الطرد الكيفي وتوفير وسائل النقل وإعادة العمال المفصولين وغير ذلك^{٢٧٠}.

بدأ الإضراب في مدينة الزبير ثم امتد إلى البصرة في ساعة متأخرة من اليوم نفسه^{٢٧١}، وجرت مفاوضات خلال اليومين التاليين بين ممثلي العمال وإدارة الشركة لم تسفر عن أي نتيجة، وفي تلك الظروف أطلق مولي (Molly)، أحد الرعايا البريطانيين العاملين في الشركة النار من بندقيته فأصاب أحد العمال، الأمر الذي أدى إلى هياجهم فنظمت إضرابات عمالية وطلابية ساندت عمال النفط^{٢٧٢}، وبعد ازدياد حدة الإضرابات قرر وزير الشؤون الاجتماعية حسن عبد الرحمن السفر إلى البصرة لمعالجة الموقف المتأزم وإنهاء الإضراب، وعند وصوله اجتمع مع رؤساء العمال

٢٦٦ سعاد خيري، المصدر السابق، ص ٢٠٢: جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات، ص ٦٧.

٢٦٧ جريدة صوت الأهالي، العدد ٤٥، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣

٢٦٨ جريدة صوت الأهالي، العدد ٤٤، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٣: جريدة الأسرار، العدد ٢٣٠، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٣.

٢٦٩ جريدة الأسرار، العدد ٢٣١، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣.

٢٧٠ جريدة صوت الأهالي، العدد ٥٤، في ٨ كانون الأول ١٩٥٣، محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٣٥٥.

٢٧١ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧٨١، في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٤.

٢٧٢ رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص ١٨٢.

المضربين الذين قدموا له مذكرة بمطالبهم فسعت الحكومة العراقية ممثلة بوزير الشؤون الاجتماعية للتوسط لدى الشركة ومفاتحتها بضرورة إعطاء العمال حقوقهم المشروعة، وبعد يومين تمت الاستجابة لمطالب العمال المهمة، باستثناء المطلب الخاص برفع الأجور الذي وعدت الشركة بدراسته^{٢٧٣}.

عاد وزير الشؤون الاجتماعية إلى بغداد، فأصدرت الحكومة بياناً رسمياً في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣، أكدت فيه اهتمام الحكومة بإضراب عمال شركة النفط، وأشارت إلى الجهود المبذولة في سبيل إنهائه عن طريق الاجتماع بالعمال وممثلي الشركة، وإلى المطالب التي قدمها العمال، وموافقة الشركة على عدد منها ودراسة البعض الآخر^{٢٧٤}.

استمر العمال بإضرابهم بفعل تحريض بعض الجماعات ((التي كانت تلعب من وراء الستار)) كما وصفها سعيد قزاز، متهماً إياها بأنها ((أيادي شيوعية))^{٢٧٥}. تحول الإضراب فيما بعد إلى مظاهرات طافت مدينة البصرة، ردد المتظاهرون خلالها هتافات تنادي بسقوط حكومة الجمالي^{٢٧٦}، وهتفوا بحياة (اتحاد العمال العالمي) و(السلام العالمي) و(اتحاد الطلبة العالمي)^{٢٧٧}. وهي واجهات شيوعية عالمية، وإزاء تطور الأحداث في البصرة واستمرار الإضراب، طلبت الحكومة من وزير الداخلية سعيد قزاز، التوجه إلى البصرة للأشراف بنفسه على الوضع واتخاذ التدابير التي يجدها ضرورية لصيانة الأمن والنظام^{٢٧٨} وصل القزاز إلى البصرة في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣، بعد أن دخل الإضراب يومه العاشر، وجوبه وصوله بحملة إعلامية مضادة، فقد شنت صحيفة (الجريدة) حملة ضد القزاز محذرة من اندفاعه، واصفة أسلوبه بأنه

٢٧٣ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٤.

٢٧٤ ينظر، نصاليان في جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٠، في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣؛ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧٥٤، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣؛ جريدة الشعب، العدد ٢٧٠١، في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٧٥ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٦٨.

٢٧٦ جريدة الجريدة، العدد ٦٦، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٧٧ عبد الرزاق مطلق الفهد، تاريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، رسالة دكتوراه غير منشورة،

كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٤٩.

٢٧٨ جريدة الشعب، العدد ٢٧٠١، في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣.

ذو طابع بدائي في معالجة المشاكل ويميل إلى الشدة، مؤكدة حق العمال في اللجوء إلى الإضراب^{٢٧٩}.

أشار القزاز في وصفه لحالة المدينة عند وصوله إليها، بأن الإرهاب والغزع كانا يسودانها مما أضعف إيمان أهاليها بقوة القانون وقدرة السلطة على تحقيق الأمن. وأرجع ذلك إلى وجود منظمة عمالية هدفها إضعاف هيبة الحكومة وخلق الفوضى في البلد^{٢٨٠}. وكان القزاز قد قابل فور وصوله البصرة وفداً يمثل العمال المضربين وأوضح له بأن هدفه تنفيذ القانون، وتدارس مع الوفد مطالب العمال كما قابل وفداً آخر من العمال في ليلة ١٤-١٥ كانون الأول ١٩٥٣، يرغب في العودة إلى العمل، مطالباً بتأمين الحماية لأعضائه وعوائلهم من المسيطرين على الإضراب في البصرة^{٢٨١}.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سعيد قزاز اجتمع في مطار البصرة في مديرية الشرطة في الساعة الخامسة من مساء يوم الرابع عشر من كانون الأول عام ١٩٥٣ وأمر بـ«تفريق أي تجمع يزيد على خمسة أشخاص بكافة الوسائل القانونية»^{٢٨٢}، وذلك لحماية العمال الراغبين بالاشتغال، وإنهاء الحالة التي تهدد الأمن.

اتخذت السلطات المحلية بعض التدابير الأمنية المشددة، فألقت القبض على عدد من قادة العمال وبعض رجال الحركة في البصرة، بتهمة التحريض على الإضراب والإخلال بالأمن العام^{٢٨٣}، وفي صباح اليوم الثاني توترت الحالة بشكل يوحى بالخطر مما أدى إلى حدوث اصطدام بين المضربين والشرطة تخلله إطلاق عيارات نارية على المتظاهرين^{٢٨٤}، فأصيب بعضهم وتوفي أحدهم متأثراً بجراحه وسادت موجة من

٢٧٩ جريدة الجريدة، العدد ٦٤، في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٨٠ محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٩٧، ص ١٧٥.

٢٨١ جعفر عبادي حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ٧١.

٢٨٢ من الفقرة الأخيرة الواردة في التقرير الموجه إلى مدير شرطة لواء البصرة بتاريخ ١٥ كانون الأول، وللمزيد من التفاصيل ينظر: محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٩٧٢.

٢٨٣ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص ١٧٥.

٢٨٤ نضال البعث، المصدر السابق، ص ٤٣.

الإرهاب^{٢٨٥}، فضلاً عن وقوع عدد من الإصابات بين أفراد الشرطة أدخلوا المستشفى^{٢٨٦}.

زار سعيد قزاز المصابين متفقداً حالتهم واستحسن فعل الشرطة، وأعطى خمسة وعشرين ديناراً لشراء الفاكهة وتوزيعها عليهم^{٢٨٧}، وفي تلك الأثناء وجهت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة نداءً إلى الجماهير بزيادة التآزر ومحذرة من سعيد قزاز ووصفته بأبشع الأوصاف^{٢٨٨}.

أصدرت الحكومة بياناً آخر تناول تلك الأحداث، محذرة من تفاقم الوضع، ولغرض حماية أرواح السكان، وممتلكاتهم، استعانت السلطة الإدارية في البصرة بقوات عسكرية للسيطرة على الموقف وتفريق المتظاهرين، فتم ذلك بسلام^{٢٨٩}.

عاد سعيد قزاز إلى بغداد مساء يوم الخامس عشر من كانون الأول عام ١٩٥٣، وتوجه عند وصوله إلى مجلس الوزراء الذي كان منعقداً منذ ساعات وعرض عليه تفاصيل الأحداث وتطوراتها التي أدت إلى سيادة القلق بين الناس، وأشار إلى أن استمرار الحالة دون اتخاذ إجراءات عاجلة قد يؤدي إلى تدهور الموقف، وأصر على ضرورة إعلان الأحكام العرفية في البصرة قبل حدوث ما لا تحمد عقباه. وحاول رئيس الوزراء (الجمالي) أن يقلل من قلق القزاز وإصراره على طلب إعلان الأحكام العرفية، فهدد الأخير بالاستقالة من منصبه^{٢٩٠}، وفي ضوء إصرار القزاز على رأيه، قرر مجلس الوزراء إعلان الأحكام العرفية في البصرة^{٢٩١}، وتمت موافقة الملك على قرار المجلس في

٢٨٥ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦١، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٨٦ جريدة الزمان، العدد ٤٩١١، ١٦ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٨٧ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٩٧٢.

٢٨٨ ينظر، نصائد الذي وجهته اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة، عبد الرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق، ص ٥٥٠.

٢٨٩ جريدة الزمان، العدد ٤٩١١، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣؛ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦١، في ١٦ كانون الأول، ١٩٥٣.

٢٩٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٦٩.

٢٩١ د. د. و. ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٦٦٥، قرارات مجلس الوزراء في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣، و ٣٤، ص ٦٣.

اليوم نفسه^{٢٩٢}، وأذيع بذلك بيان تناقلته الصحف المحلية، واعتبر بعضهم ذلك الإجراء إذلالاً للشعب^{٢٩٣}.

على أثر إعلان الأحكام العرفية، قررت وزارة الدفاع تعيين العقيد الركن (أحمد محمد يحيى) قائداً للقوات العسكرية في لواء البصرة، وصدرت الإدارة الملكية بتعيين حاكمين في المجلس العرفي العسكري وآخر عضواً إضافياً^{٢٩٤}.

في جلسة مجلس الوزراء الخامسة والأربعين بعد المائة المنعقدة بتاريخ ١٦ كانون الأول عام ١٩٥٣، تلى كتاب وزارة الداخلية التي اقترحت فيه تعطيل بعض الصحف التي دأبت على نشر مقالات وأخبار ((على نحو من شأنه الإخلال بالأمن وسلامة الدولة، فهي لا تكف عن استفزاز الطلاب والعمال وحثهم على الإضراب والمظاهرات، وتواصل الطعن في شرعية الحكومة وأجهزتها الإدارية والسياسية باستمرار وعلى صورة لا يمكن الاستمرار على السكوت عنها...))^{٢٩٥}. وقد جاء ذلك الاقتراح بناءً على كتاب التحقيقات الجنائية في ١٤ كانون الأول ١٩٥٣، الذي زعم أن الشيوعيين يسعون لاستغلال حوادث الإضراب في كل من بغداد والبصرة، وأن اتصالات جرت بين الطلاب الشيوعيين والطلاب القوميين لحمل الآخرين على الإضراب، كما اجتمع الطلاب في كلية الصيدلة و((علقوا في الحانوت قصاصات جرائد الجريدة وصوت الأهالي، حول إضراب العمال في البصرة وعمال السكائر وخاصة منها المقالات الافتتاحية التي هي تأييد لموقف العمال في إضرابهم هذا وحملة ضد الحكومة وتشجيع خفي للعمال...))^{٢٩٦}.

عقد سعيد قزاز يوم ١٦ كانون الأول ١٩٥٣ مؤتمراً صحفياً تناول فيه الأحداث التي وقعت في لواء البصرة الخاصة بالإضراب، وأكد بما لا يقبل الشك وجود حركة شيوعية منظمة ترمي إلى خلق الفوضى وإحداث التخريب في المدينة، وإنه عالج

٢٩٢ المصدر السابق، و٣٣، ص ٦١.

٢٩٣ عبد المجيد الوندائي، من يوم إلى يوم، منشورات دار الطليعة، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٥٤، ص ٣٠.

٢٩٤ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٩٥ م. د.، رقم الملف ١٩٢/٥٣ / قسم ١، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ق.

س/٢٧٠٩، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إلى مجلس الوزراء.

٢٩٦ المصدر نفسه، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية (السري للغاية)، ذي العدد ٧٣٦٤، في ١٤ كانون الأول

١٩٥٣. إلى وزارة الداخلية.

الأمر واتخذ التدابير الضرورية لذلك من موقع المسؤولية وأوضح أن ((القضية ليست عبارة عن إضراب عمال الشركة ووجود مطالب معينة لهم، وإنما وراء الحركة أيدي مفرضة تقصد إثارة الفوضى والتخريب وتحدي السلطة الحكومية وقد برزت مآرب هذه الفئة المفسدة في الهتافات التي كانوا يصيحون بها... فمن أبشع ما هتفوا به (ليحيا الاتحاد العربي الإسرائيلي) وهو عنوان يقدر الرأي العام العراقي خطورته...))^{٢٩٧}، ثم أشار إلى أن وزارته اتخذت قراراً بتعطيل تسع صحف لمدة سنة واحدة^{٢٩٨}. كما ألقى وزير الداخلية إجازة جريدة (فتى العراق) الموصلية في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، لتطرقها إلى مواضيع سياسية بحتة، في حين أن الإجازة الممنوحة لها هي لإصدار جريدة أدبية^{٢٩٩}. وفي اليوم التالي (١٧ كانون الأول ١٩٥٣)، أصدر ديوان مجلس الوزراء قراراً بتعطيل الصحف المعنية واقرن ذلك بمصادقة الملك^{٣٠٠}.

من الملاحظ أن وزارة الداخلية لم تتوقف خلال تلك المرحلة عن منح إجازات جديدة لإصدار جرائد سياسية، ففي الوقت الذي أغلقت فيه عدداً من الصحف، أجازت للسيد نصار حسين الصباح في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إمتيازاً لإصدار جريدة يومية سياسية باسم (اللحظة) تصدر في بغداد^{٣٠١}، وفي اليوم ذاته أجازت الوزارة لكل من الدكتور المحامي عباس حلمي الجلبي بإصدار جريدة يومية سياسية باسم (السياسي الجديد) تصدر في بغداد^{٣٠٢}، والسيد مراد سعيد مراد لإصدار مجلة

٢٩٧ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣ > جريدة الشعب، العدد ٢٧٠٣، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣.

٢٩٨ الصحف التي عطلت بموجب ذلك القرار هي: الآراء، النداء، الجبل، الميثاق، الجريدة، النضال، الدفاع، العزة، الأخبار. م.و.د، رقم الملف ١٩٢/٥٣ /قسم، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب ديوان مجلس الوزراء السري، ذي العدد ٦٨٥٨، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٢٩٩ م.و.د، رقم الملف ٥/٤٤/٦٠، ع/ الجرائد والمطبوعات، م/ طلبات لإصدار الجرائد، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩٠٩٧، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣.

٣٠٠ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٦٦٥، قرارات مجلس الوزراء حول تعطيل الصحف، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، و٣٤، ص ٦٠.

٣٠١ م.و.د، رقم الملف ٥/٤٤/٦٠، ع/ الجرائد والمطبوعات، م/ طلبات لإصدار الجرائد، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩٠٨١، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٣٠٢ المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩٠٨٣، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

اسبوعية رياضية باسم (الشعلة الرياضية) في الموصل^{٣٠٣}، كما منح السيد عدنان عزت علي في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣، إجازة لإصدار جريدة يومية سياسية في بغداد باسم (الإخلاص)^{٣٠٤}.

كان للإضراب انعكاس على الرأي العام وبخاصة الأحزاب المعارضة إذ وقفت تلك الأحزاب إلى جانب العمال المضربين دون أن تعبر أهمية للطابع السياسي للإضراب ولدور الشيوعيين في التحريض عليه^{٣٠٥}. فقد انتقدت جريدة (صوت الأهالي)، سعيد قزاز وأشارت إلى عدم وجود المبرر الدستوري لإعلان الأحكام العرفية، وواصلت نشر برقيات التأييد المساندة للإضراب^{٣٠٦}. كما نشرت جريدة (لواء الاستقلال) أخبار الإضراب وحملت سعيد قزاز عواقب تلك الأحداث متهمه إياه بارتباطه بالشركات الأجنبية^{٣٠٧}. وأخذت حملات الحزبين (الاستقلال والوطني الديمقراطي) في العراق تتصاعد في معارضة حكومة الجمالي، وهاجما سعيد قزاز لاستخدامه العنف ضد العمال في البصرة وإعلان الأحكام العرفية^{٣٠٨}. وذلك من خلال جريدتي الحزبين^{٣٠٩}، فأحال مجلس الوزراء كلا الجريدتين إلى المحاكم الجزائية، لنشرهما أنباء مبالغ فيها عن حوادث البصرة، كما أحيل مدير جريدة (نداء الأهالي) لسان حال فروع الحزب الوطني الديمقراطي في البصرة إلى المجلس العرفي للسبب ذاته^{٣١٠}. أما حزب الجبهة الشعبية فقد سحب وزيره من الوزارة، وهما وزير الشؤون

٣٠٣ المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩٠٨٢، في ١٦ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٣٠٤ المصدر نفسه، كتاب ديوان مجلس الوزراء (مديرية الدعاية العامة)، ذي العدد ٩١٠٩، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣، إلى وزارة الداخلية.

٣٠٥ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص ١٧٦.

٣٠٦ جريدة صوت الأهالي، الأعداد ٥٦ و ٥٧ و ٦١ و ٦٤، في ١٠ و ١١ و ١٦ و ٢٠ كانون الأول ١٩٥٣.

٣٠٧ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧٨١، في ١٨ كانون الأول ١٩٥٣.

٣٠٨ إبراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق - النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، بدون تاريخ وطبعة، ص ١٨٥-١٨٦.

٣٠٩ (لواء الاستقلال) لسان حال حزب الاستقلال، و(صوت الأهالي) لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي.

٣١٠ فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣، ص ٣٤٧.

الاجتماعية (حسن عبد الرحمن) ووزير الاقتصاد (عبد الرحمن الجليلي)، اللذان قدما استقالتهما فقبلها الجمالي^{٣١١}.

وفي مجلس النواب كان لأحداث البصرة صداها، فقد طلب النائب عبد الرزاق الشخلي في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٥٣، تأليف لجنة تحقيق يشترك فيها نواب من المعارضة وآخرون مؤيدون للحكومة للتحقيق في الحوادث التي وقعت هناك^{٣١٢}، إلا إن مقترحه لم يحظ بموافقة الأكثرية، وتحدث الجمالي مدافعاً عن موقف حكومته بالإشارة إلى أن الحكومة عاملت العمال معاملة طيبة، زاعماً أن ((ما قامت به الحكومة في البصرة سوى واجب بسيط من واجباتها في حماية أرواح الناس من تعديات اللذين يريدون مصادرة حريات الناس...))^{٣١٣}.

اعترض بعض النواب في المجلس على تصرفات وزير الداخلية سعيد قزاز حول سعيه لإعلان الأحكام العرفية في البصرة، ورد القزاز على تلك الاعتراضات موضحاً إن الأحكام العرفية لم تكن رواية تتسلى بها الحكومة، أو أن وزير الداخلية لا عمل له إلا التحري عن منطقة فيعلن فيها الأحكام العرفية، وأكد أن الحكومة عملت منذ توليها زمام المسؤولية على إلغاء الحكام العرفية^{٣١٤}، وإطلاق الحريات العامة وإلغاء الرقابة على الصحف، وذكر أنه:

((في الساعة التي أخذت القلم بيدي لأوقع على الإرادة الملكية السامية بإلغاء الأحكام العرفية، رفعت رأسي وناجيت ربي بحضور فخامة رئيس الوزراء ومعالي

٣١١ لواء الاستقلال، العدد ١٧٧٢، في ٨ كانون الثاني ١٩٥٤، نجيب الصانغ، المصدر السابق، ص ٧٤.
٣١٢ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الإجماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الخامسة في ٢٢ كانون الأول ١٩٥٣، ص ٥٩.

٣١٣ المصدر نفسه، ص ٥٢.

٣١٤ الأحكام العرفية كانت معلنه في العاصمة بغداد، منذ عهد وزارة نور الدين محمود العسكرية (١٩٥٢)، وألغيت في عهد وزارة محمد فاضل الجمالي الأولى (١٩٥٣) وكان سعيد قزاز أحد الموقعين على إلغائها بصفتها وزير الداخلية.

وزير العدلية، وقلت يا إلهي لا تجعل من نصيبي يوماً أن أوقع على إعلان الأحكام العرفية في هذا البلد... إن من سوء حظي لم يمض أكثر من سبعين يوماً حتى ظهرت ونشطت فئة شريرة دأبت على أن تخرج على النظام وتتعدى على حريات الأفراد وتعرض حياتهم وأموالهم للخطر... فلم يكن للحكومة بُد من الالتجاء إلى إجراء خاص لتجنب سفك الدماء وفي سبيل صيانة حرية الفرد التي هي من أقدس واجبات الحكومة»^{٣١٥}.

وأشار إلى أنه ليس من عشاق الأحكام العرفية وله قلب رحيم يشفق على الفقراء مذكراً بالأعمال التي قام بها في لواء الموصل لمدة ثلاثة سنوات في سبيل محاربة الظلم وخدمة البؤساء^{٣١٦}.

كان القزاز يرى ضرورة إبقاء الأحكام العرفية معلنة حتى تمر ذكرى الوثبة في ٢٧ كانون الثاني بسلام. وحينما تحقق الأمن وانتهت الأمور إلى ما أرادت الحكومة، استصدرت الوزارة الإرادة الملكية بناءً على ما عرضه وزراء الداخلية والعدلية والدفاع، ووافق عليه مجلس الوزراء، بإنهاء الأحكام العرفية المعلنة بصورة مؤقتة في لواء البصرة وذلك في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٤^{٣١٧}، ولابد من الإشارة إلى أن سعيد قزاز كان محقاً في بعض ما قاله، فالإضراب كان بتحريض من اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في البصرة ومن الذين تضامنوا مع الحزب، وإن أجور العمال في الشركة كانت أعلى من أجور العمال في القطاعات الأخرى^{٣١٨}. وإن الإجراء الذي اتخذته كان ضد الشيوعية ولم يكن ضد العمال. ومن غير المستبعد أن يكون إصراره على إعلان

٣١٥ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثامنة في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٣، ص ١٢٥.

٣١٦ المصدر نفسه، ص ١٢٥.

٣١٧ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٧٥.

٣١٨ جريدة صوت الأهالي، العدد ٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٣؛ عبد الرزاق مطلق الفهد، المصدر السابق،

ص ٥٥٤.

الأحكام العرفية عملاً اقتنع به، لتفادي الأضرار التي تنجم من جراء تطور الأحداث، وهذا ما حدث جراء استمرار الإضراب لعدة أيام، ولنا أن نذكر أن القرّاز بصفته وزيراً للداخلية، أمر بوضع خطة أمن بغداد في نهاية عام ١٩٥٣، التي جرت عليها عدت تعديلات، لشعوره بضرورة المحافظة على أرواح الناس وممتلكاتهم^{٣١٩}، ومن أهدافها:

١. تحقيق الأمن في بغداد وضواحيها أثناء وقوع الاضطرابات.
 ٢. تنظيم وتوحيد العمل للسيطرة على الوضع حسب تطوره وتوزيع المهام على قطاعات الأمن في العاصمة.
- وكانت الخطة مقسمة على ثلاث مراحل، هي:
- المرحلة الأولى: ويرمز لها (حكيم) تكون فيها الشرطة كافة بالإنذار التام، وتوزع الأسلحة وادوات تفريق التظاهرات ومحافظة الأمن على أفرادها ووضع محطة لاسلكية ثابتة في مقر كل قاطع.
 - المرحلة الثانية: ويرمز لها (رشيد)، تنفذ بأمر المتصرف عندما يرى ظهور بوادر اضطراب تخل بالأمن العام، وعندها توزع القوات في أماكنها المخصصة وتضاعف الدوريات والحراسات في الأماكن المهمة، ويتحول متصرف بغداد إلى مقر القيادة (غرفة السيطرة) في مديرية شرطة بغداد، تجهز بالهواتف والخرائط للتوجيه وإصدار الأوامر لمعالجة الوضع إذا اقتضى الأمر.
 - المرحلة الثالثة: ويرمز لها (سعد)، تنفذ بأمر المتصرف عندما يضطرب الأمن ويحدث تصادم مع الشرطة، فيتم وضع قوات الشرطة جميعها وطلاب مدارس الشرطة في الإنذار ويتصل المتصرف عند تنفيذ هذه المرحلة بأمر موقع بغداد العسكري ويحييه علماً بالموقف ليتخذ الإجراءات اللازمة بشأن المعونة التي

٣١٩ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٨٦٨.

يقدمها الجيش للشرطة عند الضرورة، مع استمرار الاتصال لمعرفة الموقف بين
الحين والآخر، ويطلب المتصرف ضابط ارتباط من الجيش إلى مقره^{٣٢٠}.

وفي ٢٧ شباط ١٩٥٤ قدم الجمالي استقالة وزارته، إذ إن عدداً من وزرائه لم
يستطيعوا الاستمرار في مناصبهم لعدم حصولهم على عضوية مجلس النواب أو
الأعيان بعد ستة أشهر من إستيزارهم، فقدموا استقالاتهم بموجب أحكام المادة (٦٤)
من الدستور^{٣٢١}، فتضامن معهم رئيس الوزراء وقدم استقالته.

دوره في السيطرة على فيضان عام ١٩٥٤:

كلف محمد فاضل الجمالي بتشكيل الوزارة مرة أخرى في ٨ آذار ١٩٥٤^{٣٢٢}،
واحتفظ القرزاق بوزارة الداخلية. وقد شهدت هذه الوزارة حدوث واحد من أخطر
الفيضانات التي هددت مدينة بغداد في العصر الحديث، فقد ارتفعت مناسيب نهر دجلة
بسبب هطول أمطار غزيرة في الثالث من كانون الثاني عام ١٩٥٤، في عقرة والسليمانية، مع
سقوط كميات من الثلوج قرب الحدود الإيرانية بلغ ارتفاعها بحدود (٣٣) سنتمتراً^{٣٢٣}،
واستفسرت صحيفة (الأسرار) في مقال لها بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٥٤ عن التدابير التي
اتخذتها الوزارة لإيقاف طغيان المياه المرتقب^{٣٢٤}، وفي مجلس الأعيان وجه العين نصرت
الفارسي سؤالاً إلى وزير الزراعة (عبد الغني الدلي) حول استعدادات الوزارة في حالة

٣٢٠ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ١٦٠؛ عبد الرزاق محمد أسود، موسوعة العراق
السياسية، المجلد الثالث، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت ١٩٨٦، ص ١١٩.

٣٢١ تنص المادة (٦٤) من الدستور العراقي على ما يلي: (... والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا
يبقى في منصبه أكثر من (٦) أشهر ما لم يُعيّن عضواً في مجلس الأعيان أو ينتخب لمجلس النواب قبل
ختام المدة المذكورة). للمزيد من التفاصيل، ينظر، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٩،
ص ٧٨.

٣٢٢ للمزيد من التفاصيل، ينظر، د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٣٤٦٨، أسماء وزراء (وزارة
محمد فاضل الجمالي الثانية)، في ٨ آذار ١٩٥٤، و٤، ص ٧؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية
الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثامنة والعشرين في ١٩ نيسان ١٩٥٤،
ص ٦١٠.

٣٢٣ جريدة الزمان، العدد ٤٩٢٩، في ٦ كانون الثاني ١٩٥٤.

٣٢٤ جريدة الأسرار، العدد ٢٦٣، في ٥ كانون الثاني ١٩٥٤.

حدوث فيضانات مبكرة وبمقاييس خطيرة وما هي التدابير العراقية لهذا الغرض^{٣٢٥}، وقد اجاب الدلي بأن الحكومة طلبت من المختصين في مجلس الأعمار التعاون لاتخاذ أفضل التدابير لمواجهة الفيضان، وذلك بتقوية السداد الضعيفة وتحديد واجبات موظفي الري والإدارة والمراقبة وغيرها من التدابير^{٣٢٦}.

وخلال يومي ٢٢ و٢٣ آذار ١٩٥٤ تجاوز مستوى المياه حد منسوب الفيضان الخطر^{٣٢٧}، وفي ٢٤ آذار ١٩٥٤ استمع مجلس الوزراء بحضور رئيسه الجمالي إلى إيضاحات قدمها عبد المجيد عباس وزير الزراعة (وكالة)، تعلقت بالإجراءات التي ستتخذ في حالة ارتفاع مناسيب نهر دجلة، وخول المجلس مديرية الري العامة صلاحيات أحداث فتحات (كسرات) في السدود والمواقع التي تجدها ضرورية للتخفيف من خطر الفيضان^{٣٢٨}.

أصبح واضحاً من خلال البلاغات الرسمية حول ارتفاع مناسيب نهر دجلة، الخطر المحدق بالعاصمة بغداد وغيرها من المدن العراقية، وقد استمر ارتفاع مناسيب روافد نهر دجلة إلى مستوى لم يسبق تسجيله في السنين الماضية، وشملت حركة المواصلات بسبب قطع الطرق التي غمرتها المياه وبات الآلاف بلا مأوى^{٣٢٩}، فتألفت عدد من اللجان لمساعدة منكوبي الفيضان^{٣٣٠}.

٣٢٥ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الرابعة في ٢٠ شباط ١٩٥٤، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص ٣٥-٣٦.

٣٢٦ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الرابعة في ٢٠ شباط ١٩٥٤، ص ٣٦؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثامنة والعشرين في ١٩ نيسان ١٩٥٤، ص ٦٢١.

٣٢٧ أحمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٦٥، ص ٥٧٣.

٣٢٨ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٢١١/٥٦٢٧ موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء، في ٢٤ آذار ١٩٥٤، و ٥٤، ص ٩٠.

٣٢٩ جريدة الأيام، العدد ٢٩، في ٢٦ آذار ١٩٥٤.

٣٣٠ جريدة الأيام، العدد ٣٠ في ٢٨ آذار ١٩٥٤.

استمرت الحكومة في زيادة استعداداتها لمعالجة تلك المشكلة، وتقرر إحداث فتحات (كسرات) في نهري دجلة وديالى^{٣٣١}، لم تكن لتضخ حداً للخطر المحدق، فتدخل الجيش لمساعدة الشرطة وأبناء الشعب لحراسة السدود ووضعت قطعات الجيش في مدينة بغداد بحالة إنذار^{٣٣٢}، وسُهر آلاف الرجال على السدود لمنع المياه من اختراقها^{٣٣٣}، وفي ٢٦ آذار ١٩٤٥، أكدت البيانات الصادرة من مديرية الري إحداث فتحات أخرى على نهر دجلة^{٣٣٤}، وتم ترحيل سكان الصرائف الذين يقطنون خلف السدة الشرقية لمدينة بغداد إلى أراضي السباق القديم (بغداد الجديدة الحالية)^{٣٣٥}.

كان سعيد قرّاز يعمل بدأبٍ وجد ((فكان ينتقل في ساعة الشدة وفي لحظة الأزمة بين السداد وبين مقره في وزارة الداخلية))^{٣٣٦}، مشيداً بعزيمة الرجال العاملين على حماية السداد^(٣٣٧). وبقيت بغداد مهددة بالخطر على الرغم من كل الجهود المبذولة للسيطرة على الفيضان^{٣٣٨}، وفي الوقت الذي أخذ فيه بعض الوزراء ينقل أمتعته وأثاثه إلى الجانب الغربي من بغداد^{٣٣٩}، واصل سعيد قرّاز تنقلاته بين المناطق المختلفة داخل العاصمة ((فكان ينتقل من تل محمد حتى الصليخ في سيارته ليتابع الأعمال القائمة على السداد الشرقية، فكان يبقى حتى الساعة الثالثة أو الرابعة بعد منتصف الليل يشرف بنفسه على

٣٣١ تم إحداث الفتحات على نهر دجلة في منطقة (الرفيع) قرب الطارمية في الجبهة اليمنى من نهر دجلة، و(اليهودية) و(الداودية) على الجهة اليسرى، أما نهر ديبالي فكانت الفتحة في منطقة = (الخفاجي) من الجهة اليسرى، لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ١٨١.

٣٣٢ مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩: جريدة الأسرار، العدد ٣٣٥، في ٣٠ آذار ١٩٥٤.

٣٣٣ مقابلة مع فيصل فهمي سعيد في ٣ نيسان ١٩٩٩.

٣٣٤ في (أبو جحاش) من الجانب الأيمن للنهر، جنوب بغداد، و(الفريجات) من الجانب الأيسر منه شمال بغداد. جريدة الزمان، العدد ٤٩٩٧، في ٢٧ آذار ١٩٥٤: جريدة الأسرار، العدد ٣٣٢، في ٢٦ آذار ١٩٥٤: أحمد سوسه، المصدر السابق، ص ٥٧٤-٥٧٥.

٣٣٥ جريدة الزمان، العدد ٤٩٩٧، في ٢٧ آذار ١٩٥٤: أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ١٨١.

٣٣٦ جريدة الأيام، العدد ٣٥، في ٢ نيسان ١٩٥٤.

٣٣٧ جريدة الأسرار، العدد ٣٣٣، في ٢٨ آذار ١٩٥٤: مقابلة مع فيصل فهمي سعيد في ٣ نيسان ١٩٩٩.

٣٣٨ جريدة نصير الحق، العدد ٧٧٩، في ٣ نيسان ١٩٥٤.

٣٣٩ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر: الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة العاشرة في ١ كانون الثاني ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٤، ص ١٧٦.

أعمال المكافحة والإنقاذ))^{٣٤٠}، وقد استطاع من خلال عمله المستمر إنقاذ موظفي الزراعة في الزعفرانية الذين كادت المياه أن يتلتهم لولا الهمة التي قام بها القراز من خلال إرساله الزوارق البخارية على وجه السرعة لانتشالهم، فأشارت جريدة الأيام إلى ذلك العمل بأنه ((نعمة تذكر له على الدوام))^{٣٤١}.

وكانت ليلة التاسع والعشرين من آذار، أسوأ وأخطر ليلة عاشتها مدينة بغداد، عندما أخذ الخطر يهددها من نهر دجلة ومن المياه التي تجمعت خلف السداد المحيطة بها من الشرق والجنوب، فلا يحول بينها وبين الكارثة سوى سدة (ناظم باشا) التي تحيط ببغداد من الناحية الشرقية، وهي سدة ترابية أكلت منها عوامل التعرية الكثير، ولم يعد بالإمكان الاعتماد عليها كثيراً، فصدرت الأوامر مساء يوم ٢٩ آذار بفتح ثغرات في السداد المحيطة بمدينة (بغداد الجديدة)، للتخفيف من ضغط المياه على السداد الشرقية^{٣٤٢}. وعلى الرغم من تلك الإجراء فقد تسربت المياه إلى الكثير من الدور والمؤسسات الحكومية، وتحولت بعض المساحات القريبة من نهر دجلة إلى بحيرة يصعب تجاوزها^{٣٤٣}.

في الساعة العاشرة من مساء تلك الليلة، اجتمع أعضاء الوزارة وعدد من رؤساء الوزراء السابقين وأعضاء من مجلسي الأعيان والنواب وكبار المسؤولين في بناية مديرية الري العامة بدعوة من رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي^{٣٤٤}، وتم إستعراض الحالة الراهنة وبعد مناقشات مستفيضة للموقف اتخذت الأكثرية قراراً خطيراً بإخلاء سكان الرصافة إلى جانب الكرخ^{٣٤٥}، وكان صالح جبر (أحد رؤساء الوزراء السابقين) ممن حضر الاجتماع، قد أشار إلى أن نخوة أهل الكرخ تسمح بإيواء سبعة عوائل في كل دار من دورهم،

٣٤٠ جريدة الأيام، العدد ٣٩، في ٨ نيسان ١٩٥٤.

٣٤١ جريدة الأيام، العدد ٣٥، في ٢ نيسان ١٩٥٤.

٣٤٢ أحمد سوسة، المصدر السابق، ص ٥٧٧-٥٨٠.

٣٤٣ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٨٢.

٣٤٤ أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ١٨٤.

٣٤٥ للمزيد من التفاصيل عن قرار الإخلاء، ينظر، عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٨٢؛ أحمد

سوسة، المصدر السابق، ص ٥٨٠.

وأكد العين صادق البصام ضرورة إخلاء الرصافة^{٣٤٦}، وإذا ما علمنا أن الرصافة كانت تضم أكثر من (٧٥٠) ألف نسمة، فبإمكاننا أن نتصور خطورة القرار. وبعد مناقشات طويلة وجه سعيد قزاز سؤالاً إلى المهندس الري البريطاني أف. أس. هاردي (F.S. Hardi)^{٣٤٧}، الذي كان هو الآخر متحمساً لعملية الإخلاء فيما إذا كان يدرك درجة الخطر المحقق بالعاصمة؟. فأجاب المهندس بأن الخطر قد يبلغ (٩٥٪)، وهنا أعلن سعيد قزاز أنه يخالف قرار الإخلاء بشدة، مع أن أكثر المسؤولين كانوا يميلون إلى الإخلاء، متحملاً المسؤولية بكل رباطة جأش، في الوقت الذي كان خطر الفيضان قد بلغ أوجه^{٣٤٨}.

كانت معارضة سعيد قزاز تلك مبنية على تبريرات منطقية، إذ كان يرى إن إخلاء جانب الرصافة يؤدي إلى:

- أ- حدوث أعمال سلب ونهب.
 - ب- إهمال الحفاظ على السدود بعد أن ينسحب المحافظون عليها، بينما المواجهة في تلك الظروف هي الأجدر والأسلم مع احتمال فشل التخلية^{٣٤٩}.
 - ج- عدم إنجاز الإخلاء في مدة قصيرة، ذلك لوجود جسرين قديمين صالحين للعبور، قد يتعطلان في أي لحظة من جراء الفوضى التي تحدث عند إعلان قرار الإخلاء، فضلاً عن حوادث المرور التي ستقع أثناء الإخلاء^{٣٥٠}.
- أكد سعيد قزاز للمهندس البريطاني الذي قد لا يهمه نجاة العاصمة، بأنه على خطأ كبير وأنه (أي سعيد قزاز) يخالف قرار الإخلاء وكل من يؤيده سواء رئيس الوزراء أو الوزراء، وأنه يتحمل عواقب إصراره هذا، وكونه وزيراً للداخلية تحتم عليه المسؤولية عدم الأخذ بهذا القرار^{٣٥١}.

٣٤٦ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج٩، ص٨٣.

٣٤٧ كان هاردي يشغل منصب مدير الري العام أثناء حدوث الفيضان.

٣٤٨ مقابلة مع نعمان ماهر الكنعاني، في ١٩ تشرين الأول ١٩٩٩.

٣٤٩ مقابلة مع صلاح عبد الوهاب، في ٣ شباط ١٩٩٩.

٣٥٠ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٢ شباط ١٩٩٩.

٣٥١ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٣ آذار ١٩٩٩.

حين وصل ولي العهد (عبد الإله) إلى مقر الاجتماع، وجد نفسه بين قرار الإخلاء الذي اتخذ بالأكثرية وقرار وزير الداخلية (سعيد قزاز) المعارض له، ويذكر الصحفي شاكر علي التكريتي، الذي تعرف على تفاصيل ذلك الاجتماع في حينه، إن سعيد قزاز أكد مجدداً أمام ولي العهد بأنه مسؤول أمام الله في تحمل مسؤولية عدم إخلاء الرصافة وحذر من مخاطر الإخلاء وأنه لا يتحمل عواقب مثل ذلك الإجراء^{٣٥٢}، وبعد مناقشات عرضت فيها آراء مختلفة استقر الرأي على مضاعفة الجهود والعناية بالسداد من جميع الأطراف العسكرية والأمنية والشعبية، وباشرت وزارة الدفاع باتخاذ سلسلة من الإجراءات لدرء خطر الفيضان^{٣٥٣}، وتم استقدام فوج عسكري من الموصل بدأ يعمل لتقوية السداد والمشاركة في حماية السدة الشرقية^{٣٥٤}، وتجمعت القطعات العسكرية لإنجاز مهمة الدفاع عن العاصمة وكان من بينها اللواء التاسع عشر الذي كان بأمره الزعيم عبد الكريم قاسم^{٣٥٥}.

قضى سعيد قزاز الليلة الأخيرة يتفقد سير الأعمال ويحث المسؤولين والمهندسين على التفاني لحماية العاصمة^{٣٥٦}، وقد صرف النظر عن إخلاء الرصافة واستمر العمل لمجابهة الاحتمالات المتوقعة في كل آن، وأعلن سعيد قزاز بياناً أهاب فيه بالمواطنين التزام الهدوء والشعور بالمسؤولية في أداء الواجب في تلك اللحظات الحرجة، وألقى البيان بنبرات حزينة قابلها الناس بالوجوم والتربقّب والأمل وجاء في البيان:

((مواطني الأعزاء...))

إنتشرت في الساعة الماضية أخبار مقلقة للسكان حول حدوث بعض الكسرات في سداد مدينة بغداد. إن هذه الأخبار لا صحة لها، ولم تحدث أي كسرة بفضل الله حتى

٣٥٢ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٣ آذار ١٩٩٩.

٣٥٣ مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩.

٣٥٤ أحمد سوسة، المصدر السابق، ص ٥٩٥-٥٩٩: أحمد فوزي، المصدر السابق، ص ١٨٨.

٣٥٥ خليل إبراهيم حسين - اللغز المحير - عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، ج ٦، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٩٥.

٣٥٦ جريدة الشعب، العدد ٢٨٨١، في ٣٠ آذار ١٩٥٤.

هذه الساعة، لا أريد أن أقلل من أهمية الخطر المحدق بمدينة بغداد هذه الليلة، ولكن أود أن أطمئن مواطني الأعزاء بأن كل الجهود ممكنة في وسع البشر لدرء الأخطار والأضرار عن المدينة قد اتخذت. وإن أبناءكم المخلصين من أفراد الجيش والشرطة ومن منتسبي الدوائر المسؤولة بأذلين أقصى جهودهم لمحافظة العاصمة وتخفيف الضغط عن سداها، ومن واجب كل مواطن أن يبادر إلى مساعدة أقرب زمرة إليه بكل الوسائل الممكنة وأن يحصل على المعلومات الصحيحة من الدوائر الرسمية المختصة، فعلياً جميعاً أن نجتاز هذه المرحلة العسيرة بسلام وسنحتاجها إن شاء الله. وقانا الله من كل شر وحفظ بلادنا العزيزة بعنايته الربانية))^{٣٥٧}.

وتجدر الإشارة إلى أن سعيد قزاز أكد للمؤرخ العراقي السيد عبد الرزاق الحسيني، أن العناصر الشيوعية لم تستغل الفيضان لإرباك الوضع وتزيد من الطين بلة، ولو أنها فعلت ذلك لآثرت في سير الأعمال بشكل واضح^{٣٥٨}.

إن الجهود التي بذلتها الوزارة والخطوة الجريئة التي اتخذها سعيد قزاز والعناية الإلهية التي رافقت تلك الجهود، دفعت ببعض الشخصيات الوطنية للإشادة بدور سعيد قزاز مكبرين فيه شجاعته التي أنقذ بها العاصمة^{٣٥٩}، فتحدث النائب توفيق السمعاني بهذا الصدد قائلاً ((إن العقول التي قررت البيان «بيان الإخلاء» لا تصلح لهذه المسؤولية لأنه قرر أشد وقعاً على الناس من الفيضان، ولكن أعلن في هذا المجلس أن أكبر في معالي وزير الداخلية هذه الرجولة التي أنقذ بها العاصمة والمملكة من الخطر، وأكبر كل مسؤول شارك معالي وزير الداخلية في رفض هذا القرار...))^{٣٦٠}. وتعقيباً على ما تداوله النواب خلال اجتماع المجلس، أكد سعيد قزاز أن خبر مخالفته لرأي الأكثرية غير صحيح وأشار بتواضع إلى أن جهة فنية تقدمت باقتراح لإخلاء جزئي للرصافة ولما عرض الاقتراح تمت مناقشته واتخذ قراراً بالإجماع، لذلك فإننا لم

٣٥٧ جريدة الشعب، العدد ٢٨٨٠، في ٢٩ آذار ١٩٥٤؛ جريدة الزمان، العدد ٥٠٠٠، في ٣٠ آذار ١٩٥٤؛ جريدة الإنقاذ، العدد ٥٨٧، في ٣٠ آذار ١٩٥٤.

٣٥٨ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ٨٣.

٣٥٩ كان كامل الجادرجي من بين المعجبين بموقف القزاز من الفيضان، وكان يشني على موقفه المشرف هذا.

مقابلة مع نصير كامل الجادرجي: في ٢ آذار ١٩٩٩.

٣٦٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر: الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤.

الجلسة التاسعة والعشرين في ٢٠ نيسان ١٩٥٤، ص ٦٣٨.

نختلف بشأن مكافحة الفيضان^{٣٦١}. ويبدو إن سعيد قزان أراد قطع الطريق على المعارضة التي تمادت في طعن الوزارة ورئيسها، فضلاً عن أنه لم يكن من أولئك الذين يسعون للمجد والشهرة ((بل يريد دائماً وأبداً أن يكون خلف الستار))^{٣٦٢}، وقد قدرّت الإحصاءات الرسمية خسائر العراق من جراء الفيضان بما لا يقل عن (٢٠) مليون دينار^{٣٦٣}، ولم تقتصر هذه الخسائر على بغداد فحسب، بل تعرضت باقي ألوية العراق إلى أضرار مماثلة مثل ألوية العمارة (ميسان) والبصرة والكويت (واسط) وديالى والمنتفك (ذي قار)، وتألّفت لجنة رسمية لإغاثة منكوبي الفيضان^{٣٦٤}، من وزير الشؤون الاجتماعية وأمين العاصمة والمتصرف وممثل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة والهلل الأحمر وغرفة تجارة بغداد^{٣٦٥}، كما تقدمت بعض الدول العربية والصديقة والهيئات والمنظمات ببعض المساعدات للمكوبين من جراء الفيضان^{٣٦٦}.

يتضح مما تقدم إن لسعيد قزان دوراً مهماً في درء خطر الفيضان ووضع حد لمعاناة الشعب النفسية فقال فيه الأستاذ الشيخ جلال الحنفي قصيدة بعنوان (تحية) جاء فيها:

لحنت عليك من الوفاء إطارا	((أسعيد لو تجد النفوس خيارا
كادت تكلفها أذى وخسارا	فلأنت منقذ أمةٍ من محنةٍ
إن تطمس الأعيان والآثارا	أيام أجمعت الخطوب رهيباً
تستوعب التقدير والأكبارا	أسعيد يا مولى الجميل تحيةً
أن لا تضع جهدك الجبارا	حق على بغداد وهي وفيه

٣٦١ المصدر نفسه، ص ٦٣٩.

٣٦٢ جريدة الأيام، العدد ٣٩، في ٨ نيسان ١٩٥٤.

٣٦٣ جريدة نصير الحق، العدد ٧٨١، في ١٧ نيسان ١٩٥٤.

٣٦٤ م.و.د، رقم الملف ١/٥/٢٥، ع/ الفيضان في لواء المنتفك ١٩٥٤، بلا موضوع، تم مشاهدة عدد من الاستراحات المقدمة من مواطني لواء المنتفك إلى وزير الداخلية سعيد قزان يطلبوا فيها شمولهم بالتعويضات التي تخصصها الحكومة للمتضررين، مما يدل على سعة الأضرار والدمار الذي خلفه الفيضان، وكان القزاق في دوره يؤكد على مطالعة المتصرف وبيان عمل لجان الإغاثة في اللواء.

٣٦٥ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر: الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥.

الجلسة العاشرة في ١ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ١٧٦.

٣٦٦ جريدة البقعة، العدد ١٩٤٧، في ١٤ تموز ١٩٥٤.

قد كان موقف المحجل رائعاً
 سحر العقول وأدهش الأفكار
 وأثار في التاريخ لهفة باحثٍ
 يتعشق الأحداث والأخبار
 يروي إلى الأجيال أروع ما يرى
 ويمجد الأخبار والأسراراً^{٣٦٧}
 أما المرحوم الدكتور أحمد سوسة صاحب كتاب (فيضانات بغداد) فكتب
 الآتي:

((والآن وقد أصبح هذا الحادث ملكاً للتاريخ فالواجب يقتضي بأن لا ننسى
 الموقف الجريء الذي اتخذهُ المرحوم سعيد قزاز في هذا الحادث في حينه بإصراره
 على عدم الأخذ بالرأي القائل بإخلاء المدينة، ذلك الموقف الرهيب الذي
 احتضنته العناية الإلهية، فكان له الفضل في إنقاذ بغداد من محتتها الكبرى. وإذا
 رجعنا إلى التاريخ نجد إن هذا ما كان يفعله الحاكمون في مثل هذه الظروف في
 الأزمنة المنصرمة، حيث كانوا يمنعون السكان من مغادرة أماكنهم في الجانب
 الشرقي من المدينة في حالة الفيضان الخطر، وذلك لما تتوقعه السلطات من
 انتشار الغوضى والارتباك بين الناس فيما لو سمح للسكان بمغادرة أماكنهم
 والانتقال إلى الجانب الآخر، هذا فضلاً عما يتركه الانتقال من أثر في تشييط عزيمة
 المدافعين وتقاعسهم عن العمل فيتركون البلد تحت رحمة الفيضان الجارف، ومن
 أمثلة ذلك أن الرشيد عندما حدث فيضان خطير في سنة ست وثمانين ومائة
 للهجرة (٨٠٣م)، منع الناس من العبور إلى الجانب الغربي من المدينة))^{٣٦٨}.

دوره في الانتخابات النيابية في وزارة أرشد العمري ١٩٥٤:

استقالت وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية في ١٩ نيسان ١٩٥٤، بسبب
 خلافات نشأت بين الجمالي ونوري السعيد حول سن قانون الأحزاب والصحافة وسحب
 الجنسية العراقية عن (العناصر الهدامة) ورغبة الجمالي في تشريع قوانين الإصلاح
 الزراعي، أما السبب المباشر الذي ادعاه الجمالي حسب قوله هو اختلافه مع نوري

٣٦٧ جلال الحنفي، بقايا ديوان، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٦، ص ٢٣-٢٤.

٣٦٨ أحمد سوسة، المصدر السابق، ص ٥٨٢-٥٨٤.

السعيد في سياسته حول الاتحاد مع سوريا^{٣٦٩}، وأشار في طلب استقالته إلى أن الظروف المحيطة لا تساعد في تأدية واجبه القومي والوطني^{٣٧٠}.

أسندت الوزارة إلى أرشد العمري الذي وافق على تشكيل وزارة أخذت على عاتقها إجراء انتخابات نيابية، فألف وزارته في ٢٩ نيسان ١٩٥٤، ووقع اختياره على سعيد قزاز ليكون وزيراً للداخلية، والواضح أن السمعة الجيدة التي نالها القزاز ودوره في درء خطر الفيضان كان وراء اختياره هذا، وقررت الوزارة الجديدة حل المجلس النيابي والمباشرة بإجراء انتخابات جديدة، وفي الثالث من مايس أعلنت وزارة الداخلية بياناً حددت فيه يوم الأربعاء الموافق التاسع من حزيران من عام ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات العامة في جميع المناطق الانتخابية^{٣٧١}.

أبدت الأحزاب السياسية استعدادها لخوض الانتخابات^{٣٧٢}، ويذكر خليل كنه إن لقاءً قد تم بين ولي العهد (عبد الإله) ونوري السعيد في دار الأخير تمخض عنه دعوة الهيئة العليا لحزب الاتحاد الدستوري وطلب السعيد الاستعداد لخوض الانتخابات والسعي للاجتماع بوزير الداخلية سعيد قزاز للإطلاع على طريقة سير الانتخابات الجديدة ومدى المقاومة التي تجابه الحزب. ويضيف كنه: ((غير أنني أقول الحق أن السيد سعيد قزاز على ولائه لنوري السعيد كان حريصاً على واجبه كوزير للداخلية، ولذلك لم يكشف النقاب عن الخطة «الانتخابية»)). غير أنني استطعت معرفة خطوطها العريضة^{٣٧٣}.

صرح سعيد قزاز لمراسل محطة إذاعة الشرق الأدنى في بغداد، بأن خطة الحكومة هي التزام جانب الحياد المطلق خلال المعركة الانتخابية^{٣٧٤}. كما أصدر تعليمات مشددة إلى متصرفيات الأولوية كافة لضمان سير الانتخابات بصورة سليمة، ومنع بموجب تلك التعليمات أي موظف إداري مسؤول عن إجراء الانتخابات ترشيح

٣٦٩ مذكرات ولدمار غلمن، السفير الأمريكي في بغداد، نقلاً عن نجدت فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ط١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، ١٩٦٩، ص٢٢٢.

٣٧٠ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩، ص٩٦.

٣٧١ جريدة اليقظة، العدد ١٨٨٧، في ٤ أيار ١٩٥٤.

٣٧٢ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص١٧٩.

٣٧٣ خليل كنه، المصدر السابق، ص١٦٩.

٣٧٤ نوري جعفر، وقائع تزوير انتخابات النواب في القرنين لمصلحة السيدين حميد الحمود وأحمد النقيب، مطبعة دار القدس، بغداد، ١٩٥٤، ص٥.

نفسه عن المنطقة الانتخابية المسؤول عنها، كما منع أيضاً نقل رجال الإدارة من مراكزهم إلى مراكز أخرى خلال فترة الانتخابات، وحتم بقاءهم في مراكز وظائفهم وشدد في تعليماته التي أصدرها إلى موظفي الإدارة بلزوم التمسك بمبدأ عدم التدخل ضد أو لمصلحة أي مرشح^{٣٧٥}. ويذكر السيد طاهر الحيدري^{٣٧٦} عن تلك الانتخابات ((كنت مدير ناحية الحويجة التابعة إلى لواء كركوك فاتصل بي المتصرف رشيد نجيب، وذكر لي بأن هناك تعليمات وردت من سعيد بك يؤكد فيها عدم التدخل في الانتخابات ويرغب بحيادها)). كما أشار الحيدري إلى أن المرشح ناظم العاصي، مع عدد من جماعته قد خيموا قرب الناحية في السعي للتأثير على الانتخابات، وحين علم سعيد قزان بذلك أوعز بالقبض عليه وإرساله مخفور إلى كركوك للتحقيق معه وأخذت منه الضمانات التي تلزمه بعدم تكرار ذلك^{٣٧٧}.

وخلال سير الأحداث جرى الاتفاق في مايس عام ١٩٥٤ بين الأحزاب على تأليف جبهة وطنية لخوض الانتخابات^{٣٧٨}، ووقع ميثاق الجبهة ممثلو حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال وممثلو المحامين والأطباء والعمال والشباب والفلاحين والطلبة^{٣٧٩}. كما قرر حزب الجبهة الشعبية الاشتراك في الانتخابات دون الانضمام إلى الجبهة الوطنية وذلك لاعتراضه إلى إشراك منظمات غير رسمية وغير مجازة في الجبهة^{٣٨٠}.

٣٧٥ جريدة نصير الحق، العدد ١٧٨٤، في ٨ أيار ١٩٥٤. (ورد عدد الجريدة بهذا الشكل بعد أن كان تسلسل الأعداد حتى يوم السبت الموافق ١٠ نيسان ١٩٥٤ هو (٧٨٠) وأصبح العدد في ١٧ نيسان ١٩٥٤ هو (١٧٨١) واستمر على ذلك دون الإشارة إلى سبب ذلك التغيير).

٣٧٦ طاهر شاهباز حيدر الحيدري: ولد في أربيل سنة ١٩٢٤، خريج كلية الحقوق سنة ١٩٤٦، عمل في المحاماة في بداية تخرجه، ثم عين ملاحظ إدارة في كركوك، شغل مناصب إدارية متنوعة = حتى أصبح مدير ناحية سنة ١٩٥٣، ثم قائممقام فيما بعد، عين مدير الديوان العام في ٧ أيار ١٩٧٠ التابع إلى وزارة شؤون الشمال الملغاة، تقاعد من الخدمة في أيلول ١٩٧٣. مقابلة معه في ١٣ نيسان ١٩٩٩.

٣٧٧ مقابلة مع طاهر الحيدري في ١٣ نيسان ١٩٩٩.

٣٧٨ عبد الجبار عيد مصطفي، تجربة العمل الجمهوري في العراق بين ١٩٢١-١٩٥٨، منشورات دار الثقافة والفنون، سلسلة دراسات (١٥٧)، بغداد، ١٩٧٨، ص ٢٣٠، ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ط٢، بغداد، ١٩٨١، ص ٨٦.

٣٧٩ جريدة صوت الأهالي، العدد ١٨٧، في ١٦ مايس ١٩٥٤: كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٦٣٤.

٣٨٠ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٧٧-٧٨.

كانت الجهود التي بذلها سعيد قزان من خلال سعيه للحفاظ على سلامة وحرية الانتخابات قد حققت مشاركة القوى الوطنية فيها وكانت الحملة الانتخابية تسير بشكل أفضل مما كانت عليه الانتخابات السابقة. وقد ساعد على ذلك إجراء الانتخابات على مرحلة واحدة وليس على مرحلتين^{٣٨١}. كما أشار كامل الجادرجي إلى أن هذه الانتخابات تمتاز بطابع خاص، إذ لم يخض العراق انتخابات بالمفهوم الصحيح قبل هذا التاريخ^{٣٨٢}، وعلى الرغم من الجهود والتوجيهات فقد دلت الأحداث حينذاك على أن الانتخابات لم تخل من التداخلات وأكدت ذلك الانتقادات التي وجهتها الجبهة الوطنية إلى وزير الداخلية سعيد قزان^{٣٨٣}، إذ استنكرت التدخلات الحكومية في الانتخابات وانتقدت فيها حكومة أرشد العمري، ودعت إلى وضع حد للتدخلات غير المشروعة^{٣٨٤}، كما تقدم السيد عبد الجبار الجومرد (النائب المعارض)، الذي تهيأ لخوض الانتخابات بصفته مستقلاً بيرية إلى سعيد قزان يطّلع فيها على تصرفات متصرف لواء الموصل (أحمد زكي المدرس) بمساندة خصومه من المرشحين^{٣٨٥}.

وفي هذا الجانب يذكر نجيب الصائغ أنه ليس للحكومة إمكانية التأثير على أصوات الناخبين في مدينة الموصل، إلا إنها تتدخل بصورة سافرة في نواحي وقرى اللواء^{٣٨٦}. ومما تجدر الإشارة إليه أن التدخلات التي جرت في ناحية القرنة التابعة للواء البصرة بدأت منذ بداية التمهيد للانتخابات فأشار أحد المشاركين فيها إلى أن التزوير وقع بشكل سافر^{٣٨٧}، ويشير (متصرف لواء ديالى) نعيم ممتاز الدفترى، إلى أن سعيد قزان طالب في أحد اللقاءات التي جرت بينهما بضرورة فوز النواب السابقين في الانتخابات^{٣٨٨}، وقد نفى سعيد قزان إدعاءات الدفترى أمام محكمة الشعب^{٣٨٩}.

٣٨١ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٦٣٤.

٣٨٢ جريدة صوت الأهالي، العدد ١٩٠، في ١٩ أيار ١٩٥٤.

٣٨٣ عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٩٦؛ رياض عبيد رزوقي، انتخابات حزيران عام ١٩٥٤ في العراق، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص ١٦٤.

٣٨٤ جريدة صوت الأهالي، العدد ٢٠٦، في ٩ حزيران ١٩٥٤.

٣٨٥ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ١٢٠.

٣٨٦ نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص ٧٨.

٣٨٧ نوري جعفر، المصدر السابق، ص ٧، ١٢.

٣٨٨ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٨٥٤-٣٨٥٥.

ومهما يكن من أمر فإن الادعاءات في موضوع تدخل القزاز المباشر لصالح بعض المرشحين في انتخابات عام ١٩٥٤ قد قيل فيه الكثير وتضاربت فيه الأقوال، ويبدو أن الحكومة إذا ما وجدت أن سير الانتخابات يسير لصالحها فأنها لا تمتنع عن التدخل وإنما تحث على سير الانتخابات لأن العبرة في النتيجة^{٣٩٠}.

ظهرت تجمعات سياسية في بعض المناطق تؤازر مرشحين في الانتخابات، تحول بعضها إلى مظاهرات، مما أوجب على وزارة الداخلية توزيع أفراد الشرطة على مراكز الانتخابات والتدخل لحماية المواطنين وممتلكاتهم^{٣٩١}، وفي صباح يوم الأربعاء ٩ حزيران ١٩٥٤، أخذت أعداد من الشرطة تساند اللجان الانتخابية وكانت المنافسة شديدة بين المرشحين، وقد أكد سعيد قزاز ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتفادي وقوع الاضطراب، وإن الحكومة ستلتزم الحياد حيال الانتخابات وأعرب عن أمله في أن تمر الانتخابات بهدوء وسلام^{٣٩٢}. وكان خليل كنه آنذاك ينقل أحداث سير الانتخابات إلى نوري السعيد الذي كان في لندن^{٣٩٣}، وكشفت الرسائل التي كان السعيد يبعثها إلى كنه عن قلقه الشديد، فطلب من كنه أن يتصل بولي العهد (عبد الإله) وبعض السياسيين الكبار منهم وزير الداخلية سعيد قزاز ويوضح لهم المشاكل التي قد تحصل في المستقبل إذا ما فشل حزب الاتحاد الدستوري في المحافظة على عدد مقاعده في المجلس، ولم يؤثر ذلك على فعالية الانتخابات التي يتنافس من خلال (٣٠٠) مرشح للحصول على (١٠٠) مقعد نيابي من أصل (١٣٥) مقعد فاز الباقون منهم بالتركية^{٣٩٤}.

اختلف سعيد قزاز مع رئيس الوزراء أرشد العمري حول الطريقة التي يجب أن تجري بها الانتخابات، ويعود السبب في ذلك الاختلاف إلى رغبة القزاز بأن تجري الانتخابات في جميع أنحاء العراق في يوم واحد، في الوقت الذي كان فيه العمري يرغب

٣٨٩ المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٣٨٥٥.

٣٩٠ المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٣٨٤٦ (شهادة فاضل بايان أمام المحكمة).

٣٩١ غلمن، المصدر نفسه، ص ١٨.

٣٩٢ جريدة اليقظة، العدد ١٩١٧، في ١٠ حزيران ١٩٥٤.

٣٩٣ خليل كنه، المصدر السابق، ص ١٦٩.

٣٩٤ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ٩٢-٩٣.

في جعل مواعيد الانتخابات في أيام مختلفة لضمان تنفيذ الخطة المرسومة لها^{٣٩٥}، مما جعل العمري يدير الأمور حسب ما أراد منه البلاط متظاهراً بالحياد^{٣٩٦}. جرت الانتخابات في موعدها المحدد في جميع أنحاء العراق، عدا بعض المناطق التي أعيدت فيها الانتخابات يوم ١٩ حزيران ١٩٥٤^{٣٩٧}، وقد أسفرت نتائجها عن فوز حزب الاتحاد الدستوري في (٥١) مقعداً، وحزب الأمة الاشتراكي بـ(٢١) مقعداً، وحزب الجبهة الوطنية بـ(١٠) مقاعد، والمستقلين بـ(٥٣) مقعداً بعضهم كان موالي للبلاط والبعض الآخر من عناصر وطنية منتمية إلى حزب الجبهة الشعبية^{٣٩٨}. وعدّ بعضهم نتائج الانتخابات نجاحاً للعناصر المحافظة التي لا تعارض سياسات الدول الغربية^{٣٩٩}، فعاتت الأغلبية من المستقلين وحزب الاتحاد الدستوري تحتل مقاعدها في مجلس النواب العراقي^{٤٠٠}.

وحول ما يتعلق بتلك الانتخابات لا نستطيع القول بأن الجهود التي بذلها سعيد قزاز استطاعت أن تجعل الانتخابات حرة وبشكل ديمقراطي بمعنى الكلمة، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء (أرشد العمري) قد صرح إلى مندوب جريدة أخبار اليوم المصرية، أن الانتخابات التي أجريت كانت أعدل وأصح انتخابات جرت في تاريخ العراق، وأن الحكومة ألزمت جانب الحياد التام فيها^{٤٠١}. فقد اعترضت على هذا الكلام بعض الصحف المعارضة، مؤكدة أن هذه الانتخابات كانت بعيدة عن العدل، وأن تدخل الحكومة كان سافراً ومكشوفاً^{٤٠٢}. كما أعلن صالح جبر (رئيس حزب الأمة الاشتراكي) أنه سيصدر كتاباً (أسوداً) عن الانتخابات^{٤٠٣}. ويشير كاركثاكوس إلى أن الانتخابات

٣٩٥ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٢٣ حزيران ١٩٩٩.

٣٩٦ علي الشرقي، المصدر السابق، ص ١٧٢.

٣٩٧ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٠٩.

٣٩٨ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ٩٣.

٣٩٩ عبد الجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص ٢٣٧.

٤٠٠ صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٥٤-١٩٥٨، العراق. سوريا. لبنان: مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧.

ص ٧٥.

٤٠١ لمزيد من التفاصيل، ينظر: جريدة الزمان، العدد ٥٠٦٠، في ١٤ حزيران ١٩٥٤.

٤٠٢ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٩٠١، في ١٥ حزيران ١٩٥٤.

٤٠٣ جريدة السياسة، العدد ١٤٢، في ١٥ تموز ١٩٥٤.

النيابية في المملكة العراقية كانت على الدوام عرضة للتزوير وأداة لتجمع عدد من الشخصيات والمتنفذين وثيقي الصلة بالبلاط والحكومة والسفارة البريطانية^{٤٠٤}. ومهما يكن من أمر فإن خلافات حدثت بين سعيد قزاز وبعض الوزراء بشأن سير الانتخابات في بعض المناطق الانتخابية ومنها طوزخورماتو والهندية^{٤٠٥}، قدم على أثرها سعيد قزاز استقالته في ١٢ حزيران ١٩٥٤، والتي ذكر فيها أنه أمضى أربع سنوات من العمل المرهق في دوائر الدولة، وإن وضعه الصحي لا يساعده على الاستمرار^{٤٠٦}. وبعد يومين من تقديم الاستقالة صدرت الإدارة الملكية بقبولها^{٤٠٧}. وتم تعيين فخري الطبقجلي وزيراً للداخلية بالوكالة^{٤٠٨}. ومنح القزاز راتباً تقاعدياً قدره (٥٧,٧٥٠) ديناراً^{٤٠٩}. وفي ١٠ تموز ١٩٥٤ أيدت وزارة الداخلية براءة ذمته من أموال الدولة^{٤١٠}.

٤٠٤ كاركتاكوس، ثورة العراق، ترجمة خيرى حماد، منشورات المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، بدون سنة طبع، ص ٣٦.

٤٠٥ جريدة اليقظة، العدد ١٩٢٠، في ١٤ حزيران ١٩٥٤.

٤٠٦ ينظر، النصا لكامل لإستقالة سعيد قزاز، عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٦٦.

٤٠٧ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، صورة الإرادة الملكية المرقمة ٤٩١، في ١٤ حزيران ١٩٥٤، بقبول استقالة سعيد قزاز من منصب وزير الداخلية، جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٣١، في ١٨ تموز ١٩٥٤.

٤٠٨ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، كتاب ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد ٢٨١٧، في ١٤ حزيران ١٩٥٤، إلى وزارة الداخلية، جريدة صدى الأخبار، العدد ٧٣، في ١٥ حزيران ١٩٥٤.

٤٠٩ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، كتاب وزارة المالية، ذي العدد ٩٢٨٥، في ٥ تموز ١٩٥٤، إلى مديرية التقاعد العامة.

٤١٠ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ٩٧١٦، في ١٠ تموز ١٩٥٤، إلى مديرية الخزينة المركزية.

الفصل الثالث

دوره في وزارتي نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة

(٣ آب ١٩٥٤ - ٨ حزيران ١٩٥٧)

* انضمامه الى وزارة نوري السعيد الثانية عشرة

* القزاز ومراسيم الوزارة

* القزاز والإدارة الداخلية

أ. الانتخابات

ب. نظام نوط الإنقاذ

ج. الأحزاب

د. الصحافة

هـ. البارزانيين

و. قضية الشيخ الخالصي

* دوره في السياسة الخارجية العراقية

* دوره في وزارة السعيد الثالثة عشرة

أ. مؤتمر المحامين العرب

ب. القزاز وحزب المؤتمر الوطني

ج. موقفه من الحركة الوطنية بعد أحداث السويس في مصر عام ١٩٥٦

* القزاز والعلاقات السياسية العراقية - المصرية

* دوره في رفع المستوى الإداري والخدمي

انضمامه إلى وزارة نوري السعيد الثانية عشرة:

بعد قبول إستقالة سعيد قزاز من منصبه الوزاري توجه إلى السليمانية (مسقط رأسه)^{٤١١}، تاركاً العمل السياسي الذي واجه من خلاله عبر السنين الأربع المنصرمة مواقف حرجة ومعقدة، كما لاحظنا.

وخلال مدة ابتعاد القزاز عن وزارة الداخلية اجري تغيير إداري في هيكلها، إذ الحقت بها (مديرية السجون العامة) وذلك في ٢٢ حزيران ١٩٥٤ بعد إن كانت تابعة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ويعود السبب في ذلك إلى هروب ثلاثة من الشيوعيين المسجونين في سجن بعقوبة (مركز لواء ديالى)^{٤١٢}، وقد أبدى القزاز فيما بعد رايه بأفضلية إلحاق هذه المديرية ((بوزارة العدلية باعتبار أن الشخص الموجود في السجن هو محكوم عليه من قبل المحاكم))^{٤١٣}.

أما على الصعيد السياسي فقد حدثت تطورات أوجبتها ظروف تلك المرحلة الهامة من تاريخ العراق، فقد قدم ارشد العمري استقالة وزارته في ١٧ حزيران ١٩٥٤^{٤١٤}، فسعت القوة المهيمنة على السلطة آنذاك إلى إعادة نوري السعيد إلى رئاسة الحكومة، لاعتقادها بأنه الوحيد القادر على تنفيذ المخططات السياسية لتلك المرحلة^{٤١٥}، ويشير السفير البريطاني ج. تروتبيك (J. Trout Beck) في استعراضه لأحداث العراق السياسية لعام ١٩٥٣، إلى نوري السعيد ((بدونه وهو على قمة السلم الإداري سيتدهور الحال))^{٤١٦}، هذا فضلاً عن نشاط الحركة الوطنية الذي بدأ يتصاعد وكان ذلك التصاعد يثير انزعاج

٤١١ جريدة اليقظة، العدد ١٩٢١، في ١٥ حزيران ١٩٥٤.

٤١٢ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج٩، ص١٠٧.

٤١٣ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة عشرة في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦، مطبعة الحكومة بغداد، ١٩٥٥، ص٢٤٥.

٤١٤ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج٩، ص١١٨.

٤١٥ محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩، ص٢١٧.

٤١٦ محمد عبد الحسين الدغمي، "صراع النفوذ بين بريطانيا وأمريكا في العراق عام ١٩٥٤"، مجلة آفاق

عربية، العدد ٤، بغداد، ١٩٨٩، ص٥١.

ولي العهد (عبد الإله)^{٤١٧}، مما حدا به إلى أن يتوجه إلى باريس تحت اسم مستعار هو العقيد هاشم ليلتقي بنوري السعيد في ١٢ و ١٥ تموز ١٩٥٤^{٤١٨}، ويكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة، غير إن السعيد وضع شروطاً لذلك التكليف، بعد إن شعر بأن كفة الميزان قد مالت إليه، ومن هذه الشروط حل المجلس النيابي تحت ذريعة استفتاء الشعب لمعرفة رايه بالسياسة التي ستنهجها وزارته^{٤١٩}، وان تطلق يده باختيار وزرائه^{٤٢٠}. وكانت أولى أهداف السعيد التخلص من التشكيلة التي ضمها المجلس النيابي الأخير^{٤٢١}.

عاد نوري السعيد إلى بغداد بعد الموافقة على شروطه، وجرّت مداوالت لتأليف الوزارة^{٤٢٢}، وتم تعطيل المجلس النيابي بعد إن عقد اجتماعه الأول والأخير في ٢٦ تموز ١٩٥٤، وفي اليوم التالي صدرت الإرادة الملكية بتعطيله حتى نهاية تشرين الثاني من العام نفسه^{٤٢٣}، وقبلت استقالة ارشد العمري في ٣ آب ١٩٥٤، (أي بعد أكثر من ستة أسابيع من تقديم استقالته، وفي اليوم نفسه شكل نوري السعيد وزارته الثانية عشرة. وقد ضمت ثمان حقائب وزارية لحزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد)، وثمان حقائب أخرى تم إسنادها إلى العناصر المستقلة الموالية لنوري السعيد وكان سعيد قزاز أحد الوزراء المستقلين الذي أُسند إليه وزارة الداخلية، فقطع راتبه التقاعدي اعتباراً من ٣ آب ١٩٥٤^{٤٢٤}، وهو تاريخ إسناد وزارة الداخلية إليه ليصبح راتبه (١٥٠) ديناراً^{٤٢٥}.

٤١٧ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص ٧٥.

٤١٨ مؤيد إبراهيم الوندادي، المصدر السابق، ص ١٨٠.

٤١٩ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٢١-١٢٢. نرسالة نوري السعيد إلى الملك فيصل الثاني في ٣١ تموز ١٩٥٤.

٤٢٠ علي الشرقي، المصدر السابق، ص ١٧١.

٤٢١ محكمة الشعب، ج ٣، بغداد، ١٩٥٩، ص ١١٦١-١١٦٢. رسالة محمد فاضل الجمالي إلى الملك فيصل الثاني في ٢٣ حزيران ١٩٥٤.

٤٢٢ محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص ٢٦٧.

٤٢٣ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٦٣٧.

٤٢٤ م.ت.ع، الاضبارة التقاعدية، كتاب مديرية التقاعد العامة، ذي العدد ١١٩٨٤، في ٥ أيلول ١٩٥٤، إلى مميزة الخزينة المركزية.

٤٢٥ المصدر نفسه، دفتر الخدمة، ص ١٢.

ومن الجدير بالذكر إن سعيد قزاز كان خارج العراق حينما تم ضمه للوزارة، فاسند المنصب الوزاري إلى خليل كنه (وكالة) مدة غياب سعيد قزاز عن العراق^{٤٢٦}، وقبل التطرق إلى دور سعيد قزاز في هذه الوزارة، نجد من المهم أن ننوه إلى إن السعيد (حسبنا نعتقد) قد وقع اختياره على القزاز لإشغال منصب وزير الداخلية بالنظر لتشاطير الرجلين للأراء والتوجهات ذاتها، فمن المعلوم أن سعيد قزاز بدا معجباً بالتجربة الغربية على اثر زيارته للولايات المتحدة الأمريكية وبدأ يميل إلى التوجه الغربي وبات توجهه ذلك يرضي نوري السعيد وعبد الإله كما أوضحنا ذلك^{٤٢٧}، ومنذ ذلك الحين أصبح سعيد قزاز يشارك نوري السعيد مخاوفه من تأثير النشاط الشيوعي في العراق، وتطورت العلاقة بين الرجلين، فكان سعيد قزاز صديقاً لنوري سعيد وموضع ثقته العالية، وهذا دفع بالأخير لأن يضع على عاتق سعيد قزاز مسؤوليات ثقيلة بعد أن اعتمد عليه، تقبلها سعيد قزاز اثناء تسلمه منصب وزارة الداخلية^{٤٢٨}، حتى اخذ نوري السعيد يكلفه شخصياً بالرد على النواب داخل المجلس عندما توجه بعض الأسئلة إلى رئيس الوزراء^{٤٢٩}. ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نغفل سبباً مهما من اختياره ذلك المنصب الا وهو التفاني والإخلاص في أداء واجباته خلال المدة السابقة ودوره في درء خطر الفيضان عام ١٩٥٤، والكفاءة العالية التي أبداه في تولي شؤون الوزارة، وقد وصفه السفير البريطاني السير جون تروتيك الذي غادر العراق أواخر عام ١٩٥٤ في تقريره السنوي على انه ((موظف كفء ظهر من بين الموظفين المدنيين أدار وزارة الداخلية...))^{٤٣٠}، فضلاً عن أن السعيد كان من نمط الرجال الذين يؤثرون بمعيتهم، فقد وصف كاركناكوس سيطرة السعيد على وزرائه بأنها ((عظيمة

٤٢٦ جريدة البقعة، العدد ١٩٦٦، في ٥ آب ١٩٥٤.

٤٢٧ ينظر: الفصل الأول من الدراسة، ص ٦٥.

٤٢٨ غلمن: المصدر السابق، ص ١٦٧-١٦٨.

٤٢٩ محاضر مجلس النواب: الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الرابعة والعشرون، في ٢٥ شباط ١٩٥٤، ص ٥٢٩.

٤٣٠ ينظر: التقرير السنوي للسفارة البريطانية المرقم:

F.O., 371/12/640, 1016/1/1956, No. 16, 11/1/1955

نقلًا عن: مؤيد إبراهيم الوندائي، المصدر السابق، ص ٢١٦.

ومدهشة تشبه سيطرة المنوم المغناطيسي على وسيطه^{٤٣١}. وفي ٢٤ آب ١٩٥٤ عاد سعيد قزاز قادماً من لندن فيروت إلى بغداد. أي بعد واحد وعشرين يوماً من تشكيل الوزارة، وكان باستقباله عدداً من الوزراء وكبار موظفي الدولة ولغيف من الأصدقاء^{٤٣٢}.

القزاز ومراسيم الوزارة:

قبل عودة سعيد قزاز إلى العراق، كان نوري السعيد قد انتهج سياسة استفزت المعارضة^{٤٣٣}، إذ أقدم على حل المجلس النيابي في اليوم نفسه الذي تم فيه تشكيل الوزارة، وأغلق العديد من الصحف والمجلات المعارضة وحل الأحزاب السياسية، أما أبرز تلك الإجراءات جميعها فهي إصدار سلسلة من المراسيم الملكية التي كانت موجهة ضد المعارضة وبشكل خاص الحركة الشيوعية في العراق.

ومن الجدير بالذكر أن تلك المراسيم تم الاتفاق عليها بين خليل كنه وزير الداخلية (وكالة) ونوري السعيد، في الوقت الذي كان القزاز خارج العراق، فقد اقترح كنه في برقية مؤرخة في ٦ آب ١٩٥٤ تعديل قانون العقوبات البغدادي ليتسنى معاقبة انصار السلام باعتبارهم شيوعيين، كما واتفق مع نوري السعيد في تهيئة عدد من المراسيم تسنها وزارة العدلية لاعتقادهم بأن تلك الإجراءات ستساعد على تحقيق الاستقرار في العراق^{٤٣٤}. وعلى هذا الأساس تم إصدار هذه المراسيم، ومن المهم أن نتطرق إليها خدمة لإغراض الدراسة.

- المرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤، وهو مرسوم تعديل ذيل قانون العقوبات البغدادية رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨، الذي اعتبر ترويج أو تحبيذ أي من المذاهب الاشتراكية البلشفية - الإباحية - الشيوعية وما يماثلها، والتي ترمي إلى تغير

٤٣١ كاركتاكوس، المصدر السابق، ص ٤٣.

٤٣٢ جريدة نصير الحق، العدد ١٧٩٩، في ٢٨ آب ١٩٥٤.

٤٣٣ نوري عبد الرزاق حسين، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٨٨.

٤٣٤ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ١٠٥-١٠٦.

نظام الحكم جرمًا يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد أو الإعدام إذا كان التحييد قد جرى بين القوات المسلحة^{٤٣٥}. فأصدرت الوزارة مرسومًا يقضي بإضافة الفقرة التالية ((سواءً كان ذلك مباشرةً أم بواسطة هيئات أو منظمات تهدف إلى خدمة أغراض المذهب المذكور، تحت ستار أي اسم كان: كأَنْصار الإسلام، الشبيبة الديمقراطية وما شاكل ذلك))^{٤٣٦}.

- المرسوم رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤، وهو مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية وأحكامها الذي تضمن إسقاط الجنسية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨، وخول وزير الداخلية اعتقال الشخص المسقط عنه الجنسية العراقية، فور صدور قرار مجلس الوزراء بذلك. والاحتفاظ به إلى أن يتم إبعاده^{٤٣٧}. وقد استند هذا المرسوم إلى المادة (١٥) من قانون الجنسية رقم (٢٤) لسنة ١٩٢٤، الذي سمح لوزير الداخلية بإسقاط الجنسية عن العراقي الذي يقبل خدمة ملكية أو عسكرية لدى دولة أجنبية^{٤٣٨}.
- المرسوم رقم (١٨) لسنة ١٩٥٤، الذي صدر في ٢٢ آب ١٩٥٤، وهو مرسوم النقابات العام، وقد جاء في مادته الأولى أن ((لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية أن يقرر غلق أية نقابة مؤسسة وفق قانونها الخاص بصورة دائمة أو مؤقتة عندما تسلك النقابة مسلكاً يمس الأمن العام والنظام العام أو يسبب إقلاق الراحة مما يدل على خروجها عن الأسس والمبادئ التي أسست من أجلها))^{٤٣٩}. واستثنى المرسوم النقابات المؤسسة حسب أحكام قانون نقابات العمال رقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦، وذلك لأن عبارة (المؤسسة وفق قانونها الخاص) يراد بها النقابات المؤسسة بقانون خاص كنقابة المحامين وغيرها^{٤٤٠}.

٤٣٥ جريدة اليقظة، العدد ١٩٨٦، في ٣ أيلول ١٩٥٤.

٤٣٦ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٥٥، في ١٤ أيلول ١٩٥٤.

٤٣٧ المصدر نفسه.

٤٣٨ جريدة اليقظة، العدد ١٩٨٦، في ٣ أيلول ١٩٥٤.

٤٣٩ م.و.د. رقم الملف ٧٩/١٦، ج/ الامور العدلية والقضائية، م/ مرسوم النقابات العام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٤، صورة مرسوم النقابات العام.

٤٤٠ المصدر نفسه، كتاب وزارة العدلية، ذي العدد ل ١٧/٩٧، في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٤. إلى وزارة الشؤون

الاجتماعية.

ظهرت الوزارة السعيدية بوجه سيء أمام القوى المعارضة، كما ازداد نفوذ السعيد وقويت مكانته، وكانت تلك القرارات الصارمة دليل على وجود توتر في البلاد^{٤٤١}، ولابد من الإشارة إلى أن سعيد قزاز على الرغم من عدم وجوده داخل العراق حينما صدرت تلك المراسيم، إلا أنه كان حريصاً على تطبيقها حينما باشر بمزاولة مهامه الوزارية، وبناءً على صدور مرسوم إسقاط الجنسية العراقية فقد اصدر القزاز في ١ أيلول ١٩٥٤ بياناً أعلن فيه للراغب في نبذ الشيوعية مراجعة اقرب مركز للشرطة في المنطقة التي يقيم فيها لتقديم تعهد خطي بنبذ المبدأ، وجاء في البيان:

((تمشياً مع الخطة التي رسمتها الحكومة لها وإذاعتها في البيان الذي القاه فخامة رئيس الوزراء يوم تأليف الوزارة الحالية، فقد أصدرت الحكومة مرسوم رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤، بإسقاط جنسية من حكم عليه بجريمة الشيوعية ونحوها من الجرائم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨، وحرصاً على فائدة من سبق أن حكم عليه بإحدى الجرائم وفقاً للذيل المذكور، فإن الحكومة راغبة في إفراح المجال له بمنحة فرصة كافية للاحتفاظ بجنسيته وإبقاءه مواطناً صالحاً إذا هو اظهر رغبته الأكيدة في نبذ الشيوعية وغيرها من المبادئ التي تتعارض مع نظام الحكم القائم والقوانين السائدة في البلاد وذلك بمراجعته اقرب مركز شرطة في المنطقة التي يقيم فيها وإعطائه تعهداً خطياً بنبذ المبدأ الذي حكم بسببه على أن تتم هذه المراجعة خلال شهر واحد، وإن كان المشمول بهذا البيان مقيماً خارج العراق فعليه مراجعة القنصلية العراقية في المحل الذي يقيم فيه خلال مدة شهرين من تاريخ هذا البيان))^{٤٤٢}.

كما صرح سعيد قزاز في ٧ أيلول ١٩٥٤، بأن الحكومة ستتخذ جميع الإجراءات لتنفيذ مرسوم إسقاط الجنسية وشدد على تنفيذ هذا المرسوم بكل دقة وأمانة، وأنه سيطلب من المحكومين بجرائم الشيوعية سواء انهم محكومياتهم أم لم

٤٤١ ميشيل أيونيدس؛ فرق... تخسر ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١، ص١٤٢.

٤٤٢ جريدة اليقظة، العدد ١٩٨٥، في ٢ أيلول ١٩٥٤.

ينهوها توقيع التعهد المطلوب وحينئذ يعتبر الموقع عليه من المواطنين الصالحين، وأكد إن الإجراءات القانونية ستتخذ بحق المحكومين الذين يمتنعون عن تقديم التعهد بعد نفاذ المدة المحددة^{٤٤٣}.

جوبهت تلك الإجراءات باستنكار الأحزاب الوطنية المعارضة، فقد هاجم حزب البعث العربي الاشتراكي الوزارة واتهمها بتعطيل الحياة الديمقراطية في البلاد^{٤٤٤}، وطالب حزبا الوطني الديمقراطي والاستقلال بإسقاط الوزارة التي ضربت الحقوق الطبيعية للإنسان^{٤٤٥}، واحتج حزب الأمة الاشتراكي على تلك المراسيم أيضا^{٤٤٦}.

سارع بعضهم بإعلان براءته^{٤٤٧} من الشيوعية، وصرح سعيد قزاز إن زهاء (٣٠٠) شخص قدموا تعهدات بنبذها^{٤٤٨}، كما أسقطت جنسية الآخرين ومنهم عزيز شريف وعدنان الراوي والدكتور صفاء جميل حافظ وكاظم السماوي وكامل قرآنجي وتوفيق منير، وكان الأربعة الأولون خارج العراق عند صدور المرسوم^{٤٤٩}. أما كامل قرآنجي وتوفيق منير فقد نفيا فيما بعد إلى تركيا^{٤٥٠}. وعلى اثر تنفيذ إجراءات مرسوم إسقاط الجنسية، تقدم المحامون العراقيون بشكوى ضد الحكومة العراقية إلى سكرتارية الأمم المتحدة محتجين على تلك الأعمال التي قامت بها الحكومة معتبرين التشريعات (المراسيم) الثلاثة على إنها تخالف ميراث الفلسفة القانونية للإنسان^{٤٥١}،

٤٤٣ جريد الزمان، العدد ٥١٣٠، في ٧ أيلول ١٩٥٤.

٤٤٤ نضال البعث، المصدر السابق، ص ٧٢.

٤٤٥ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ١٠٨-١٠٩.

٤٤٦ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٣٨.

٤٤٧ كانت بعض البراءات تنشر في الصحف المحلية، وتم ملاحظة البعض منها.

٤٤٨ للمزيد من التفاصيل عن تصريح سعيد قزاز، ينظر: جريدة الزمان، العدد ٥١٤٠، في ٢٠ أيلول ١٩٥٤.

٤٤٩ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق ج ٩، ص ١٣٥.

٤٥٠ ينظر شهادة كامل قرآنجي، محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٨٢٧.

٤٥١ م.و.د. رقم الملف ٥٤/٦١، م/ السياسة الخارجية، ع/ الشكوى المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة بخصوص معاملة الحكومة العراقية للعناصر الشيوعية، كتاب الممثلة العراقية الدائمة - لدى الأمم المتحدة - نيويورك (سري ومستعجل)، ذي العدد ٢٩٠/٨، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٤، إلى وزارة الخارجية (بفداد)، مع صورة الشكوى المقدمة في ٢٠ أيلول ١٩٥٤ وباللغتين العربية والانكليزية.

غير إن الحكومة العراقية كانت عازمة عل تنفيذ قراراتها فعددت اتفاقية مع الحكومة التركية بشأن المسقطه عنهم الجنسية ليتم تسليمهم إليها ثم إبعادهم بعد ذلك عن طريق الحدود التركية-البغارية^{٤٥٢}.

على الرغم من الاعتراضات الشديدة وحملة الاستنكار التي شنتها المعارضة ضد تلك المراسيم، استمرت الحكومة على ذات النهج باستكمال سياستها، فاستصدرت عدداً من المراسيم الأخرى، وهي:

- مرسوم الجمعيات رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤، في ٢٢ (أيلول ١٩٥٤)، حددت فيه شروط تأسيس الجمعيات وطرق إنشائها وحلها والأسباب الموجبة لهذا المرسوم^{٤٥٣}.
- مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤، خول فيه وزير الداخلية إلغاء إجازات المجلات والصحف كافة سياسية كانت ام غير سياسية، والحصول على امتيازات جديدة يجري تزكية طالبها سلفاً^{٤٥٤}.
- مرسوم تنظيم الاجتماعات العامة والمظاهرات رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٤، الصادر في ١٢ تشرين الأول/١٩٥٤، والذي خول وزير الداخلية إعطاء إجازة التظاهر والتجمع وإعطاء الموظف الإداري حق تفريق المظاهرات إذا اخلت بالأمن والنظام العام أو رددت هتافات ضد النظام أو يحملون لافتات معادية لنظام الحكم^{٤٥٥}.

وقد دافع سبيد قزاق عن تلك المراسيم في مجلس النواب، إذا أوضح في الجلسة السادسة والثلاثين، إن مرسوم إسقاط الجنسية ليس فيه مخالفة للقانون الأساسي وإن أحكامه مستنده إلى قانون العقوبات البغدادي وقانون الجنسية وقانون الإقامة، كما عدّ المرسوم حماية للوطن من الذين يضعون مصلحة دولة أجنبية على مصلحة دولتهم، وأكد أن المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار^{٤٥٦}. وسبق إن عقب داخل المجلس

٤٥٢ د.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٩٧٤، السفارة العراقية في طهران، جريدة كيهان الإيرانية، في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٤، ص٣٨، ص٦٧.

٤٥٣ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٦٧، في ٢٢ أيلول ١٩٥٤، جريدة الزمان، العدد ٥١٤٣، في ٢٤ أيلول ١٩٥٤.

٤٥٤ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٨٠، في ٢٢ تشرين الأول ١٩٥٤.

٤٥٥ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص١٣٧.

٤٥٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع اعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة السادسة والثلاثين في ١٥ أيار ١٩٥٥، ص٦٩٣.

على عبارة (وما شاكل ذلك) في المرسوم فأوضح ((أن الضرورة اقتضت وضع هذه العبارة منعاً لإفلات هذه الجماعات من العقوبة عن طريق لجوءها إلى استعمال عبارات متشابهة في المستقبل... وتخفي وراءها الدعوة إلى الشيوعية))^{٤٥٧}. وصرح سعيد قزاز بشمول قانون إسقاط الجنسية الشيوعيين والصهاينة وحملة المبادئ الهدامة^{٤٥٨}.

وعلى الرغم من ازدياد المعرضة اتخذت الحكومة إجراءات مشددة إزاءها، فأسقطت الجنسية عن عشرة من الشيوعيين وقد سبق للمحاكم إن أدانت البعض منهم لاعتناقهم الشيوعية^{٤٥٩}. وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٥٥ صدر بيان رسمي عن مديرية الدعاية العامة يؤكد قرار مجلس الوزراء في ٣ تشرين الأول ١٩٥٥، بإسقاط الجنسية عن كل من: توفيق منير وكرم حسين محمد وبهاء الدين الشيخ نوري وجاسم حمودي الزبيدي وزكي خيري وكامل قزائجي وصادق جعفر الفلاحى وكامل صالح السامرائي ومحمد عبد اللطيف محمد وعلي الشيخ حسين الساعدي، وذلك استناداً إلى المادة الأولى من مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤^{٤٦٠}.

ويمكن القول ان تلك الإجراءات وازدياد مطاردة الشرطة المتلاحقة لعناصر الحزب الشيوعي قد أضعفته مما يجعل الوضع في غير صالحه في العامين ١٩٥٤ – ١٩٥٥^{٤٦١}، إذ كانت إجراءات سعيد قزاز منسجمة تمام مع ما يطمح إليه نوري السعيد، نظراً للموقف التضامني الذي اتخذهُ القزاز إلى جانب السعيد في محاربة الشيوعية وإتباع أساليب الشدة ضدها والتي كان القزاز يقصد من خلال تنفيذها بدقة القضاء على العناصر الشيوعية^{٤٦٢}.

٤٥٧ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع اعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥.

الجلسة السادسة في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٤، ص ٧٤.

٤٥٨ جريدة الزمان، العدد ٥٢٢٩، في ٣ كانون الثاني ١٩٥٥.

٤٥٩ جريدة اليقظة، العدد ٢٣١٦، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٥.

٤٦٠ للمزيد من التفاصيل عن البيان، ينظر: جريدة الزمان، العدد ٥٤٦١، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٥؛ عبد

الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٧٧.

٤٦١ حنا بطاطو، العراق – الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثاني، الطبعة العربية الأولى،

مؤسسة الأبحاث العربية بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٥٢، ٣٤٧.

٤٦٢ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٦ نيسان ١٩٩٩.

وتتضارب الآراء حول مواقف سعيد قزاز الشخصية من العناصر الشيوعية، فيلقي البعض منهم باللائمة عليه بوصفه من الذين يتحملون جزءاً من أخطاء تلك المرحلة فيذكر علي الشيخ حسين الساعدي^{٤٦٣}، إن الحكومة اشتطت في إسقاط الجنسية عن المواطنين الذين ذاقت ذرعاُ بمعارضهم لسياسة الأحلاف الاستعمارية، فأسقطت الجنسية عني ولم أكن محكوماً حينها بالمادة الخاصة بالشيوعيين، وقد بلغت بذلك وأنا بداخل السجن لكوني لم انبذ الشيوعية. ويضيف الساعدي، استدعاني سعيد قزاز إلى مكتبة، وبعد أن استفسر عن وضعي الخاص أخبرني بأن مجلس الوزراء أعاد النظر بقراره السابق وأعاد الجنسية العراقية إلي، وطلب مني أن أغير من توجهاتي، وعند خروجي من مكتبه طلب إلى بعض رجال الأمن أن لا يعترضوا طريقي بعد مشاهدته لهم وهم يطلبون مني تقديم تعهد بالمحافظة على الأمن، فيستطرد الساعدي فيصف القزاز بأنه واحد من (تكنوقراط) النظام الذين خدموا بشكل مبدع وبعيداً عن دماثة خلقه فانه يمثل الرمز الأكمل لدموية النظام الإقطاعي الكولونيالي البائد في العراق^{٤٦٤}.

ويرى آخرون إن سعيد قزاز لم يكن متعصباً ضد العناصر الشيوعية التي لم يكن لها دور فعال في تلك الفترة أو عندما تثبت حسن نيتها، فيذكر أحمد زرنك بأنه على الرغم من كره سعيد قزاز للشيوعية، إلا إنه كان مهذباً مع العناصر المرتبطة بها، ويعمل ذلك لحسن أخلاقه وتعامله الطيب، ويشير زرنك إلى حسن عثمان وهو شيوعي ممنوع من السفر بأنه لجأ إلى القزاز ليطلب منه السماح له بالسفر إلى خارج العراق، فطلب سعيد قزاز على اثر مقابلته له من بهجة العطية (مدير التحقيقات الجنائية)

٤٦٣ علي الشيخ حسين الساعدي: ولد في خانقين التابعة للواء ديالى في ٢ أيار ١٩٣٥، تخرج من الإعدادية سنة ١٩٥٦، تعرض للاعتقال عدة مرات، حكم عليه بالإعدام ثم برأت ذمته في ٣١ آب ١٩٥٥، أسقطت عنه الجنسية العراقية في تشرين الأول ١٩٥٥، أعيدت إليه بقرار من ديوان التفسير القانوني (التابع إلى وزارة العدلية)، نال شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من بولونيا عام ١٩٦٦، عاد إلى الوطن سنة ١٩٦٧. عمل عضو هيئة تدريسية في جامعة البصرة حتى عام ١٩٧٧، متقاعد حالياً. مقابله معه في ٥ أيار ١٩٩٩.

٤٦٤ مقابلة مع علي الشيخ حسين الساعدي، في ١٩ أيار ١٩٩٩.

الإسراع في إتباع الطرق القانونية للسماح له بالسفر وأثبتت التحقيقات حسن نية حسن عثمان فتم السماح له بالسفر^{٤٦٥}.

القزاز والإدارة الداخلية:

أ- الانتخابات:

استكمل القزاز ما بداء كنه في التهيئة للانتخابات النيابية، فقد سبق وأن حدد خليل كنه يوم ١٢ أيلول ١٩٥٤ موعداً لإجراء الانتخابات في أنحاء العراق كافة^{٤٦٦}، وذلك لضمان الأكثرية المؤيدة للإجراءات المزمع تنفيذها والتخلص من المعارضة. ونظراً للإجراءات التسفلية التي اتبعتها الحكومة في سياستها الداخلية، فقد قاطعت بعض الأحزاب الوطنية الانتخابات الجديدة^{٤٦٧}، واشترك في هذه الانتخابات حزب الاستقلال وبعض أعضاء حزب الجبهة الشعبية بعد انشقاقه وتجميد أعماله^{٤٦٨}.

تنافس في الانتخابات الجديدة (٣٧) مرشحاً للحصول على (٢٢) مقعداً نيابياً في أربعة ألوية فقط هي بغداد، البصرة، الدليم، السليمانية، أما الألوية الأخرى فقد فاز مرشحوها بالتركية وكان القزاز من بين الوزراء الذين خاضوا المعركة الانتخابية عن مركز السليمانية، متنافساً مع علي كمال وإبراهيم أحمد^{٤٦٩}. وكان الوضع غير مستقر في لواء السليمانية فحدث إضراب عام في ١٣ أيلول ١٩٥٤ احتجاجاً على سير الانتخابات في اللواء، وتجدد الإضراب يوم ١٦ أيلول مما أدى إلى تدخل قوات الأمن لمنع المظاهرات ووقع عدد من القتلى والجرحى من الجانبين^{٤٧٠}، وتم إلقاء القبض على ستة من المتظاهرين سيقوا إلى المحاكم بعد استتباب الوضع العام^{٤٧١}.

انتهت الانتخابات التي تدخلت فيها الحكومة كالعادة، إذ كانت الوزارة عازمة منذ البداية على إبعاد أي معارضة حقيقية عن المجلس النيابي ففاز بالتركية (١٢١)

٤٦٥ مقابلة مع أحمد زرنك، في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٤٦٦ جريدة اليقظة، العدد ١٩٧٢، ١٧ آب ١٩٥٤.

٤٦٧ هناء العمري، "حسين جميل يتحدث عن جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الأحرار"، مجلة آفاق عربية، العدد ٨، بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٤-٤٥.

٤٦٨ جريدة الزمان، العدد ٥١١٦، في ٢٢ آب ١٩٥٤.

٤٦٩ جريدة الزمان، العدد ٥١٣٣، في ١٢ أيلول ١٩٥٤.

٤٧٠ جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٩٧٧، في ٢٠ أيلول ١٩٥٤.

٤٧١ جريدة الحوادث، العدد ٣٥٠٤، في ٢١ أيلول ١٩٥٤.

نائبا من أصل (١٣٥) مقعداً، أما الباقون ففازوا بالانتخابات وكان منهم (١٢) مستقلاً و(٢) من حزب الاستقلال، فاستقال محمد مهدي كبة من النيابة، أما عبد المحسن الدوري فقد استقال من الحزب مفضلاً النيابة^{٤٧٢}. وكان سعيد قزاز ممن فاز عن السليمانية في المجلس^{٤٧٣}.

ب- نظام نوط الإنقاذ^{٤٧٤}:

في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٤ صدر نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤^(٤٧٥)، وفي ٢٧ حزيران ١٩٥٥ صدرت الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٢) الخاصة بمنح نوط الإنقاذ للمساهمين في مكافحة الفيضان الأخير من العراقيين والأجانب^{٤٧٦}. وتولت وزارة الداخلية القيام بالإعداد لمنح هذا النوط لمستحقيه من المساهمين^{٤٧٧}، وقد اعترض سعيد قزاز على صيغة منح النوط بعد الاطلاع على القوائم التي تضمنت أسماء المساهمين في مكافحة الفيضان لخلوها من أسماء الأهلين الذين كانوا جنباً إلى جنب مع قوات الجيش وأفراد الشرطة التي تم منحها هذا النوط^{٤٧٨}. وقد استفسرت وزارة الداخلية عن سبب ذلك الاستثناء مؤكدة إن مساهمة المواطنين ((لا تقل عن مساهمة الموظفين، حيث إنهم بذلوا جهود جسمانية تستوجب التقدير والتشجيع))^{٤٧٩}. ومما يدل على التزام القزاز بتطبيق القانون (زداد عدد الطلبات

٤٧٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٤٦.

٤٧٣ جريدة الزمان، العدد ٥١٣٤، في ١٣ أيلول ١٩٥٤.

٤٧٤ للمزيد من التفاصيل عن أوصاف نوط الإنقاذ، ينظر، كمال السامرائي، حديث الثمانين سيرة ونكريات، ج ٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦، ص ٢٣٦.

٤٧٥ احمد قوزي، المصدر السابق، ص ١٩١.

٤٧٦ د.ك. ملفات وزارة الداخلية، ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣، شارة الفيضان، نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤، صورة الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٢)، في ٢٧ حزيران ١٩٥٥، و ١١٧، ص ١٩٨.

٤٧٧ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ١١٠٢٠، في ٢١ تموز ١٨٥٥، إلى كافة المتصرفيات والمديريات التابعة للوزارة، بناء على كتاب وزارة الدفاع المرقم ذي العدد د/٤٧/١/٢١٣٥، في ١٨ تموز ١٩٥٥، و ١١٧، ص ١٩٨.

٤٧٨ المصدر نفسه، كتاب مديرية الشرطة العامة، ذي العدد ٧٢٤٨، في ٢٧ شباط ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية، و ٦٢، ص ٧٠.

٤٧٩ د.ك. و ملفات وزارة الداخلية، ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣، شارة الفيضان، نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤، كتاب وزارة الداخلية (بدون رقم وتاريخ)، و ٥٦، ص ٦٤.

الموجهة إليه شخصياً ومن بعض الذين ساهموا في مكافحة الفيضان دون أن تدرج أسمائهم ضمن تلك القوائم، راجين فيها شمولهم في ذلك النوط^{٤٨٠}. ليعمل بعدها القزاز على درج أسماء المستحقين^{٤٨١}. لينال كل صاحب حق حقه.

ج - الأحزاب:

ضمن سياسة وزارة نوري السعيد الثانية عشرة، هياً السعيد الأجواء لتقويض دور الأحزاب المعارضة والتمهيد لإلغاء الحياة الديمقراطية، فعمد إلى حل حزب الاتحاد الدستوري الذي كان يرأسه^{٤٨٢}. وتم إبطال إجازة الحزب الوطني الديمقراطي بدعوى (ثبوت علاقة اليهود القوية به)^{٤٨٣}، وعطلت إجازة جريدة الحزب (صوت الأهالي) وسيق مديرها المحامي (عباس حسن جمعة) إلى المحاكمة بدعوى قذف الرئيس التركي جلال بايار. ثم أفرج عنه لعدم ثبوت الأدلة ضده^{٤٨٤}، وفي ٢ أيلول ١٩٥٤ اصدر مجلس الوزراء أمراً بتعطيل جريدة الحزب (صوت الأهالي) لمدة سنة كاملة، بعد الاستماع إلى إيضاحات وزير الداخلية بحجة استمرارها في نشر معلومات فيها خطر على الأمن العام^{٤٨٥}. وأكد سعيد قزاز بان الحزب الوطني الديمقراطي يقوم ببث الفوضى بين الناس ويدعوهم للقيام بأعمال مخلة بالأمن والاستقرار ومقاومة الحكومة، ثم أشار إلى إن ما تنشره جريدة صوت الأهالي من بيانات وأراء وكتب ورسائل دليل واضح على صحة زعمه^{٤٨٦}. كما وافق سعيد قزاز على إعادة (مطبوعة

٤٨٠ المصدر نفسه، عريضة المفتش الإحصائي بوزارة المعارف (رشيد شلبي) في ٤ شباط ١٩٥٦، إلى وزير الداخلية سعيد قزاز، و٦٦، ص ٧٥.

٤٨١ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ٢٧١٨ في ٢٤ شباط ١٩٥٦، إلى وزارة الدفاع، و٦٥، ص ٧٤.

٤٨٢ جريدة الحوادث، العدد ٣٤٦٥، في ٤ آب ١٩٥٤.

٤٨٣ خليل كنه، المصدر السابق، ص ١٧٣.

٤٨٤ م.و.د، رقم الملف ٦٦/٥٣، ع/جريدة صوت الأهالي، بلا موضوع، كتاب متصرفية لواء بغداد، ذي العدد ٢٠٧٨٣، في ١٤ تموز ١٩٥٤، إلى وزارة الداخلية.

٤٨٥ المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء، ذي العدد ٤٢١٧، في ٢ أيلول ١٩٥٤، إلى وزارة الداخلية.

٤٨٦ جريدة صدى الأخبار، العدد ١٣٩، في ٣ أيلول ١٩٥٤.

الأهالي) إلى كامل الجادرجي باعتبارها ملكاً خاصاً له وليس للحزب الذي حلتها الحكومة^{٤٨٧}.

حاول أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحصول على إجازة جديدة لإعادة تشكيل حزبهم، فتقدموا إلى وزير الداخلية (سعيد قزاز) بطلب في ٧ تشرين الأول ١٩٥٤ لهذا الغرض، إلا إن طلبهم رد على اعتبار إن أسباب حل الحزب ما زالت قائمة، وحين لجأ قادة الحزب إلى تمييز قرار وزير الداخلية لدى مجلس الوزراء أيد المجلس قرار رد الطلب^{٤٨٨}.

وخلال تلك المدة استطاعت الوزارة التأثير على الأحزاب السياسية من خلال بعض المناورات التي قام بها رئيس الوزراء وكان من بين تلك الأحزاب حزب الجبهة الشعبية الذي كان يرأسه القطب المعارض محمد رضا الشيببي الذي قام بدوره بتعطيل نشاط الحزب السياسي^{٤٨٩}. وكذلك انشق حزب الأمة الاشتراكي على نفسه^{٤٩٠}.

إلحاقاً بالمرسوم المرقم (١٩) لسنة ١٩٥٤ الخاص بتأسيس الجمعيات وطرق إنشاءها وحلها، اصدر سعيد قزاز بياناً صباح يوم الثلاثاء ٢٨ أيلول ١٩٥٤، أشار فيه إلى إلغاء جميع الأحزاب والجمعيات والنوادي المجازة في إنحاء العراق كافة، وأشار في بيانه إلى إن الراغبين من القائمين بشؤون تلك الجمعيات والنوادي إذا ما أرادوا في الاستمرار في تحقيق الأغراض التي أنشأت من أجلها مؤسساتهم فعليهم تقديم طلبات جديدة إلى وزارة الداخلية، وكان القرار قد شمل النوادي والجمعيات كافة بما فيها الجمعيات والنوادي المجازة من قبل وزارة الداخلية والتي لم يرد ذكرها^{٤٩١}. وكان القزاز قد عهد إلى السيد (كامل أمين) ملاحظ الحدود بإدارة الشعبة التي تم فتحها من قبل الوزارة في يوم ٢٥ أيلول ١٩٥٤، لتنظيم

٤٨٧ جريدة الزمان، العدد ٥١٣٩، في ١٩ أيلول ١٩٥٤.

٤٨٨ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ١٩٠؛ عبد الرزاق محمد أسود، المصدر السابق، ص ٢١٢-٢١٣.

٤٨٩ جريدة الزمان، العدد ٥١١٦، في ٢٢ آب ١٩٥٤.

٤٩٠ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٢٦.

٤٩١ للمزيد من التفاصيل، ينظر نصيبان سعيد قزاز، جريدة اليقظة، العدد ٢٠٠٧، في ٢٩ أيلول ١٩٥٤.

وتنسيق طلبات تأسيس الجمعيات والنوادي، وإن الوزارة قد نظمت استمارات خاصة لذلك الغرض على أن يترك للوزارة أمر تقرير إجابة الطلب أو عدمه^{٤٩٢}. وكانت هناك أكثر من (٤٥٨) جمعية ونادي يشملها الإلغاء في (١٤) لواء^{٤٩٣}، فأغلقت (٢٢٤) جمعية ونادي في (١٣) لواء، ما عدا (٢٤٦) جمعية ونادي في لواء بغداد^{٤٩٤}.

واستمراراً للمواجهة بين الحكومة والحزب الشيوعي، فقد أعلنت عناصره في سجن الموقف ببغداد إضراباً، احتجاجاً على الأعمال (الاستفزازية) ضد السجناء وعوائلهم أثناء الزيارات^{٤٩٥}، وعلق مدير السجون العام (طاهر محمد الزبيدي) مفنداً إضراب الشيوعيين بكتاب رفعه إلى سعيد قزاز أشار فيه إلى أن المضربين كانوا من حملة الأفكار الهدامة، ولم يكن هناك أي منع للزيارات النظامية ولم يقع أي اعتداء عليهم، وأكد إن هذه العناصر كانت تطالب بمطالب لا تتفق مع القانون ونظام السجون شأنها شأن المساجين الشيوعيين الموجودين في سجن نقرة السلطان^{٤٩٦} ويعقوبة^{٤٩٧} وبعد انتهاء الإضراب في ٢٣ نيسان ١٩٥٥^{٤٩٨}، أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً في أواخر نيسان ندد فيه بالتصرفات اللاإنسانية تجاه السجناء، واصفاً (الزبيدي) بالجزائري وإختتم الحزب بيانه بعبارة تهكمية

٤٩٢ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٦، في ٢٧ أيلول ١٩٥٤.

٤٩٣ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٨، في ٢٩ أيلول ١٩٥٤.

٤٩٤ جريدة اليقظة، العدد ٢٠٠٨، في ٣٠ أيلول ١٩٥٤.

٤٩٥ م.و.د، رقم الملف ٣/٤٨/١٥ قسم، ع/السجون، م/ العرائض والبرقيات المقدمة من قبل ذوي المساجين الشيوعيين، صورة عريضة ذوي السجناء، بدون رقم وتاريخ، إلى ديوان مجلس الوزراء.

٤٩٦ يقع سجن نقرة السلطان في جنوب العراق (غرب مدينة السماوة)، كان في الأصل قلعة عسكرية شيدت بعد الحرب العالمية الأولى لردع هجمات العناصر المتسللة من الأراضي السعودية، ولمكافحة التهريب. اتخذ سجنًا للشيوعيين والصهاينة بعد عام ١٩٤٨، قررت وزارة الداخلية إلغائه في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، وتسليم البناية إلى مديرية البادية الجنوبية، وتوزيع السجناء على السجون الأخرى. نفذ قرار الإلغاء في ٧ أيار ١٩٥٧، ثم إعادة فتحه في عهد عبد الكريم قاسم بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٥٩، ثم الغي بعد قيام ثورة ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨. م.و.د، رقم الملف ٥/٤٥/٥ قسم، ع/السجون، م/ السجون في نقرة السلطان، كتاب وزارة الداخلية السري، ذي العدد ٣٦٠ في ٧ أيار ١٩٥٧، وكتاب مديرية السجون العامة، ذي العدد ٤٤/٣٠ في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٩.

٤٩٧ م.و.د رقم الملف ٣/٤٨/١٥ قسم، ع/السجون، م/ العرائض والبرقيات المقدمة من قبل ذوي المساجين الشيوعيين، كتاب مديرية السجون العامة (السري)، ذي العدد ٣٨٧/٣٠/٢ في ١٤ نيسان ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

٤٩٨ المصدر نفسه، كتاب مديرية السجون العامة (السري والمستعجل)، ذي العدد ٤٢٠، في ٢٥ نيسان ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

شديدة اللهجة ((الموت للخونة، العصاة المتآمرة على حرية الوطن، عصاة نوري السعيد-
فيصل))^{٤٩٩}.

وخلال الأشهر الأخيرة من وزارة السعيد الثانية عشرة قدم جماعة حزب التحرير^{٥٠٠}، طلباً إلى سعيد قرآن (وزير الداخلية) في ٩ تشرين الأول ١٩٥٥، للسماح لهم بمزاولة العمل العلني وارفق مع الطلب منهاج الحزب الذي يدعو إلى استئناف الحياة الإسلامية وحمل الدعوة الإسلامية، وبعد دراسة ذلك الطلب رفضت الوزارة إجازة الحزب في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥، مشيرة إلى أن فكرته ذات روح ثورية انقلابية وقد سبق لمؤسسيه أن قاموا بأعمال من شأنها بث روح التفرقة بين صفوف الشعب، فاستنكرت الهيئة المؤسسة رفض طلبها وهاجمت في بيان لها أعمال الحكومة التي أدت إلى تعطيل الحياة الحزبية واستمر الحزب بمزاولة نشاطه بصورة سرية مقتصرأ على الخطب في الجوامع حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨^{٥٠١}.

د - الصحافة:

خول المرسوم رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ وزير الداخلية صلاحية إلغاء إجازات الصحف والمجلات كافة ومنح امتيازاتها مجدداً ضمن إطار نهج الحكومة، وبذلك أصبح سعيد قرآن مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن تلك الإجراءات، وتنفيذاً للمادة (٤١) من مرسوم المطبوعات^{٥٠٢}، اصدر سعيد قرآن بياناً عن وزارة الداخلية في ١٢ كانون الأول ١٩٥٤، ألغى بموجبها الصحف والمجلات الممنوحة بموجب قانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣، على أن يحصل أصحابها على امتيازات جديدة بعد تقديم طلباتهم إلى وزارة الداخلية، وإجازة القرآن

٤٩٩ المصدر نفسه، بيان الحزب الشيوعي العراقي حول إضراب السجناء السياسيين في سجن بغداد.

٥٠٠ وهم كل من إبراهيم مكي الواعظ، حسين أحمد الحاج صالح، عبد الله أحمد سامي الدبوني، عبد العزيز عبد اللطيف البصري، عبد الفتي محمد الحاج حسين، خالد أمين الخضار ومحمد هادي عبد الله.

٥٠١ للمزيد من التفاصيل عن حزب التحرير، ينظر، عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٥٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص ٢٠٠-٢٠١؛ جعفر عباس حمدي، التطورات والاتجاهات...، ص ٢٣٤-٢٣٥.

٥٠٢ نصت المادة (٤١) من مرسوم المطبوعات على أن «تُلغى إجازات الصحف والمجلات كافة الممنوحة بمقتضى قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣، وتعديله رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤. بعد مضي (٣٠) يوماً اعتباراً من تاريخ نفاذ «نفاذ» هذا المرسوم، ويشمل إلغاء إجازات الصحف والمجلات المعطلة والمتوقفة عن النشر لأي سبب كان». عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٣٧.

سبع صحف في بغداد بينها جريدة واحدة باللغة الانكليزية^{٥٠٣}. وهذا لا يعني إن حملة إغلاق الصحف وتعطيلها قد بدأت بعد هذا التاريخ، ففي ١٤ آب ١٩٥٤ قررت وزارة الداخلية إلغاء امتياز خمس عشرة جريدة ومجلة تصدر في بغداد بين أدبية وسياسية. كما قرر مجلس الوزراء في ٢٩ آب من العام نفسه تعطيل ثماني عشرة جريدة سياسية لمدة سنة^{٥٠٤}، وفي ٤ أيلول ١٩٥٤ تقدمت مديرية شرطة لواء بغداد بطلب يحث المسؤولين في وزارة الداخلية على اتخاذ إجراءات مشددة تجاه جريدة (صوت الأهالي) المعطلة، (لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي) والعاملين فيها، بعد إن انتشر في الأسواق المحلية (الملحق الأدبي)^{٥٠٥}، العائد للجريدة مؤرخاً بتاريخ (١ أيلول ١٩٥٤)، مدعية بأن مقالاته تحمل أفكاراً ومبادئ شيوعية ويسارية^{٥٠٦}، إلا إن وزير الداخلية (سعيد قزاق) أشار بكتاب بعث به إلى متصرفية لواء بغداد إلى إن صدور الملحق المذكور جاء قبل التبليغ بالتعطيل ولأجله (فلا داعي لاتخاذ إجراء ما)^{٥٠٧}، وفي ٢٣ أيلول ١٩٥٤ تم تعطيل تسع عشرة جريدة لمدة سنة واحدة^{٥٠٨}.

وقد كان سعيد قزاق عنيفاً وحازماً في رده أمام مجلس النواب حول استفسارات تتعلق بموضوع إلغاء امتيازات الصحف، فقد أكد إن الحكومة فكرت بإصلاح وضع الصحافة وتوجيهها بعد أن ((كان عدد الصحف في بغداد (١٩٤) صحيفة كان يصدر منها (٣٦) صحيفة وكل شخص كان يطالع الصحف في ذلك الوقت يرى اتجاهات مختلفة لإفساد الجيل وإفساد الطلاب والاشترك في الحركات السياسية وترك مدارسهم، واتجاه آخر هو أن الأشخاص الذين اعتبروا الصحافة للارتزاق ولم يضعوا حداً لإطماعهم ومآربهم...))^{٥٠٩}، ودافع عن موقف الحكومة باتخاذها مثل هذا الإجراء، مشبهاً الصحافة

٥٠٣ الصحف هي: الزمان، الحوادث، الشعب، الحرية، اليقظة، الأخبار، العراق تايمز (باللغة الانكليزية).

جعفر عباس حميدي التطورات والاتجاهات...، ص ١١٢.

٥٠٤ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٦٨.

٥٠٥ استطعت الحصول على نسخة من هذا الملحق. (الباحث)

٥٠٦ م.و.د، رقم الملف ٦٦/٥٣، ع/جريدة صوت الأهالي، بلا موضوع، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد، ذي العدد ٢٢٥١، في ٤ أيلول ١٩٥٤، إلى متصرفية لواء بغداد.

٥٠٧ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية، ذي العدد ق.س/٢٧٨٥، في ٧ أيلول ١٩٥٤، إلى متصرفية لواء بغداد.

٥٠٨ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٦٨.

٥٠٩ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الثالثة عشرة في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٤٧-٢٤٨.

المعارضة بـ(الصحافة الصفراء) التي سمحت لنفسها أن تبث بين طلاب المدارس روح الإرهاب والتهديد والتفرقة فأفسدت الجيل^{٥١٠}.

وحين عادت الصحف المجازة إلى الصدور ادعت مديرية التحقيقات الجنائية أن بعض الصحف (الشعب، الأخبار)، أخذت تنشر أخباراً عن مدامه رجال الأمن لأوكار الشيوعيين وأن بعض الناشرين لهذه الأخبار هم من الشيوعيين أمثال زكي عبد الرحمن السعدون المحرر في جريدة الشعب والمحرر منير رزوق والمحامي المترجم عطا الشبخلي العاملين في جريدة الأخبار، وذكر التقرير إن الغرض من ذلك قد يكون تنبيه العناصر الشيوعية لتحطاط لنفسها وبذلك يكون مثل نشر تلك الأخبار حجر عثرة أمام التحقيق وسبباً لإفلات المجرمين^{٥١١}، مما حدا بمديرية الشرطة العامة إلى تقديم اقتراح إلى سعيد قزاز تؤكد فيه ضرورة تنسيب ضابطاً للاستعلامات في مقر هذه الدائرة ليكون وسيطاً بين وحدات الشرطة (المركز) وبين مخابري الصحف لتزويدهم بمعلومات عن الجرائم^{٥١٢} وقبل البت في الموضوع إتصل سعيد قزاز بمدير الرقابة مدحت الجادر للتحقيق بالموضوع بصورة مباشرة فتداول مدير الرقابة مع ممثلي الصحف المحلية بخصوص ذلك الموضوع، ورفع مطالعة بالأمر إلى سعيد قزاز في ٢٥ أيلول ١٩٥٥، أكد فيها إن ممثلي الصحف يأخذون أخبار الجرائم من مراكز الشرطة وأقوال الناس وكلا المصدرين لا يزودان الصحف بأخبار دقيقة، ولهذا ترد الأخبار مشحونة بالأخطاء والمبالغات، وأكد رغبة ممثلي الصحف بوجود ضابط للاستعلامات قادراً على إسداء المعلومات عن تلك الجرائم وأشار إلى ضرورة أن يكون ذلك الضابط على درجة من الثقافة الأدبية والقانونية وأن يكون هناك ضابط استعلامات يرجع إليهم الصحفيون في المساء أيضاً وليس في أوقات الدوام فقط^{٥١٣}، ووجه سعيد قزاز بشأن تعيين ضابط شرطة خاص بالاستعلامات شريطة عدم التفريط

٥١٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥.

الجلسة الثالثة عشرة في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٦١.

٥١١ م.و.د، رقم الملف ٥٣/٤٦، ع/الصحف والمجلات، م/ جريدة الشعب كتاب مديرية التحقيقات الجنائية (السري)، ذي العدد ٨٤٨٨، في ٤ أيلول ١٩٥٥، إلى مديرية الشرطة العامة

٥١٢ م.و.د، رقم الملف ٥٣/٢٠٩، ع/الجرائد والمطابع، م/ نشر أنباء الجرائم في الصحف، كتاب مديرية الشرطة العامة(السري)، ذي العدد ٥١٨٠، في ١٠ أيلول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

٥١٣ المصدر نفسه، تقرير مدحت الجادر في ٢٥ أيلول ١٩٥٥ إلى سعيد قزاز (وزير الداخلية).

ببعض عناصر الشرطة الكفوءة وعدم المساس بـ))الملك الموجود أو طلب مبالغ إضافية على إتمادات ميزانية المديرية لهذا الغرض))^{٥٤}.

وأجاب وجيه يونس مدير الشرطة العام في ٢٦ أيلول ١٩٥٤، بأنه سيتم تنسيب ضابط حقوقي للقيام بالمهمة دون تكليف الميزانية بأي إضافة كانت^{٥٥}. إن تمت الموافقة على هذا الإجراء سمح سعيد قزاز باتخاذ الإجراءات القانونية بحق محرري الصحف الذين يستمرون بنشر أخبار تتضمن معلومات عن أوكار الشيوعيين^{٥٦} وفق المادتين الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤^{٥٧}، الذي استمر العمل به حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

هـ- البارزانيون:

سبق للحكومة العراقية إن أبعدت عددا من البارزانيين إلى مدينة البصرة وصادرت أملاكهم بسبب الحركات العسكرية التي وقعت عام ١٩٤٥، وقد اعد سعيد قزاز في عام ١٩٥٤ مشروع قانون يقضي بإعادة أملاك البارزانيين المصادرة، فحظي بموافقة مجلس الوزراء، وأشار سعيد قزاز إلى أن المحكمة العسكرية سبق لها وإن قضت بأحكام مختلفة ضد جماعة البارزانيين عام ١٩٤٥، وتمت مصادرة أملاكهم، وبعد سنوات رافت الحكومة بحالهم فأعفتهم مما تبقى لهم من مدة محكوميتهم^{٥٨}.

استقر عدد من البارزانيين المنفيين مع عوائلهم في مدينة البصرة منذ عام ١٩٤٧ وبعد مرور تسعة سنوات تقدموا بطلب إلى سعيد قزاز يرجون فيه نقلهم إلى

٥٤ المصدر نفسه، هامش سعيد قزاز على أصل تقرير (مدير الرقابة) مدحت الجادر.

٥٥ المصدر نفسه، كتاب (وجيه يونس) مدير الشرطة العام، العدد/ بلا، في ٢٦ أيلول ١٩٥٥، إلى سعيد قزاز وزير الداخلية.

٥٦ م.و.د، رقم الملف ١٤٦/٥٣، ع/ الصحف والمجلات، م/ جريدة الشعب كتاب وزارة الداخلية ذي العدد ق.س/٣٤٤٧، في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٥، إلى متصرفية لواء بغداد.

٥٧ م.و.د، رقم الملف ٢٠٩/٥٣، ع/ الجرائد والمطابع، م/ نشر أنباء الجرائم في الصحف، نصوص المادتين ٢٢ و ٢٩ من مرسوم المطبوعات رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤.

٥٨ جريدة الزمان، العدد ٥١٦٣، في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٤.

بغداد مدعين بان مناخ المدينة قد اثر فيهم (اثراً سيئاً) وان امراضاً فتاكاً بدأت تنتاب اطفالهم^{٥١٩}، وقد وافق سعيد قزاز على طلبهم بعد الاطلاع عليه^{٥٢٠}.

و- قضية الشيخ الخالصي:

في الوقت الذي اشتد فيه الصراع بين السلطة الحاكمة والشيوعيين، حصلت خلافات بين الشيخ محمد الخالصي^{٥٢١} من جهة وبعض المجتهدين من جهة أخرى لأسباب فقهية، وقد حرص سعيد قزاز على أن لا يستغل الشيوعيين هذه الخلافات للإخلال بالأمن العام، خاصة وان هذه الخلافات قد تزامنت مع (ربيعية الحسين (عليه السلام)) خلال شهر أيلول عام ١٩٥٥، والتي من شعائرها انطلاق مواكب العزاء من المشهد الكاظمي في بغداد إلى مدينة كربلاء، وتشير مديرية التحقيقات الجنائية إلى انه مع اقتراب موعد يوم الزيارة أخذت ((بعض الأوساط الكاظمية تتنبأ بوقوع اعتداء على جماعة المومنا إليه «الخالصي» إذا حاول السفر إلى كربلاء))، وتضيف مديرية التحقيقات الجنائية في التقرير ذاته، إن الخالصي وجماعته قد علموا بالأمر وأوجسوا خيفة من الزيارة^{٥٢٢}.

وكانت التحركات الأمنية من قبل متصرف لواء كربلاء (حسين السعد) الذي طلب من ناحيته تعزيز إمكانياته في توطيد الأمن والمحافظة على سلامة الزوار للمراقد المقدسة^{٥٢٣}، فلجا القزاز إلى تجهيز المتصرفية بثلاث سيارات مسلحة مع ثلاث سرايا من القوة السيارة وإيصالها إلى اللواء قبل يوم من موعد الزيارة. كما اتخذ قراراً جريئاً ليتفادى فيه وقوع ما يعكر الأمن فقد أمر متصرف لواء بغداد بعدم السماح

٥١٩ م.و.د. رقم الملف ٦/١٦/٥٥ قسم، ع/المهاجرة، م/ إبعاد عوائل الشيوخ البارزانيين، صورة عريضة عدد من البارزانيين إلى وزير الداخلية، المرفقة بكتاب متصرفية لواء البصرة ذي العدد ٧/٥/٥٥٢، في ٢٥ نيسان ١٩٥٦، إلى مديرية شرطة لواء البصرة.

٥٢٠ المصدر نفسه هامش وزير الداخلية (سعيد قزاز) على صورة الطلب المؤرخ في ٢٥ نيسان ١٩٥٦،
٥٢١ هو الشيخ محمد الخالصي ابن المجتهد الأكبر مهدي الخالصي، من أكثر علماء العشرينات السياسيين حيوية. للمزيد من التفاصيل، ينظر، حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثاني، ص ٣٨١.

٥٢٢ م.و.د. رقم الملف ١٧/كربلاء/١)، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية، ذي العدد ٩٠٦٢، في ١٩ أيلول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

٥٢٣ المصدر نفسه، كتاب متصرفية لواء كربلاء (السري)، ذي العدد س/ ٣٨٢، في ١٩ أيلول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

لموكب أهالي الكاظمية بالذهاب إلى كربلاء خلال زيارة الأربعين، سواء كان منظمو الموكب من جماعة الخالصي أم الخالصي نفسه أم خصومه^{٥٢٤}. ونتيجة لتلك الإجراءات والتحوطات مرت تلك المناسبة الدينية بسلام دون وقوع حوادث تخل بالأمن العام^{٥٢٥}.

دوره في السياسة الخارجية العراقية:

فضلاً عن اعتماد نوري السعيد على سعيد قزاز بإدارة الشؤون الداخلية فإنه أيضاً كان يعتمد عليه في الأمور التي تتعلق بعلاقات العراق الخارجية، وذلك للخبرة المتراكمة التي اكتسبها خلال خدمته الطويلة في السلك الوظيفي، فضلاً عن جديته وكفاءته العالية وإلمامه باللغة الانكليزية، ولما كان القزاز قد اكتسب خبرة طويلة في قضية الحدود مع إيران خلال مسؤولياته الإدارية فقد كلفه نوري السعيد بالاتصال بالمسؤولين الإيرانيين لإيجاد حلول مناسبة لمشاكل الحدود^{٥٢٦}.

كان نوري السعيد يرمي من خلال إجراء مباحثات مع الجانب الإيراني إلى حسم قضايا قديمة معلقة تخص الحدود بين البلدين وفرض الأمور المتعلقة بالمخاطر الحدودية بين الطرفين ومشاكل المياه والتجاوزات على الحدود، مما لا يتألف والقوانين الدولية^{٥٢٧}.

وكانت إيران طيلة المدة الماضية تحاول التحلل من التزاماتها القانونية بما يحقق مصالحها^{٥٢٨}، كما كثرت النشاطات الشيوعية المعادية لكلا النظامين على

٥٢٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ق.س/٣١٦٤، في ٢٢ أيلول ١٩٥٥،

إلى متصرفية لواء بغداد.

٥٢٥ المصدر نفسه، برقية متصرفية لواء كربلاء، بالعدد ٦٠٣٢، التاريخ غير واضح، إلى وزارة الداخلية.

٥٢٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الثالثة عشر في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٥٥-٢٦٣.

٥٢٧ م.و.د. رقم الملف ١٤/٦/٦١، ع/العلاقات السياسية بين العراق وإيران، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية (شعبة المخابرات السرية)، ذي العدد س/٨٠٦ في ٢٥ نيسان ١٩٦٣، إلى وزارة الخارجية.

٥٢٨ خالد العزي، أضواء على التطور، ص ٦٨.

الحدود المشتركة^{٥٢٩}. وظهرت محاولات إيرانية خلال عام ١٩٥٤ لإقامة صلات مع إسرائيل^{٥٣٠}.

وتشير الوثائق إلى أن الحكومة الإيرانية عن طريق وزير خارجيتها، أبلغت السفير العراقي في طهران (عبد الأمير الآزري) بأنها ستعيد النظر في علاقاتها السياسية مع العراق وستتحالف مع إسرائيل وإنها ستلجأ إلى قطع المياه عن الأراضي العراقية المتاخمة لإيران، ((والقيام بأعمال أخرى مضرّة بالعراق))^{٥٣١}. وحول توتر العلاقات بين العراق وإيران خلال تلك المرحلة اتهمت صحيفة (مردروز) الإيرانية، الملحق العسكري الإيراني في (بغداد) بأنه كان وراء هذا التوتر كونه من مؤيدي سياسة مصدق^{٥٣٢}، إن كل ما تقدم دفع بالحكومة العراقية إلى السعي لتخفيف حدة ذلك التوتر، فإختارة سعيد قزاز ليمثل العراق في مفاوضات تهدف إلى تحسين العلاقات وحسم القضايا المعلقة بين الجانبين.

صدرت الإرادة الملكية في ٢٨ أيلول ١٩٥٤ بإسناد منصب وزارة الداخلية (وكالة) إلى وزير المعارف خليل كنه مدة غياب سعيد قزاز عن العراق^{٥٣٣}، فغادر القزاز بغداد قاصداً طهران صباح يوم الأربعاء الموافق ٢٩ أيلول ١٩٥٤^{٥٣٤}، على رأس وفد ضم عدد من المسؤولين في الحكومة العراقية كان من بينهم بهجة العطية، مدير التحقيقات الجنائية، بعد أن خولت وزارة الخارجية سعيد قزاز البحث في القضايا التي تم التذاكر بها مع المسؤولين

٥٢٩ فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١، ص ٩٣-٩٤.

٥٣٠ م.و.د، رقم الملف ١٠/٧٥/٦/٦١ قسم ع/ السياسة الخارجية مع إيران، بلا موضوع، كتاب وزارة الخارجية (الدائرة السياسية) الشعبة الشرقية (السري)، ذي العدد ش/٤٨/٤٨/١٢٣١٢، في ٣٠ أيار ١٩٥٤، إلى رئاسة الديوان الملكي ورئاسة ديوان مجلس الوزراء.

٥٣١ م.و.د، رقم الملف ١٤/٦/٦١ ع/ العلاقات السياسية بين العراق وإيران، بلا موضوع، صورة برقية السفير العراقي في طهران (عبد الأمير الآزري) بدون عدد وتاريخ، إلى وزير خارجية المملكة العراقية.

٥٣٢ م.و.د، رقم الملف ١٠/٧٥/٦/٦١ قسم ع/ السياسة الخارجية مع إيران، بلا موضوع، كتاب السفارة العراقية في طهران، ذي العدد س/٦٤٣، في ٢٩ أيلول ١٩٥٣، إلى وزارة الخارجية العراقية، (احتوى على تعريب ما جاء في جريدة مردروز الإيرانية) العدد ٢، في ٢٦ أيلول ١٩٥٣.

٥٣٣ جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٤٨١، في ١١ تشرين الأول ١٩٥٤، الإرادة الملكية المرقمة (٨٤٣) في ٢٨ أيلول ١٩٥٤.

٥٣٤ جريدة اليقظة، العدد ٢٠٠٨، في ٣٠ أيلول ١٩٥٤.

الإيرانيين، ومن بينها قضايا الحدود وتردد العشائر بين البلدين وقضايا مياه مندلي وزرياطية^{٥٣٥}.

جرت محادثات بين الجانبين العراقي والإيراني حول تلك القضايا، فضلاً عن تدارس اتفاقية عام ١٩٣٧ بين الجانبين ومناقشة رسوم السمات للزوار، التي خفضت إلى ربع دينار بعد أن كانت ديناراً واحداً. كما تضمنت تسهيلات أخرى، وتم عقد اتفاقية خاصة بالطلبة الدارسين في كلا البلدين، وأشار سعيد قزاق في حديث صحفي نشر بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤ إلى أنه لن يتطرق إلى المواثيق الدفاعية والمسائل العسكرية معرباً عن عدم أحقيته بالتدخل في هذه الأمور^{٥٣٦}.

وكان للمحادثات التي أجراها القزاق في طهران والتي التقى خلالها بشاه إيران محمد رضا بهلوي، تأثير محسوس على تسوية الخلافات بين الدولتين وعلى توطيد الصلات بين الطرفين وتم الاتفاق على مكافحة الشيوعية^{٥٣٧}، وتبذلت المعلومات عن العناصر الشيوعية النشطة بين البلدين، وزود سعيد قزاق بمعلومات وافية عنها بعد أن اثبتت الوثائق التي تم العثور عليها لدى الرئيس الأول (قراقرزو) رئيس فرع حزب تودة في مناطق النفط جنوب إيران التعاون الوثيق بين الشيوعيين الإيرانيين والكويتيين والعراقيين^{٥٣٨}. وحول موضوع مكافحة الشيوعية صرح سعيد قزاق لجريدة (خواندنيها) الإيرانية ((إن التفاهم بين العراق وإيران بشأن مكافحة الشيوعية كان موجوداً منذ القدم وكنا نتعاون معاً في هذا الباب عن كثب، إلا أنه قد جرت محادثات في أسلوب المكافحة))^{٥٣٩}.

ومما تجدر الإشارة إليه إن اتفاقاً تم من خلال تلك المباحثات على مد ونصب أسلاك شائكة في بعض المناطق على الحدود الإيرانية وتم إرسال وفدين إلى المناطق الحدودية لتسوية القضايا المتعلقة وعقد الاتفاقيات الخاصة بين الطرفين^{٥٤٠}، وأكد وزير

٥٣٥ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٨، في ٢٩ أيلول ١٩٥٤.

٥٣٦ د.د.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٩٧٤، السفارة الملكية العراقية في طهران، ترجمة قصاصات الصحف الإيرانية، جريدة خواندنيها الإيرانية، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣٦، ص ٤٨.

٥٣٧ المصدر نفسه، جريدة (ستارة) الإيرانية، في ٧ تشرين الأول ١٩٥٤، وجريدة (هفتكي) الإيرانية في ١٠ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣١، ص ٥٧.

٥٣٨ المصدر نفسه، مجلة (طهران مصور) الإيرانية الأسبوعية في ٨ تشرين الأول ١٩٥٤، ص ٣٢، ٥٩.

٥٣٩ المصدر نفسه، جريدة خواندنيها الإيرانية، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣٦، ص ٤٨.

٥٤٠ المصدر نفسه، جريدة خواندنيها الإيرانية، في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣٦، ص ٤٨.

خارجية إيران (عبد الله انتظام) ضرورة صدور بلاغ يتضمن قضيتين مهمتين، الأولى تتعلق بشؤون الحدود التي لها مساس بالعشائر الساكنة قرب حدود الدولتين والثانية تخص التعاون بشأن مكافحة المخلين بالنظام العام^{٥٤١}.

عاد سعيد قزاز إلى بغداد يوم الأربعاء الموافق ٦ تشرين الأول ١٩٥٤، بعد أن أنهى محادثاته بنجاح^{٥٤٢} وقد استقبله عند وصوله إلى بغداد وكيل رئيس الوزراء وعدد آخر من الوزراء، وشارك أعضاء السفارة الإيرانية باستقباله، وقدم سعيد قزاز تقريره المفصل عن محادثاته مع المسؤولين الإيرانيين إلى مجلس الوزراء^{٥٤٣}. وأشارت صحيفة (بيكار زندكي) الإيرانية إلى أن القزاز قد ضمن تقريره إلى مجلس الوزراء، المحادثات التي أجراها في إيران بشأن التعاون بين العراق وإيران للتكامل بالشيوعيين^{٥٤٤}. وحول تلك الزيارة صرح سعيد قزاز إلى صحيفة الزمان العراقية أن روح التفاهم قد سادت جميع المحادثات التي دارت بينه وبين المسؤولين الإيرانيين في زيارته الأخيرة^{٥٤٥}.

عدت زيارة سعيد قزاز من الزيارات الناجحة خلال تلك الحقبة، وقد رحب مجلس النواب العراقي بالجهود الساعية لتعزيز الروابط بين البلدين^{٥٤٦}. وأثبتت الحكومة العراقية حسن نيتها اتجاه إيران، حتى إن السفير الإيراني في بغداد (حسين قدسي نخعي)، أشاد بالجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في تسوية الخلافات بين البلدين من خلال التسهيلات المقدمة إلى الزوار الإيرانيين والمساعدات التي يبديها الموظفون العراقيون للسفارة الإيرانية في بغداد وتشكيل لجان بشأن المحادثات الخاصة بالخلافات على الحدود لوضع الحلول المناسبة، كما أكد السفير إن انضمام

٥٤١ المصدر نفسه، جريدة فرمان الإيرانية، في ٦ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣٢، ص ٥٦.

٥٤٢ جريدة اليقظة، العدد ٢٠١٤، في ٧ تشرين الأول ١٩٥٤؛ جريدة الزمان، ٥١٥٥، العدد في ٨ تشرين الأول ١٩٥٤.

٥٤٣ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، ٣١١/٤٩٧٤، السفارة الملكية العراقية في طهران، ترجمة قصاصات الصحف الإيرانية، جريدة كيهان الإيرانية، في ١٣ تشرين الأول ١٩٥٤، و٣٢، ص ٥٨.

٥٤٤ المصدر نفسه، جريدة (بيكار زندكي) الإيرانية، في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٤، و٥٢، ص ٩٥.

٥٤٥ جريدة الزمان، العدد ٥١٦٣، في ١٧ تشرين الأول ١٩٥٤.

٥٤٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥.

الجلسة الثالثة عشر في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٢٦٣.

إيران إلى ميثاق بغداد^{٥٤٧} له وقع حسن للغاية ((وان انضمام إيران إلى هذا الميثاق سيؤدي إلى اتساع نطاق نفوذ إيران الثقافي والأدبي في هذه الأقطار الأمر الذي سيؤدي بالنتيجة إلى تعزيز حسن التفاهم بين الشعوب المتجاورة))^{٥٤٨}.

وعلى الرغم من كل تلك النجاحات التي تحققت خلال زيارة القزاق إلى إيران، إلا أنه وجه المسؤولين باستمرار مراقبة الحدود مع إيران، وخصصت سيارة مسلحة تقوم بالتجوال في بعض المناطق الحدودية الجنوبية من العراق للحيلولة دون تسرب العناصر غير المرغوب فيها، كما وأن الزوارق النهرية قائمة بالمهمة نفسها^{٥٤٩}.

وحرصاً من سعيد قزاق على إبداء حسن نية الحكومة العراقية اتجاه الجارة إيران، كان يقابل أية مبادرة حسنة منها بعمل يساعد على إحلال التفاهم والاستقرار الداخلي، فصدر في ٢٢ شباط ١٩٥٦، بياناً أكد فيه التزام العراق بمبدأ المقابلة بالمثل بعد أن وافقت السلطات الإيرانية على السماح لسلطاتها الإدارية بقبول ما يرد إليها من القنصليات العراقية في إيران من أوراق قضائية عن المحاكم العراقية وإرسالها إلى الجهات القضائية الإيرانية للتبليغ، وكان بيان سعيد قزاق مستنداً إلى موافقة وزارة العدلية العراقية في ١٣ شباط ١٩٥٦^{٥٥٠}.

٥٤٧ أعلنت نصوصالميثاق في ٢٦ شباط ١٩٥٥، في كل من بغداد وأنقرة، وانضمت إليه بريطانيا في ٥ نيسان ١٩٥٥ ثم تبعتها باكستان في ٢٢ أيلول ١٩٥٥ وإيران في ٣ تشرين الثاني من العام نفسه، وأصبحت الولايات المتحدة مرتبطة كمراقب لبعض لجان الميثاق، غير أن بعض الدول العربية كمصر وسورية أبدتا معارضة له، عبد الرزاق الحسني المصدر السابق، ج٩، ص٢١٥.

٥٤٨ م.و.د. رقم الملف ١٤/٦/٦١، ع/العلاقات السياسية بين العراق وإيران، م/بلا موضوع، كتاب وزارة الخارجية (السري)، ذي العدد ٧٤١/٧٤١/٦٣٨٢٢، في ٥ كانون الأول ١٩٥٥، والذي يحتوي على صورة كتاب السفارة العراقية في طهران ذي العدد ٧٥٣/١/٧ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٥٥، المتضمن تصريحات (حسين قديمي نخعي) السفير الإيراني في بغداد لمراسلي جريدتي (اطلاعات و كيهان) الإيرانيتين.

٥٤٩ م.و.د. رقم الملف ٢١/٤/١٣، ع/المخافير العراقية الواقعة في لواء البصرة، بلا موضوع، كتاب مديرية الشرطة العامة، ذي العدد ٦٤٧٠ في ١٩ كانون الأول ١٩٥٤، إلى وزارة الداخلية.

٥٥٠ بيان وزير الداخلية سعيد قزاق، ذي العدد ٣١٢ في ٢٢ شباط ١٩٥٦، فؤاد الراوي، المصدر السابق، ص٣٦٨.

ويمكن القول بان مشاكل الحدود مع إيران قد أخذت مجاًلاً في الفعاليات السياسية العراقية، فكان سعيد قزاز أحد السياسيين العراقيين القلائل في التاريخ المعاصر ممن ساهم بشكل مباشر في تذليل بعض تلك المشاكل والعمل على تصفية الأجواء بين البلدين خدمة للمصالح العام، وتجنباً لما قد يحصل من ملاحظات لا تخدم المنطقة والقضايا العربية والتي كانت إيران تسعى لإثارتها بين الحين والآخر.

ومن الإسهامات الأخرى لسعيد قزاز على الصعيد الخارجي، ترؤسه وفداً رسمياً إلى تركيا، للتداول مع المسؤولين الترك في شؤون تنفيذ البروتوكول الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بين العراق وتركيا سنة ١٩٤٦، وكان سعيد قزاز قد غادر إلى أنقرة في ١١ آب ١٩٥٥، على رأس وفد رسمي ضم عدداً من المسؤولين العراقيين من بينهم مدير التحقيقات الجنائية بهجة العطية، وقد اسند منصب وزارة الداخلية إلى وزير المواصلات والأشغال العامة صائب صالح الجبوري، مدة غياب سعيد قزاز خارج العراق^{٥٥١}. وعلق سعيد قزاز على هذه الزيارة بقوله سبق للحكومة العراقية إن عقدت مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار ((ومما تنص عليه المادة السادسة منها عقد اتفاق بين الحكومتين بشأن التعاون المتقابل في (أمر الأمن، وإن المادة العاشرة من البروتوكول الملحق بالمعاهدة تنص على اتفاق الطرفين في تبادل المعلومات والأنباء الخاصة بالدعايات المضرة والمبادئ الهدامة الممنوعة وفقاً لقوانين البلدين...))^{٥٥٢}. كما صرح القزاز في أنقرة لمراسل جريدة (ترجمان) التركية التي تصدر في استانبول عن بعض لأعمال التي قام بها والتي تخص تنفيذ البروتوكول المتعلق بمعاهدة الصداقة لعام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا، وأشار إلى تبادل المعلومات بين البلدين عن المبادئ الهدامة والممنوعة، مؤكداً أنه سيغادر أنقرة إلى استانبول ومنها إلى العاصمة الفنلندية (هلسنكي) مع بعثة قوامها (١٢) شخصاً للاشتراك في

٥٥١ جريدة الزمان: العدد ٥٤٠٧ في ٩ آب ١٩٥٥.

٥٥٢ المصدر نفسه.

مؤتمر وحدة البرلمانات الدولية^{٥٥٣}، الذي رأسه وزير المعارف خليل كنه واستعرض الوفد في ذلك الاجتماع سياسة العراق من نواحي متعددة منها موقف العراق اتجاه المشاكل العربية والعالمية، والوضع العربي (الإسرائيلي) والاتفاقية العراقية التركية^{٥٥٤}. عاد بعدها سعيد قزاز إلى بغداد ظهر يوم الأحد الموافق ٥ (أيلول ١٩٥٥)، بعد أن اشترك في المؤتمر البرلماني المنعقد في العاصمة الفنلندية هلسنكي مع بعض أعضاء الوفد البرلماني العراقي^{٥٥٥}.

وفي حزيران عام ١٩٥٧ شارك سعيد قزاز في اجتماعات (ميثاق بغداد) المنعقدة في العاصمة الباكستانية (كراتشي) ضمن الوفد الذي ترأسه نوري السعيد وضم فضلاً عن سعيد قزاز كل من فاضل الجمالي وتوفيق السويدي وبرهان الدين باش أعيان، وأسندت وزارة الداخلية (وكالة) إلى صالح الجبوري وزير المواصلات والأشغال مدة غياب سعيد قزاز عن العراق^{٥٥٦}. وكان أبرز نتائج تلك الاجتماعات حصول العراق على (٥٠) طائرة من طائرات الحلف البالغة (١٥٠) طائرة، ووزع الباقي على باكستان وإيران وتركيا^{٥٥٧}.

وقد عاد الوفد إلى بغداد في ٦ حزيران ١٩٥٧^{٥٥٨}. وأشارت صحيفة الزمان إلى ورود دعوته إلى سعيد قزاز من الحكومة الهولندية لزيارة هولندا للوقوف على المشاريع الإنشائية والتنظيمات الإدارية فيها، وكان من المنتظر أن يقوم سعيد قزاز بالزيارة خلال شهر تموز عام ١٩٥٧^{٥٥٩}. إلا أن استقالة الوزراء في ١٩ حزيران ١٩٥٧ حالت دون ذلك.

٥٥٣ المصدر نفسه.

٥٥٤ للمزيد من التفاصيل، ينظر: خطاب خليل كنه في مؤتمر هلسنكي، جريدة الأخبار، العدد ٤١٣٦، في ٢ أيلول ١٩٥٥.

٥٥٥ جريدة الزمان، العدد ٥٤٣٠، في ٦ أيلول ١٩٥٥.

٥٥٦ رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص ٣٠٨-٣٠٩.

٥٥٧ توفيق السويدي، المصدر السابق، ص ٦٧؛ رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

٥٥٨ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٦٧.

٥٥٩ جريدة الزمان، العدد ٥٩٦٤، في ١٠ حزيران ١٩٥٧.

دوره في وزارة السعيد الثالثة عشر:

في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، قدم نوري السعيد استقالته، فعهد إليه الملك بإعادة تأليفها^{٥٦٠}، فألفها في اليوم ذاته بعد إجراء تعديلات طفيفة على هيئتها^{٥٦١}، وقد احتفظ القزاز بوزارة الداخلية.

استمر القزاز في التزامه بتطبيق القانون باقتناع تام ولا نجد تغييراً يذكر في نهجه، ويشير الدكتور كمال السامرائي إلى أن اتجاهه هذا يتجسد من خلال احترامه للقانون والنظام، وإن قرارات نوري السعيد في تلك المرحلة تمثل رأي الحكومة، وعليه فإن القزاز كان مقتنعاً بتلك القرارات ويرى ضرورة إتباعها واحترامها لأنها في صالح البلد (حسب اعتقاده)، واعتبر أية معارضة لهذه القوانين والقرارات مخالفة تستحق العقوبة^{٥٦٢}. ولم تتوقف الدوائر الأمنية الداخلية عن تقديم المقترحات والتحقيقات إلى المراجع المختصة بشأن العناصر الشيوعية ومتابعتها بالشكل الذي يعيق عملها^{٥٦٣}.

١- مؤتمر المحامين العرب:

كان الثالث من آذار عام ١٩٥٦ موعداً لانعقاد مؤتمر المحامين العرب الثاني في القاهرة، وقد رغب عدد من المحامين العراقيين في الاشتراك في هذا المؤتمر، وترافق مع هذا الموعد تأزم واضح في العلاقات العراقية- المصرية، فرفضت الحكومة العراقية سفر لغيف منهم إلى القاهرة، وبناءً على هذا الإجراء أصدرت نقابة المحامين العراقيين بياناً إلى الشعب العراقي في ٢٣ شباط ١٩٥٦، بينت فيه قرار اللجنة الإدارية لنقابة

٥٦٠ جريدة البلاد، العدد ٤٥٢٣، في ١٨ كانون الأول ١٩٥٥.

٥٦١ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٦: محمد حسن سلمان، المصدر السابق، ص ٢٨٦.

٥٦٢ مقابلة مع كمال السامرائي، في ٢٠ كانون الأول ١٩٩٨.

٥٦٣ م.و.د. رقم الملف ٩/بغداد/٤، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية (الشعبة الخاصة) ذي العدد ١٢٣٦٠، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

المحامين بعدم الاشتراك في المؤتمر لمنع الحكومة سفر عدد كبير من المحامين^{٥٦٤} كما ابلغ نقيب المحامين العراقيين (حسين جميل) نقابة المحامين في القاهرة بعدم الاشتراك لمنع الحكومة العراقية عدد من المحامين من السفر، وكان بعضهم أعضاء في مجلس النقابة ومحاضرين في المؤتمر^{٥٦٥}.

تلقت نقابة المحامين العراقيين برقية من نقابة محامي مصر تسجل فيها لمحامي العراق موقفهم العربي هذا وتأسف لحرمانهم من الاشتراك في المؤتمر^{٥٦٦}. ومما تجدر الإشارة إليه إن سكرتارية المكتب الدائم للمؤتمر في القاهرة رفضت مشاركة النواب المحامين العراقيين^{٥٦٧}، الذين رغبوا بالمشاركة في المؤتمر مشيرة إلى أنها لا تقبل ((اتصالاً عن غير طريق نقابة المحامين في العراق))^{٥٦٨}، مما أخرج الحكومة العراقية، وعلى أثر هذا أدلى القزاق بتصريح بيّن فيه الأسباب التي أدت إلى اتخاذ مجلس الوزراء في ١٢ تشرين الأول ١٩٥٣ قراراً بعدم السماح للمحكومين بجرائم الشيوعية والذين تتوفر ضدهم الأدلة لدى دوائر الأمن من السفر إلى الخارج، إلا لغرض الدراسة والمعالجة الطبية، وأضاف إن الدوائر المختصة ((امتنعت بناءً على الأسباب المذكورة آنفاً منح جوازات السفر أو تجديدها لتسعة عشر محامياً من مجموع المحامين في العراق البالغ عددهم حوالي الـ (١٠٠٠)، وقد توافر لدى دوائر الأمن عنهم معلومات لا تشجع على السماح لهم بمغادرة العراق حذراً من أن يزاولوا نشاطاً يضر بمصلحة البلاد))^{٥٦٩}.

اعترض نائب البصرة (حسن عبد الرحمن) على بيان سعيد قزاق مؤكداً إن المنع الذي حصل لبعض أعضاء الهيئة الإدارية لنقابة المحامين في العراق مخالفة

٥٦٤ جريدة الزمان، العدد ٥٥٧٥، في ٢٤ شباط ١٩٥٦: محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق أسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص ٩٥.

٥٦٥ كتاب المؤتمر الثاني للمحامين العرب، مطبعة حجازي، مصر، ١٩٥٦، ص ٣٥.

٥٦٦ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٩.

٥٦٧ وهم كل من عبد الكريم كنه، محمود بابان، شاكر ماهر، إبراهيم الحمداني، علا الدين الوسواسي ومحمد مهدي الوهاب.

٥٦٨ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٩.

٥٦٩ انظر، نصاليان الذي أدلى به سعيد القزاق، جريدة الزمان، العدد ٥٥٧٩، في ٢٨ شباط ١٩٥٦.

صريحة لأحكام القانون الأساسي، وإن من الممكن معاقبة العراقي الذي يرتكب جريمة خارج العراق بناءً على التعديل الأخير لقانون العقوبات، وأكد إن النقابة تقدمت بمذكرة إلى وزارة العدل بتاريخ العاشر من آذار ١٩٥٦ حاولت فيها إزالة سوء التفاهم بينها وبين وزارة الداخلية، إلا إن الدوائر الأمنية لم ترد على ذلك^{٥٧٠}، ورداً على هذا التعليق أجاب القزاز إن ((العمل الذي قامت به الحكومة كان منطقياً تمام الانطباق مع القوانين المرعية وأنه لا يخالف أحكام الدستور، ولو كان معالي النائب المحترم يمارس السلطة وهو مسؤول في الحكم لما تردد في قبول اتخاذ الحكومة لتلك الإجراءات))^{٥٧١}، واكتفى المؤرخ العراقي المعروف عبد الرزاق الحسني بالتعليق على هذه الحادثة بقوله إن ((السياسة لعبت دوراً رئيسياً لخلق الأسباب التي تحول دون اجتماع محامي العراق بإخوانهم المحامين العرب خشية افتضاح ما يجري في العراق))^{٥٧٢}.

ب- القزاز وحزب المؤتمر الوطني:

بعد إن خلت الساحة من الأحزاب السياسية على اثر صدور مرسوم الجمعيات رقم (١٩) لسنة ١٩٥٤، جرت الاتصالات بين أعضاء الحزبين المنحلين (الوطني الديمقراطي والاستقلال) لتأليف أول حزب سياسي بموجب مرسوم الجمعيات وباسم (حزب المؤتمر الوطني) وذلك في ١٦ حزيران ١٩٥٦^{٥٧٣}، تمهيداً لتكوين الجبهة الوطنية^{٥٧٤}. ومن مناهج هذا الحزب السعي إلى تحرير الأقطار العربية المناضلة في سبيل استقلالها، وتطوير الجامعة العربية على أسس تلبي مصالح العرب، والعمل على إيجاد وضع سياسي يضمن تطبيق (أحكام القانون الأساسي،

٥٧٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦.

الجلسة الثالثة والأربعين في ٢٣ أيار ١٩٥٦، ص ٧١٧.

٥٧١ المصدر نفسه، ص ٧١٧.

٥٧٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ١١.

٥٧٣ جريدة الأخبار، العددان ٤٣٧٦ و ٤٣٧٧ في ١٦ و ١٧ حزيران ١٩٥٦.

٥٧٤ كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٦٤٥.

وأبعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي والعمل على تعزيز التعاون بين المواطنين باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعدّ العرب والكرد شركاء في هذا الوطن.^{٥٧٥}

قام فائق السامرائي وحسين جميل في ١٦ حزيران ١٩٥٦ بتقديم طلب الهيئة المؤسسة للحزب إلى وزير الداخلية سعيد قزاز فأحالته بدوره إلى الجهات المختصة للتحقيق عن طالبي التأسيس، وبعد مداوولات أجرتها الجهات المختصة أجابت في ٧ تموز ١٩٥٦ بأن المصلحة العامة تتطلب رد الطلب وعدم الموافقة على إنشاء هذا الحزب والذي سبق لأعضائه أن خرجوا عن الأهداف المقررة. كما إن أسباب حل كلا الحزبين المؤتلفين في حزب (المؤتمر الوطني) هذا لا تزال قائمة، وقدمت الجهات المختصة كشفاً تفصيلياً بالمعلومات الخاصة بمقدمي الطلب إلى سعيد قزاز.^{٥٧٦}

بعث سعيد قزاز بعد أن وردته هذه المعلومات كتاباً إلى طالبي تأسيس الحزب متضمناً رفض الطلب وعدم السماح بإجازة الحزب^{٥٧٧}، مؤكداً فيه أن مناهج الحزب بعيد عن تأمين سياسة عملية ايجابية تخدم مصالح العراق وأهدافه الوطنية وتحفظ كيانه واستقلاله، مشيراً إلى أن في المادة الخامسة من مناهج اتهام ضمني للسلطات القائمة بعدم تطبيق القانون الأساسي وعدم وجود نظام برلماني في البلد، فضلاً عن أن المادة السادسة منه تفرق بين العناصر التي يتألف منها الشعب العراقي وتخلق روح الكراهية بينهم^{٥٧٨}، وكرر سعيد قزاز ما سبق إن أشار إليه في الكتاب المرسل إلى طالبي التأسيس خلال مؤتمر صحفي عقده في ديوان وزارة الداخلية، حضره مدير التوجيه العام (خليل إبراهيم) ومندوبو الصحف المحلية ومراسلو وكالات الأنباء، موضحاً الأسباب التي دعت الحكومة إلى سحب إجازة الحزب الوطني

٥٧٥ للمزيد من التفاصيل عن مناهج الحزب، ينظر: جريدة الحرية، العدد ٦١٠، في ١٧ حزيران ١٩٥٦: كامل الجادرجي؛ المصدر السابق، ص ٦٤٦-٦٤٧: محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٤٣٤. (وردت كذلك كلمة شركاء في الدستور المؤقت الذي أعلن بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وكان ورودها خطأ واضح، إذ إن من حق الشريك أن ينهي الشراكة، وواقع الحال ليس كذلك بين العرب والكرد في العراق).

٥٧٦ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ١٩٢: إبراهيم الجبوري، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

٥٧٧ ينظر: نصكتاب سعيد قزاز، ذي العدد ١٠٨٤٥، في ٩ تموز ١٩٥٦. محمد مهدي كبة، المصدر السابق، ص ٤٣٥.

٥٧٨ جريدة الشعب، العدد ٣٥٦٥، في ١٠ تموز ١٩٥٦: جريدة الزمان، العدد ٥٦٨٨، في ١٠ تموز ١٩٥٦.

الديمقراطي في ٢ أيلول ١٩٥٤، وأكد أن الوزارة استناداً إلى قانون الجمعيات الجديدة قد أجازت (٣٢٦) جمعية في مختلف أنحاء القطر وهذا دليل على إن الحكومة تسعى لتشجيع كل نشاط جماعي لخدمة البلاد ورعاية المصلحة العامة، ولكنها في الوقت نفسه لا تفسح المجال أمام الذين يريدون استغلال هذا النشاط لإغراضهم. وأشار إلى بعض مواد منهاج الحزب التي كانت من أسباب رفض الطلب، وأضاف إلى أن جميع المخلصين يحرصون على تجنب العراق عهود الفوضى والاضطراب والبطالة التي عانى من نتائجها المؤلمة سنين طويلة، وأن تنصرف الجهود إلى مواصلة هذه الحركة الإنشائية القائمة الآن في البلاد، ومن أجل الأهداف التي تفرضها المصلحة العامة^{٥٧٩}.
لم يقتنع طالبو تأسيس الحزب بصحة الرأي الذي أبداه سعيد قران، فقدموا طلباً تمييزياً إلى مجلس الوزراء في ١٦ تموز ١٩٥٦^{٥٨٠}. شككوا فيه بأقوال سعيد قران، وأوضحوا إن مصلحة العراق لا تكون عن طريق الأحلاف الاستعمارية التي أدت إلى عزل العراق عن الأقطار العربية^{٥٨١}، كما ناقشت اللائحة التمييزية بصورة مسبقة قرار وزير الداخلية، وتطرقت إلى السياستين الداخلية والخارجية^{٥٨٢}، وبعدها أدرك أصحاب الطلب بأن مجلس الوزراء سيؤيد قرار سعيد قران فتشبهوا بمختلف الوسائل لتأخير عرض الطلب على مجلس الوزراء ونجحوا في هذا العمل مما مكن أقطاب الحزبين من استعمال اسم الحزب في نشاطاتهم السياسية اللاحقة^{٥٨٣}.

ج - موقفه من الحركة الوطنية بعد أحداث السويس في مصر عام ١٩٥٦:
بعد تأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦، دخل الشعب العربي وعلى امتداد قومي واسع في مواجهة وطنية مع الاستعمار، متضامناً مع الشعب العربي في مصر، وفي آب ١٩٥٦ أصدر رئيس الوزراء (نوري السعيد) بياناً أشار فيه إلى خطورة إسرائيل على

٥٧٩ جريدة الزمان، العدد ٥٦٨٨، في ١٠ تموز ١٩٥٦؛ محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٤٣٦؛ فاضل حسين، المصدر، ص ٣٦٩.

٥٨٠ للمزيد من التفاصيل عن لائحة تمييز قرار وزير الداخلية، ينظر: عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق ج ١٠، ص ٣٣-٣٦.

٥٨١ جعفر عباس حميدي: التطورات والاتجاهات...، ص ١٩٣.

٥٨٢ جريدة الشعب، العدد ٣٥٧١، في ١٧ تموز ١٩٥٦.

٥٨٣ فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣٧٤.

العرب مؤكداً إن التأميم حق من حقوق الدول، وإن الحكومة العراقية إلى جانب مصر فيما يضمن كرامتها^{٨٤}، إلا إن المعارضة لم تطمئن إلى نيات نوري السعيد في هذا البيان، فدعت الأحزاب الوطنية والمنظمات المهنية إلى الإضراب العام يوم ١٦ آب من العام نفسه للإعراب عن تأييد مصر ومواجهة المخططات التي كانت تعد في مؤتمر لندن^{٨٥}، فاضطربت بغداد ومناطق مختلفة من أنحاء القطر كالموصل والرمادي والحلة^{٨٦}، وكان لحزب البعث العربي الاشتراكي دور فعال في قيادة انتفاضة الشعب انتصاراً لمصر، وقامت الشرطة بالتصدي للمتظاهرين واعتقلت بعض قادة الحركة الوطنية^{٨٧}.

واستعداداً لمواجهة المد الثوري قامت الحكومة بعد عودة نوري السعيد من لندن في (أوائل آب ١٩٥٦)، بوضع خطة للجيش العراقي معاملة لخطه امن بغداد التي اسهم سعيد قزاق في إعدادها نهاية عام ١٩٥٣^{٨٨}. ويشير الدكتور مؤيد الوندادي إلى إن بريطانيا أصبحت مطمئنة على الوضع الداخلي في العراق والذي يمكن السيطرة عليه، بعد أن تسلمت تأكيدات من سعيد قزاق بهذا الشأن، والذي أخذ يحث بريطانيا على ضرورة توجيه ضربة عسكرية ضد مصر، لأن نجاح عملية التأميم ستؤدي في المستقبل إلى زوال النظام السياسي في العراق، فضلاً عن زوال النفوذ البريطاني ذاته من منطقة الشرق الأوسط^{٨٩}. غير إن الإجراءات المشددة لم تقلل من شدة الإضراب الذي عبر عن الروح القومية التضامنية مع الشعب العربي.

٨٤ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق ج ١٠، ص ٩٥، لم يكن ذلك البيان سوى نراً للرماد في العيون، فإن نوري السعيد كان يرى ضرورة إفشال قرار التأميم وإيد دعوة بريطانيا لضرب عبد الناصر. للمزيد من التفاصيل، ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية - البريطانية، ص ٢٢٩-٢٤٤.

٨٥ المؤتمر الذي دعت إليه بريطانيا العديد من الدول للاجتماع في لندن، لتنظيم الملاحه عبر قناة السويس في ١٦ آب ١٩٥٦، اعتذرت مصر عن حضور ذلك المؤتمر، للمزيد من التفاصيل، ينظر: صالح محمد العابد "انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦"، مجلة آفاق عربية، العدد ٥، بغداد ١٩٩٠، ص ٢٨٥.

٨٦ سعاد خيري، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٨٧ نضال البعث، المصدر السابق، ص ١٢-١٣.

٨٨ للمزيد من التفاصيل، راجع الفصل الثاني من الدراسة، ص ٥٩.

٨٩ مؤيد إبراهيم الوندادي، من ملفه السويس "حقائق جديدة عن العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦"، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، بغداد، ١٩٩٠، ص ٤٦.

استدعى سعيد قزان مدير الشرطة العام (وجيه يونس) يوم ٣ أيلول ١٩٥٦ وأبلغه أن عسكرياً سيحل محله، نظراً للظروف التي يتوقعها نوري السعيد والتي من المحتمل أن تستجد في سورية والعراق نتيجة هجوم تدبره بريطانيا على السويس^{٥٩٠}.

وفي اليوم التالي (أحيل وجيه يونس على التقاعد، وقد وجه له القزان كتاب شكر للخدمات التي قدمها والجهود التي بذلها في رفع مستوى الشرطة العراقية^{٥٩١}). كما خاطب القزان وزارة الدفاع لإسناد مديرية الشرطة العامة (وكالة) إلى أمير اللواء الركن (عباس علي غالب)^{٥٩٢}، فوافقت الوزارة على ذلك الطلب في ٦ أيلول ١٩٥٦^{٥٩٣}، وبأشرف أعماله في ٨ أيلول من نفس العام^{٥٩٤}.

أدى نجاح الإضراب في ١٦ آب ١٩٥٦ رغم محاولات السيطرة عليه إلى تشجيع الشعب للقيام بإضرابات أخرى كان أوسعها ذلك الذي حدث في مدينة الموصل والذي بدأ به تجار الأغنام في ٢٨ آب ١٩٥٦، احتجاجاً على رسوم البلدية المضافة على ذبح الأغنام، ثم تبعه إضراب القصابين في الأول من أيلول من العام نفسه، فتوسع الإضراب في ٣ أيلول ١٩٥٦ ليشمل قضية ونواحي اللواء منها تلعفر وسنجان وزاخو والعمادية ولتأزم الموقف وافقت البلدية على إلغاء الضريبة الجديدة وإعادة الرسوم إلى ما كانت عليه سابقاً^{٥٩٥}. واستعانت السلطة المحلية برجال الدين فاصدر مفتي الموصل (محمد حبيب العبيدي) بياناً طالب فيه إنهاء الإضراب كونه يلحق الضرر بالضعفاء والمساكين^{٥٩٦}. وللوقوف على الوضع هناك غادر سعيد قزان قاصداً الموصل في صباح يوم ٨ أيلول ١٩٥٦^{٥٩٧}. وأصدرت مديرية التوجيه والإذاعة العامة بياناً أكدت فيه

٥٩٠ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٩٦.

٥٩١ جريدة الشعب، العدد ٣٦١١، في ٥ أيلول ١٩٥٦.

٥٩٢ م.و.د. رقم الملف ٤-١٤٢٩، ع/عباس علي غالب، كتاب وزارة الداخلية (السري) ذي العدد ق.س/٢٤٤٥، في ٦ أيلول ١٩٥٦، إلى وزارة الدفاع.

٥٩٣ المصدر نفسه، كتاب وزارة الدفاع، ذي العدد ٤١/٤١/٣٢٨، في ٦ أيلول ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية.

٥٩٤ المصدر نفسه، أمر وزارة الداخلية، ذي العدد ١٤٣١٨، في ١٠ أيلول ١٩٥٦، إلى وزارة الدفاع.

٥٩٥ نمرطه ياسين، المصدر السابق، ص ٣٠٢؛ رياض رشيد ناجي الحيدري، المصدر السابق، ص ٤٥٧.

٥٩٦ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ١٤٤.

٥٩٧ جريدة الشعب، العدد ٣٦١٤، في ٩ أيلول ١٩٥٦.

تطبيق قانون صيانة الأمن في الإضراب رقم (٧٠) لسنة ١٩٣٢، وإعلان حالة الإضراب غير الاعتيادي في لواء الموصل^{٥٩٨}، ولجأت الحكومة إلى إصدار مرسوم الطوارئ رقم لسنة ١٩٥٦، الذي منح رئيس الوزراء صلاحيات لصيانة الأمن من خلال فرض الرقابة على الصحف والمجلات والكتب واعتقال الأشخاص المشتبه بهم مهما كانت صفاتهم ووظائفهم وغيرها من الصلاحيات^{٥٩٩}، كما أشارت جريدة الحوادث إلى العنف والتخريب الذي ساد اللواء من جراء أعمال بعض الجماعات الذين القوا الرعب في قلوب المواطنين فتسببوا في تعطيل الحركة الاقتصادية وشل المصالح الشعبية^{٦٠٠}، وحين وصل سعيد قزاز إلى الموصل في ٨ أيلول ١٩٥٦ كان الإضراب قد انتهى^{٦٠١}، إلا أنه عمل على اتخاذ جميع الإجراءات الفورية لتهدئة الوضع العام وعودة المضربين إلى مزاولة أعمالهم حتى أخذت الحالة تعود إلى مجراها الطبيعي وساد الأمن والنظام مجدداً في اللواء^{٦٠٢}، وبعد إجراء التحقيقات أصدرت مديرية التوجيه والإذاعة العامة بياناً وصفت فيه المحرضين على الإضراب في مدينة الموصل بأنهم من ذوي الميول الهدامة، فانصاع القصابون لهم فتوسع الإضراب ليشمل بعض أصحاب المصالح الأخرى^{٦٠٣}. وتجدر الإشارة إلى أنه بقي القبض على عدد من المشتبه بهم من أهالي الموصل، كان من بينهم محامون ونواب سابقون^{٦٠٤}، أُبعد بعضهم إلى سجن نقرة السلطان. وبعد إن انتهت حالة التوتر في الموصل توجه القزاز إلى سرسنة لغرض الراحة بعد أن أثمرت جهوده في تحقيق ما تصبو إليه الحكومة^{٦٠٥}.

وكان للقزاز موقف خاص يكشف عن بعد نظره تجاه الإضراب في الموصل، إذ يذكر يوسف الحاج الياس بان الزعيم الركن (سعد علي) كان قائداً للقوات العسكرية

٥٩٨ جريدة الزمان، العدد ٥٧٣٥، في ٩ أيلول ١٩٥٦.

٥٩٩ للمزيد من التفاصيل عن مرسوم الطوارئ، ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٨٣٦٢، في ١٠ أيلول

١٩٥٦: جريدة الشعب العدد ٣٦١٥، في ١٠ أيلول ١٩٥٦.

٦٠٠ جريدة الحوادث، العدد ٤١٠٠، في ١٠ أيلول ١٩٥٦.

٦٠١ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧،

الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٥٦، ص ١٧٧.

٦٠٢ جريدة الحوادث، العدد ٤١٠٠، في ١٠ أيلول ١٩٥٦.

٦٠٣ سعاد خيري، المصدر السابق، ص ٢٧٦.

٦٠٤ جريدة الحوادث، العدد ٤١٠١، في ١١ أيلول ١٩٥٦.

٦٠٥ جريدة الحوادث، العدد ٤١٠٤، في ١٤ أيلول ١٩٥٦.

للمنطقة العرفية الثانية في كركوك وقد تلقى برقية من وزارة الدفاع تطالبه فيها بسوق عدد آخر من المشتبه بهم من لواء الموصل إلى المجلس العرفي لمحاكمتهم بتهمة إحداث الفوضى، وحين علم القزاز بهذا الأمر أجرى اتصالاته الفورية بنوري السعيد رئيس الوزراء ليعلمه بأن مثل هذا الإجراء سيساعد على إرباك الوضع في البلاد وربما تتجدد الاضطرابات في الموصل، وإزاء ما تقدم به سعيد قزاز لم ير الرجل الذي امتاز ببعد نظره (السعيد) بداً من الموافقة تجنباً للمشاكل^{٦٠٦}. واستمر العمل بقانون الأمن رقم (٧٠) لسنة ١٩٣٢، في لواء الموصل لغاية ٢٧ أيلول ١٩٥٦ حين قرر مجلس الوزراء إيقاف العمل به والعفو عن المبعدين، وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٦ تم إعادتهم إلى لواء الموصل^{٦٠٧}.

تولى سعيد قزاز فضلاً عن منصبه، منصب وزير المعارف (وكالة) في ١٩ أيلول ١٩٥٦ مدة غياب خليل كنه عن العراق^{٦٠٨}، فقد سافر الأخير إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ أيلول على رأس وفد لحضور مؤتمر حكام صندوق النقد الدولي الذي يعقد في واشنطن في ٢٤ من الشهر نفسه^{٦٠٩}.

وفي ٩ تشرين الأول ١٩٥٦ حدثت اضطرابات في مدينة السليمانية لمناسبة تشييع الشيخ (محمود الحفيد) الزعيم الكردي المشهور، بعد إن أراد الجمهور الغفير إطلاق صراح نجله الشيخ لطيف، الذي كان موقوفاً في سجن المدينة، فلم توافق السلطات المحلية على ذلك، فهاجم عدد منهم باب السجن قاصدين كسره^{٦١٠}، فاصطدموا بالشرطة وسقط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين، واستطاعت الشرطة أن تلقي القبض على عدد منهم وتفرق الباقي في يوم واحد^{٦١١}. وحين علم القزاز بما جرى في السليمانية أمر بإجراء تحقيق حول الحادث نتج عنه فصل مدير شرطة اللواء، وأشار القزاز إلى هذا الأمر أمام محكمة الشعب إذ ذكر بأن صلة صداقة تربطه بالشيخ محمود وأنه زاره في المستشفى حينما كان مريضاً،

٦٠٦ مقابلة مع يوسف الحاج الياس، في ٣ نيسان ١٩٩٩.

٦٠٧ نمر طه ياسين، المصدر السابق، ص ٢٩٩.

٦٠٨ جريدة الشعب، العدد ٣٦٢٤، في ٣٠ أيلول ١٩٥٦.

٦٠٩ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٦٥.

٦١٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧.

الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص ١٧٧، جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

٦١١ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٦٦.

وعندما علم بوفاته كان من بين الذين اشتركوا في تشييع جنازته إلى محل بعيده عن بغداد،
وابرق برقيات التعازي إلى ابنائه^{٦١٢}.

تجددت الاضطرابات في انحاء عديدة من العراق احتجاجاً على موقف
الحكومة من العدوان الثلاثي على مصر، وهب الطلاب يحتجون وفي طليعتهم أساتذتهم
خلال شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٦. ووصف السفير البريطاني في بغداد مايكل
رايت (M. Raet) في تقريره السنوي لعام ١٩٥٦ بأن التظاهرات جاءت ((تحت
تحريض من إذاعة القاهرة ومن مصادر شيوعية))^{٦١٣}. وساهم الزعماء الوطنيون في
الانتفاضة وقدموا العرائض والمذكرات إلى الملك محتجين على موقف الحكومة من
العدوان، وأدت تلك المظاهرات إلى الاصطدام برجال الشرطة ووقوع عدد من
الجرحى^{٦١٤}، وتجاوزت الشرطة الحد عندما طلب إليها تفريق المتظاهرين^{٦١٥}، وأعلنت
الأحكام العرفية في انحاء البلاد كافة وتدخل الجيش لمساعدة الشرطة وحدثت
مصادمات بين الطلاب ورجال الأمن، ولاستمرار التظاهرات الطلابية أمر سعيد قزاز في
٣ تشرين الثاني ١٩٥٦ بصفته وزيراً للمعارف (وكالة) تأجيل الدراسة لمدة اسبوع
من التاريخ أعلاه في الكليات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والمتوسطة
والابتدائية^{٦١٦}، وبعد زيادة حدة الانتفاضة في بغداد وباقي مناطق العراق الأخرى،
قررت وزارة المعارف في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ تأجيل الدراسة لأجل غير مسمى^{٦١٧}.

٦١٢ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٩٧.

٦١٣ مؤيد إبراهيم الوندائي، العراق في التقارير...، ص ٢٣٠.

٦١٤ سهيلان منذر خليل الجبوري، الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير
غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص ٥١.

٦١٥ خليل كنه، المصدر السابق، ص ٢١٨.

٦١٦ م.و.د. رقم الملف ٩-بغداد-٤، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب وزارة المعارف، بالعددين ٣٩٠٣ و ٣٩٠٤، في ٣
تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى عمادات الكليات والمعاهد العليا كافة ومدير المعارف.

٦١٧ المصدر نفسه، كتاب وزارة المعارف، ذي العدد ٤٠١٩، في ٨ تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى عمادات الكليات
والمعاهد العليا كافة.

وقد علق القزاز أمام مجلس النواب إن رجال الشرطة لم يحملوا سلاحاً خلال الأيام الأولى للإضراب، بل أنهم زودوا بالعصي، وكانت ((لديهم أوامر مشددة بعدم استعمال النار في أي وضع ومهما كانت الحالة))^{٦١٨}.

لجأت السلطات الحكومية في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦ إلى امتصاص حدة التوتر، فأصدرت وزارة المعارف تستأنف فيه الدراسة في الكليات والمعاهد العليا الموجودة في بغداد وضواحيها ابتداءً من يوم السبت ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، ووافقت عليه وزارة الداخلية بعد أخذ رأي سعيد قزاز^{٦١٩}، إلا أن قيادة القوات العسكرية في بغداد لم توافق على هذا القرار مشيرة إلى أنه يؤدي إلى رفع خطة (رشيد) بوقت واحد، وأن مثل هذا الإجراء لا يخلو عن كثير من المحاذير^{٦٢٠}.

استمر الطلاب في التظاهر والاعتصام داخل كلياتهم ومدارسهم مما أدى إلى عدم تمكن الشرطة من تفريقهم، لذا طلبت قيادة القوات العسكرية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦ تأجيل الدراسة إلى إشعار آخر وإبقاء خطة (رشيد) نافذة المفعول^{٦٢١}، فعطلت المدارس في ذلك اليوم.

اتسعت تلك التظاهرات مما أدى إلى تطبيق المرحلة الثالثة من خطة امن بغداد (سعد) في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، بطلب من سعيد قزاز وبموافقة قائد القوات العسكرية ووزارة الدفاع^{٦٢٢}، وشهدت النجف في ٢٤ تشرين الثاني يوماً دامياً أدى إلى أن يتسلم الجيش إدارة الأمن في المدينة^{٦٢٣}.

ونتيجة للإجراءات المشددة تم اعتقال أعداد كبيرة من الطلبة من مختلف أنحاء العراق، سيقوا إلى المجالس العرفية التي تشكلت في العديد من المناطق وصدرت أحكام

٦١٨ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر: الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص ١٧٧؛ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

٦١٩ م.ود، رقم الملف ٩-بغداد - ٤، بلا عنوان، بلا موضوع، كتاب وزارة المعارف، ذي العدد ٤١٩٦/١/١٤، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦. وكتاب متصرفية لواء بغداد، ذي العدد ١٥٤٥، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية.

٦٢٠ المصدر نفسه، كتاب قيادة القوات العسكرية المنطقة الأولى (بغداد)، ذي العدد ق.ع/ ٤٥/٥ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية

٦٢١ المصدر نفسه.

٦٢٢ محكمة الشعب، ج ٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٢٩٧٤-٢٩٧٥.

٦٢٣ جعفر عباس حميدي، التطورات والاتجاهات...، ص ١٧٢.

مختلفة بحقهم، فطرد بعضهم وفصل البعض الآخر وحكم بالسجن على آخرين، ولم يقتصر الطرد على الطلاب بل شملت الطالبات ممن كان لهن دور في التحريض على الإضراب^{٦٢٤}. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ تم اعتقال عدد من رجال الحركة الوطنية ممن أسهموا في الأحداث منهم كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق عبد الكريم السامرائي وحسين جميل تمهيداً لسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري^{٦٢٥}.

وقد القي خليل كنه تبعه ذلك العمل على ولي العهد (عبد الإله) الذي اجتمع مع نوري السعيد في تلك الليلة وبحضوره، وطلب منه اتخاذ الإجراءات لوضع حد لتلك الأحوال والمحافظة على الأمن، فاستجاب السعيد لرأي البلاط، وعقد اجتماعاً في دار احمد مختار بابان حضره سعيد قزاز، فصدرت الأوامر بالاعتقال^{٦٢٦}، وفي ١٩ كانون الاول ١٩٥٦ حكم المجلس العرفي العسكري لمنطقة بغداد بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات على كامل الجادرجي^{٦٢٧}، وعلى كل من محمد صديق شنشل وفائق عبد الكريم السامرائي بالمراقبة لمدة سنة^{٦٢٨}، وعلي حسين جميل وسامي باش عالم بكفالة شخص ضامن بمبلغ خمسة الاف دينار لمدة سنة، وابعد بعد ذلك محمد صديق شنشل إلى قلعة دزه في أقصى الشمال الشرقي، كما ابعد فائق عبد الكريم السامرائي إلى حلبجة على الحدود العراقية - الإيرانية ليقضيا مدة مراقبتهما هناك^{٦٢٩}.

وشهدت الموصل مظاهرات صاخبة كان لحزب البعث العربي الاشتراكي دور فيها من خلال المساهمة الفعالة وإصدار المنشورات حثت الموصلين على التوسع بالإضراب والتنديد بميثاق بغداد والاستعمار^{٦٣٠}.

٦٢٤ م.و.د. رقم الملف ٤٥/٩/قسم ٤، ع/التربية، م/الطلاب المفصولون، كتاب متصرفية لواء بغداد، ذي العدد

٤٠٩، في ٣ آذار ١٩٥٧، إلى مديرية شرطة لواء بغداد.

٦٢٥ محمد مهدي كبه، المصدر السابق، ص ٣٧١.

٦٢٦ خليل كنه، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

٦٢٧ محمد عويد الدليمي، المصدر السابق، ص ٢٢٥.

٦٢٨ كتاب رئاسة المجلس العرفي العسكري للمنطقة الأولى (بغداد) ذي العدد ع/ ٢٩٤/٥٦/١١٦، في ١٩ كانون

الأول ١٩٥٦، المحفوظ في مكتبة السيد عبد الإله شنشل، مقابلة معه بتاريخ ٧ تموز ١٩٩٩.

٦٢٩ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ١١٨.

٦٣٠ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

كانت (الحي) من بين المدن التي استفزها العدوان الثلاثي على مصر، والحوادث التي وقعت في مدينة النجف، وكانت المدينة آنذاك تشكو من تسلط الإقطاع عليها فخير جو من التوتر على المدينة، وأشار حنا بطاطو إلى أن الشيوعية قد تسلمت إلى البلدة وصار الناس متهورين إلى درجة عدم الاكتراث بالحكومة والقانون^{٦٣١}، فتمكن الجمهور من استلام السلطة في المدينة لمدة قصيرة، فأرسلت الحكومة قوات من الشرطة داهمتها بعد أن ضربت بالمدافع^{٦٣٢}، وعلق القزاز أمام مجلس النواب حول أحداث مدينة الحي بأن الحكومة اتخذت جميع الإجراءات الممكنة لمنع الأمور المؤسفة ولكن دون جدوى، ولكنه شخصياً قام بتشبهات دامت أكثر من عشرة أيام مع بعض الأشخاص (مسؤولين في الدولة وغير مسؤولين) لمنع وقوع ما هو مؤسف، كما أرسل أشخاصاً لهم مكانه عند سكان الحي وخولهم بأن يتكلموا باسم رئيس الوزراء لنصحهم، غير أن تلك الجهود لم تسفر عن نتيجة مرضية، كما أكد بأن الشيوعيين قاموا ((باحتيال السوق واحتلال دائرة البريد وطردوا موظفيها واتجاه هذه الحالة كان على الحكومة أن تسعى لإعادة الأمن فوقع قتيلاں وجرح اثنان من السكان فضلاً عن مقتل شرطي وجرح (١٢ آخرون))^{٦٣٣}.

ومهما يكن من أمر فقد كان للموقف الصارم الذي اتخذه سعيد قزاز الدور في الحد من التوتر والاضطراب واعتبر سعيد قزاز كل الإجراءات المتخذة من مقتضيات المصلحة العامة وضرورة للحفاظ على سلامة الوطن في تلك الأحوال الاستثنائية^{٦٣٤}. استؤنفت الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس كافة في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٦، واتخذت إجراءات مشددة بحق الطلاب المضربين، وسبق البعض منهم لخدمة العلم^{٦٣٥}. عمدت وزارة الداخلية إلى تصفية حساب الشيوعيين والحد من تأثير الشيوعية بعد تلك الأحداث، فترجم كراس (حقائق عن المنظمات الدولية للجبهة

٦٣١ حنا بطاطو، العراق- الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثالث، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٢، ص ٦٣.

٦٣٢ نوري عبد الرزاق حسين، المصدر السابق، ص ١١٨-١١٩.

٦٣٣ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص ١٧٧؛ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

٦٣٤ جريدة الزمان، العدد ٥٨٨٠، في ٢٦ شباط ١٩٥٧.

٦٣٥ م.و.د، رقم الملف ٤٥/٤٥/قسم ٤، ع/ التربية، م/ الطلاب المفصولين كتاب متصرفية لواء بغداد، ذي العدد ٤٠٠، في ٢ آذار ١٩٥٧، إلى مديرية شرطة لواء بغداد.

الشيوعية)^{٦٣٦}، وتم توزيعه على المراجع المختصة ليساعد في مكافحة الشيوعية ومروجيها وذلك في ١٤ نيسان ١٩٥٧^{٦٣٧}، وقد ألغيت الأحكام العرفية في نهاية أيار ١٩٥٧ قبل أن يقدم نوري السعيد استقالته في ٨ حزيران ١٩٥٧.

القزاز والعلاقات العراقية- المصرية:

تميزت العلاقات العراقية- المصرية خلال مدة وزارتي السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة بالتوتر الملحوظ ولأسباب متعددة، يأتي في مقدمتها النهج الذي اختطته ثورة ١٩٥٢ في مصر والمقتضيات السياسية التي دفعت بنوري السعيد لإقامة ميثاق بغداد الذي عارضته مصر، فتمخض ذلك التوتر عن تفاقم الحملة الإعلامية المصرية بما عرف عنها من دعاية ضد حكومة نوري السعيد، ونشطت السفارة المصرية في إثارة الأوضاع الداخلية في العراق، مما أدى إلى تزايد متابعة الجهات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية لتلك النشاطات وتحركات العاملين في السفارة، وعلى أثر ذلك أصدرت وزارة الداخلية كتاباً يجيز اتخاذ التحقيقات القانونية ضد بعض منتسبي السفارة المصرية^{٦٣٨}، لترويجهم عدداً من الكتب والمجلات المصرية الممنوعة^{٦٣٩}، وواصلت محطات الإذاعة المصرية تهماتها على الحكومة العراقية ومنها صوت العرب وصوت العراق الحرقاصدة إهانة نوري السعيد وإثارة الرأي العام في العراق، فاعتبرت الحكومة العراقية ذلك موقفاً عدائياً وأعربت عن أملها في أن

636 Facts About International Communist, Front or Ganisations Revised Edition, March, 1955.

المحفوظ في م.و.د، رقم الملف ٢١٢/٥٣، بلا عنوان، بلا موضوع.

٦٣٧ م.و.د، رقم الملف ٢١٢/٥٣، بلا عنوان، كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٦٩٥، في ١٤ نيسان ١٩٥٧ إلى مديرية الشرطة العامة.

٦٣٨ م.و.د، رقم الملف ٥٧/٦١، ع/السياسة الخارجية، م/سلوك اعضاء الممثلات، كتاب مديرية الشرطة العامة، ذي العدد ١٣٤٠، في ٧ شباط ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية. وكتاب وزارة الداخلية ذي العدد ق.س./ ١٤٧٨، في ١٤ نيسان ١٩٥٥، إلى مديرية الشرطة العامة

٦٣٩ المصدر نفسه، كتاب مديرية التحقيقات الجنائية، ذي العدد ١٢٣٦٢، في ١٧ كانون الأول ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية، (أخذت السفارة المصرية بتوزيع مجلة -الكاتب- المصرية على كل من يدخل السفارة، فضلاً عن تكليف بعض مستخدميها بتوزيع المجلة على كل من يصادفهم، وكانت تلك المجلة تحتوي على دعاية لرجال الثورة المصرية وفي الوقت نفسه تحتوي على دعاية سيئة للحكومة العراقية).

يتمتع المسؤولون في مصر عن هذا الأسلوب الذي يعكس العلاقات الأخوية بين العرب^{٦٤٠}، ولم تتوان الحكومة العراقية عن اتخاذ الإجراءات للرد على هجمات القاهرة^{٦٤١}، إذ أخذت مديرية التوجيه والإذاعة العامة مقابلة تلك الحملة الإعلامية المصرية بالمثل، بعد إن لاحظت وجود مغالطة وتهرب من الإجابة الصريحة عن الاستفسارات والمذكرات الرسمية العراقية بهذا الشأن فظهرت إذاعة صوت (مصر الحرة) التي أخذت تواصل حملاتها الإعلامية على نظام الحكم في مصر. كما أخذت بعض الصحف العراقية التعرض لرجال الثورة المصرية ومنها صحيفتي الحوادث والزمان^{٦٤٢}.

تبدلت صور المذكرات بين السفارة العراقية في القاهرة ووزارة الخارجية المصرية بصدد تلك التجاوزات^{٦٤٣}، وأبدت وزارة الخارجية العراقية وجهة نظرها لوزارة الداخلية في إيقاف الهجمات الإعلامية في الصحف والإذاعات العراقية ضد مصر مفضلة أن لا ينحدر الإعلام العراقي إلى المستوى الذي وصلت إليه الإذاعة والصحافة المصرية^{٦٤٤}. إلا أن وسائل الإعلام المصرية استمرت بحملتها الدعائية ضد الحكومة العراقية، وازدادت حدتها عندما قامت مديرية التحقيقات الجنائية بإلقاء القبض على الساعي في السفارة المصرية ببغداد (محمد علي عيسى) في ٣١ كانون الأول ١٩٥٥^{٦٤٥}، وتمت محاكمته بتهمة تكوينه اتفاقاً جنائياً لغرض ارتكاب جرائم التخريب والإخلال بالأمن فحكم عليه في ٩ شباط ١٩٥٦ بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات وصدقت محكمة التمييز قرار الحكم في ٢٩ شباط من العام نفسه^{٦٤٦}.

٦٤٠ م.و.د، رقم الملف ٥/٣/٦١، ع/ السياسة الخارجية مع مصر، م/ العلاقات السياسية بين مصر والعراق، البيان الرسمي لمديرية التوجيه والإذاعة العامة- بغداد، ذي العدد ١٧٠٦، في ٥ أيار ١٩٥٥.

٦٤١ غلن، المصدر السابق، ص ٧٦.

٦٤٢ م.و.د، رقم الملف ٥/٣/٦١، ع/ السياسة الخارجية مع مصر، م/ العلاقات السياسية بين مصر والعراق، تقرير السفارة العراقية في القاهرة، ذي العدد ١٠/٢/٣٧٠، في ٢٧ نيسان ١٩٥٥، إلى وزارة الخارجية العراقية.

٦٤٣ المصدر نفسه، مذكرة السفارة العراقية في القاهرة، ذي العدد ٧/٣/٤٣٢، في ١٤ أيار ١٩٥٥. وصورة مذكرة وزارة الخارجية المصرية، العدد/ بلا، في ١٦ أيار ١٩٥٥.

٦٤٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية (السري)، ذي العدد ١٤/٢٨٨/٢٨٨، في ١٦ أيار ١٩٥٥، إلى وزارة الداخلية.

٦٤٥ م.و.د، رقم الملف ٥٧/٦١، ع/ السياسة الخارجية، م/ سلوك أعضاء الممثلات، معلومات خاصة من مديرية التحقيقات الجنائية حول إلقاء القبض على المصري (محمد علي عيسى).

٦٤٦ المصدر نفسه، صورة الإرادة الملكية المرقمة (١٩١)، في ٣ آذار ١٩٥٦.

نتيجة الاهتمام الذي بدا واضحاً من قبل الحكومة المصرية ورئيسها جمال عبد الناصر بتلك القضية^{٦٤٧}، صدرت الإرادة الملكية بإعفاء محمد علي عيسى عما تبقى من محكوميته في ٣ آذار ١٩٥٦^{٦٤٨}، فأتخذ القزاز الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الإرادة بالتعاون مع وزير العدلية عبد الجبار التكرلي، وتم إبعاده عن العراق^{٦٤٩}.

وفي حديث للقزاز أمام مجلس النواب العراقي رداً على بعض التساؤلات التي تتعلق بأمن وسلامة البلاد، كشف النقاب عن أعمال إرهابية تغذيها إحدى الدول الشقيقة وبأسلوبين خارجي وداخلي^{٦٥٠}، وبخاصة بعد أن تبلورت فكرة عقد ميثاق بغداد، وأشار القزاز في حديثه إلى اهتمام العالم الشيوعي بالميثاق في بغداد، استناداً إلى ما جاء على لسان السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي (خروشيف) أمام مجلس السوفيت الأعلى، قائلاً ((إن كل من يعمل ضد ميثاق بغداد يتلقى كل تأييد ومساعدة من الحكومة السوفيتية))^{٦٥١}.

كما أوضح القزاز وبشكل مفصل عثور الجهات الأمنية على قنابل موقوتة ووقوع بعض الانفجارات في مناطق متفرقة من بغداد منها الانفجار الذي وقع عند جدار السفارة التركية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٥، والانفجار الآخر الذي وقع عند جدار بناية القصر الأبيض في ليلة الأول من شباط ١٩٥٥، مما استدعى استنفار رجال الشرطة والتحقيقات لمواصلة جهودهم ومعرفة هوية الفاعلين حتى توصلوا إلى وجود زمرة^{٦٥٢} تم إلقاء القبض عليها والتحقيق معها بإشراف المحقق العدلي^{٦٥٣}، فأدانته محكمة الجزاء الكبرى في بغداد وحكمت على أعضائها في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٥ بالاشغال الشاقة لمدة أربع سنوات على وفق المادة (٦٣) من

٦٤٧ المصدر نفسه، كتاب شرطة لواء بغداد (السري)، ذي العدد ٢٩٥، في ١ شباط ١٩٥٦، إلى متصرفية لواء بغداد.

٦٤٨ المصدر نفسه، صورة الإرادة الملكية المرقمة (١٩١)، في ٣ آذار ١٩٥٦.

٦٤٩ المصدر نفسه، كتاب مديرية شرطة لواء بغداد (السري)، ذي العدد ٦٣٦، في ٣ آذار ١٩٥٦، إلى مدير شرطة الإقامة.

٦٥٠ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة التاسعة في ٨ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ١٢٨.

٦٥١ جريدة الزمان، العدد ٥٥٤١، في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٦.

٦٥٢ تكونت تلك الزمرة من: إسماعيل خليل كاظم، يوسف سعيد، عدنان عبد، أنهر إبراهيم.

٦٥٣ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦، ص ٢٩.

قانون العقوبات البغدادي ومصادرة الأسلحة والسيارات التي كانت بحوزتهم، وثبت التحقيق بأنهم يعملون كجمعية لاغتيال كبار رجال السياسة في العراق بدعم خارجي من خلال ما ضبط بحوزتهم من مستندات خطية ومبالغ بالعملة المصرية (جنيهاً)، فضلاً عن ذلك أشار سعيد قزاز إلى اكتشاف جماعة أخرى تعمل بالمضمار نفسه، بقي القبض عليها في ٢٣ كانون الأول ١٩٥٥، على الحدود العراقية الأردنية، وكانت تتكون من صبحي عاشور فلسطيني الجنسية وسليم خليفة وهو فلسطيني يقيم في بغداد، ودلت التحقيقات على تورط أحد مستخدمي دولة شقيقة في بغداد كان مصدر توجيه هذه الزمرة، كما أكد في حديثه أن الحكومة العراقية مع حرصها الشديد على دوام صلتها الودية مع الدول الشقيقة والصديقة والمجاورة لها كافة، لا تهمل واجبها في صيانة الأمن الداخلي وسلامة العراق مهما كلفها الأمر^{٦٥٤}.

وبعد أسبوع من حديثه هذا أمام مجلس النواب تحدث القزاز أمام مجلس الأعيان رداً على ملاحظات العين صالح جبر، حول الحديث المذكور، معرباً عن اعتقاده بأن تصريحه كان عملاً صحيحاً باعتباره مسؤولاً عن الأمن الداخلي بعد أن كثرت الإشاعات والتي كان بعضها بقصد تشويش الأذهان وإثارة الرأي العام^{٦٥٥}.

احتجت الحكومة المصرية على هذه الاتهامات، وصرح المتحدث الرسمي مصري لمندوب الإذاعة المصرية بأن وزير الخارجية المصرية محمود فوزي أرسل خطاباً إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٦، بخصوص بيان سعيد قزاز الأخير واصفاً تلك التصريحات بأنها اتهامات لمصر ومشككاً في مسألة إلقاء القبض على الساعي في السفارة المصرية محمد علي عيسى وإبعاد الملحق العسكري المصري كمال الحناوي من بغداد^{٦٥٦}، ومهما يكن من أمر فقد كان لإطلاق سراح الساعي محمد علي عيسى في ٣ آذار ١٩٥٦ أثر في تخفيف حدة التوتر بين الحكومتين.

٦٥٤ جريدة الزمان، العدد ٥٥٣٦، في ٩ كانون الثاني ١٩٥٦.

٦٥٥ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة في ١٤ كانون الثاني

١٩٥٦، ص ٢٩؛ جريدة البلاد، العدد ٤٥٤٧، في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦.

٦٥٦ م.و.د. رقم الملف ٥٧/٦١، ع/السياسة الخارجية، م/ سلوك أعضاء الممثلات، مقتبسات متفرقة، نقلًا

عن راديو القاهرة، مساء يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٦.

دوره في رفع المستوى الإداري والخدمي:

توافرت في سعيد قزاز مؤهلات عديدة مثل قوة الشخصية وسعة الأفق وجاذبيته للجمهور مما جعل (مايكل رايت) سفير بريطانيا في العراق لا يستبعد نجاح سعيد قزاز في تسنم مناصب أعلى في المستقبل^{٦٥٧}، ومما لاشك فيه إن وزارة الداخلية هي من بين أهم الوزارات في الدولة، وإن إدارتها تحتاج إلى كفاءة عالية نظراً لعلاقتها الوثيقة بالحريات العامة من جهة وحفظ أرواح المواطنين وممتلكاتهم من جهة أخرى، ولا يتمكن من إدارتها بكفاءة عالية ونجاح إلا إداريون كفؤون وبارزون وفي الوقت ذاته حازمون قادرون على اتخاذ القرار الجريء في الوقت المناسب.

ومثلما كان القزاز مقتنعاً بما يفعل باتجاه تخليص شعبة وبلاده من الشيوعية^{٦٥٨}، كان يرى ضرورة تطوير مناطق العراق من الناحيتين الاجتماعية والثقافية^{٦٥٩}. وقد اهتمت وزارة الداخلية بناءً على توجيهاته بفتح طرق المواصلات في مناطق عديدة من البلاد لأهميتها في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تنظيم الحدائق وبناء وترميم بعض المشاريع التربوية، ورصد المبالغ لإنشاء دور سكنية في أماكن مختلفة من العراق بالتعاون مع وزارة المواصلات والأشغال^{٦٦٠}.

وكان سعيد قزاز يطمح إلى تحقيق مقترحات جديدة تهدف إلى رفع الكفاءة في كافة الدوائر التابعة لوزارة الداخلية عن طريق الاستفادة من الخبراء المستخدمين، ومن بين تلك المقترحات توزيع حصص المنح للبلديات على أساس نسبة عدد نفوسها على عكس ما كان متبعاً في السابق والتي كانت على أساس إفران حصة

657 F. O. , 371/ 134198 , British Embassy , Baghdad , 22 April , 1958.

نقل عن: وليد محمد سعيد الاعظمي "موقف بريطانيا من المعارضة الوطنية في العراق ١٩٥٨"، مجلة آفاق عربية، العدد ٥، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٢.

٦٥٨ غلبن، المصدر السابق، ص ١٦٩.

٦٥٩ مقابلة مع طاهر الحيدري، في ١٣/٤/١٩٩٩.

٦٦٠ للمزيد من التفاصيل عن الأعمال الخدمية، ينظر: أقوال سعيد قزاز في مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة السابعة في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٣.

ص ٨١-٨٢.

ضخمة إلى أمانة العاصمة وبعض البلديات الكبيرة بحيث لم يكن بوسع البلديات في النواحي والأقضية الأخرى أن تنال نصيباً كافياً من المنح^{٦٦١}.

وقد وافق مجلس الوزراء على مذكرة تقدم بها القزاز بالمبالغ التي تحتاج إليها المشاريع الخدمية، فرصد المجلس مبلغاً قدره خمسة ملايين دينار لمشاريع الماء والكهرباء^{٦٦٢}، وفي عام ١٩٥٦ قرر مجلس الأعمار الموافقة على إقراض وزارة الداخلية مبلغاً لا يزيد على مليوني دينار سنوياً ولمدة عشرين عاماً للإسراع بتنفيذ المشاريع الخدمية^{٦٦٣}، فأسهمت الوزارة بتحسين الخدمات للمواطنين من خلال شراء أدوات كهربائية جديدة، لزيادة الطاقة الكهربائية في المناطق التي تشكو من نقص في الطاقة. وإجراء مناقصة بين الشركات الهندسية الكبيرة ذات الخبرة بالمشاريع العامة حول بعض مشاريع الماء منها مشروع (الغماس) و(الشفافية) لإيصال الماء العذب إلى المواطنين^{٦٦٤}. كما قدم القزاز اقتراحاً إلى وزارة المعارف لزيادة عدد البعثات الفنية لتأمين مهندسين فنيين عراقيين لإدارة مشاريع الماء والكهرباء التابعة للبلديات بدلاً من المهندسين الأجانب الذين يعد استخدامهم إجراءً مؤقتاً ريثما تتوفر الأيدي الفنية العراقية لتحل محلها، فضلاً عن فتح دورات تدريبية لموظفي هذه المشاريع لتنمية مداركهم الفنية ضمن اختصاصاتهم^{٦٦٥}.

واهتم القزاز باختيار العناصر الكفوءة والمناسبة لإدارة البلديات وذلك من خلال الانتخابات التي تجري مرة كل سنتين بموجب قانون البلديات، وأكد أمام مجلس النواب بأنه لن يتردد عن إلغاء تلك الانتخابات وإجراء انتخابات أخرى إذا ما وردت عرائض إلى وزارة الداخلية تطعن فيها^{٦٦٦}.

٦٦١ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٠، في ٢٠ أيلول ١٩٥٤.

٦٦٢ جريدة الزمان، العدد ٥١٤٣، في ٢٤ أيلول ١٩٥٤؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤، الجلسة الثانية عشرة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٤، ص ٣١٩-٣٢٢.

٦٦٣ جريدة الزمان، العدد ٥٧٥٦، في ٣ تشرين الأول ١٩٥٦.

٦٦٤ جريدة الزمان، العدد ٥١٣٩، في ١٩ أيلول ١٩٥٤.

٦٦٥ جريدة الأخبار، العدد ٤٣٤٥، في ٨ أيار ١٩٥٦.

٦٦٦ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، الجلسة الثالثة عشر، في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٢٤٦.

ومن جملة المقترحات التي كان القزاز يطمح إلى تحقيقها، فكرة إنشاء مشروع المركز المدني والمركز الحكومي في بغداد، مؤكداً إن ((الدول الأوروبية والأمريكية قد التفتت إلى مثل هذه المشاريع وأصبح لديها مبانٍ تجمع المؤسسات ذات الخدمة العامة وتهدف إلى تيسير أعمال المواطنين))^{٦٦٧}، مشيراً إلى نية إنشاء المركز المدني في جانب الرصافة لجمع المباني الرسمية وشبه الرسمية التي تؤدي فيها الخدمات للمواطنين منها المحاكم والمتصرفية والمكتبة العامة ودوائر الشرطة والنفوس ومصلحة إسالة الماء ومصلحة المجاري ومصلحة نقل الركاب ومديرية الصحة العامة. أما الثاني فيقام في الكرخ وتشيد عليه الوزارات والدوائر العامة الأخرى، ولأجل تحقيق هذا الغرض أشار القزاز إلى إن اتصالاً سيجري مع الوزارات والدوائر الحكومية لمعرفة الاحتياجات وتقدير المساحات كما أكد على أن مجلس الأعمار قد وافق على المشروع وسيدخل ضمن الخطة الخمسية^{٦٦٨}.

وكان يرى ضرورة متابعة الأعمال ومشاهدتها بنفسه إذ كان كثير التردد والمتابعة في تفقد شؤون الأولوية الإدارية والوقوف على احتياجاتها^{٦٦٩}، وخلال جولاته تلك كان يتابع افتتاح المشاريع الخدمية ويضع حجر الأساس لإنشاء المدارس والمشاريع العمرانية^{٦٧٠} والوقوف على ما تحرزه تلك المشاريع من تقدم لاسيما مشاريع الماء والكهرباء وكذلك كان يزود الجهات المختصة بالإرشادات والإيضاحات المتعلقة بتطبيق قانون واردات البلديات الذي استحدث آنذاك وبعض القوانين الأخرى^{٦٧١}، فضلاً عن ذلك كان عمله الإداري لا يمنعه من الاهتمام برعاية العلم والثقافة، فكانت المؤسسة الثقافية من بين المؤسسات العامة التي يحرص عليها خلال زيارته للألوية وغالبا ما يتبرع بمبالغ لدعم النشاطات الطلابية المتنوعة^{٦٧٢}.

وحين ألحقت مديرية السجون العامة بوزارة الداخلية (كما اشرنا إلى ذلك سابقاً) سعى القزاز إلى جعل تلك السجون مؤسسات تهذيب وإصلاح، وحرص على إدخال بعض الإصلاحات في سجن بغداد وبعض السجون الأخرى من خلال إنشاء جامع

٦٦٧ جريدة الزمان، العدد ٥٤١٠، في ١٣ آب ١٩٥٥.

٦٦٨ جريدة الزمان، العدد ٥٤١٠، في ١٣ آب ١٩٥٥.

٦٦٩ جريدة البلاد، العددان ٤٤٧٦ و ٤٤٩٧، في ١٩ تشرين الأول و ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٥.

٦٧٠ جريدة الشعب، العدد ٣٥٥٨، في ٢ تموز ١٩٥٦.

٦٧١ جريدة الزمان، العدد ٥٦٨٠، في ١ تموز ١٩٥٦.

٦٧٢ جريدة البلاد، العدد ٤٥٠١، في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٥.

في سجن بغداد وجلب بعض المكائن لرفع كفاءة المصانع في السجون وإيجاد مكتبة خاصة للسجناء^{٦٧٣}.

وبعد أن توسعت الأعمال العمرانية والإنشائية في مختلف الميادين، طالب بزيادة حصة وزارة الداخلية من الطلبة في البعثات التي ترسلها وزارة المعارف لكي تناط بهم المشاريع الخدمية في جميع الألوية العراقية خدمة للمصالح العام^{٦٧٤}، وهذا لا يمنع استمرار رعاية سعيد قزاق للدورات التدريبية للموظفين والإداريين التابعين للوزارة والتي تهدف إلى رفع المستوى الثقافي والعلمي والإداري للجهاز الحكومي وإيجاد عناصر نافعة للبلاد تعمل ((على النهوض بأعباء الخدمة العامة بحرص شديد ونزاهة وخلق))^{٦٧٥}.

وضمن إطار الخطة التي رسمها القزاق لوزارة الداخلية لتمكين متصرفي الألوية من تصريف الشؤون العامة بالسرعة الممكنة وعدم إفساح المجال لتأخير معاملات المواطنين فقد اصدر سعيد قزاق تعليمات خول فيها المتصرفين صلاحيات واسعة في الأمور الإدارية والمالية التي تخص البلديات والإدارة المحلية، كما منح صلاحيات لمجالس البلديات وموظفي لجان الماء والكهرباء بشكل يتناسب وما تقتضيه مهامهم^{٦٧٦}. وفي هذا الصدد أشار القزاق إلى أن لديه صلاحيات وإذا ما اقتضت المصلحة العامة أن ينقلها إلى المتصرفين فإنه لا يتردد في ذلك^{٦٧٧}.

وفي إطار السعي لإسكان البدو الرحل وحملهم على الاستقرار، شرعت الحكومة العراقية خلال العقد الخامس من القرن العشرين بتوزيع نطاق حفر الآبار الارتوازية في البادية العراقية، وقد اضطلعت مديرية العشائر العامة (شعبة الإسكان والأراضي) في وزارة الداخلية بمهمة متابعة تطبيق نظام الوزارة رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣، الذي تضمن

٦٧٣ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، الجلسة الثلاثين في ٢٣ آذار ١٩٥٥، ص ٦٢٦.

٦٧٤ جريدة البلاد، العدد ٤٥٣٤، في ٣٠ كانون الأول ١٩٥٥.

٦٧٥ جريدة الزمان، العدد ٥٥٣٠، في ٢ كانون الثاني ١٩٥٦؛ جريدة البلاد، العدد ٤٥٣٦، في ٢ كانون الثاني ١٩٥٦. (من حديث سعيد قزاق في ختام الدورة التدريبية للموظفين الإداريين).

٦٧٦ جريدة الزمان، العدد ٥٤٤٩، في ٢٨ أيلول ١٩٥٥.

٦٧٧ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٥، الجلسة الثالثة عشر في ١٨ كانون الثاني ١٩٥٦، ص ٢٤٤-٢٤٣.

القيام بإسكان العشائر وتوطينها^{٦٧٨}، وكان سعيد قزاز يتابع عمل المديرية وشعبها في حل المشاكل التي تعترض عملها، فضلاً عن اتصاله الدائم بشيوخ العشائر لغرض تذليل الصعاب التي تعترضهم في هذا الاتجاه^{٦٧٩}.

ويذكر جوهر عزيز دزه بي بأنه عرف القزاز إدارياً من نوع خاص له طرق حديثة (عجيبة) في معالجة المشاكل التي تترك الوضع الداخلي، وعاد في حديثه إلى أوائل عام ١٩٥٦ عندما كان يشغل منصب قاضي طوزخورماتو إذ زاره القزاز في أحد الأيام وتحدث معه حول ظاهرة التهريب (القجج) التي ازدادت في تلك الفترة بشكل يصعب السيطرة عليها، بسبب تساهل الشرطة من جانب وإصرار المتجاوزين من جانب آخر، مما دفع القزاز إلى إيجاد حل لتلك المشكلة، إذ كلف أحد أفراد الشرطة (بشكل غير رسمي) بفرض اتاوه باهظة يصعب على المتجاوزين دفعها بصورة مستمرة، مما ساعد على اضمحلال تلك الظاهرة بشكل ملحوظ في تلك المنطقة^{٦٨٠}.

إن التزام القزاز باحترام القوانين والأنظمة انعكس على توجيهاته لدوائر وزارته، إذ كان يؤكد دوماً على ضرورة عدم جواز التدخلات غير القانونية لمسؤولي الوزارة الإداريين خارج إطار عملهم^{٦٨١}، وكثيراً ما كان القزاز يتخذ الإجراءات المناسبة حين ترد إليه مخاطبات من بعض الوزراء في شأن ذلك النوع من التجاوزات^{٦٨٢}.

وتؤكد السيدة لميس بنت السيد محمود صبحي الدفترى^{٦٨٣}، وزوجة الباحث التاريخي المعروف الأستاذ (خيري أمين العمري) بأن القزاز كان عادلاً في إحقية موظفيه

٦٧٨ تم حفر ثلاثة آبار في (الهبارية) وثلاثة أخرى في (الشنانة) من البادية الشمالية، كما تم حفر عدة آبار في (كور الحصن) و(الشبكة) من البادية الجنوبية. للمزيد من التفاصيل، ينظر: مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦، ص ١٧١، ٢٥٦.

٦٧٩ المصدر نفسه، ص ٢٣٧، ٢٥٩.

٦٨٠ مقابلة مع جوهر عزيز دزه بي، في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٦٨١ م.و.د، رقم الملف ٨/سليمانية/١/ع/الإدارة، م/الإدارة العامة في لواء السليمانية، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ق.س/١٩٧٦، في ٨ تموز ١٩٥٦. إلى متصرفية لواء السليمانية.

٦٨٢ المصدر نفسه، صورة كتاب مجلس الأعمار المرقم س/٣٢٤، في ٧ تموز ١٩٥٦، إلى سعيد قزاز: رقم الملف ٧٥١/٥/٦٤، ع/موظفي الدولة العراقية، بلا موضوع، كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية، العدد/بلا، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥، إلى سعيد قزاز.

٦٨٣ محمود صبحي الدفترى: من رجال السياسة والأدب البارزين في العراق، ولد في بغداد عام ١٨٨٩، درس الحقوق فيها ونال شهادتها عام ١٩١١، انتمى إلى حزب الاتحاد والتقدمي، شغل وظائف عدة منها مدير مدرسة الحقوق ومدير عام للطابو، انتخب عضواً في مجلس النواب، انتمى إلى حزب الشعب، أصبح

لإشغال المناصب الإدارية بما يتناسب مع مؤهلاتهم وقابلياتهم واضعاً مقتضيات المصلحة العامة فوق كل اعتبار، وتضيف السيدة ليمس بأن القزاز رفض يوماً طلباً من والدها بخصوص ترقية أحد الموظفين على سبيل المساعدة على الرغم من العلاقة الوطيدة بين القزاز والديها^{٦٨٤}.

وتحت إشراف سعيد قزاز تألفت لجنة خاصة تضم عدداً من كبار موظفي الداخلية، أعدت لائحة استحداث مديرية عامة للأمن تضم أربع مديريات للشرطة هي التحقيقات الجنائية والإقامة والسفر والجنسية والتحريرات الفنية^{٦٨٥}. وأشار القزاز أمام مجلس الأعيان إلى تشعب أعمال مديرية الشرطة العامة الأمر الذي أدى إلى استحداث مديرية الأمن العامة منفصلة عن مديرية الشرطة العامة وتكون مرتبطة بوزارة الداخلية مباشرة^{٦٨٦}، كما تم اختيار بهجة العطية، معاون مدير الشرطة العام مديراً عاماً لمديرية الأمن العامة^{٦٨٧}. كما قدم سعيد قزاز إلى مجلس الوزراء مشروعاً لتشكيل إدارة الدفاع المدني تابعة إلى وزارة الداخلية لتتولى أعمال الدفاع المدني في حالة السلم والطوارئ^{٦٨٨}.

دعم سعيد قزاز بشكل مباشر جهاز الشرطة ورفع مستوى الجهاز الإداري فيه بكل أمانة وإخلاص، انطلاقاً من إيمانه بأن الأمن والنظام هو روح المجتمع وكيان الدولة وأن القانون فوق كل شيء، وتدل الإحصائيات على انخفاض جرائم القتل والسرقات بشكل واضح خلال المدة التي تولى فيها وزارة الداخلية، وقد أشار سعيد قزاز أمام مجلس النواب إلى أن مجموع جرائم القتل في لواء بغداد خلال سنة ١٩٥٥ قد بلغت (١٥٩٦) جريمة بينما انخفضت عام ١٩٥٦ إلى (١٤٥٥) جريمة، وبلغت جرائم السرقات في سنة ١٩٥٥

وزيراً للعدلية عام ١٩٣٨، وفي العام التالي وزيراً للمالية (وكالة)، أسند إليه نوري السعيد وزارة الخارجية ١٩٤٣، أصبح عيناً في مجلس الأعيان، توفي عام ١٩٧٩. للمزيد من التفاصيل، ينظر، علاء جاسم محمد الحربي، "محمود صبحي الدفترى"، جريدة الاتحاد، العدد ٢٧٧، في ٣ آب ١٩٩٩.

٦٨٤ مقابلة مع السيدة لميس محمود صبحي الدفترى، في ٢٤ آذار ١٩٩٩.

٦٨٥ جريدة الزمان، العدد ٥٨٤٩، في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٧.

٦٨٦ محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة الخامسة في ١٤ آذار ١٩٥٧، ص ٧٠.

٦٨٧ جريدة الزمان، العدد ٥٩٢٥، في ٢٢ نيسان ١٩٥٧.

٦٨٨ جريدة الحوادث، العدد ٤١٥٤، في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦.

(١٤١٥) سرقة وانخفضت إلى (١٣٦١) في سنة ١٩٥٦^{٦٨٩}، كما ازدادت أعداد الشرطة وارتفعت كفاءة قوى الأمن خلال عام ١٩٥٧ بفضل المساعدات التي حصلت عليها وزارة الداخلية من خارج البلاد خصوصاً المساعدات الأمريكية والبريطانية^{٦٩٠}. وتم إيفاد عدد من ضباط الشرطة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للدراسة والتدريب على بعض الأعمال الأمنية^{٦٩١}، كما كانت هناك بعض المهام السرية التي يكلف بها رجال التحقيقات الجنائية خارج البلاد^{٦٩٢}، وقد عد المعارضون ذلك مؤشراً سلبياً، إذ إن الاهتمام بالأمن جزء من حماية النظام والدفاع عنه، ويذكر كاركناكوس أن ميزانية الأمن كانت أكثر من ميزانية المعارف^{٦٩٣}. وأسهم القران في إرسال عدد من المتصرفين لزيارة الباكستان والهند للوقوف على مشاريع الإصلاح الريفي هناك لزيادة خبرتهم الإدارية والمهنية^{٦٩٤}.

ولم تكن مشاغل القران الإدارية ومتابعاته التي اشرفنا إليها تمنعه من أن يكون للنشاط الرياضي نصيب من اهتماماته، فكان يحضر الحفلات التي تقيمها الفرق الرياضية المحلية^{٦٩٥}، ويساهم في توزيع الهدايا والكؤوس على المشاركين في البطولات^{٦٩٦}.

٦٨٩ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي سنة ١٩٥٦-١٩٥٧، الجلسة العاشرة في ٢٥ شباط ١٩٥٧، ص ١٥٧.

٦٩٠ غلبن، المصدر السابق، ص ١٦٧.

٦٩١ م.و.د، رقم الملف ٩٣/٥٢ / ٣ قسم، ع/ الموظفون العراقيون، م/الائحة قانون تنسيق الجهاز الحكومي، كتاب رئاسة ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد ٥٣٦٩، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٦، إلى وزارة الداخلية.

٦٩٢ م.و.د، رقم الملف ٧٥١/٥/٦٤، ع/ موظفي الدولة العراقية، بلا موضوع، كتاب وزارة الداخلية (السري والمستعجل جداً)، ذي العدد ق.س/بلا، في ٢٣ شباط ١٩٥٧، إلى رئاسة ديوان مجلس الوزراء.

٦٩٣ كاركناكوس، المصدر السابق، ص ٥٣.

٦٩٤ وهم عباس البلداوي، رشيد نجيب، ممتاز العمري، مشكور أبو طبيع وإسماعيل حقي، ينظر، جريدة الزمان، العدد ٥٩٣٢، في ٣٠ نيسان ١٩٥٧.

٦٩٥ جريدة البلاد، العدد ٤٥٤٧، في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٦.

٦٩٦ جريدة الزمان، العدد ٥٨٥٤، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٧.

الفصل الرابع

سعيد قزاز والتطورات السياسية في العراق من عام ١٩٥٨ حتى إعدامه عام ١٩٥٩

- * دوره في أحداث عام ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز
- * سعيد قزاز في المعتقل
- * المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)
- * القزاز أمام المحكمة
- * قرار الحكم
- * الأيام الأخيرة للقزاز
- * ردود الفعل لإعدام القزاز

دوره في أحداث عام ١٩٥٨ حتى ثورة ١٤ تموز:

بعد أن تعرضت وزارتا نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة الى الانتقادات والاحتجاجات الشديدة من الداخل والخارج^{٦٩٧}، قرر البلاط الملكي استبدال السعيد بغيره من الساسة المخضرمين، فقدم نوري السعيد استقالة وزارته الثالثة عشرة في ٨ حزيران ١٩٥٧، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة علي جودة الايوبي في ٢٠ حزيران ١٩٥٧، وقد شغل منصب وزير الداخلية في الوزارة الجديدة (سامي فتاح). وبعد مضي اقل من خمسة اشهر على تشكيل هذه الوزارة، استقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ لعدم تمكن علي جودة الايوبي من حل المجلس النيابي^{٦٩٨}.

عهد الى عبد الوهاب المرجان بتأليف وزارته الاولى في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧، وسبق لمرجان ان انتخب رئيساً لمجلس النواب في الاول من الشهر نفسه، وعلى اثر تكليفه بتشكيل الوزارة انتخب خليل كنة لرئاسة المجلس خلفاً له. وخلال تلك المدة كان سعيد قزاز نائباً عن لواء السليمانية، وقد اثبت خلال مدة نيابته بأنه خير معبر عن أمانى اللواء وحاجاته، ووقف في المجلس مشيراً الى نكبة السيول في السليمانية^{٦٩٩}، واستجابة الجمهور لمساعدة المنكوبين والتي كانت ذات اثر فعال وسريع في الوقت نفسه^{٧٠٠}. كما طالب الحكومة بتقديم معونة مالية الى بلدية السليمانية لتمكينها من استئناف واجبها تجاه السكان المتضررين^{٧٠١}.

٦٩٧ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج: ١٠، ص ١٣٠.

٦٩٨ المصدر نفسه، ص ١٨١-١٨٢.

٦٩٩ تعرضت السليمانية في ٨ تشرين الاول ١٩٥٧، الى موجة من سيول تدفقت من الجبال على شرقي المدينة وتركت آثار التخريب في منازلها وشوارعها وراح جراء ذلك عدد من القتلى والجرحى، قُدرت الخسائر آنذاك بمليون دينار عراقي، للمزيد من التفاصيل، ينظر: المصدر نفسه، ص ١٦٣.

٧٠٠ جريدة الزمان، العدد ٦١٥٩، في ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨.

٧٠١ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٨، الجلسة الخامسة عشر، ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٨، ص ٢٥٧-٢٥٨.

في ١٧ كانون الأول ١٩٥٧ أقام محمد صديق شنشل دعوة قضائية ضد سعيد قزاز فضلاً عن وظيفته (السابقة) وزيراً للداخلية، مطالباً بالتعويض عما لحقه من ضرر^{٧٠٢}، بعد أن اعتقد بأن الإجراءات التي اتخذت بحقه وزميله (فائق عبد الكريم السامرائي) في ٢١ كانون الأول ١٩٥٦ بنفيه الى قلعة دزه والسامرائي الى حلبجة^{٧٠٣}، قد تجاوزت الإجراءات الرسمية وذلك لكون المادة (٢٩) من قانون العقوبات البغدادي قد افترضت رقابة (الشرطة) كعقوبة تبعية باعتبارها ((تديراً احتياطياً... ولما كان معنى المادة المذكورة لا يرمي إلى نفي الأشخاص مباشرة وإنما يرمي الى تقرير حق الحكومة بتعيين أماكن تمنع الأشخاص الموضوعين تحت المراقبة من الإقامة فيها، وإبقاء حق الأشخاص في حرية التنقل من مكان إلى آخر ضمن القيود الواردة في المادة (٢٩) فيما عدا ذلك من الأمكنة))^{٧٠٤}. وأوكل سعيد قزاز المحامي (إبراهيم الراشد) للمثول أمام محكمة بداءة بغداد للمرافعة، وفي ٢٦ ايار ١٩٥٨ كانت نتيجة الدعوة الرد، إذا اعتبرت المحكمة الإجراءات المتخذة قد ((تمت في ظل الأحكام العرفية المعلنة في البلاد وليس للمحاكم المدنية حق في القرارات والإجراءات والأحكام الصادرة من المجلس العرفي حتى بعد إعادة العمل في القوانين والأنظمة المدنية))^{٧٠٥}.

وخلال تلك المدة شهد العراق حماساً جماهيرياً بفعل التغيرات الجذرية التي حدثت في الأوضاع السياسية العربية، انعكست على الوضع الداخلي في العراق، اذ قامت الوحدة بين مصر وسورية، وأعلن رسمياً عن قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن في ١٤ شباط ١٩٥٨، (أي بعد عشرة ايام من إعلان الجمهورية العربية المتحدة)^{٧٠٦}.

٧٠٢ صورة الدعوى المقدمة من المحامي محمد صديق شنشل الى حاكم بداءة بغداد في ١٧ كانون الأول

١٩٥٧، المحفوظة في مكتبة السيد عبد الإله شنشل، مقابلة معه في ٧ تموز ١٩٩٩.

٧٠٣ راجع الفصل الثالث من الدراسة، ص ١٦٣.

٧٠٤ صورة الدعوى المقدمة من المحامي محمد صديق شنشل الى حاكم بداءة بغداد في ١٧ كانون الأول

١٩٥٧ المحفوظة في مكتبة السيد عبد الإله شنشل، مقابلة معه في ٧ تموز ١٩٩٩.

٧٠٥ كتاب محكمة بداءة بغداد، رقم الدعوى ١٩٥٧/٣٤٤٤، في ٢٦ ايار ١٩٥٨ محفوظة في مكتبة السيد عبد

الإله شنشل، مقابلة معه في ٧ تموز ١٩٩٩.

٧٠٦ جريدة الزمان، العدد ٦١٧٢، في ١٥ شباط ١٩٥٨.

شعر المسؤولون بضرورة عودة نوري السعيد الى الحكم بعد تلك التطورات، ذلك لترصين الإجراءات الضرورية واستكمالها خلال المدة اللاحقة، على الرغم من ان السعيد لم يكن متحمساً للاتحاد مع الأردن، وكان ينظر إليها بمثابة عبء اقتصادي على العراق^{٧٠٧}.

قدم عبد الوهاب المرجان استقالة حكومته في الثاني من آذار عام ١٩٥٨، وأسندت الوزارة الى نوري السعيد الذي اختار اعضاء وزارته وعرضهم على الملك فصدرت الإرادة الملكية بذلك^{٧٠٨}، وبعودة السعيد الى رئاسة الوزراء عاد القزاز لاشغال منصب وزير الداخلية.

رحب القزاز بالاتحاد الهاشمي مشيراً الى انه خطوة مباركة لخير أمة العرب، ((وما من عربي مخلص لقوميته الا ويهفو الى كل إتحاد عربي يقرب بين أبناء الوطن الواحد... وإنني لعظيم التفاؤل باليوم الذي ستتحدد به أمة العرب، وهذا اليوم آتٍ عن قريب ياذنه تعالى))^{٧٠٩}.

ومن بين الأعمال التي إستهل بها مهامه الوزارية السماح بإقامة السباقات الخيرية التي يخصص ريعها لمساعدة اللجان والجمعيات الخيرية ومنها لجنة إغاثة منكوبي السيول في خانقين والسعدية وجمعية اخوان الرفق بالفقير وجمعية مكافحة السل في العراق وغيرها^{٧١٠}.

وكما عهدنا القزاز صريحاً صادقاً في التعامل مع المحيطين به وعلى مختلف مستوياتهم^{٧١١}، وجريئاً في اتخاذ القرارات تجاه الأجانب الذين يسلكون سلوكاً مريباً من خلال ما تثبته الأدلة القانونية ضدهم، وكان هذا واضحاً بمعالجته لشكوى

٧٠٧ غلنن، المصدر السابق، ص ٣٦٤.

٧٠٨ م.ت.ع.، الإضبارة التقاعدية، كتاب ديوان مجلس الوزراء، ذي العدد (غير واضح)، في ٤ آذار ١٩٥٨. (الارادة الملكية المرقمة ١٢٤ في ٣ آذار ١٩٥٨).

٧٠٩ جريدة الزمان: العدد ٦١٨٤، في ١٤ آذار ١٩٥٨.

٧١٠ م.و.د.، رقم الملف ٣٤١/٢٠، ع/ السياق العمومي، م/ مديرية الجمعيات، كتابي وزارة الداخلية بالعدد ٥١٧٦٠٤٨٩١، في ١٦ و٢٢ آذار ١٩٥٨.

٧١١ طالب مشتاق، اوراق ايامي، ج ١، ط ٢، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩، ص ٥٤٩، ٥٦٠.

المواطنة الأمريكية لوني ارنولت (L. Arnolt)، في ٢٠ آذار ١٩٥٨، والتي أخبرته فيها عن الطريقة غير اللائقة (من وجهة نظرها) التي تم إخراجها من العراق مع ابنتها جنيفاف (Gnefyaf) في ٥ آذار ١٩٥٨^{٧١٢}، مؤكدة لسعيد قزاز علاقتها بالرئيس الأمريكي (ديوايت ايزنهاور)^{٧١٣} (D. Eisenhour). كانت وزارة الخارجية قد تولت مخاطبة وزارة الداخلية حول هذا الموضوع^{٧١٤}، وبعد اطلاع القزاز على رأي مديرية الأمن العامة في ٢٦ آذار ١٩٥٨^{٧١٥}، أشار الى ان ((ما دعى هذه الوزارة من الداخلية)) الى تقرير أمر إخراج اليهودية الأمريكية موضوعة البحث وإبنتها من العراق هو سلوكهما المريب الذي كان يشير الى احتمال انهما يعملان كجاسوسين لصالح إسرائيل^{٧١٦}.

وبناءً على صدور الإرادة الملكية المرقمة (١٦٠) في ٢٧ آذار ١٩٥٨، القاضية بحل مجلس النواب، اصدر سعيد قزاز بياناً حدد فيه الاثنين المصادف ٥ أيار ١٩٥٨ موعداً لإجراء الانتخابات العامة في جميع المناطق الانتخابية في العراق^{٧١٧}، وقد رشح القزاز عن لواء السليمانية في الانتخابات القادمة، ودفع التامينات القانونية للترشيح^{٧١٨}.

٧١٢ م.د.، رقم الملف ١٥/٥٤/قسم ١٥، بلا عنوان، بلا موضوع، صورة الشكوى الموجهة من (مسز لوني ارنولت)، نيويورك، ٢١. أن، واي، ريجينت ٤/٤٩٤٠، في ٢٠ آذار ١٩٥٨، إلى سعيد قزاز.

٧١٣ المصدر نفسه، صورة رسالة لوني ارنولت الى الرئيس الأمريكي ديوايت ايزنهاور، في ٤ كانون الثاني ١٩٥٧، تضمنت هذه الرسالة استغراب (لوني ارنولت) لعدم اهتمام الصحافة الأمريكية بتصريح نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) الذي نشر في جريدة التايمز العراقية في ٢٥ كانون الأول ١٩٥٦ والمتضمن تهنية الشعب الأمريكي بمناسبة أعياد الميلاد، وتناولت أيضاً نشاطاتها في «دراسة الحالة الاقتصادية في العراق ورفع التقارير إلى السفارة الأمريكية، وقد أرفقت هذه الرسالة مع الشكوى الموجهة إلى سعيد قزاز.

٧١٤ المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية، ذي العدد ١٠٠/٧٢/٧٢/٩٦٩، في ١٥ آذار ١٩٥٨، الى وزارة الداخلية.

٧١٥ المصدر نفسه، كتاب مديرية الأمن العامة (الشعبة الخاصة)، ذي العدد ش.خ.ع/٨٩٢٣/١٣٣، في ٢٦ آذار ١٩٥٨، الى وزارة الداخلية.

٧١٦ المصدر نفسه، كتاب وزارة الداخلية (السري)، ذي العدد ق.س/٧٥٩، في ٥ نيسان ١٩٥٨، الى وزارة الخارجية.

٧١٧ جريدة العمل، العدد ٩٠، في ٣٠ آذار ١٩٥٨.

٧١٨ جريدة الزمان، العدد ٦٢١٥، في ١١ نيسان ١٩٥٨.

حث سعيد قزاز بعض العناصر المعارضة للاشتراك في الانتخابات^{٧١٩}، بعد أن قاطعها السياسيون المعارضون من خلال بيان أصدره في ٥ نيسان ١٩٥٨ موجهاً إلى الشعب العراقي^{٧٢٠}، وفي صباح يوم الخامس من أيار، عقد القزاز مؤتمراً صحفياً في دار الإذاعة، حضره جمع غفير من الصحفيين العراقيين والأجانب ومراسلو الوكالات، وأجاب على عدد من الأسئلة التي تتعلق بموضوع الانتخابات وطريقة سيرها، مؤكداً أحقية النائب في عقد الاجتماعات والقاء الخطب وعمل الوسائل الدعائية كافة عدا الإذاعة لأنها مؤسسة حكومية بحث لا تستعمل للإغراض الخاصة، واستطرد من خلال إجابته على الأسئلة بأن عدد من المرشحين قد بلغ (٣٠٠) مرشح فاز منهم (١١٨) بالتركيبة من مجموع (١٤٨) نائباً، وأشار إلى إنه في حالة زيادة عدد المرشحين على العدد المطلوب في أي منطقة انتخابية، تجري فيها الانتخابات حسب الأصول المتبعة، أما إذا كان عدد المتقدمين بالقدر المطلوب فهؤلاء يعتبرون نواباً فائزين بالتركيبة، كما ذكر أن عدد ((عدد النواب الذين فازوا بالتركيبة هذا العام هو أقل من عدد الذين فازوا بالتركيبة في انتخابات سنة ١٩٥٢ و١٩٥٠...))^{٧٢١}، إلا أن الانتخابات لم تكن بأفضل من التي سبقتها إذ لم تخلُ من التلاعب^{٧٢٢}. فقد ذكر عبد الله بكر بشهادته في قضية (محمد فاضل الجمالي) أمام محكمة الشعب بأن نوري السعيد وسعيد قزاز قد اعدوا قائمة باسماء المرشحين عرضوها على الملك وولي العهد وتم الاتفاق عليها^{٧٢٣}، وفي الوقت ذاته يذكر فاضل بابان (متصرف لواء الحلة آنذاك) بأن سعيد قزاز كان على اتصال دائم بمتصرفي الألوية للاستفسار عن سير الانتخابات وأكد عدم اعتراض القزاز على أي من المرشحين الجدد^{٧٢٤}.

بعد انتهاء الانتخابات اجتمع مجلس النواب في ١٠ أيار ١٩٥٨، وانتخب عبد الوهاب المرجان لرئاسة المجلس، وتمت المصادقة على لائحة دستور الاتحاد العربي

٧١٩ عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص ١٨٥.

٧٢٠ فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣٩٥.

٧٢١ ينظر، نصحديث سعيد قزاز، جريدة الزمان، العدد ٦٢٣٤، في ١٦ أيار ١٩٥٨.

٧٢٢ عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢١٧؛ فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في

العراق، ط ٢، مطبعة السندباد، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٨٥.

٧٢٣ محكمة الشعب، ج ٣، ص ١٠٢٣.

٧٢٤ المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٣٨٤٦.

بعد يومين من اجتماع المجلس وكانت هناك جفوة بين عدد من الوزراء بضمنهم سعيد قزاز من جهة و خليل كنه من جهة اخرى، أبعدت الأخير عن رئاسة المجلس^{٧٢٥}.
ومما تجدر الإشارة إليه أن المشادات الكلامية بين القزاز وكنه قد احتدت خلال جلسات مجلس النواب، فقد شن خليل كنه في خطابه هجوماً على السلطة الحاكمة فوصفها بالأنانية والانتهازية والجبن^{٧٢٦}، وركز كنه هجومه على سعيد قزاز واستخدم عبارات نابية بحقه، ويذكر احمد مختار بابان بأنه بعد أن ((فُسح المجال لوزير الداخلية سعيد قزاز ليرد على كنه بجواب يستحقه وكان جواب القزاز قوياً فند فيه كل بيانات خليل كنه، ومن جملة ما قاله القزاز أن خليل كنه كان هو السبب الأساسي لنفرة الرأي العام من وزارة نوري السعيد، فهو شخص مكروه من العموم...))^{٧٢٧}، فكانت جلسة على ما يبدو غير مريحة بسبب تلك المداخلات وكان ((الجميع غير مرتاحين وبصورة خاصة من تحامل خليل كنه على سعيد قزاز الذي إضطر للرد عليه))^{٧٢٨}.

والملاحظ أن سبب الخلاف كما بدا لنا هو عدم اختيار خليل كنه لرئاسة مجلس النواب بعد أن وعده نوري السعيد بذلك^{٧٢٩}، وكان سعيد قزاز أحد الذين لم ينتخبوا كنه لرئاسة المجلس بعد أن أسرّ السعيد له ولأصحابه بذلك، وتم انتخاب عبد الوهاب المرجان لرئاسة المجلس، فلم يف السعيد بوعده لكنه^{٧٣٠}. الذي اظهر استياءه ونفوره، ويضيف احمد مختار بابان بأن خلافاً وقع بين خليل كنه وسعيد قزاز حول الانتخابات الأخيرة ((لأنه «كنه» كان يريد أن يفرض آراءه على الدولة لمساعدة عدد من أصدقائه الذين كان يرغب أن يصبحوا نواباً، ولكن لم ينجح أحد منهم)). كما اعترض أيضاً على فصل متصرف لواء ديالى (نجم الدين صائب) الذي

٧٢٥ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٣١٥.

٧٢٦ خليل كنه، المصدر السابق، ص ٢٩٣؛ خليل كنه، خطاب معالي الأستاذ خليل كنه، في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٥٨، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٨، ص ٧.

٧٢٧ مذكرات احمد مختار بابان، ... الموضوع السابق: ملاحظات عن اخر وزارة في العهد الملكي وعلاقتي بخليل كنه، ص ٨.

٧٢٨ المصدر نفسه، ص ٨-٩.

٧٢٩ خليل كنه، العراق، ...، ص ٢٨٩.

٧٣٠ عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ج ١٠، ص ٢١٤.

ورد اسمه مع عدد من الموظفين الذين فصلوا بموجب القانون. وجرأ ذلك ظهر خليل كنه في الحال الذي ظهر عليه أمام المجلس^{٧٣١}.

قدم السعيد استقالة وزارته في ١٤ آيار ١٩٥٨، ليؤلف الوزارة الاتحادية في ١٩ آيار ١٩٥٨، وتم اختيار احمد مختار بابان لتأليف الوزارة العراقية في ظل الاتحاد الهاشمي وذلك في ١٩ آيار ١٩٥٨، فاختر من جنابة (١٤) وزيراً، احتفظ سعيد قزاز بحقيبة الداخلية مع ثلاثة وزراء آخرين من دون حقائب وزارية^{٧٣٢}.

واصل القزاز إدارة الشؤون الداخلية مؤكداً أهمية مشاريع الإدارة المحلية ودعم لجان البلديات لتسهيل مهمتها في تقديم الخدمات للمواطنين^{٧٣٣}، كما أوعز بصرف (٢٠٠٠) دينار لمساعدة المتضررين في لواء البصرة جراء الحرائق التي نشبت مؤخراً في اللواء. وقد جاءت اضرارها بشكل واضح على سكان صرانف البصرة ((فأوعز معاليه بضرورة صرف المساعدات لهم وتزويد أطفالهم بالملابس والمواد الغذائية وتأمين نقلهم مع امتعتهم إلى الأماكن الجديدة التي أعدت لسكناهم))^{٧٣٤}.

في الأيام التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، التقى نزهت عزيز بسعيد قزاز، لطلب المساعدة لبقاء خدمته داخل العاصمة بغداد حينما كان طالباً في كلية الأركان، إلا ان القزاز اعتذر عن ذلك مدعياً بأن تسهيل هذا الأمر سيحمله جديلاً لابد من رده الى وزير الدفاع وقد لا يستطيع ذلك، كما وجه النصيح الى (نزهت) بضرورة تحمل المسؤولية وخدمة الوطن كما يقتضي الأمر، وأبدى استعداداه لرعاية عائلته إذا ما احتاجت الى ذلك، ويشير نزهت عزيز القزاز إلى انه وجد (سعيد) على غير عادته ولدى الاستفسار عن ذلك أجابه ((إن بقاء الأوضاع على ما هي عليه دون معالجة سوف يمهّد الى حدوث انفجار في البلاد))^{٧٣٥}، وما هي إلا أيام تلت ذلك اللقاء حتى قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لتنتهي الحكم الملكي في العراق، الذي دام حوالي سبعة وثلاثين عاماً،

٧٣١ مذكرات احمد مختار بابان... الموضوع السابغ: ملاحظات عن آخر وزارة في العهد الملكي وعلاقتي بخليل كنه، ص ١١.

٧٣٢ المصدر نفسه، ص ١.

٧٣٣ جريدة العمل، العدد ١٥٦، في ٢٠ حزيران ١٩٥٨.

٧٣٤ جريدة العمل، العدد ١٥٧، في ٢٢ حزيران ١٩٥٨.

٧٣٥ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز، في ٦ تموز ١٩٩٩.

وعلى اثر ذلك سيق آخر وزير داخلية لذلك النظام الى السجن ليوقف بعد ذلك في قفص الاتهام أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة.

سعيد قزاز في المعتقل:

في صباح يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، أعلنت الثورة ضد النظام الملكي. وقد اتصل بعض الأقرباء والأصدقاء الموجودين في بغداد بسعيد قزاز مؤكدين استعدادهم لإخراجه من بغداد خفية، إلا انه أثار البقاء مع تأكيده بأنه خدم العراق والعراقيين بشرف وإخلاص ولا يوجد ما يوحى بالقلق على وضعه^{٧٣٦}.

اتصل سعيد قزاز هاتفياً من داره بمتصرف لواء بغداد ومدير الاستخبارات العسكرية ليبيدي استعداده للحضور متى شأوا، وبعد ساعتين جاءت سيارة عسكرية تقل عدداً من الجنود تحت إمرة ضابط اقتادوه إلى ديوان وزارة الدفاع للتحقيق معه^{٧٣٧}، ويكون بذلك من بين الأوائل الذين تم اعتقالهم بعد الثورة^{٧٣٨}، وأكد القزاز بأن الذي حمّله على إتباع طريقة مراجعة السلطات العسكرية من تلقاء نفسه لقناعته بأنه خدم وطنه بصدق وإخلاص وانه لم يرتكب شيئاً يستوجب الهروب من العدالة، مشيراً إلى انه كان مقتنعاً بما ((أعلنته قادة الثورة في البداية من إنها ثورة على الأوضاع السابقة وإنها ليست ثورة حقد وانتقام، بل إنها سوف تحاسب الذين تعتبرهم سيئين لوطنهم وتحاكمهم محاكمة عادلة أصولية))^{٧٣٩}. وتمت مواجهته للزعيم عبد الكريم قاسم يوم ١٥ تموز ١٩٥٨، الذي تربطه معرفة سابقة به عندما كان متصرف لواء كركوك وكان عبد الكريم قاسم يشغل منصباً عسكرياً في قيادة الفرقة الثانية، فبين له القزاز بأنه يتحمل بدوره مسؤولية أعماله أمام هيئة يؤلفها لمحاسبة المقصرين. وفي المقابل اكد له قاسم بأنه صديقه وان الأوضاع تتطلب حجزه لمدة من الزمن^{٧٤٠}، وبعد أن عرض على هيئة التحقيق في وزارة الدفاع نقل الى معتقل أبي غريب ليكون اول النزلاء في ذلك المعتقل من أقطاب العهد الملكي بعد الإطاحة به.

٧٣٦ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٩.

٧٣٧ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠٩.

٧٣٨ غلمن، المصدر السابق، ص ١٦٨.

٧٣٩ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠١.

٧٤٠ المصدر نفسه، ص ٤٠١-٤٠١١.

تعرض سعيد قزاز الى الشتائم والتهديد بالموت منذ اليوم الاول لدخوله المعتقل، إلا انه تمسك بالشجاعة والصبر بشهادة العديد ممن كانوا معه داخل المعتقل، فلم يترك مجالاً للذين ينهالون عليه بالشتائم والتهديد دون رد يستحقوه^{٧٤١}.

فيذكر الصحفي يونس بحري الذي كان معتقلاً معه في أبي غريب بأن توفيق السويدي قد أشار إلى أن أقطاب العهد الملكي كانوا تحت تصرف عبد الإله ونوري السعيد وما هم ((سوى أحجار شطرنج ينقلانها حيث ومتى يريدان))، فأثار ذلك القزاز وهب واقفاً ينظر بغضب الى توفيق السويدي وقال بحدة وإصرار ((هذا كذب وافتراء بالنسبة لي ولبعض الوزراء الذين اعرفهم وتعرفهم أنت جيداً مثلي، فأنا عندما اضطلع بالمسؤولية لا اعرف عبد الإله ولا نوري، بل اعرف واجبي ومسؤوليتي)). وأشار إلى انه المسئول الأول عن أعماله وأعمال المرتبطين به والذين يعملون بإمرته^{٧٤٢}، وقد اثبت هذا الموقف الشجاع أمام محكمة الشعب عندما تقدم شاهد في قضية اللواء الركن (عباس علي غالب)، اذ رد في جوابة عن سؤال لرئيس المحكمة حول إرسال ضابط شرطة للخدمة في محمية (عدن) بأنه هو الذي أمر عباس علي غالب في أن يتحرى عن ضابط متقاعد للخدمة في إحدى محميات الخليج، لمشاركة بقية العناصر العربية من مصريين ولبنانيين في خدمة أجزاء من البلاد العربية، واضاف القزاز ((إذا توجد في القضية جريمة قانونية فهي جريمتي، وليس جريمة عباس علي غالب))^{٧٤٣}.

ويشير العميد المهندس رجب عبد الحميد الذي أصبح مسؤولاً عن إدارة معسكري الرشيد والرستمية بعد قيام الثورة حول زيارته إلى معتقل أبي غريب بعد ايام قليلة من اعتقال أقطاب العهد الملكي في مقابلة مع الدكتور كمال مظهر احمد، إن لشدة ما تعرض له القزاز من مضايقات ومعاملة غير حسنة فقد لجأ إلى تغطية شبابيك الغرفة التي وضع فيها مع زملائه ومنهم احمد مختار بابان وعلي حيدر الركابي، بقطع من الصفيح لتفادي سماع الكلمات النابية التي كان يسمعون إياها بعض المتطفلين مما جعل الوضع داخل الزنزانة فوق طاقة البشر ! بسبب حر تموز الخائف^{٧٤٤}.

٧٤١ يونس بحري، سبعة اشهر في سجون بغداد، ط١، بيروت، ١٩٦٠، ص ١٨.

٧٤٢ المصدر نفسه، ص ٣٩-٣٠.

٧٤٣ محكمة الشعب، ج٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ٢٥٨٥.

٧٤٤ مذكرات احمد مختار بابان... الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، ص ٥.

حافظ سعيد قزاز داخل المعتقل على اتزان به شكل يعبر عن ثقته العالية بالنفس، وبمبدئية جدية بالتقدير، فقد سجل عبد الكريم الأزري الذي شاركه المصير في السجن ملاحظة عميقة الأثر عنه حين قال ((إن السجون والمعتقلات هي الأماكن التي تتكشف فيها حقائق الأشخاص ناصعة، وهناك يظهر المرء على حقيقته، سعيد قزاز كان يتميز بشجاعة نادرة، كان عملاقاً في الشجاعة، وكان يعزوها إلى قناعاته الوجدانية بكل عمل قام به وكل إجراء اتخذته ونفذه، وكمن مرة قال لي ما اتخذت قراراً ولا نفذت إجراءً إلا بعد الاقتناع التام بصحته))^{٧٤٥}.

وبعد نقل المعتقلين إلى سجن الموقف العام المجاور للسجن المركزي في بغداد^{٧٤٦}، أدخل القزاز في إحدى الغرف الكبيرة يشاركه فيها عدد من المعتقلين منهم احمد مختار بابان ومحمد فاضل الجمالي وتوفيق السويدي وبهجت العطية وغيرهم^{٧٤٧}. وكان القزاز في حالة لا يُحسد عليها نتيجة المضايقات غير اللائقة التي تعرض لها خلال فترة اعتقاله، فتغيرت ملامحه بعض الشيء على الرغم مما يظهره من قوة وكبرياء ورباطة جأش في تلك الظروف الحرجة، وكان يطلب من بعض الأقرباء عدم تكرار الزيارة متذرعاً بمشقة الزيارة وحرجة الموقف، إلا أن الحقيقة هو أنه كان يتحرج من أن يراه الآخرون وهو على هذه الحالة^{٧٤٨}. ويشير السيد شاكر على التكريتي إلى أن القزاز حينما علم بنبأ العفو عن الملا مصطفى البارزاني علق بقوله أن الملا مصطفى سيعمل على تهينة الجو للقيام بعمل سياسي عند عودته إلى كردستان العراق^{٧٤٩}.

علم سعيد قزاز بأن عدداً من زوجات وأولاد المعتقلين من أقطاب العهد الملكي قد قابلوا عبد الكريم قاسم لطلب العفو والرافة لذويهم بما في ذلك زوجتي احمد مختار بابان وغازي الداغستاني^{٧٥٠}، فكتب إلى والدته وزوجته رسالة أرسلها من السجن الذي أودع به،

٨٤٥ عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠-١٩٥٨)، ج١، ط١، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٠٤-٣٠٥.

٧٤٦ رحيم كاظم محمد الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٢٩.

٨٤٧ يونس بحري، المصدر السابق، ص٥٤.

٧٤٨ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز، في ٦ تموز ١٩٩٩.

٧٤٩ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، ٦ نيسان ١٩٩٩.

٧٥٠ مذكرات احمد مختار بابان،... الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، ص٦.

وحسبما ورد في التقرير الأسبوعي لأمر السجن إلى أممية الاستخبارات العسكرية جاء فيه ((إن لكل اجل كتاب وما مقدّر جارٍ، واني سأعدم لا محال لان الشيوعيين سوف لا يتركونني حياً، ولكن سألاقي وجه ربي ناصع الجبين وبوجه ابيض لأنني لم ارتكب أي معصية او خطيئة وإنما قمتُ بواجبي ومسؤولياتي طبقاً للقانون، إنني ارفض رفضاً قاطعاً أن تطرقا باب أي مسؤول، وإذا سمعت إنكما قمتما بذلك سوف ارفض ان ألقاكما أو أعفو عنكما لا في الدنيا ولا في الآخرة))^{٧٥١}.



^{٧٥١} خليل إبراهيم حسين، عيد السلام محمد عارف ماله وما عليه، من أسرار ثورة ١٤ تموز (كتاب مخطوط)، ص ٢٠٨.

المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب):

تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) في ٢٠ تموز ١٩٥٨، بموجب المرسوم الجمهوري رقم (١٨)، الذي نص على تعيين (فاضل عباس المهداوي)^{٧٥٢} رئيساً للمحكمة العسكرية العليا الخاصة وتعيين المقدم الركن (ماجد محمد أمين)^{٧٥٣} والمقدم فتاح سعيد الشالي والمقدم عبد الهادي الراوي، والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي أعضاء للمحكمة، فيما عين الرئيس الأول كامل حسين الشماع عضواً احتياطياً^{٧٥٤}.

وبعد أقل من شهر أضيف المقدم الحقوقي شاكر محمود السلام إلى أعضاء المحكمة، وباستثناء الأخير كان ماجد محمد أمين الذي رقي إلى رتبة عقيد بعد الثورة، الوحيد من بين هؤلاء درس في كلية الحقوق وقد أصبح مدعياً عاماً للمحكمة^{٧٥٥}.

وفي السابع من آب سنة ١٩٥٨، صدر القانون رقم (٧) بشأن معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم، وقد نصت المادة (٢٢) منه على أن أحكامه

^{٧٥٢} فاضل عباس المهداوي، ولد في بغداد عام ١٩١٥، تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٣٩، كان أول تعيينه آمر فصيل في الفوج الثاني لواء الأول ببغداد، اشترك في انتفاضة نيسان-مايس ١٩٤١، وحرب فلسطين عام ١٩٤٨، عين بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بمنصب آمر اللواء الأول، ثم اختير رئيساً للمحكمة العسكرية العليا الخاصة، أعدم في التاسع من شباط عام ١٩٦٣، للمزيد من التفاصيل، ينظر: محمود فهمي درويش وآخرون المصدر السابق، ص ٣٦٢: محكمة الشعب، ج ١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩، ص ١.

^{٧٥٣} ماجد محمد أمين: ولد في النعمانية لواء الكوت سنة ١٩٢٢، تخرج في الكلية العسكرية سنة ١٩٤١ صنف الهندسة، كان أول تعيين له في أمرية الهندسة السابعة، درس في كلية الحقوق وتخرج فيها سنة ١٩٥٣، وحين قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كان ضابط ركن الحركات في مديرية الهندسة والأشغال العسكرية، رقي إلى رتبة عقيد بعد الثورة، قتل بعد ثورة ٨ شباط ١٩٦٣، ينظر: محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٦٣: محكمة الشعب، ج ١، ص ٢.

^{٧٥٤} جريدة الزمان، العدد ٦٢٩٦، في ٢٢ تموز ١٩٥٨.

^{٧٥٥} اشترك بعضوية هيئة الادعاء لجلسات المحكمة السبع الأولى كل من الحاكم عبد الجليل حبيب ونائب المدعي العام مصطفى حسين الدوري، ثم أعيد تأليف الهيئة لتتظم القاضيين غازي عبد الهادي وعبد المجيد سلام بالإضافة إلى ماجد محمد أمين الذي أصبح مدعياً عاماً. مذكرات احمد مختار بابان... الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، ص ١.

تسري بأثر رجعي على الأفعال التي أرتكبت منذ اليوم الأول من أيلول سنة ١٩٣٩^{٧٥٦}. وقد بينت مواد القانون الأخرى التي تألفت من (٢٣) مادة كيفية تشكيل هيئة التحقيق الخاص والهيئة الاستشارية وهيئة الادعاء العام وواجبات كل من هذه الهيئات^{٧٥٧}. وقد سميت بالمحكمة العسكرية نتيجة الطابع العسكري الذي كان يطفى على المحكمة وهيئاتها إلا أن قانونها وهيكلها العام كانا ينطويان عموماً على ما يضمن لها سلامة العمل وعدالة الحكم الذي لم يتحقق بسبب مجموعة من العوامل منها انحراف قطبيها الرئيسيين المهداوي وأمين مع التيار اليساري الذي ساد الشارع خصوصاً في المرحلة الأولى من عمر المحكمة، فضلاً عن بقية أعضاء هيئة التحقيق الخاصة^{٧٥٨}.

تمتعت المحكمة بتقدير واسع من لدن بسطاء الناس، وكانت الصحافة تنشر محاضر الجلسات، فضلاً عن إذاعتها بالراديو ونقلها على شاشات التلفزيون^{٧٥٩}، كما اشتهرت باسم (محكمة المهداوي) نسبة إلى رئيسها العقيد فاضل عباس المهداوي. واتخذت المحكمة من قاعة اجتماعات مجلس النواب مقراً لها^{٧٦٠}، وباشرت أعمالها في العاشرة من صباح يوم السبت الموافق السادس عشر من آب ١٩٥٨ بمحاكمة اللواء غازي الداغستاني^{٧٦١}. ويذكر خليل كنه أحد الذين مثّلوا أمام المهداوي بأن المحكمة كانت تغص ((بالشيوعيين والانتهازيين، يحملون الحبال ويلقون القصاصد والخطب في مهاجمة المتهم))^{٧٦٢}، فضجت المحكمة بالمهازل والإسفاف ولكن ((محاكمة سعيد قزاز كانت مهزلة المهازل وفي الدرك الأسفل من الإسفاف والابتذال))^{٧٦٣}.

٨٥٦ للمزيد من التفاصيل، ينظر: الوقائع العراقية، العدد ٨، في ٩ آب ١٩٥٨؛ محكمة الشعب، ج ١، ص ٨-١٣.

٧٥٧ للمزيد من التفاصيل عن الهيئات وتشكيلاتها، ينظر: محكمة الشعب ج ١، ص ١٤-١٩.

٧٥٨ مذكرات احمد مختار بابان... الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، ص ٢.

٧٥٩ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط ١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ١١٠-١١١.

٧٦٠ غلمن، المصدر السابق، ص ٣٤٥.

٧٦١ محكمة الشعب، ج ١، ص ٢١؛ جريدة الزمان، العدد ٦٣١٦، في ١٦ آب ١٩٥٨.

٧٦٢ خليل كنه، العراق...، ص ٣٤٨.

٧٦٣ أنيث واثي، أنيف. يبنرون العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ترجمة عبد

المجيد حسيب القيسي، ج ١، بدون مكان وسنة طبع، هامش ص ٣٨٠-٣٨١.

القزاز امام المحكمة :

أحيل سعيد قزاز إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة متهماً، بموجب أمر الإحالة المرقم (١١) والمؤرخ في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٨ الصادر من القائد العام للقوات المسلحة، ليحاكم بموجب الفقرة (٣) من المادة (٢١٤) من قانون العقوبات البغدادي (ق.ع.ب) والفقرتين (د.هـ) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين، واحتفظت قضيته برقم ١٩٥٨/٧٠^{٧٦٤}. كما أحيل القزاز أيضاً إلى المحكمة ذاتها بموجب أمر الإحالة المرقم ق.ق.م/١١٨/٣٤ والمؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨ والصادر من القائد العام للقوات المسلحة ليحاكم بموجب الفقرة (هـ) من المادة (٢) من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن^{٧٦٥}. واحتفظت قضيته هذه بالرقم ١٩٥٨/٧٣، وقد تم توحيد القضيتين لترابطهما وعلاقتهم بمتهم واحد وجعلهما قضية واحدة حملت الرقم ١٩٥٨/٧٠ (رقم القضية الاولى) وتمت محاكمته لأجلها بأن واحد^{٧٦٦}.

كان سعيد قزاز المتهم الثاني والعشرين من بين أقطاب العهد الملكي الذين مثلوا امام المحكمة وبدأت محاكمته في الساعة الخامسة مساء يوم السبت الموافق ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٩ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الاول إبراهيم عباس اللامي واستغرقت محاكمته سبعة جلسات (من الجلسة ٦٨ حتى الجلسة ٧٤). استمعت المحكمة خلالها إلى مطالعة هيئة الادعاء العام وشهادة الشهود وهم كل من عزيز شريف وتوفيق منير وكامل قزانجي، وفاضل بابان ونعيم ممتاز الدفترى وجاسم مخلص وميخائيل نعوم وسلطان أمين، وعبد الجبار فهمي ومحمد عبد العزيز وشاكر العاني وبهية مصطفى وعارف إسماعيل، وديوالي الدوسكي وباقر كمال الدين وصالح زكي المصلح وعبد الرزاق رجيوب ومحمد حسن

٧٦٤ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠٣٢.

٧٦٥ م.و.ع. رقم الملف ١٥٩، رقم الملف ٣٠٢٣، أمر إحالة المتهم سعيد قزاز من القائد العام للقوات المسلحة الزعيم عبد الكريم قاسم، ذي العدد ق.ق.م. ١١٨/٣٤، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٨، إلى رئيس المحكمة العليا الخاصة.

٧٦٦ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٧٩١.

صادق وداود الاورفة لي وصالح علي وإبراهيم القاضي وحمدان حسن العلي وهاشم السيد طعمة وكرم غلش ومحسن الحاج هويش ونظيمة رشيد وهيي ورحيم علي^{٧٦٧}.

واطلعت المحكمة على شهادات (٤٦) شاهد، لم تجد لديها متسعاً من الوقت للاستماع إلى شهاداتهم^{٧٦٨}، ثم استمعت المحكمة إلى إفادة سعيد قزاز وناقشته حول التهم المسندة إليه وإلى وكيل المتهم المحامي صلاح الدين محمود، قررت بعدها ختام المرافعة^{٧٦٩}.

شغلت محاكمة سعيد قزاز ثمانين وأربعين ومائتي صفحة من محاضر المحكمة المنشورة^{٧٧٠}، وبذلك تكون واحدة من أطول المحاكمات لأقطاب العهد الملكي، التي شغلت العشر الأولى من المجلدات التي نشرتها المحكمة المذكورة.

كانت المطالعة التي ألقاها المدعي العام العسكري ماجد محمد أمين في مستهل محاكمة سعيد قزاز عبارة عن خطاب مشحون بالاتهامات والعبارات المتطرفة، مؤكداً من خلالها ارتباط القزاز بالاستعمار الغربي وتعاونه مع البلاط لهذا الغرض. وذكر أنه كان خادماً مطيعاً من خدم الاستعمار... ترى منذ أن كان طفلاً في أحضان المستر (هولمن) و (لاين) و (جابمن) وغيرهم من أقطاب الاستعمار البريطاني في العراق^{٧٧١}، كما أشار في مطالعته هذه إلى القزاز بأنه كان سوطاً مسلطاً بيد نوري السعيد يلهب ظهور المواطنين، وأن خياناته وصلت إلى حد يمكن تسجيلها في التاريخ^{٧٧٢}. وأسند الادعاء العام إلى سعيد قزاز الأفعال الإجرامية التالية:

أ- إصدار الأوامر إلى رجال الشرطة بإطلاق الرصاص على عمال شركة نفط البصرة في ١٥ كانون الأول ١٩٥٣، فوقع عدد من القتلى والجرحى نتيجة ذلك،

٧٦٧ المصدر نفسه، ص ٣٧٩١-٤٠٠٨.

٧٦٨ المصدر نفسه، ص ٤٠٣٣.

٧٦٩ المصدر نفسه، ص ٤٠٠٩-٤٠٣١.

٧٧٠ المصدر نفسه، ص ٣٧٩١-٤٠٣٩.

٧٧١ المصدر نفسه، ص ٣٧٩٣.

٧٧٢ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٣، ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩.

وان فعل المتهم هذا ينطبق وأحكام الفقرة الثالثة من المادة (٢١٤) من ق.ع.ب.، بدلالة المادة (٥٣ و ٥٤) من القانون المذكور.

ب- التدخل في حرية الانتخابات العامة وتزويرها لمصلحة بعض الأفراد على حساب غيرهم بدلالة ما استندت عليه الهيئة التحقيقية الخاصة وشهادات الشهود، وان عمل المتهم هذا ينطبق وأحكام الفقرة (د) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين رقم (٧) لسنة ١٩٥٨.

ج- التأثير في الروح المعنوية للشعب وإشاعة الرعب بين أفرادها بإضعاف قدرته على تحمل مسؤولياته وممارسة حقوقه من خلال اسناده شيوخ العشائر وكبار رجال الاقطاع وتشجيع المتصرفين ورجال الشرطة والمسؤولين على ادارة السجون العامة للقيام باعمال من شأنها ان تثير الرعب والفزع بين افراد الشعب، ففي عهد وزارته هجمت عشائر عبد الله الياسين وبلاسم الياسين على مدينة الحي وابعادتها وهجمت عشائر محمد الحبيب أمير ربيعة على مدينة النعمانية ثلاث ليال متواليات وأطلقت النار على الجماهير، وضربت جنازة الشيخ محمود في السليمانية بالرصاص كما قامت الشرطة بقتل وجرح عدد كبير من المواطنين في مظاهرات بغداد والنجف والسليمانية وجرى تعذيب المواطنين في دوائر مديرية الامن والسجون وان عمل المتهم هذا ينطبق وأحكام الفقرة (هـ) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين رقم (٧) لسنة ١٩٥٨، وطلب الادعاء العام تجريمه بموجبها، كما طالب برأس سعيد قزاز^{٧٧٢}.

استمرت جلسات المحكمة للنظر في الاتهامات الموجهة ضد سعيد قزاز، وخلال استماع المحكمة لشهادات الشهود التي تضمنت تدخلات وتعليقات عديدة من قبل رئيس المحكمة فاضل عباس المهداوي، الذي كان يظهر شيئاً من الاحترام لبعض المتهمين ومنهم الجمالي واحمد مختار بابان، إلا في محاكمة سعيد قزاز فقد خرج عن طوره كثيراً وأخذ يكيل إليه الإهانات وينعته بكلمات لا تليق بالمقام^{٧٧٤}، فنعته بالخائن والسفاح والوزير الدموي ووصمه بالعار ولم يقتصر ذلك على رئيس المحكمة

٧٧٣ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٧٩٧-٣٧٩٨.

٧٧٤ محمد حمدي الجعفري، محكمة المهداوي، أغرب المحاكمات السياسية في تاريخ العراق الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠، ص ٧٦.

ولا على المدعي العام فحسب بل حتى من أفراد لا توجد لهم أي صفة رسمية^{٧٧٥}، إلا أن سعيد قزاز لم يسكت على الإهانات ورد عليها وهو داخل قفص الاتهام ولم يظهر عليه الخوف، وسارع الى تنبيه رئيس المحكمة والزامه بوجوب الرعاية والاحترام وعدم استعمال الكلمات البذيئة^{٧٧٦}، وكثيراً ما تدخل المدعي العام مع الرئيس في اهالة العبارات المتطرفة والكلمات غير اللائقة له^{٧٧٧}. كما انحصر دور المواطنين الذين حضروا جلسات المحكمة بالهتافات^{٧٧٨} التي تدعو الى اعدام سعيد قزاز والتلويح له بالحبال^{٧٧٩}، وحضرت اعداد من المواطنين الكرد الذين لم ترق لهم أعمال القزاز سابقاً في بعض جلسات المحكمة تطالب بإعدامه^{٧٨٠}. وكانت ردود افعال الجمهور المعادية للقزاز داخل المحكمة مع ما اتبعه الرئيس والمدعي العام من نهج تجاهه قد فوت الفرصة الكافية في الدفاع بالشكل المتبع عليه قانوناً، فكانت هناك مقاطعات عديدة له اثناء سير المحاكمة وتصفيق وإشعار أثارت الحضور، كما اتضح موقف المحكمة غير الحيادي، كل ذلك جعل القزاز يقتنع بمصيره المحتوم.

وخلال شهادة المحامي عزيز شريف الشاهد الأول في قضية سعيد قزاز، رد القزاز على إهانات المهداوي بقوله ((أترجك بصورة خاصة ان لا تهين كرامتي لأنني لا اقبل أحد يهين كرامتي))^{٧٨١}، وبذلك يكون القزاز قد اظهر شجاعة مميزة وعزم واثبت إنه ((متفوق بدرجة كبيرة بالنسبة للذين يحاكمونه في جميع الصفات الشخصية))^{٧٨٢}.

٧٧٥ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠١١.

٧٧٦ المصدر نفسه، ص ٤٠١٢؛ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٣، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٧٧ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٣، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٧٨ انتقدت جريدة (اتحاد الشعب)، لسان حال الحزب الشيوعي العراقي، كثرة الهتافات داخل المحكمة على واجهات صفحاتها، مشيرة إلى أن ترديد هذه الهتافات واستمرارها اثناء جلسات المحكمة لا علاقة لها بالمحكمة، للمزيد من التفاصيل، ينظر، جريدة اتحاد الشعب، العدد ١٩٠، في ٤ ايلول ١٩٥٩.

٧٧٩ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٤، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٨٠ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٥، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٨١ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٣٨٠٧.

٧٨٢ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ٥٩/٢٥/١٤٠٩٠٧/٣٧١، رسالة السفير البريطاني ممفري

ترفيليان الى سيلوين لويد. (محفوظ في مكتبة العميد المتقاعد خليل ابراهيم حسين).

وقد أشاد غلمن بشجاعة القزاز داخل المحكمة قائلاً: ((وقد راقبت محاكمته على «شاشة» التلفزيون ورايته يقف منتصباً قوياً لساعات تحت وابل التهديدات والاتهامات والإهانات، فلم يعتذر ولم يطلب الرافة))^{٧٨٣}.

ويشير السفير البريطاني في العراق آنذاك همفري ترفيليان^{٧٨٤} (H. Trevelyan) في التقرير الذي رفعه الى وزارة خارجيته إلى محاكمة القزاز بأنها كانت ((منازلة تثير السخرية))^{٧٨٥}.

بعد أن استكملت المحكمة استماعها لشهادة الشهود الذين كان أغلبهم من الأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي العراقي وبعضهم كان عائداً لتوّه من المنفى^{٧٨٦}، عادت المحكمة للانعقاد في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٩، سمح رئيس المحكمة لسعيد قزاز بأن يلقي إفادته^{٧٨٧}، والتي كانت بمثابة تحد واضح للمحكمة أكد فيها عدم حياديتها مشيراً إلى عدم استطاعته في مواجهة المحامي الذي أوكله للدفاع عنه إلا بضعة دقائق في الجلسة الثانية، وأكد بأنه لا يتناول شهادات الشهود بالمناقشة لأنهم كانوا يواجهون ضده منذ البداية، ونفى القزاز معظم الشهادات مدعياً بأنها كانت ملفقة وتافهة^{٧٨٨} وأن الشاهد الوحيد (شاكر العاني) الذي انصفه قد أثار غضب رئيس المحكمة والمدعي العام، وتمت إحالة الشاهد إلى المحكمة نفسها. ويذكر ترفيليان هذه الحادثة فيشير إلى أن الشاهد الوحيد الذي تكلم من غير تردد أو خوف واصفاً القزاز

٧٨٣ غلمن، المصدر السابق، ص ١٦٨-١٦٩.

٧٨٤ همفري ترفيليان: ولد في انكلترا سنة ١٩٠٥، أكمل دراسته الجامعية في جامعة كامبردج، دخل الخدمة المدنية الهندية سنة ١٩٢٩، والخدمة السياسية سنة ١٩٣٢، انخرط في السلك الخارجي سنة ١٩٤٧، عين مستشاراً في بغداد سنة ١٩٤٨، تنقل في عدة وظائف في ألمانيا والصين ومصر، وفي أواخر عام ١٩٥٨ عين سفيراً لبلاده في العراق. محمود فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص ٣٠٧.

٧٨٥ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٣/٣٧١، برقية صادرة من بغداد بالرقم ١٠٢، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٩، الى وزارة الخارجية البريطانية (محفظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين).

٧٨٦ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٧/٣٧١، رسالة السفير همفري ترفيليان الى سلون لوي. (محفظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين).

٧٨٧ للمزيد من التفاصيل عن إفادة سعيد قزاز، ينظر: محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠٠٩-٤٠١٤.

٧٨٨ المصدر نفسه، ص ٤٠١٣.

بأنه رجل ذو تفكير حكيم هو (شاكر العاني)^{٧٨٩}، وتشير الوثائق التي استطعت الحصول عليها من وزارة الداخلية الى أن السيد شاكر العاني كان من بين الموظفين الذين تحوم حولهم الشبهات في شأن ترويج الدعايات ضد (الدولة البريطانية) حين كان حاكماً في لواء الموصل^{٧٩٠}، وقد تم نفيه الى منطقة بكرة في لواء الكوت فيما بعد^{٧٩١}.

واستطرد القزاز مفنداً التهم التي وجهها إليه الادعاء العام بقوله:
(أولاً حضورى في البصرة يوم ١٩٥٣/١٢/١٥ لم يكن إلا لإنهاء حالة فوضى كانت تهدد الأمن العام وتهدد حريات المواطنين الذين كانوا يريدون مزاولة أعمالهم في شركة النفط وكسب أرزاقهم اليومية. وعلاقتي الشخصية في الحادثة الموضوعية البحث لا تتعدى عن الإشراف على أعمال الموظفين المحليين طبقاً لنصوص القوانين المرعية في تمكين الأفراد لممارسة حقهم المشروع في العمل ومنع تعديات الآخرين عليهم. وإذا حدثت إصابات فقد حدثت بين الطرفين واتخذت السلطة القضائية كافة الإجراءات المقتضية بشأنها، وفي هذا الموضوع استشهد بكل من وزير الداخلية الذي أصبح حاكماً عسكرياً من اليوم الثاني بعد إعلان الأحكام العرفية، ورئيس أركان الجيش الحالي الذي تولى رئاسة المحكمة العسكرية في البصرة أثناء الأحكام العرفية فيما إذا كنت أنا مسبباً في حدوث هذه الإصابات. وأما الحوادث المؤسفة التي حدثت في النجف و الحي وبغداد بعد الاعتداء على مصر في شهر تشرين الثاني ١٩٥٦ فإن علاقتي الشخصية فيها لا تتعدى علاقة وزير من وزراء الحكومة القائمة آنذاك، وكل الأعمال الصادرة مني أثناء تلك الحوادث وبسببها، مطابقة للقوانين المرعية واقتضتها سلامة الوطن العراقي في ذلك الحين. أما حادثة السليمانية بسبب نقل

٧٨٩ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ٥٩/٢٥/١٤٠٩٠٧،١٠١٤/٣٧١ رسالة السفير همفري ترفيليان الى سلوين لويد. (محفوطة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين).

٧٩٠ م.د.د.، رقم الملف ٥٠٩/١٢/٦٣، ع/شخصيات عراقية، م/ شاكر العاني، كتاب متصرفية لواء الموصل ذي العدد س/ ٥١، في ٣ آذار ١٩٤٠، الى وزارة العدلية.

٧٩١ م.د.د.، رقم الملف ٢/٣٥/١٧، قسم، ع/الأمن العام، م/ الأشخاصالخطرين الذين تقرر وضعهم تحت مراقبة الشرطة، صورة عريضة المبعد المحجوز في بدره شاكر محمود العاني، في ١٠ أيلول ١٩٥٠، الى وزير الداخلية.

جثمان المرحوم الشيخ محمود إليها، فقد سمعت بها بعد حدوثها بساعات من وكيل متصرف اللواء، واقتصرت أعمالي على تهدئة الوضع وترك الأمر إلى المحاكم النظامية لمعرفة المسبيين ومعاقتهم على ضوء التحقيقات التي جرت في حينها من قبل الحكام المدنيين. وأما ما نسب إلي من التدخل في أمور الانتخابات النيابية فأقول بصورة مختصرة بأن الشكوى في هذا الموضوع تأتي في أكثر الأحيان من الذين يحاولون إقناع المسؤولين في التدخل على حسابهم لعدم وجود رصيد لهم في المنطقة الانتخابية، وعندما يفشلون في الحصول على ما يريدون يكونون في مقدمة الباكين على حرية الانتخابات وتدخل الحكومة فيها. لذلك إنني تمكنت من تفنيد ادعاءات الشهود في هذا الصدد ولم يثبت وجود حادثة معينة ارتكبت أنا فيها مخالفة قانونية^{٧٩٢}.

وإسترسل القرزان في دفاعه عن نفسه ليتكلم بلهجة قوية عنيفة قائلاً ((إنني أقف الآن وأرى الموت مني قاب قوسين أو أدنى ولا ترهبني المشنقة وعندما أصدق عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت (أقدامي)^{٧٩٣})).
وتعليقاً على العبارة الأخيرة التي قالها سعيد قرزان في المحكمة يشير الأستاذ ياسين الحسيني^{٧٩٤} نقلاً عن العقيد المتقاعد صديق الصفار، الذي كان القرزان قد أسر الأخير بأن المقصود بهذه العبارة هو وصفي طاهر، مرافق عبد الكريم قاسم آنذاك ومرافق نوري السعيد سابقاً^{٧٩٥}، والذي كان حاضراً تلك الجلسة^{٧٩٦}.

٧٩٢ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠١٣-٤٠١٤.

٧٩٣ المصدر نفسه، ص ٤٠١٤.

٧٩٤ ياسين الحسيني، من مواليد الموصل ١٩٣٢، عمل في الحقل السياسي منذ عام ١٩٥٤، قضى فترة أربعة سنوات لاجئاً سياسياً في الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، كتب عدة مقالات خلال فترة لجونه السياسي كانت تزداد من إذاعة دمشق وإذاعة صوت العرب، عاد إلى العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، شغل عدة مناصب في وزارة النفط العراقية، حالياً يعمل سكرتير تحرير في (بيت الحكمة). مقابلة معه، في ١٣ أيلول ١٩٩٩.

٧٩٥ مقابلة مع ياسين الحسيني، ٤ نيسان ١٩٩٩.

٧٩٦ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (ترجمة)، رقم الوثيقة ٣٧١/١٤٠٩٠٧، ١٤٠٩٠٧/٢٥/٥٩، رسالة السفير البريطاني همفري ترفيليان إلى سلوين لويد، (محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم).

وتناول القزاز في ختام كلمته موقفه مما قام به خلال سنوات عمله الوظيفي والسياسي مقيماً ذلك بقوله:

((أقف الآن بين يدي الله عز وجل لأقول كلمتي الأخيرة كمسلم لا أمل له إلا بعدالة خالقه العظيم ولا إيمان له إلا بدينه الإسلامي الحنيف، أقف كعراقي قدم ثلاث وثلاثين سنة في تعزيز الوحدة العراقية المقدسة، أعلن على رؤوس الأشهاد بأنني فخور بما قدمت لوطني الحبيب من أعمال وخدمات، فخور بأنني كافحت الشيوعية بدافع إسلامي ووظيفتي وتنفيذ لقانون لا يزال يعتبر من شريعة البلد، فخور بأنني كنت وزيراً فعالاً أعمل بوعي من ربي وعقل من رأسي وقلب في صدري، محذراً من شرور الشيوعية الدولية وخطارها على وطني العزيز، وإذا أصابني شيء بنتيجة هذه المعركة فإنني أتقبلها بإيمان عظيم وسيكون لأهلي ولأقاربي الفخر بأنني (ول شهيد في هذا الميدان)).^{٧٩٧}

واختتم القزاز دفاعه بقوله ((إنني لا أطلب الرحمة ولا الغفران من أي بشر كان بل أترك أمري إلى الله وأصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين)).^{٧٩٨} إنها الشجاعة التي ينبغي الإقرار بها لهذا الرجل. وبعد الاستماع لدفاع القزاز عن نفسه بدأت المحكمة بمناقشته واستطاع الرد على ما تقدم به رئيس المحكمة بجرأة وشجاعة. ثم ناقش المحامي الاتهامات التي وجهها المدعي العام إلى موكله وأشار إلى أن الأدلة لم تثبت إدانته.^{٧٩٩} ومن بين ما اكده المحامي بأن هيئة التحقيق في وزارة الدفاع قد استفسرت من مديرية الشرطة العامة عما إذا كان سعيد قزاز قد أصدر أوامر أو تعليمات بخصوص إطلاق النار فجاء الرد بكتاب مديرية الشرطة العامة المرقم ٥٨٩٩، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨، وجاء في الفقرة الثانية من الكتاب المشار إليه ((لم تؤيد مديريات شرطة الأولوية استلامها

٧٩٧ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠١٤.

٧٩٨ جريدة الزمان، العدد ٦٤٥٧، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٩.

٧٩٩ المصدر نفسه.

أوامر أو تعليمات صادرة من المتهم سعيد قزاز يخول بموجبها رجال الأمن إطلاق النار على المتظاهرين)). وذكر أيضاً تعليقاً بخصوص شهادة ديوالي الدوسكي اثبت فيه قول أحد المواطنين الذين كانوا يحضرون جلسات محاكمة القزاز والذي اشار إلى انه على الرغم من مطالبته بإعدام القزاز إلا ان له دوراً فعالاً عندما كان متصرفاً للواء الموصل في تخليص المواطنين من سطوة الديوالي^{٨٠٠}، وفي الساعة الثانية عشرة والنصف رفعت الجلسة.

ولم يكن القزاز الوحيد ممن اتخذ موقفاً حازماً وجريئاً أمام محكمة الشعب، فقد كان للبعثيين الدور على تذكير المهداوي بمواقف الرجال وذلك خلال محاكمة سليم عيسى الزبيقي^{٨٠١}، فعلق رئيس المحكمة (المهداوي) على ذلك الموقف بقوله ((يعلم المواطنون الذين استمعوا إلى محاكمات رجال العهد المباد الخونة المجرمين، ان الذين كانوا بصلافة المتهم سليم عيسى الزبيقي هو اللعين عدو الشعب وخائن الوطن سعيد قزاز الذي قال إنني اصعد المنصة عالياً ورجلي فوق الناس...))^{٨٠٢}. هكذا فسرهما المهداوي!، الذي لم ينس مقولة سعيد قزاز التي قصد بها الذين لا يستحقون الحياة.

قرار الحكم:

عادت المحكمة إلى الانعقاد في ٤ شباط ١٩٥٩ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي واصدرت أربعة احكام على سعيد قزاز، نصت المادة الرابعة على تنفيذ العقوبات بالتدخل حسب المادة (٣٤) من ق.ع.ب. اعتباراً من تأريخ توقيفه في ١٥ تموز ١٩٥٨، فضلاً عن خمس عقوبات تبعية أخرى^{٨٠٣}، وكان القرار باتفاق الآراء وغير قابل للطعن (تميزاً)،

٨٠٠ محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠٢٧، ٤٠٢٩.

٨٠١ من البعثيين الذين شاركوا في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ مثل امام محكمة الشعب في ١ كانون الاول ١٩٥٩، وكان له موقف جريء امام رئيس المحكمة وهو داخل قفصالاتهام. ينظر، إفاد سليم عيسى الزبيقي، محكمة الشعب، ج ٢٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢، ص ٨٢٣١-٨٢٣٦.

٨٠٢ محكمة الشعب، ج ٢٠، ص ٨٢٦٧.

٨٠٣ المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٤٠٣٩.

ولكنه يستوجب إستحصال موافقة القائد العام للقوات المسلحة لتنفيذه، وفيما يلي نص قرار الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) على سعيد قزاز. ((تشكلت المحكمة العسكرية العليا الخاصة ببغداد في يوم ١٩٥٩/٢/٤ برئاسة العقيد فاضل عباس المهداوي وعضوية كل من العقيد فتاح سعيد الشالي والمقدم شاكر محمود السلام والمقدم حسين خضر الدوري والرئيس الأول إبراهيم عباس اللامي وأصدرت بأسم الشعب حكمها الآتي:

حكمت المحكمة على المجرم سعيد قزاز:

أولاً. بالإعدام شتقاً حتى الموت وفق الفقرة (٣) من المادة (٢١٤) من ق.ع.ب.
ثانياً. بالحبس الشديد لمدة عشر سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتآمرين وبدلالة الفقرة (هـ) من المادة الثانية من القانون المذكور.
ثالثاً. بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتآمرين وبدلالة الفقرة (د) من المادة الثانية من القانون المذكور.
رابعاً. تنفذ العقوبات بالتداخل حسب أحكام المادة (٣٤) من ق.ع.ب. اعتباراً من تاريخ توقيفه المصادف ١٩٥٨/٧/١٥.
وحكمت عليه ايضاً بالعقوبات التبعية التالية وذلك لحرمانه لمدة عشر سنوات وفق احكام المادة (٥) من قانون معاقبة المتآمرين:

١. من عضوية مجلس الأمة (الملغي).
 ٢. من عضوية مجالس الأمانة والبلديات والمجالس الإدارية.
 ٣. من التوظيف في الدوائر والشركات والمؤسسات والمصارف.
 ٤. من الانتماء إلى الأحزاب.
 ٥. من ممارسة الصحافة.
- صدر القرار باتفاق الآراء وافهم علناً^{٨٠٤}.

٨٠٤ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، مذكرة أمر بالسجن صادرة عن المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ذي العدد ق/١٤/٨١، في ٨ شباط ١٩٥٩، إلى مدير سجن بغداد: محكمة الشعب، ج ١٠، ص ٤٠٣٩.

وقد علق الأستاذ شاكر علي التكريتي على مواقف الرجال أمام محكمة الشعب بقوله ((أمام محكمة المهداوي وقف الرجال وأشباه الرجال... أما الرجال فقد كان طريقهم الى أعواد المشانق وأما أشباه الرجال قد هتفوا بعدالة محكمة المهداوي))^{٨٠٥}، كما أشار حسين جميل بأن محاكمة القزاز لم تكن عادلة وإن قرار إعدامه كان غير عادل من محكمة افتقرت عنصر الحياد^{٨٠٦}، وذكر السيد نصير كامل الجادرجي بأن والده أكد له بأن موقف سعيد قزاز من الفيضان عام ١٩٥٤ وحده يشفع إليه، ومبرراً لعدم إصدار حكم الإعدام بحقه^{٨٠٧}.

وأكد السيد ياسين الحسيني الذي كان مهتماً بمحاكمة القزاز باعتماده على مقابلة عدد من المختصين في مجال القضاء منهم المحامي عبد القادر الدبوني والمحامي محمود الجلبي بأن قرار الحكم على سعيد قزاز كان متعسفاً وظالماً، لا بل مستهدفاً حياة القزاز بقصد مسبق مع كون الرجل بريء من كل التهم المنسوبة إليه لذا يمكننا القول أن سعيد قزاز أُعدم بتهم باطلة وهو بريء منها، مما يقتضي النظر بعين الاعتبار لإعادة محاكمته وإصدار القرار القضائي العادل بما يتناسب مع التهم الحقيقية في القضية^{٨٠٨}.

لقد ترك قرار حكم الإعدام أصداء في الأوساط البريطانية فقد وجه (دبليو.اي. لاين) رسالة الى (دبليو. دبليو. هكس بيچ)، أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني متسائلاً حول إمكانية الضغط على الحكومة العراقية لإنقاذ حياة سعيد قزاز^{٨٠٩}، وفي ضوء هذه الرسالة الموجهة الى بروفومو الممثل البريطاني لشؤون المستعمرات في وزارة الخارجية البريطانية،

٨٠٥ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٦ نيسان ١٩٩٩.

٨٠٦ مقابلة مع حسين جميل، في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩.

٨٠٧ مقابلة مع نصير الجادرجي، في ٢ أيار ١٩٩٩.

٨٠٨ مقابلة مع ياسين الحسيني، في ٦ أيار ١٩٩٩.

٨٠٩ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (ترجمة). رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٥/٣٧١، رسالة موجهة من الرائد

دبليو، دبليو هكس بيچ، في ١٠ شباط ١٩٥٩، للممثل البريطاني لشؤون المستعمرات (بروفومو)

(محفوظة في مكتبة العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين).

أكد الأخير تعاطفه مع القزاز باعتباره احد (الأصدقاء القدامى) الذين تربطهم به علاقة وثيقة. غير أنه اشار إلى أن التدخل البريطاني المباشر قد يجعل الحكومة العراقية تنظر بعين الشك إلى أية ضغوط بهذا الاتجاه، مبدئياً تفاؤله المشوب بالحدز بشأن أحكام الإعدام التي صدرت في تشرين الثاني ١٩٥٨، وأنهى رسالته بتطمين (هكس بيج) بأن السفير البريطاني سوف يستغل ((أية فرصة تسنح له لكي يجعل مشاعرنا حول الموضوع معلومة في أي محفل يتوقعه للحصول منه على مساعدة في هذا الجانب))^{٨١٠}.

ولا يخفى أن تدخل البريطانيين لصالح سعيد قزاز مسألة تسجل ضده. فالبريطانيون حريصون على حياة كل من خدم سياستهم في العراق. ولكن هذا لم يعني أن القزاز لم يعمل لخدمة وطنه من خلال قناعته بسياسة التعاون مع بريطانيا، وهي مسألة تسجل ضده أيضاً فقد أثبتت الأحداث أن سياسة التعاون مع بريطانيا لم تعد تلائم الأوضاع التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد أن اكدت بريطانيا سياستها المعادية للعرب، ويبدو أن القزاز التقى مع البريطانيين من جانب مهم هو العداء للشيوعية.

٨١٠ وثائق السفارة البريطانية في بغداد (مترجمة)، رقم الوثيقة ١٤٠٩٠٥/٣٧١، باي. كيو-١٠١/١٠١٥، رسالة موجهة من برفومو: في ١٨ شباط ١٩٥٩، الى الرائد دبليو، دبليو هكس بيج. (محفوظة في مكتب العميد المتقاد خليل ابراهيم حسين).

الأيام الأخيرة للقرّاز:

بعد صدور الحكم على سعيد قرّاز نقل الى سجن بغداد بانتظار تنفيذ^{٨١١}. وعلى أثر ما قاله القرّاز أمام المهداوي، شددت العناصر المعارضة له من مضايقته، فوضع في سجن انفرادي إمعاناً في تعذيبه، وقد طُلب منه أن يُقدم اعتذاراً للمحكمة عن العبارة التي ذكرها (لا ترهبني المشنقة وعندما اصعد عليها سأرى الكثيرين ممن لا يستحقون الحياة تحت أقدامي)، إلا أنه رفض التراجع بشدة، مما دفع بعض الشيوعيين للاتصال بزوجه وطلبوا منها أن تكتب رسالة له لكي يبدي شيئاً من التنازل ويقدم اعتذاراً للمحكمة، وفعلاً حررت زوجته رسالة إليه طلبت فيها تقديم اعتذار إلى هيئة المحكمة عسى أن يجعل الله له في ذلك مخرجاً. فأجابها على ظهر رسالتها بعبارة ((استعدي لكي تكوني (رملة)^{٨١٢}). وقد أثار ذلك العمل معارضيهم فقاموا بتحريك بعض العناصر لرمي عائلته بالحجارة مما اضطرها إلى ترك الدار واستئجار بيت آخر لتتوارى عن الأنظار^{٨١٣}.

ولجأ البعض الآخر إلى تعليق لافتة كبيرة أمام باب وزارة الدفاع كتب عليها عبارة ((عبد الله الشاوي وكامل قزائجي تحت التراب وسعيد قرّاز وبهجة العطية ينعمان بالحياة)) وهي محاولة لاستفزّاز عبد الكريم قاسم وتذكيره يومياً عندما يأتي إلى وزارة الدفاع بسعيد القرّاز، الذي كان يسأل عن مصير اللافتة من الذين يزورون أقاربهم في السجن خاصة وأن الشيوعيين كانوا يحرصون على تجديدها كلما مرت عليها فترة طويلة^{٨١٤}. وذكر العقيد المتقاعد صديق الصفار^{٨١٥}، في لقاء له مع الأستاذ ياسين الحسيني بأن القرّاز كان صلباً شجاعاً مؤمناً بقدر الله سبحانه وتعالى، ذا معنويات عالية لم يؤثر فيه حكم الإعدام حتى وهو يرتدي بدلة الإعدام داخل زنزانته

٨١١ م.ت.ع.، الاضبارة التقاعدية، مذكرة أمر بالسجن صادرة من المحكمة العسكرية العليا الخاصة بالعدد ق/٨١/١٤، في ٨ شباط ١٩٥٩، إلى مدير سجن بغداد.

٨١٢ محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص ٧٧.

٨١٣ كمال السامرائي، المصدر السابق، ص ٣١٧.

٨١٤ محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص ٧٧.

٨١٥ العقيد صديق الصفار، من أهالي الموصل حكم عليه بالإعدام عام ١٩٥٩ بعد انتفاضة الموصل، كان داخل السجن يلتقي بالقرّاز في فترات الاستراحة. أعفي من الحكم الصادر بحقه فيما بعد. مقابلة مع

ياسين الحسيني، في ٩ تموز ١٩٩٩.

وكان دائماً يهون على أصحابه مصابهم، كما لم يكن قلبه يعرف الحقد حتى وهو في أصعب الظروف فكان يحمل روحاً إنسانية تسامحية. ويضيف أيضاً أنه بعد أحداث انتفاضة الموصل (ثورة الشواف-١٩٥٩)، جيء بمعتقلين جدد الى المعتقل من بينهم الرئيس فاضل الساقى، الذي أساء للقرآن أثناء اعتقاله بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ بصفته مسؤولاً عن معتقل أبي غريب في حينها وبعد أن علم القرآن بوجود الساقى وأن حالته مع بعض زملائه يرثى لها داخل الزنزانة، أخذ بمساعدته من خلال إيصال الطعام وبعض المساعدات المتيسرة له^{٨١٦}، وعند تذكير القرآن بماضي ذلك الرجل اتجاهه اشار لهم بقوله ((غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر لأنه صار معتقلاً مثلنا وزمياً لنا))^{٨١٧}. كما أنه لم ينس في اليوم الأول من تموز ١٩٥٩ وهو في تلك الظروف أن يتذكر النعمة التي أنعمها الله له، الا وهي ابنته بريخان، فقام بعض الزملاء داخل المعتقل بتهنئته بتلك الذكرى^{٨١٨}.

وبعد ان صدرت عقوبة الإعدام على بعض الذين مثلوا أمام محكمة الشعب، أعرب المستر دات، سكرتير الشؤون الخارجية في الهند في ٣ أيلول ١٩٥٩ في مقابلة له مع السفير العراقي هناك عن تأييد الزعيم نهرو للنظام الجمهوري الجديد ولكنه يرى بدافع الصداقة ان من مصلحة العراق ودفعاً لما يمكن أن يستغل من الدعاية ضده سيكون من ((الأفضل تجنب حكم الإعدام لكي لا يكون صدوره ضد مصلحة العراق))^{٨١٩}.

لم تستطع والددة القرآن تحمل ما آل اليه مصير ولدها ومضايقة العناصر الشيوعية له مما اضطرها الى مقابلة فؤاد عارف (وزير الدولة آنذاك) والتحدث معه بخصوص ابنها، فوعدها الأخير بالتحدث مع الزعيم عبد الكريم قاسم في هذا الشأن وفعلاً قابله وتحدثا بالموضوع وأكد له الأخير بأنه سيعمل على تخفيف حكم الإعدام بعد ان تهدأ الأمور. ويذكر فؤاد عارف أن عبد الكريم قاسم قال له ما نصه: ((دع

٨١٦ مقابلة مع ياسين الحسيني، في ٩ تموز ١٩٩٩.

٨١٧ يونس بحري، المصدر السابق، ص ٩٩.

٨١٨ مقابلة مع شاكر علي التكريتي، في ٦ نيسان ١٩٩٩.

٨١٩ د.ك.و. ملفات مجلس السيادة-الديوان، ٤١١/١٥٤، وزارة الخارجية، برقية رمزية واردة من دلهي في ٤

أيلول ١٩٥٨، ٣، ص ٤.

المحكمة تفعل ما تفعل وأنا لا أقتل ذبابة))^{٨٢٠}، ويضيف فؤاد عارف بأنه حينما جاء الى وزارة الدفاع لحضور اجتماع مجلس الوزراء الذي كان ينعقد في المساء فعلم بموافقة قاسم على قرار حكم الإعدام بحق القزاز وجماعته وبقية المشاركين في ثورة الشواف، وعندها طلب بعض الزملاء منه السعي لإقناع قاسم بالعدول عن قراره، لكن محاولته لم يحالفها النجاح فقد وجد قاسم في غاية الانفعال والتوتر الى درجة احتد فيها فدفع فؤاد عارف الى خارج الغرفة مؤكداً إنه يرفض النقاش في هذا الموضوع^{٨٢١}. وذكر مجيد خدوري بأن من ((سخرية الزمن أن الرجل الذي كان يتمتع بسمعة لا تشوبها شائبة والذي كان من كرامته الشخصية ما لا يرقى إليه الشك، أن يكون الأول من بين الذين وافق قاسم على إعدامهم))^{٨٢٢}.

اصدر الحاكم العسكري العام (احمد صالح العبدى) بياناً اشار فيه إلى موعد تنفيذ حكم الإعدام ببعض المدنيين والعسكريين وذلك في ٢٠ أيلول ١٩٥٩^{٨٢٣}. وعندما أُبلغ القزاز بموعد تنفيذ الحكم ودع السجناء بحرارة تنم عن إيمان كبير^{٨٢٤}، وتم إخبار عائلته بالذهاب إلى السجن لرؤيته للمرة الأخيرة قبل أن يعدم، وكان آخر من ودعه في هذا اللقاء زوجته، وابنته وزوجها الدكتور (كمال عبد الله ناجي)، وقد ظهر القزاز حليق الرأس، يقوده جنديان فلم تتمالك المراتان منظره فاجهشتا بالبكاء حتى أغمي على ابنته عند توديعه لها^{٨٢٥}. في الساعة الرابعة من يوم ٢٠ أيلول ١٩٥٩ تم تنفيذ

٨٢٠ فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، ج١، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر احمد، أربيل، ١٩٩٩، ص٢٠٥-٢٠٦.

٨٢١ مقابلة مع فؤاد عارف، في ٢٥ شباط ١٩٩٩.

٨٢٢ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، هامش ص١٢١.

٨٢٣ ينظر، نصيبان الحاكم العسكري بالرقم (١١٦)، جريدة الزمان، العدد ٦٦٤٢، في ٢٠ أيلول ١٩٥٩، جريدة

اتحاد الشعب، العدد ٢٠٢، في ٢٠ أيلول ١٩٥٩.

٨٢٤ مقابلة مع ياسين الحسيني، في ٢٨ تموز ١٩٩٩.

٨٢٥ كمال السامرائي، المصدر السابق، ص٣١٧.

حكم الإعدام شنقاً حتى الموت بالقزاز ورفاقه في سجن بغداد المركزي، وأصدر الحاكم العسكري بياناً بهذا الشأن^{٨٢٦}. وسجلت

وفاته في مديرية صحة العاصمة قي ٢٦ كانون الأول ١٩٥٩^{٨٢٧}.

وحول إعدام القزاز يشير السيد حازم حسن العلي، الذي تعرق على تفاصيل الأحداث من بعض الجنود الذين رافقوا القزاز إلى المشنقة، بأن الشيوعيين الذين أشرفوا على عملية تنفيذ حكم الإعدام قد تعمدوا أن يرخو حبل المشنقة عندما صعد القزاز إليها بخطى ثابتة، وعندما سحب اللوحة الخشبية من تحت أقدامه سقط على الأرض، فتم حمله مرة أخرى إلى حبل المشنقة وهو في حالة غيبوبة إمعاناً في تعذيبه^{٨٢٨}. وأكدت بعض المصادر أن عملية الإعدام تمت بحضور المهدي وعبد القادر إسماعيل عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وعدد من الحاقدين عليه، وعندما امتنع القزاز وهو في هذا الموقف من الرجوع عن مقولته لجأوا إلى قطع إحدى قدميه وهو يحتضر^{٨٢٩}.

وأكد بعضهم للسيد نزهت القزاز بأن بهجت العطية عندما حان موعد التنفيذ طلب من الجلادين أن يبقوه آخر من ينفذ به الحكم وكان القزاز إلى جانبه فقال له (لقد بلغت السبعين من العمر يا أخي ولم تسام من الحياة، فما فائدة بضع دقائق واثنت في هذا الموقف) فتقدم إلى منفذي الحكم قائلاً أنا جاهز لا أريد البقاء في هذه المحنة، وأفضل أن أكون معلقاً بحبل المشنقة لأراكم تحت أقدامي^{٨٣٠}. ويذكر فؤاد عارف بأن عبد الكريم قاسم لم يكن يميل إلى تنفيذ حكم الإعدام بحق أحد، ولكن الضغوطات التي تعرض لها، ولاسيما من الشيوعيين، والهاجس الذي بدأ يراوده بوجود مؤامرة ضده وعوامل نفسية أخرى دفعته إلى تنفيذ أحكام الإعدام تلك^{٨٣١}. وبذلك انتهت حياة

٨٢٦ نفذ حكم الإعدام شنقاً حتى الموت في سجن بغداد بحق كل من سعيد قزاز، بهجة العطية، عبد الجبار أيوب، عبد الجبار فهمي. ينظر: نصاليان رقم (١١٧)، جريدة الحرية، العدد ١٤٧١، في ٢١ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الاستقلال، العدد ٢٤٨، في ٢١ أيلول ١٩٥٩.

٨٢٧ م.ت.ع، الاضبارة النقاعية، كتاب مديرية صحة العاصمة ذي العدد ١١/٥١ في ٢٦ كانون الأول ١٩٥٩.

٨٢٨ حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل - ثورة الشواف- ٨ آذار ١٩٥٩، الدار العربية، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٠٢.

٨٢٩ اديث واثي، إيف. بينروز، المصدر السابق، هامش ص ٣٨٠-٣٨١.

٨٣٠ مقابلة مع نزهت عزيز القزاز، في ٦ تموز ١٩٩٩.

٨٣١ فؤاد عارف، المصدر السابق، ص ٢٠٤-٢٠٩.

ذلك الرجل بتلك النهاية الحزينة، وكان خبر إعدام محمد سعيد القزاز صدمة بالنسبة لوالدته (أفقدتها بصرها حال علمها بإعدامه)^{٨٣٢}.
وقد توفيت في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٥^{٨٣٣}.

ردود الفعل لإعدام القزاز:

ترافق مع عملية تنفيذ حكم الإعدام بالقزاز ورفاقه، عملية إعدام أخرى نفذت بمجموعة من رجال انتفاضة الموصل (ثورة الشواف ١٩٥٩) وفي مقدمتهم العميد الركن ناظم الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري، وقد أدى إعدام أولئك الضباط إلى حملة استنكار شعبية واسعة ومظاهرات في بعض مناطق العراق^{٨٣٤}. كان لها أثر في حجب الأضواء عن عملية إعدام القزاز. إلا أن أصداءاً نجدها في بعض الصحف تشير إلى ذلك، وقد تباينت ردود أفعال الصحف العراقية من تنفيذ حكم الإعدام بالقزاز ورفاقه تبعاً لاتجاهاتها السياسية، فبعضها أخذ يندد بمن نفذ بهم حكم الإعدام، فكانت صحيفة (اتحاد الشعب) لسان حال الحزب الشيوعي العراقي سباقاً في التنديد بالقزاز وكتبت في اليوم نفسه الذي أعدم فيه القزاز مقالاً بعنوان (الشعب الكردي - فكرة خاطئة) ذكرت فيه أن المستعمرين والعملاء هم الذين يلجأون إلى شق الوحدة الوطنية بإثارة العرب والكرد ضد بعضهم وأن المكاسب التي حصل عليها الشعب الكردي من ثورة تموز كانت كبيرة ومن بين هذه المكاسب تحرير ابنائهم من سجون نقرة السلطان وبعقوبة وزجت بأعدائهم وأعداء العراق أمثال سعيد قزاز وأحمد مختار بابان في السجون^{٨٣٥}. وكتبت في اليوم التالي لتنفيذ حكم الإعدام مقالاً بعنوان (الموت والعار للخونة المتآمرين) عدت فيه سعيد قزاز ورفاقه من المجرمين والخونة وخدم الاستعمار وشركائهم. واعتبرته (القزاز) ممن اشترك في اضطهاد حريات الشعب وتزوير إرادته وتعذيب المناضلين من الشيوعيين وغيرهم، ووصفت دفاع القزاز أمام محكمة الشعب

٨٣٢ مذكرات أحمد مختار بابان، الموضوع العاشر: في المعتقل وأمام المحكمة، هامش ص ٦.

٨٣٣ م.ت.ع.، الإضراب التقاعدي، كتاب متصرفية لواء السليمانية، ذي العدد ٥٥١، في ٦ نيسان ١٩٦٥، إلى مديرية التقاعد العامة.

٨٣٤ أحمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨، ص ١٤٣-١٤٤.

٨٣٥ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٢، في ٣٠ أيلول ١٩٥٩.

عن القومية والدين من خطر الشيوعية بأنه طريقة لتبرير الخيانة ومعاداة الشعب وعدت الحكم الصادر بحقه وحق زملائه حكماً عادلاً، وأن الزعيم عبد الكريم قاسم وضع نصب عينيه مصلحة الشعب والجمهورية ومكاسب الثورة عندما صادق على أحكام الإعدام^{٨٣٦}. وأشارت الجريدة الى التظاهرات التي طافت أنحاء معينة من بغداد احتجاجاً على إعدام الرجال من ضباط الجيش العراقي بأنها تظاهرات تدعّمها الفئات الرجعية المشبوهة من عملاء الاستعمار وأكدت بأن هؤلاء يحزنهم إنزال العقاب العادل بسعيد قزّاز ورهطه^{٨٣٧}، كما انتقدت الجريدة في عددها الصادر في ٢٢ ايلول ١٩٥٩ باقي الصحف العراقية (القومية)^{٨٣٨} التي لم تدن الخونة والمتآمرين مشيرة إلى أن تلك الصحف لم تنتع المجرمين بالخيانة والتآمر^{٨٣٩}، ونددت في عدد آخر بالضباط الذين حكم عليهم بالإعدام، وذكرت أن العراق شهد جرائم على يد الطبقي وسري تفوق جرائم القزّاز وعطية وأن الفرق بين الجانبين كالفرق بين الخيانة في عهد الحكم الملكي الاستعماري والخيانة في العهد الجمهوري^{٨٤٠}.

واتسم موقف جريدة (الاستقلال) الموالية لنظام الحكم بالتأييد للاتجاه الشيوعي، فقد عدت حكم الإعدام المصير العادل للخونة مشيرة إلى أن حكم الإعدام الذي نفذ بحق القزّاز وجماعته قد نفذ بحضور الرئيس الأول فاضل المصلح عضو محكمة الشعب و عبد الوهاب البستاني عضو هيئة الاتحاد العام وأكدت أن ((الذهول والخوف كان باديين على وجوه المجرمين عند سماعهم قرار الحكم وكانت أجسامهم ترتجف عندما سيقوا إلى لقاء مصيرهم العادل))^{٨٤١}. وكتبت في ٢٣ ايلول أن الرجعية ودعت أبناء أوفياء عرفوا بإخلاصهم لقضية الاستعمار، وأن الذين أعدموا في سجن بغداد هم أشقاء الشوافيين الجدد الذين أعدموا في أم الطبول، وقد لقيوا ذات المصير^{٨٤٢}. ونشرت

٨٣٦ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٣، في ٢١ ايلول ١٩٥٩.

٨٣٧ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٤، في ٢٢ ايلول ١٩٥٩.

٨٣٨ من هذه الصحف، الحرية، الثورة، بغداد، الفجر الجديد والحياد.

٨٣٩ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٤، في ٢٢ ايلول ١٩٥٩.

٨٤٠ جريدة اتحاد الشعب، العدد ٢٠٧، في ٢٥ ايلول ١٩٥٩.

٨٤١ جريدة الاستقلال، العدد ٢٤٨، في ٢١ ايلول ١٩٥٩.

٨٤٢ جريدة الاستقلال، العدد ٢٥٠، في ٢٣ ايلول ١٩٥٩.

الجريدة في عددها الصادر في ٢٥ أيلول مقالاً بعنوان (جريدة الثورة «زعلانة»!) تطرقت فيه إلى أن جريدة الثورة حينما نشرت بيان الحاكم العسكري العام الذي أشار فيه إلى تنفيذ حكم الإعدام بالقزاز ومن معه لم تذكر عبارات الخيانة والتآمر والإجرام على هؤلاء، وأكدت خيانة القزاز والعطية وأيوب وفهمي وقادة الجيش^{٨٤٣}.

وكانت جريدة (البلاد) قد سايرت (اتحاد الشعب) و (الاستقلال) في موقفها تجاه عملية الإعدام^{٨٤٤}، أما صحيفة (الأخبار) المتعاطفة مع الشيوعيين فقد واصلت عددها الصادر في ٢٣ أيلول ١٩٥٩ مهاجمتها للجمهورية العربية المتحدة، ونشرت تعليقاً إذاعة راديو بغداد بعنوان (أي خونة عاقبتهم الثورة) أكدت فيه التآمر على الجمهورية العراقية من خلال الضباط الذين اشتركوا في حركة الشواف. وأشارت إلى ارتباط أولئك الضباط الذين كانوا مساند العهد المباد وأسواطه أمثال سعيد قزاز وبهجة العطية وعبد الجبار فهمي وعبد الجبار أيوب^{٨٤٥}.

واكتفت غالبية الصحف الصادرة آنذاك بنشر خبر الإعدام الصادر من الحاكم العسكري بدون تعليق^{٨٤٦}، أما صحيفة بغداد التي عُرِفَتْ بموقفها المعادي للاتجاه الشيوعي حينذاك فكان موقفها لا يختلف عن موقف الصحف القومية والمستقلة الأخرى وانتقلت في أعدادها اللاحقة إلى مهاجمة الشيوعيين ووصفهم بالكفر والإلحاد^{٨٤٧}. وأخذت جريدة الفجر الجديد النهج نفسه^{٨٤٨}.

٨٤٣ جريدة الاستقلال، العدد ٢٥٢، في ٢٥ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٤ جريدة البلاد، العدد ٥٦١٥، في ٢٣ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٥ جريدة الأخبار، العدد ٥٢٢١، في ٢٣ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٦ جريدة الأهالي، العددان ٢٣٦ و ٢٣٧، في ٢١ و ٢٢ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الحرية، العددان ١٤٧١ و ١٤٧٢، في ٢١ و ٢٢ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الحيات، العددان ٢٥ و ٢٦، في ٢١ و ٢٢ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الدستور، العددان ٧٣٧ و ٧٣٨، في ٢٢ و ٢٣ أيلول ١٩٥٩؛ جريدة الزمان، العددان ٦٦٤٢ و ٦٦٤٣، في ٢٠ و ٢٢ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٧ جريدة بغداد، الأعداد ٧١ و ٧٢ و ٧٣، في ٢١ و ٢٢ و ٢٣ أيلول ١٩٥٩.

٨٤٨ جريدة الفجر الجديد، العددان ١٠٠ و ١٠١، في ٢١ و ٢٢ أيلول ١٩٥٩.

الختامة

إذا كان لا بد من اصدار الاحكام حول ما ورد في متن دراستنا، فإن الاطار العام للاستنتاجات والاحكام يجب ان ينحصر بالوثائق والنصوص التي كانت المادة الرئيسية التي إرتكزت عليها فصول الدراسة.

ينحدر سعيد قزاز من اسرة متوسطة الحال، وتمكن من ان يشق طريقه وينهي مراحل دراسته بنجاح، وكرس جهوده للظفر بما (مكنه من ثقافة، فأظهر كفاءة وقابلية واضحة ظهرت بشكل اكثر وضوحاً حين تقلد عدداً من الوظائف الادارية، كان خلالها مثلاً للموظف الذي يخدم عمله ويؤديه بكل تفان وإخلاص.

ان الانطباعات الموضوعية التي تركتها دلالات ارتقاء في السلم الوظيفي، قد ميزت سعيد قزاز خلال هذه الفترة بالاستقلالية، واستمر على نهجه الاستقلالي هذا دون ان ينتمي الى أي حزب معين حتى بعد ان اصبح وزيراً، لقد حرص القزاز على القيام بواجباته الوظيفية وتطبيق القوانين والأنظمة كما ينبغي، فضلاً عن تمتعه بالنزاهة وبخلق عالٍ المستوى اشار له حتى من لم يجبهه، كل هذه الصفات والمميزات أهلت له ان يصبح وزيراً للداخلية، في حقبة من أشد الحقب صعوبة وتعقيداً في تاريخ العراق الملكي، ونعني العقد السادس من القرن العشرين، الذي إشتد فيه ساعد المعارضة الداخلية لنظام الحكم الملكي، وكانت المرحلة بحاجة الى من يمسك بزمام الامور بقبضة قوية. وكان سعيد قزاز أهلاً لتلك المهمة التي أنيطت به.

يعد سعيد قزاز من بين الوزراء الشباب الذين ظهروا على المسرح السياسي بعد تتويج الملك فيصل الثاني عام ١٩٥٣، وقد عُرف عن هذا الجيل من السياسيين الحزم، وأنه كان أكثر ثقافة وميلاً للإصلاح من الجيل الذي سبقه. وكان سعيد قزاز مؤمناً بالنظام القائم وسياسة التقارب مع بريطانيا التي كان ينتهجها نوري السعيد، فأبدى إندفاعاً في تنفيذ القرارات التي يعتبرها في صالح البلد، وكان يرى في الشيوعية خطراً على البلاد يهدد شخصيتها الوطنية وقيمها الاسلامية، لذا إتخذ إجراءات

شديدة وقاسية بحق الشيوعيين بناءً على قرارات إتخذتها الحكومة آنذاك، فكان بذلك واجهة غير سارة لقوى المعارضة.

لقد وضع سعيد قزاز مقتضيات المصلحة الوطنية فوق جميع الاعتبارات، بما في ذلك الاعتبار القومي له شخصياً، فلم يظهر من خلال ما توفر لنا من وثائق ومصادر أن سعيد قزاز وضع مشاعره القومية فوق مصلحة العراق الوطنية، ولم يُظهر أيضاً أي شكل من اشكال التعاطف مع الحركات الكردية المسلحة، التي هدّدت المصلحة الوطنية، وتؤكد الوثائق أنه كان ضد حركة الملا مصطفى البارزاني خلال تلك الحقبة.

إن مؤهلات سعيد قزاز الشخصية وحرصه على أداء واجبات وظيفته قد أمدته بإمكانية الحفاظ على مركزه السياسي لفترة غير قصيرة، في الوقت الذي أبعدته عن التنافس والصراع من أجل احراز النفوذ. لقد بذل سعيد قزاز جهوداً متميزة من موقعه كوزير للداخلية، إذ اسهم اسهاماً فاعلاً في تطوير كفاءة أجهزة الوزارة الادارية والفنية. ولا يمكن لاي متتبع لتاريخ العراق المعاصر ان يمر بذلك السفر الطويل من الاحداث، وتلك الاسماء اللامعة والمتغيرات السياسية والاجتماعية دون ان يقف إحتراماً لموقف سعيد قزاز الوطني الشجاع والجهود الاستثنائية التي بذلها للسيطرة على خطر الفيضان الذي هدد العاصمة بغداد في ربيع عام ١٩٥٤، وإصراره على عدم ترحيل سكان جانب الرصافة الى الكرخ، لما ستركه من آثار سلبية قد لا تقل عن خطر الفيضان.

وبعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اختلف الموقف جذرياً وهيمن الشيوعيين على مجريات الإحداث بشكل أو بآخر، فكان سعيد قزاز أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) لا يواجه محاكمة عادلة، إنما يواجه أعداءً إستحوذت عليهم شهوة الثأر فكانت جلسات محاكمته إنموذجاً جلياً للانتقام بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، فكان والحالة تلك مدركاً بأن مصيره سيكون الاعدام لا محالة. ان الرجل كان صاحب قيم ومبادئ فلم يهتز او ينهار او يحاول التنصل من مسؤولية الاعمال التي قام بها لينقذ رقبته من حبل المشنقة، وعلى الرغم من التأثير الكبير الذي كان يتمتع به الشيوعيين آنذاك، فقد اكد اثناء المحاكمة انه ضد الشيوعية وهو يعلم ان ذلك

سيسهم في تضيق جبل المشنقة حول رقبتة، لكنه وجد ان ذلك سيجعل اناساً لا يستحقون الحياة يقفون تحت قدميه. عسى ان اكون قد وفقت في دراستي المتواضعة هذه، ((وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)).

شهادة شخصية بحق المرحوم سعيد قزاز

أنا من أبناء مدينة السلیمانیة، وكان بیت أهل سعید قزاز، حیث نشأ، جيراناً لبیت أهلی آل الخفاف حیث نشأت، وكان هذا الجوار قائماً منذ طفولتی فی السلیمانیة.

وحین علمت بوجود هذا الكتاب عن سعید قزاز تداعت بعض الذکریات فی ذهني، فرأیت أن من واجبی تدوین قسم منها لإلقاء الضوء على بعض الجوانب من شخصیة هذا الرجل، ولعلها غیر معروفة إلا من قلة قليلة.

أولی الذکریات التي مرّت على بالی اننی كنت طالباً فی الصف الثانی فی کلیة الحقوق فی بغداد وعمری ١٩ سنة وذلك فی عام ١٩٤٥. كنت كذلك أتعاطی التجارة بالتبغ. وحدث أن خسرت رأسمالی كله ومقداره عشرة آلاف دینار فی صفقة لا یهم القارئ الاطلاع على تفاصيلها. ذهبت إلى لواء (ربیل لتصفیة ذیول المسألة، واتجهت إلى فندق هناك للإقامة فیهِ. وبعد قلیل من وصولی جاءت سیارة وقال لی سائقها إن سعید قزاز، وهو آنئذ متصرف لواء (ربیل، قد أرسله لیاخذنی وامتعتی معه إلى بیته. كان أحد الأصدقاء المشترکین قد أخبر المتصرف بوجودی فی المدینة. ذهبت مع السائق من دون امتعتی، فما أن رأیت الرجل حتی عاتبني بشدة إذ کیف آتی إلى (ربیل ولا أنزل فی ضیافته. أصرّ على إستضافتی فی بیته فشکرته ولكنی عدت إلى الفندق. كانت هذه أول مقابلة لی معه فی شبابی.

بعد تخرّجی من کلیة الحقوق اتخذت لنفسی مكتباً فی الخان العائد لی الواقع فی سوق الصفاير. وحین إستوزر القزاز فی أوائل الخمسینیات كان یزورنی فی مكنتی البسیط بكل تواضع ویجلس معی بعض الوقت لمجرد الراحة.

أذكر كذلك أنه ذهب إلى السلیمانیة فی ذلك الوقت بصفتة وزیراً للداخلیة، فقصد منزل والدی لزیارته، وأنجه نحو مقعد بعيد للجلوس علیه، فقال له والدی تعال هنا واجلس بجانبی، أجابه قائلاً: كلا، أنا أجلس فی هذا المقعد البعید الذی كنت أجلس علیه حین أنورك وأنا موظف بسیط. قال ذلك بكل صدق وتواضع، وأصرّ على تصرفه هذا.

وفي نحو سنة ١٩٥٥ كان هناك في بغداد نادٍ يسمى نادي سيروان ويلتقي فيه الكثير من الكرد. كان أحد رواد هذا النادي من مدراء الشرطة المحالين على التقاعد لأسباب تتعلق بالنزاهة. وقد شاع آنئذٍ في النادي أن وزير الداخلية سعيد قزاز سيعين في مديرية شرطة ديارى الشاغرة شخصاً هو بدوره من المحالين على التقاعد لأسباب تتعلق بالنزاهة. كلا هذين الشخصين من الكرد ومن مدينة السليمانية. وكان الشخص الذي يُشاع عن تعيينه ابناً لرجل من رجال التربية في السليمانية وكان يسمى مربي الجيل. وله كذلك أخ وهو صديق مقرب من سعيد قزاز. كان الرجل الأول يتهم في النادي على الوزير سعيد قزاز ويشتمه لأنه سيعين الرجل الثاني في المنصب الشاغر. وحدث أن زارني سعيد قزاز في مكتبي ذات يوم وكنا وحدنا فسألته: متى سيصدر أمر تعيين فلان؟ فاستغرب كثيراً من كلامي؟ ولما حاورته في الموضوع قال لي: هل تتصور أن من الممكن أن أعيّنه وهو غير نزيه قلت له: وهل هو الوحيد من هذا القبيل في الشرطة؟ قال: كلا، ولكننا بعد أن تخلصنا من عنصر سيء لا نأتي بمثله، وهكذا نصلح الأمور تدريجياً. أكبرت هذا الموقف في الرجل، فهو لم يتأثر بصدافته مع شقيق الشخص الذي يدور الكلام عن إعادة تعيينه، ولا بكونه كردياً من أبناء جنسه ومن أبناء مسقط رأسه أيضاً. كان ذلك الموقف مثلاً على موضوعية الرجل وعلى نزاهته التامة.

ومن الذكريات التي أحملها عن المرحوم سعيد قزاز أنّه زارني ذات مرة في يوم الجمعة في مكتبي في سوق الصفاير وحدثني بما يلي:

قال إن السيد عزت الخضيري قد زاره في اليوم السابق وأخبره أن السيد داود بك الجاف يطلب منه سيارة، وسأله هل أعطيها له؟

وخلفية هذا الموضوع هو أن عزت الخضيري كان وكيلاً للتاجر العراقي المعروف ناجي الخضيري، وكان هذا الأخير قد اشترى في السنة السابقة شركة كانت صاحبة الوكالة لسيارات أولدن موبيل. وفي تلك الأثناء كان قد تقرر إنشاء سد دربندخان وبوشر بالعمل فيه. فحصلت شركة ناجي الخضيري التي تدير وكالة سيارات أولدن موبيل على مقابلة لنقل كافة المواد المستوردة من الخارج والخاصة بمشروع السد المذكور وإيصالها إلى الموقع.

وهو في شمال العراق. إن طريق الوصول إلى موقع العمل يقع هو والسد الذي يجري إنشاؤه في منطقة تابعة لنفوذ داود بك الجاف نفسه.

أعود الآن إلى ما حدثني به المرحوم سعيد. أخبرني أنه قال للسيد عزت الخضير: إذا كنت تريد أن تهدي سيارات إلى الناس فهذا قرار يعود لك. أما إذا كنت تريد أن تقول لي بأن داود الجاف يطلب منك (خاوة) فأنا أقلع عيون داود الجاف. وهكذا أثبت ذلك الرجل موضوعيته في اتخاذ قراراته وعدم تأثره بأيّة عوامل مهما كانت وبرهن على أن تصرفاته كانت تصدر عن عقيدة راسخة ومبادئ ثابتة.

محمد سعيد الخفاف

آب- ٢٠٠٠

صور ووثائق



سعید قزاق عام ۱۹۲۶



سعيد قزاز



سعيد قزاز



سعيد قزاز



زكية توفيق قزاز (١٩٢٣-١٩٨٤)

زوجة سعيد قزاز

سعيد قزاز



سعيد قزاز وبعض الشخصيات



سعيد قزاق مع الملك فيصل الثاني وعبد الله وبعض الوزراء



زيارة سعيد قزاق لثانوية السليمانية للبنين في ١٩٥٤/١٢/٣٠

سعيد قزاز مع ابرز الشخصيات العراقية في العهد الملكي



سعيد قزاز وبعض نواب الكرد في المجلس النيابي عام ١٩٥٧



سعيد قزان اثناء زيارته لواء السلیمانیة
ایام متصرفیة عمر علی



اعضاء المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)



سعيد قزاز يدلي بإفادته امام المحكمة



سعيد قزاز في المحكمة

الرقم ٩٥٢
التاريخ ١٢٥٤/٦/٢

حضرة لوجسرد الحدود لد ولشعبة ايران
الاميرالضوية المحنم لى نورسرد

كميسر محنم سرمدى د ولت شاحنلضاهى
ايران محنم نورسرد

بعد التنية والا احترام *

جواب الكتابكم المرقم ١٤٦٠ والمؤرخ ١٤٦/٦/٦
لقد اصد رنا الامر الى البجة المتخمة بتسلم الفلنلن
المبوسن عنيهما بكتنا المرقم س/ ١١٨ والنسر' بن
١١٢٥/٨/٢٦ الى عند مؤد بن معد كوم وسولى
غلام بن حسن وارسلناهما تحت حراسة شركتنا الى
الحدود وتسلمهما مع الفلنلن المذكورين الى دويوكم
على خط الحدود ولذللك نسر بعد التاقد مسن
حاشيتهما الى الشخصين المذكورين اهلاء تسليمهما
الهما ويمكن ذلك نسر بابقا لهما لذكى وتسلمها
صاحبها السننى واصلنا باستكم ايامنا وهدء
الوسيلة نقدم احترامنا الفائقسة *

وكيل لاقنظام حلبجة
وتوسر الحدود العراقى -
سعيد اديب القران

صورة الى مشرر لواء السليمانية مع صورة الكتاب المهاب
هذه اهلاء للاطلاع *

* * * * *
هناك مدير شرطة حلبجة مع صورة الكتاب المبلغ
اليه اهلاء لاجرا ماينم وفق مضمون هذا الكتاب *

بمباركته واحترام *

عطف تمسره ١٤٦٠ - ١٤٦/٦/٦ *

بجيت دستور ادء شد كه آنء وقاضركه
د رانسايه 'نمر' - ١١٨ - ٢٦/٨/٢٥
اشهد نيسرنا صت به عند مراد ولد صيد
كوم وسولى غلام ولد حمن تسليم وتحت
محافقه * شرمه * عراقه باد وقاضركه
حدود ارسال كزدد كه به د ربه 'انسايب'
د رزاد حد و اصال شؤد بناسون حليفه
خواه شد است بعد ازاء كه عاقد متان
قاضرنا به د شخص مزبور تسليمنا نشود
ود وكنا باقا لموليد تاسا سايان ظاخر
كرد د واسنلام نفو ابلات تماجد ويدن
وسيله احترامنا عاقله و تقدم ميكوند -

تيليدء * تاقنظام حلبجة
وكيسر سرمدى عراقى -
سعيد اديب قران

(٥١) / ١٣٥٤

كتاب وكيل قاشم مقام حلبجة وقومسير الحدود العراقي سعيد اديب القران

مما حدث في اليوم السابق ولكنها انتهت به سلام ولم يحدث بعد هذا شيء يصحح الذكر .

الخلاصة

يبدو الحال في شركة النفط العراقية - لاسيما الطبقة الواثقينهم - يتمرنون منذ مدة بغير من الذين في اجورهم التكداد لا تفي بصحتهم ومن اجل ذلك راجعوا ادارة الشركة المذكورة والدوائر الحكومية وان الكثر في جسم قضيهم بشكل مرض اول في نفوسهم شعروا من الاحياء ضد الشركة وان بعد الجهاض المصنوعة في بلدان كشدت هذا الشعور وصلت على استغلالها باحتجزة وساحية الس افسس حدود الاستغلال وكان لها باثباتها في حركة الاضراب التي تنصت في عدة قليلة الى الازهاب واستعمل فيه العنف والقصد بسد وثاقهم بالحالة بسبب تكرار المصاعبات وكان عدد المطعنين بهم من الرعاء يزداد بوظائفها واسهمت المكينة المصانة مديدة يخطر الاخلال في كل لحظة . ولجميع عدد من جموده كركوت واشراقها بضرر الشراء وعلموا عليه اعتماد الله ايج والمعالجة لازالة الطلق المستويل على الاطمين وان المشرف اتخذ يدور كل الوسائل الممكنة للتأثير على العمال بنجة اتقاهم للعودة الى العمل والهدوء ولكن محاولته في حشد السدد لم يهت بسد . وظل العكر اذات الى تعتمد العمال بجهت زاد استعياهم لايام الحكومة ونتيجة لذلك عقدت جمعية الحكومة عند الناء بعد الى حد كبير . وكان لزاما على السلطة الادارية ان تعمل حالا لانقاذ الموقف ولم يكن المخرج يفتح بالقتال والانتصار اكثر من اذ ان وغالب من الاحباب باجور الاحتقاد بان الحق للعمال بلا شعور في احوالهم غير النافذة كان يميل الى وضع حواجز مؤسفة ربما كانت تظن بها الجمع واخر من نتيجة حادثة كاهي في . وانما اعتقد ان اعتقاد بان حاولت اليه الحالة في كركوت من الاضطراب من جراء تكرار مصادرات العمال قد تطلب من القصر ان يجد راحة باستعمال السلاح لطريقهم ولم يكن لي استعمله اذ اضيقه اخرون .

سوف نسا بان المشروعة عدد هاهنا الى ضمن الاجتمعات لم تكن هازمة على اسس الناطق المصممين بل بطرق العمال لاير هاهنا المشروعة المذكورة بالنظر وتسد دوافعهم للشرية وهمهم بالجملة ونسب استباكاتهم انهم في مع الافراد والوطنين ادعائى

الصفحات الأخيرة من التقرير الذي رفعه سعيد فزان ومحمد صالح حمام حول اضراب

عمال شركة نفط العراق في كركوك سنة ١٩٤٦ . (١-٣)

المهجم ولقد ان الوحي عند الحزبين والى اطلاق الرصاص على الجمهور من قبل الشرطة ووقع هذه الحادثة العروسة .
ان هذه اللقيط والجرحى من المقتل هربن هو كانه ينادى آفكسا
وان الادعاء يحسن ذلك لا يجب له من النجاسة .

الطرق

١- بهم من آخر بيان أصدره مشرف لواء كركوك الى العمال بتاريخ ١٥/٧/١٩٦٦ بان تمسكة تهديد لحوادث الشركة ومختصاتهم لا تزال في دور المفاوضات ومن المأمول انتهاء المفاوضات في شأنها في ٢٦/٧/١٩٦٦
وطان جسم هذه القضية بدورة نهائية في التاريخ المذكور في مفاوضات
حذ كبر في تظليل الجو النافس من المستحسن ان تقدم الحكومة بمقابلة
الجهات المختصة للوسيل على قرار نهائي في هذا الشأن باقرب وقت
مستطاع وهم عاجل القضية الى تاريخ آخر هذه نهاية الشهر الحالي .
٢- تأثر الزوايا بالمقام في كركوك من حادثة كوفي في وجودها عظمها
زائدا من الاهل على الصالحين . وانما يعتقد بان قتل الحكومة
بمنع عوائل القضي والجرحى من تصحها لا يقل عن طائفين وخمسين دينا
لكل قتول وداثة دة ناروا لكل جرح يتقابل بالاسلحان من جانب الجميع
ويكن له الحق الحق في كركوك بصورة خاصة .



٣- قضي الغيرة امتداد الداء الحارمة ليع وقع حوادث مماثلة
في المستقبل ومن جهة هذه التدابير انشاز ان تقم به مرة ترمية
كركوك بحراة تحقيقات جديدة بحق المحرضين المؤيدين الآن في
كركوك وتأمين صالحيهم صافية شديدة عنصهم وتضع غيرهم من الامكان
بجعل مشابه في المستقبل .

٤- لاجل ازالة كل علق بهذه الحادثة من اذهان الناس ولتهدئة
الجمالة تهد بتاتنهاية اننا نفكر نقل الصالحين والمؤمنين الذين اشتركوا
في الحادثة المذكورة من لواء كركوك الى لواء آخر باقرب وقت مستطاع
٥- نرا لبيان السلطة القضائية في اللواء بحجة حجة بسببسية
مع ادارة اللواء المعالجة وان استمرار هذه الحالة الى اكانته مستحقة
في الاوضاع الاحتياطية من خطرهما تصمم في الاوقات العرجة وهذا
المسألة فضلا من اختلال الرأى بين كل من صفوف اللواتي همس المحاكم
الدينية وتحذكل واحد منها اتجاه يختلف من الآخر لذلك نقول ان
تد نيل كلا من وزارتي المدنية والدينية بالتحال طائفة لاجساد
وقاى تم بين المسلمين المذكورين وكلمين الصالحين معيلا .

الصفحات الأخيرة من التقرير الذي رفعه سعيد قزاز ومحمد صالح حمام حول اضراب
عمال شركة نفط العراق في كركوك سنة ١٩٤٦ (٢-٣)

هذا ما نعين لنا نتيجة التحقوى الذى اجرناه مشــــــــــــركا

والامر لخالصكم .

الطه خالاد ارجی
محمد قزاق

خط مال حسان
خبر الشرطة

• المرقطيسات

- ١- بيان مشرفة كركوك الى العمال بتاريخ ٢٦/٧/١٩
- ٢- بيان وأمر مشرف كركوك بتاريخ ٢٦/٧/١٩
- ٣- بيان مشرف كركوك الى العمال بتاريخ ٢٦/٧/١٩
- ٤- بيان مشرف كركوك الى العمال بتاريخ ٢٦/٧/١٩
- ٥- بيان مشرف كركوك الى العمال بتاريخ ٢٦/٧/١٩
- ٦- كتابه بد مشرفة كركوك الى مشرف كركوك رقم ٥٤٤ في ٢٦/٧/١٩
- ٧- كتاب مشرف كركوك الى بد مشرفة كركوك رقم ٢٢٣ في ٢٦/٧/١٩
- ٨- قانون الصحة عرقم ١٢١ لسنة ١٣٢٠ الرضفة
- ٩- قانون الاجتثاث العامة العرقم ٧٢ لسنة ١٣٢٥ الرضفة
- ١٠- ا كتاب شهد به من لفيان من العمال الي الرد والاشركة بتاريخ ٢٦/٧/١٩
- ١١- مخصص قريبي ليعق (كاهناني) والاكن الجاور له
- ١٢- اخبار الصلوات الاولى عن حادثة كاهناني بتاريخ ٢٦/٧/١٩
- ١٣- التقرير الطبي من القتل على كريم حسن
- ١٤- شاد مرزا بن افند حراد
- ١٥- فافل علي
- ١٦- نساكر مردان
- ١٧- حسيد بر سيد صالح
- ١٨- علي سعيد
- ١٩- الحجج الدار حسين
- ٢٠- افغاس بايخان
- ٢١- حمد غريب عبد الله
- ٢٢- حموسجان
- ٢٣- مرعبي فرمان
- ٢٤- بالسيه اتو

دائره	دائره
ح	ح
ح	ح

الصعوبات التي حيرت من التقرير الذي رفعه سعيد قرار ومحمد صالح حمام حول اضطراب

عمال شركة نفط العراق في كركوك سنة ١٩٤٦ (٣-٣)

العدد ٨٠٤
التاريخ ١٩٤٩/١٢/٥

وزارة الداخلية
للمنطقة القضائية المشائية

مصرف لواء الموصل
المشائر

الحاق بكاتبنا المرقم ١٣٠٥٣ والورق ١٩٤٩/٦/٩
من استلامنا ادارة هذا اللواء دأبنا على حل كافة المنازعات والقضايا المشائية وقبضنا على النتائج التي توصلنا اليها حتى الان .

١ - انتهى حسم كافة القضايا المتكونة بين جماعتي صديق اغا شوش ويحود اغا الزهاري وقد حسمت من قبلنا شخصيا بحسرة نهائية .

٢ - اما بحدود النزاع القائم بين عشيرتي العركية والكيج فهناك اربعة قضايا نشأت من هذا النزاع احييت احدىها وهي المرقمة ٤٩/١٢ برده رش والمختصة بقتل خمسة اشخاص من العركية واستاء جشهم الى وزارة الدفاع للنظر فيها من قبل المجلس العربي العسكري كما يتضح من كتابكم المرقم ١٨٩٧/٥ في ١٩٩/٨/٢٣ وقد حضر الموصل المجلس العربي العسكري الاول ونظر في هذه القضية فحكم على اثنين من المتهمين بالاعدام شقلا وعلى الباقيين بمختلف الاحكام .
اما القضايا الثلاث الباقية فهي في المرافعة امامنا وفق نظام نعلوي العشائر وسنحسم جميعها قريبا .

٣ - اما بحدود قضية ترحيل عشرة البوحيوت لغزو القفطل بمراجعة كاتبا المرقم ٢٦٩٠٥ والورق ١٩٩/١١/٢٣ حول الموضوع ونهتكم علم بان الحدود عشيرة البوحيوت قد قاموا بالانس اراضهم في قضا متجان واستأنفوا النزاع فيها في جو من السكينة والهدوء .

٤ - هناك قضيتان نشأتا بين الايتوتيين الموجودين في قضا المهادية ويحود اغا الزهاري وجملته في قضا حقرة وهما .

أ - قضية النزاع على مرعي بيران وباندين وهي في طور الحسم النهائي من قبل قائم مقام قضا المهادية وفق ن . د . ع .

ب - قضية نهب اغنام الايتوتيين وقد حسمت من قبلنا شخصيا حيث ان المجلس التحكيمي المنتخب من قبل الطرفين قد اوصى بان يمسوا الزهاريون للايتوتيين (١٥٠٠) رأسا من الغنم والماعز بقرتين وحولين وثلاثة ثيران وذلك بالنسبة للثلاث الذي اصابوا في هذه السنة بصورة عامة وقرروا ذلك وقد حل النزاعي بين الطرفين على ذلك الاتفاق كما عرضنا بكاتبنا المرقم ٢٠٣٢٥ في ١٩٩/٩/٦ وقد نفذ القرار ووزعت الضحايا لكل من لعبت منه بحسرة نسبة رحت اعراف المنطقة الحكومية .

تلك هي النتائج العملية التي توصلنا اليها في حسم المنازعات المشائية التي حدثت ضمن منطقة لوانا وسنمعرض النتائج الباقية بكتاب اخر .

مصرف لواء الموصل

صورة الى -

قائما مقام المهادية
قائما مقام حقرة
اشاره لكاتبنا اعلاه ونرجو العمل على سرعة حسم قضية النزاع على غنم صديق اغا شوش .

احدى التقارير المهمة التي رفعها سعيد قزان متصرف قزان متصرف لواء الموصل الى وزارة الداخلية

الحكومة العراقية

المدينة التاريخ ١٠/٩/٢٠٢٤

الموضوع: الموصلة

دائرة: مديرية لواء الموصل

علم: البعث

تهادة القوات العسكرية للأداء العرفية في العراق

اشير الى كتاب حاكم تحقيق الادارة العرفية الرقم ٢٤٤٣ / ٩ / تاريخ ١٠ / ٩ / ٢٠٢٤ في طيه ارفق صورة ظهر مدير الشرطة الرقم ٢٤٤٣ / ٩ / تاريخ ١٠ / ٩ / ٢٠٢٤ الذي يتجرأ اليه حاكم التحقيق .

فصحت التوجيه الجديد الذي يهده حاكم التحقيق في مصر المحترمين المحسوس عنهم بعد ان تقوا حكمواهم فلم اجد عند الشرطة الخطة ميبا جديدة للقيام باجبراً جديد كذا انزل نشاطهم في اوقية من اعمال الشرطة على النظام العام حيث كانوا يتصرفون في اوقية ولا يادة توجي بالاحقة من خطرهم عادوا بعد اقتنا اجل الاحكام وان كن ما عند الضمة الخاصة في هذا الدور هو ان جاكم التحقيق بانها تدارس الى السابط الشعة بملاحقة من خطر يتأثر عن عودة السرية إليهم ورفقة في اخذهم تحقيق - بيده . ولذا لندفهم ليرى الا من ملاحقة حاكم التحقيق التي يهدها الدليل .

بناء على هذا وأبتهن زاسبي ان اذكروهم الحرية الحياتية مانبها الدستور . ومنها القوانين وبان از اسرا سليبي مع هؤلاء الذين لم يتم دليل ضد براهم الخادرة تبصر الصالح انعام الى شكرت ومساغفات من الشكوت نحن في نحو عنها . ظهر هذا الاما ان اذوا ان تصاد لهم الحرية .

مدير لواء الموصل

صورة مع صورة الكتاب المشار اليه وكتاب مدير الشرطة
الى - وزارة الداخلية
رئيس محكمة امتحان الموصل

لعلكم تجدون في هذه القضية ما يدعو الى تدخلكم القانوني .

مدير لواء الموصل

كتاب متصرف لواء الموصل (سعيد قزان)

يطلب فيه اعادة الحرية لعدد من الموصليين الذين لم يتم الدليل ضدهم

رقم ٨٦

بعد الاصلاح على المادة ١٢٣ المعدلة من القانون الاساسي وبلاستناد الى السلطة المتحولة لنا فقد أصدرنا هذه الإرادة الملكية نيابة عن صاحب السمو الملكي الوري العظمى

بشأ على ما عرضه وكيل وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء

بمنح امتويتين الأولى من الدرجة الخامسة والثانية من الشيوخ المدني ومن الدرجة الثانية الأولى اسم كل منهم -

الدرجة	الاسم	الدرجة
الثانية	متصرف لواء الموصل	١- عبد الله المقداد
الثالثة	متصرف لواء اربيل	٢- سعيد قزاز
الحامسة	قائم مقام قضاء عترة	٣- بختيار الدين سعد
"	قائم مقام قضاء العمادية	٤- فاضل التوري
"	قائم مقام قضاء الشيوخان	٥- اسمعيل حلي
"	قائم مقام قضاء دهوك	٦- حبيب الطالباني
"	قائم مقام قضاء رواندوز	٧- عارف الطالباني
"	مدير ناحية السورجية	٨- محمد امين صالح حنكلو
"	مدير ناحية العمادية	٩- لازار ابراهيم
"	مدير ناحية نبروه ريگان	١٠- كمال حسون
"	مدير ناحية السهبة	١١- حكمت عارف حكمت

على وكيل وزير الداخلية تنفيذ هذه الإرادة

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر ربيع الاول سنة ١٣٦٥ واليوم الثالث من شهر شباط سنة ١٩٤٦

هيئة النيابة

صالح باشا عيان محمد حسن كبه

حمدي الباجه جي
وكيل رئيس الوزراء

مصطفى العمري
وزير الداخلية

الإرادة الملكية بمنح سعيد قزاز متصرف لواء اربيل

$\angle 1 < \angle 2$

التاريخ ١٩ / محرم / ١٣٦٠
١٥ / ٢ / ١٩٤١

4. 2. 2

الرقم

بمنصرفية لواء الموصل	١٠	١٢
كر كوك	١١	١٣
الدليم	١٢	١٤
كر بلا	١٣	١٥
الدعامة	١٤	١٦
الفتحة	١٥	١٧
العصاة	١٦	١٨

الموضوع - نقل - فائمهقامين •

بناءً على الضرورة الإدارية ومتطلبات الخدمة العامة ووجود أسباب معينة قهرنا
أجراً التحولات الآتية بين القاطنين * وفي طيه نسخة من الإرادة الملكية رقمه
٧٧ لسنة (١٩٤١) الصادرة بذلك لأجراً الآتية *

- | | | | | | | | | | | |
|-----|-------------------------|---------|-----|----------------|-------|----|-------|----|-----|--------------|
| ١- | انسيد مصطفى عمر المصطفى | تاسمقام | قصا | الشيخان | براتب | ٤٢ | منارة | ان | قصا | زاخو |
| ٢- | انسيد القزاز | " | " | زاخو | " | ٣٥ | " | " | " | كفري |
| ٣- | ناجي علي الموموي | " | " | كفري | " | ٣٦ | " | " | " | دحوك |
| ٤- | سامح قيدر | " | " | دميك | " | ٢٥ | " | " | " | داتون |
| ٥- | محمد ريزي قنق | " | " | دافوق | " | ٣٥ | " | " | " | الخمادة |
| ٦- | احمد شمس التبرتي | " | " | شعفر | " | ٣٥ | " | " | " | تنه |
| ٧- | عبدالرزاق عارو | " | " | تنه | " | ٤٥ | " | " | " | الفلجيه |
| ٨- | ساهر محمد | " | " | الفلجيه | " | ٤٢ | " | " | " | النجف |
| ٩- | عبد الرحمن جودت | " | " | النجف | " | ٣٥ | " | " | " | الناامية |
| ١٠- | احمد السور | " | " | الناامية | " | ٣٦ | " | " | " | مركزه براتيه |
| ١١- | ابوسمر عزي | " | " | مركزه البراتيه | " | ٣٥ | " | " | " | شعفر |
| ١٢- | ساهر عبد الجبار | " | " | القطرة | " | ٣٥ | " | " | " | قلعة صالح |
| ١٣- | احمد جواد محمد | " | " | قلعة صالح | " | ٤٥ | " | " | " | القطرة |

وزير الداخلية

Transfer of Blm

صورة الى

[illegible]

وزارة المالية
مديرية المحاسبات العامة
مديرية الضرائب
مديرية الميزانية
مديرية الاقتصاد
مديرية المصارف
مديرية التأمينات
مديرية النقد
مديرية الإحصاء
مديرية الجمارك
مديرية المظروفات
مديرية المصارف
مديرية التأمينات
مديرية النقد
مديرية الإحصاء
مديرية الجمارك
مديرية المظروفات

تنقلات الموظفين

الموضوع : وسام الرافدين

- ١- بالاشارة الى كتابكم المرقم ١٣٩٢ والموجه في ٢٦/٢/١٩٥١
تقديرا لخدمات السيد علي احمد عبد الحميد رئيس جامعة بغداد
العام السابق في كاد - لخاصة الحكومة التي تقلدها خلال الثلاثين سنة
من خدمته وقيامه بامهله هذه المناصب بكفاءة جدوية بالتقدير فان هذه
الوزارة تتفكر بترقية درجة وسام الرافدين المدني اليه من الدرجة الثالثة
الى الدرجة الثانية من الترتيب المدني .
 - ٢- وبالنظر لخدمته السيد سعيد قزاز مشرف لواء المواصلات وقيامه بواجبات وظيفته
بكفاءة ممتازة فان هذه الوزارة تفكر بتقديره لخدماته بترقية درجة وسام الرافدين
المدني اليه من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية من الترتيب المدني .
 - ٣- ولما كان كل من السيد مظهر احمد أمين العاصمة والسيد علوان حميد مدير الشرطة
انتم لم يخدم عليهما بوسام الرافدين وحيدان كلا منهما بخلل وظيفة مهمة من
رجال الدولة ، وتقدرا لخدماتهما القيمة فان هذه الوزارة تتفكر بمنح كل منهما
وسام الرافدين من الدرجة الثانية من الترتيب المدني .
- لذا نرجو عرض الاقتراح على لجانته رئيس الوزراء للترقية عليه والتوسط لدى
المقام العالي بالاعتمادات المقترحة واعلامنا .

وزير الداخلية

منح سعيد قزاز وسام الرافدين من الدرجة الثانية النوع المدني

١٥ محرم / ١٤٠٦

١١ شباط / ١٤١١

١٤ / ١٤٠٦
٨٩٧

سكرتارية مجلس الوزراء

شعبة الامور الذاتية

— سرى —

الموضوع — تحويل قائممقامين

بناءً على الضرورة الادارية ومقتضيات المصلحة العامة نعيننا اجرا التحولات
الآتية بين القائممقامين فالرجاء استصدار الارادة الملكية اللازمة واعلانها

مطلق عمر الحفوي	قائم مقام قضاء	الشيخان	الى قضاء زاخو	زاخو
سعيد القاسم	"	"	"	كفرى
ناجي على المرموز	"	"	"	كفرى
امين تيردار	"	"	"	دهوك
محمد ومزي شاح	"	"	"	داقوق
احمد سامي الدبيبي	"	"	"	تلعفر
عبد الرزاق عدوة	"	"	"	قلعة
شاكر حمود	"	"	"	الفلوجه
عبد الرحمن جودت	"	"	"	الحنف
احمد المنور	"	"	"	الشامية
يونس عوني	"	"	"	مركز الدوائية
اكرم عبد الحبار	"	"	"	تلعفر
محمد جواد محمود	"	"	"	قلعة صالح
	"	"	"	الشطيرة

وزير الداخلية

مستقر

١١ / ١٤٠٦

تحويل قائممقامين

١١ - ٢٢ - ١٩٤٩

وزارة داخلية المراسل
المدد

الطريق بعداد في ١٧ طارعة ١٩٤٩



- (١) عبري الصويلا لائحة بين موظفي الوزارة لورا
- أ - محمد سعيد القدي الكافي شعبة المخابرات السرية
براتب (٢٤٠) رصة الى ولاية الكاتب العري لفتش
اداري لوراني الحلة والدليم
- ب - عزت احمد عزيق الكافي شعبة الاوراق مؤتمسب
(٢٢٠) رصة الى شعبة المخابرات السرية في مركز
الوزارة
- (٢) عتلي امير مع القدي حليل كافي شعبة اداري لورا العري
براتب قدوة (١٤٠) رصة الى شعبة المخابرات السرية
في مركز الوزارة

وتجلى في وزارة الداخلية

صورة الي -

- مصرية لورا المراسل
- مصرية لورا الحلة
- مصرية لورا الدليم
- مفتش اداري لورا العري
- مفتش اداري لوراني الحلة والدليم
- مدعية المراسل خال سامية
- مدعية المينة الملكة
- شعبة الاور الذائنة
- شعبة المراسل

ع.ع. ش.س.ك.ه. ٢١/٧

امر تحويلات موظفين

وزارة المواصلات والاعمال
مديرية الامور المالية الادارة
المالية

الرقم / ١٢١٢

بمعدني
١٣٧٢/٥
١٩٥٣/٢
١٤

امر وزاري

٥ - ٢٨
٥٤/١٥

بمنا " على قرار مجلس الوزراء" المخلد في جلسته الرابعة عشرة الممثلة
بتاريخ ١٩٥٣/٢/٥ وسدور الارادة الملكية المرقمة ١٣٤ والمو "وعقلي ١٩٥٣/٢/١
محمين معالي السيد حميد قزاز مديرا عاما للموانئ العراقية بـ
مقداره /- ١٠٠ دينار شهريا مع مخصصات مقداره ٦٠ دينار شهريا اجهارا من
تاريخ مافتحة الوظيفة.

م. هادي
وزير المواصلات والاعمال

اب حليم

تسليمته مع صورة من الارادة الملكية المرقمة ١٣٤ اعلاه الى -

وزارة المالية

مراتب المحاسبة العام

مديرية المحاسبة العام

مديرية المالية العامة - النظام

مديرية الموانئ العامة - لاسلاما بتأريخ مافتحة

معالي السيد حميد قزاز - مديرا عاما للموانئ العراقية العام

مديرية الامور المالية الادارة

٥٤/١٥

مادي ١٩

امر وزاري بتعيين سعيد قزاز مديراً عاماً للموانئ العراقية

وزارة المواصلات والاعمال
مديرية الامور المالية والادارة
القائمة

الرقم ٢٨٧٨

بمقدار ١٥
٠١٣٧٢/٧/
٠١٩٥٣/٣/

امروزه

٩٨٧٢
٥٢/٢/٢١

بما على استقالة معالي السيد سعيد قزاز مدير المواني * المراقبة العام براسب
١٠٠/- دينار شهريا مع خصصاته قدرها ٦٠ دينار شهريا بمرتبة الو. رة فسي
٠ ١٩٥٣/٣/٢٥ - قرا لبول استقالتهن وقيته وذلك اختيارا من تأريخ انكاسه
منها -

بمقام المدير العام وكالة اختيارا من تأريخ تسلمه الدين من معالي السيد سعيد قزاز
حتى اتمام آخر

وزير المواصلات والاعمال

خالد حبيب

سعيد قزاز

تحفة هه آني -

وزارة المواصلات والاعمال
مراقبة المواصلات
مديرية المواصلات العامة
مديرية المواني العامة - لعلنا بتأريخ انكاسه معالي السيد سعيد قزاز
من الوظيفة العاقا بمرتبة المراقبة ٢٨٣٣ والو. رة فسي
٠/١٩٥٢/٣/٢٥

مديرية التقاعد العام

معالي السيد سعيد قزاز مدير المواني * المراقبة العام
المستر آر. سي. - كلة - رئيس المختسين في مديرية المواني * العامة
مديرية الامور المالية والادارة

سعيد قزاز

صادق/ ٣٠

استقالة سعيد قزاز من منصب مدير المواني

二

الراتب	المرتبة	الخدمة
١٥٠	١	١٠
١٤٠	٢	١٠
١٣٠	٣	١٠
١٢٠	٤	١٠
١١٠	٥	١٠
١٠٠	٦	١٠
٩٠	٧	١٠
٨٠	٨	١٠
٧٠	٩	١٠
٦٠	١٠	١٠
٥٠	١١	١٠
٤٠	١٢	١٠
٣٠	١٣	١٠
٢٠	١٤	١٠
١٠	١٥	١٠
٠	١٦	١٠

[illegible]

جدول خدمات معالي سعيد قزاز في وزارة الشؤون الاجتماعية

رقم ٨١٤

٤٤

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بنا على ما عرض رتبة السور

اصدرنا ارادتنا الملكية

بمعيين السيد سبيح قزويني للدخول

على رتبة السور تنفذ هذه الارادة

كذلك بمعدالة في اليوم التاسع من شهر محرم سنة ١٣٧٣ واليوم التاسع عشر

من شهر ايلول ١٩٥٣

في

محمد فاضل الجمالي

رئيس السور

٢٢ / ٥

الرقم ٤٤٤٤٤٤

التاريخ ١٩٥٢/١٧/١

البراق
مديرية التقاعد العام

مديرية التقاعد العام

بغداد

٢٧

ال: - - - - - حصرية لواء البصرة

الموضوع: - - - - - ر. ا. قائد سلك السيد محمد
سيد في بر الدوائ العام

١ - باطل استقالة صالي السيد محمد محمد السيد القزاز من منصب مدير الدوائ العام بتاريخ ١٩٥٢/١٧/١ ق. ط وبقراره بعد ذلك التالفة (٢٤٤) مبررا ذلك صادقا على طعه راتبا تقاعديا حديسيا .
مع التالفة - - - - - من المقتضى فريدين ومصلحة فلا - - - - - حصة حسب النسب المالية اعتبارا من ١٩٥٢ / ٤ / ٦
بحسب دفتر تقاعد السالكين الرقم ١٢٤٥٤/١٢٥٦٧ المجلد الموصل اليكم طيبا .

نسب	مستأجر
١٠٠	١٠
١٠٠	٢
١٠٠	٢٢٢
١٠٠	٤٢
٢٢٢	١٢
٢٢٢	١٢

٢ - قطعنا راتب تقاعد صاليه اعتبارا من ١٩٥٢/١٧/٢١ الموافق لتاريخ مبادرته الوضحة المواد تعميمه
الها فوجو سرور استعفاء من الراتب والمصلحة العامة ١٩٥٢/١٧/٢٠ وبملاطسا .
٣ - اعتبار الراتب مخصصا على مهورية الخزينة المركزية وعطولا الى نواكس .

تسليمه الى
١٩٥٢/١٧/٢٠
مدير اقسام التخطيط
مدير الدوائ العام

وزارة المواصلات والاقتصاد - اشارة لارها الوزاري الرقم ٥٥٤٢ والبرقي في ١٩٥٢/١٧/٢٥
بطلبه دفعه عديده مبالغه واجين لملامسا بالتسليم .

مديرية الدوائ العام - - - - -

مديرية الخزينة المركزية - ونرجو تالفسج تسجيله باعتبار راتب تقاعد مبالغه مخصصا على خزنتكم
وعطولا الى حصرية لواء البصرة

صالي السيد محمد محمد السيد القزاز - - - - - حصة - - - - - مديرية الدوائ العام - للتفضل بالاطلاع

مديرية الدوائ العام

لواء

كتاب مديرية التقاعد العامة الى متصرفية لواء البصرة حول راتب القزاز

Abstract 1000

هذه الرخصة محفوظة

صورة ٤ ألى

• **المسألة 2:**

مصرفية لواء أرميل - للعلم

مرفوعة السجدة الى تعالى وزير الداخلية المحترم

المسيرة في

خالد الشهباح

محمد الدين إبراهيم - ملا عين مصطفى - إبراهيم شيخ عبدالسلام - عزيز الجليل -

منصرفة لبا^١ الـ

نوافذ على شكل **محل الأمان** المستعدين الى بغداد • لتخرجوا اجراء مايلزم

في هذا الصدد

صحبہ قرار:

وزير الداخلية:

1907/1/20

المادة ٤٠ من

أ. هـ. مع الاطلاع، دلت عليه
صلاوة من مملوكة جينا الى البصرة ومنه نظام دقادي
المستأجرة في تلك انا نضم الى بناد يفتقني. ان
تعتبرية لواء ابييل قرا. اُجسه خط
يتم باصدا. تفضي المرافقة في جو المرافقة على
رئساده على تفضي المرافقة اصدا. المرافقة
أ. هـ. نالجه الى المرافقة المرافقة اصدا. المرافقة
رأه ساله المرافقة المرافقة على

تعليق سعيد قزاز حول نقل واقامة بعض البارازانيين

مسز لوني ارنولت
نيويورك ٢١ ، ايد ودي
بجنت ٢١٤٠

١٩٥٨/٣/٢٠

تحتفظ في اجابة
الاجنبية لغتها
التي في اجابة
التي في اجابة

سالي السيد محمد سعيد قزاز
بغداد - بغداد

صاحب المطالي ،

وصلت سالة الى نيويورك وقد ابلت الان من صدمتي الكبرى وسمي خلال التبريد
الاخيرة المقيمة فيها في بغداد .

لعلكم صمتم هنا حدث لنا ، وها انذا اوجز لكم ، ان لم تكونوا قد صمتم بذلك
فانرضنا له من الماملة التي لا يمكن تصديقها ، ولن احاول ان اقول ان اولي
رواية آبل هي الحقائق مجردة تروى باحدث .

١ - التي التبريد علي من قبل دائرة الاقامة بتاريخ ١٩٥٨/٣/٥ دون قنب او حجب
مشروع .

٢ - التي بي في السجن دون السماح لي بممارسة حقوقي المشروعة للاتصال بمقارني
او بوكلي (المحامي العراقي) .

٣ - ارغبت علي مفادرة العراق مع اهني دون سابق انذار ، ودون ان يسمح لي
بتمتية شؤني الخاصي واتخاذ الاجراءات بخصوص اموالي القيمة
مع ان ذلك لا يمكن تصديقه ، فان هي الاحقائق صيرت عليها علي الرسم
من انها نيل من كرامتي وكرامة شركتي (مؤسسة آروان) والتي سببني عن خسائر
فادحة جدا من الوجهتين المالية والاجتماعية .

وقد يقض لكم بسهولة اننا مرمون علي نرد علي ذلك بقوة للمحاذرة علي
حقوقنا ولغتنا واملنا ، وان علينا ان نلف موقفنا لا يحق فيه لاية امة صديقة ان تسي
الى المواطنين الاميركيين واموالهم دون الاستناد الي اسر مشروعة - والمصري
يقترع فيه ان يكون من الامم الصديقة للدوليات المتحدة الامريكية .
ان " اوامر الامر " ليست سوى طريقة تستعمل هذا الانام من قبل الحكام
الدكتاتوريين فقط ، وهذا - طبعا - امر لا يقره الفكر الغربي .

اني لائق من انكم تفسرون الراي العام رد الفعل ، عندما تظهر تلك الحقائق
واضحة ، وكذلك المشاكل الخطيرة التي سوف تنتج عنها دعاية مضرة بالعراق في وتنت
بحاج فيه العراق الي الكثرة من الاصدقاء . ومع اني تمكنت من منع نشر هذه القضية
الي الان فليست المؤثر الي متى يمنع نشرها .

ان هذا الوضع موصف حقا ، وان القضية يجب ان تتالح باقص ما يمكن
والا فسيؤول الامر - بالتأكيد - الي عاقبة وخيمة تصعب السيطرة عليها وهذا اذا ما
جا ائت .

١- شكوى مسز لوني ارنولت الى سعيد قزاز

لقد حاولت ان اظهرهم هذا الحادثة الطاحنة ، ومن الذي اصدر هذا الأمر بدون وجه حق فجزني المنطق الى قطعتين . -

- ١ - اما ان يكون ضابط شرطة غير ذي اذنية قد وقع في هذا الخطأ الشنيع واصدر امره الفاضح من عنده ، دون ان يفكر في النتائج التي يؤدي اليها .
- ٢ - واما ان يكون هذا الأمر قد صدر - بالتأكييد - من قبل موظف عالي الرتبة لاسباب شخصية يحسه .

ان هذا الأمر لا يمكن ان يصدر الا من قبل ضابط فني أو من قبل شخصية عالية تصدق نفسها فوق كافة الآخرين

اني اود ان ان افقد صحة النقطة الاولى ، ان يسهل لديها آنذاك جلاء الموضوع بأكمله وسرعة ، اما في الحالة الثانية نستكون المسألة - طبعا - اكثر تعقيدا .

ان صدقتي للسراق والمحاكمة الملكية معروفتي السراق كما هي معروفة هنا في اميركة (أرجو الاطلاع على الصورة الاصلية البرقعة من كتاب وجهته الى - وابت آيزنهاور رئيس جمهورية الولايات المتحدة الاميركية) .

اني ارفع الأمر اليك للتدخل شخصيا واستعمال تأثيرك لتصفية هذا الموضوع المستحيل ، ولعلك تنطق - بالتاكيد - بان ذلك احسن ما يكون لكافة المصيرين بهذه القضية .

ومن السهولة ان يحيطوا بجميع اطراف هذه القضية الشخصة ، فان مع الافتراضي الاولى هانت تصفية الموضوع ، اما اذا كان الافتراض الثاني هو السببي الى هذه القضية المرولة فان ذلك يجعلها اكثر تعقيدا . وعلى أية حال فمما يترك ان تصرف مالهذه الشخص من مصلحة لاصدار امر تسمتي قاس كهذا (ربما كان المراقبون يميلون اليها كثيرا) .

ان موقفك في الحالة الثانية سيكون دقيقا جدا ، ومن السليم أنك تستعمل كسل مالدك من فطنة وحصافة دبلوماسية ، ولكي وثقة من انه سيتسنى لك شرح خطأ هذه الموافقة ورفض وجوب ترجيح مصلحة العراق علوية انفعالات شخصية

ارجو مخلصا ان اوجدوا حلا مرضيا عاجلا للقضية . ان مدى تأثير الشخصيات بلغ حدا لم اتسكن معه ان اجد مبالا للتعجب ، يحرف عن الحرب انهم ذوو نيل وكرم ، ولذلك فاني اكاد ارى نفسي في حلم عندما افكر بان كربي وصدقتي للسراق قد ردت بهذا الشكل .

جنيف لا تزال محتلة حتى الان ، فقد كانت غادرت مستشفى دار السلام قبل حدوث الأمر التمسر بيمين وهذا حاولت منع الشرطة من زجها في التوقيف . (كانت اذناك لا تزال طريحة الغرار لاضاعتها بالحب) .

لقد اذنت شخصيات على فريق المفاوضين وساطة في العراق دولة بالاعلان لتقريب شخصيات
 - طيلة حادثة التي - يجرى - في ذلك الزمان الان في حالة من - خط - سحرية - طيلة - تاليف -

٢- شكوى مسز لوني ارنولت الى سعيد قزاز

وزارة الداخلية
دولة الامن العام
الامانة
الشعبة الخاصة

فناء الداخلية
المعروف / مكي

أث الأيركية ليو، أولئك هي ذات الأثرية الصوت بكلمة السرى العرق = ٧٢ والصريح في ١٩٥٨/٢/٢٧ وللتأنيب
الوارد فيه. قوت-واؤكم بكلمة العرق في ٥٧/٢ والصريح في ١٩٥٨/٢/٢٤ عينا، وأنتها بكلمة من
الصراق وقد أمله، ويون لتضعية ملائحتها، الصراق وأنتها لا تضعية لأجرا ١٢ في قانونية منك علقها بحرار
نفسها أجات. المؤلف المتخصص بقولها = أنك تضعية الأكم = الأثرية الإيطالية بكلمة من، وتضعية أو أجات
نك من، كوة عند أصل يلا، راءؤد الصف الصالحة بألفك وأثرا ١٢ أنك التضعية = فوجر التضعية
بالمد.

مجلس
الجمعية العامة
للمجلس الأعلى
للمعالي

وزارة الخارجية - أمانة لشؤونها العامة

[illegible]

۲۳۲

لخامة الرئيس آيزنهاور
البيت الأبيض ، واشنطن

سيد الرئيس ،

أجراً أن أكتب لكم هذه الرسالة في وقت تقم فيه أمة دولية في يوم اجتماع
الكونغرس لمبحث مشاكل الشرق الأوسط

من الالهية مكان - حسب اعتقادي - ان اجلب الى انتباهكم مقالة (ارفي مورتيسا
بالادوستات) نشرت في جريدة النابلس العراقية في عدد هذا العدد في ١٩٥٦/١٢/٢٥
وهي تصريح وشهقة بمناسبة عيد الميلاد للشعب الأمريكي وجهها من بغداد فخامة
رئيس الوزراء السيد نوري السعيد * وليست كلفه بحاجة الى شرح سوى انها لم يمسق
في التاريخ السياسي مسلم ان مرع يحفظها بمناسبة عيد الميلاد (كما نشرت هذه الكلمة
ايضا باللغة العربية في الصحف العراقية في اليوم نفسه) *

والذي يدعو الى الاستغراب ان الصحف الاميركية لم تعد نشر هذه الكلمة وليس
الخصوص في هذه الاحوال الحالية ، واني ارى انها تستحق الاهتمام على اية حال *
ولا اضافة الى ذلك فان تصريح رئيس الوزراء لم يطبع في الولايات المتحدة الاميركية
ولا اجيب عنه ، ولعل ذلك قد يدعو الى اعتباره عملاً غير ودي *
زرت العراق مرتين في سنة ١٩٥٦ فتسنى لي ان ادرس حالة التطوير والاقتصاد (منه
وقد كتبت تقريري في هذا الموضوع) *

ولا يقتصر وصف عراقى بكونها شقيقة بل كانت تشملها المنطقة في كافة نواحيها ،
فوجدت العراقيين لطفاً لا يحتمل اى عدا * للأجانب وهم على الاخص بالموالاة والترحيب
بالاميركيين حتى انهم قالوا ما كانوا يسمونني " لماذا لا ياتي المزيد من الاميركيين
الى بلادنا ؟

في الزياراتي كونت لي كثيرا من الاسماء الدينية في العراق يسرني ان اراه على
صدائهم لاني اعجب بشجاعتهم لتطوير بلادهم وقلب الأراضي الرملية القاحلة الى
اراضي خصبة ، ولكم ارجو ان يخطو الاميركيين اميركة والعراق الى صداقة مشرفة *
اود ان اختتم هذه الرسالة بخالص تمنياتي لصحتكم ونجاحكم وسعادتكم *

المختلصة

ثوني آرنولد

٤-رسالة مسن لوني الى الرئيس آيزنهاور مرفقة مع الرسالة الموجهة الى سعيد قزاز

بإشارة إلى إرث المرفق

الخبرني بصرف لواء المظلة بأن التكتيكية الجارية وراء من حاول الخيال رئيس بلدية الكرك واحد وجهاء سوق الشيوخ لم تستر بعد عن نتيجة وما تزال الساعي ببلدية في حيل الله ألقب عليه في شوارعها بـ"الاعفاس" من أن في أملاكهم تفحصه .

أن الجرح وهو حبيب الطرفة من وجود قصة سوق الشيوخ قد انده لا يوجد له اعداد وأه يتبع النظام وأن حاكم التحقيق لم يدا أن يجري تحقيقاً في هذا الخصوص كما يلقي القبض على الطفل الأصلي ويطلع على طاقته يفيد به عن الدوافع التي افصح به إلى ارتكاب هذه الجريمة .

بوقع/ المأمون الأول

عبدالله احمد

١٩٥٥/٦/٨

٢٠

كيف حالة الجرح ؟

بوقع/ عدائي الرزوي

سعيد قزاز

٦/٨

١٠

==

اطلعه ص ٢٠ . أن حاله (أي الجرح) أزاله في عشر ٠ نقلاً عن المصرف

المدبر العام - مطار الصوى

١٩٥٥/٦/٨

يحفظ

المأمون الأول

١٩٥٥/٦/٨

هامش سعيد قزاز عن بعض الاحداث التي حصلت في سوق الشيوخ

العدد ٣٩٠٤
التاريخ ٣ / ١١ / ٥٦

٥٧٨٩
٩٠٦٨٢/٤

وزارة المعارف
مديرية المعارف العامة
الداخية

سري ومستعمل

الى - مديرية معارف لواء بغداد - المركز -
- الاطراف -

بمسا * على مقتضيات المتبعة الحاصلة *

تسري تأجيل الدراسات في الدائرة الثانوية والمتوسطة والابتدائية لعدة اسابيع
من تاريخه املاء *

٥٧
١١
١١٢

وزير المعارف بالوكالة
محمد قزاز

وزارة الداخلية
مصرفية لواء بغداد
مفتشية المعارف العامة
مديرية الاقسام القانونية

ادارات المعارف المرتبطة بالديوان كافة / لتفهم الغرض

عدد الله ٣ / ٥٦

كتاب سري ومستعمل تأجيل الدراسة في المدارس العراقية

صورة كتاب جنرال الاعمار ووزارة الاعمار المرقم م/ ٣٤٩ والمصري في ١٩٥٦/٢/٢ .

مصرى

نؤيد الابع عالي مريد بك

بعد التحية .

قدم اليها عدد من القائلين الذين يحلون لحمايتنا في لرا .
السلطانية ككوى متعددة من صفات صرطية لرا = السلطانية
المستقرة في اعمالهم . ان ان تصرف النوا = والتأثيرات حلقة بمدون كها
بحين حين واخر بأمران الشركات بتمهين حوظفين ومعتدين وحرار حروبا
صاكال ذلك برواتب معددة من قبلها .

كما ان تصرف النوا = طلب من محمدى دى بنده خان جريد صرطة
تتبع حلقة بوساطة نقل دائمة لتتلائم وحقائقهم .

ولا يخفى على مسلم ان كل هذه الطلبات خارجة عن نطاق القاولات
المبرمة مع هذه الشركات وان هذه الوزارة تدعى ان تؤدى ابطال هذه الطلبات
الى رجوع الشركات عليها بطلبات التمييز من الاعمار والتأثيرات التي
تتعلقها من جراء ذلك .

لهذا اوتأيت ان اعرض الوقوف على ممانكم لتفضل بمعالجة العوض -
بالضريبة التي تتسببها . وبهذه الناحية ارفق عليها صورة من بعض
التأثيرات للاطلاع .

رغبتوا بقبول طاقى الشكر والاحترام . ودائم باحترام

المختار

نريم (ب) عه مى

صورة كتاب مجلس الاعمار بتوقيع نديم الباجه جي الى سعيد قزاز

التاريخ ١٤٠١/١١/١٧

الطريق



شعبة المحاسبة
ضد

مدبرة الحروف المربعة

المصرع - تأييد برامة دلة معالي السهد

مستقبل

بلاشارة الى كتابكم الرقم ١٤٢٢٠ والموضوع في ١٩٥٤/١١/٢
ان كتابنا الرقم ٩٧١٦ والموضوع في ١٩٥٤/٧/١٠ قد وجه اليكم
سواء وكان ينبغي توجيهه الى مديرية التقاعد الضامنة مع ذلك فاننا
قائمين بإرسال صورته الى المديرية المذكورة .

- 1 ملے

رئيس الداخلية

سورة منه الى -

مدیریتہ التفاعد العامة - مع سرورہ من ثابا الصارالہ اعلاء

بإشارة إلى كتابها الرقم ٩٢٨٥ والعرض في ٥/٧/٥٤

U 1467

11/11 11/11

كتاب يؤيد براءة ذمة سعيد قزاز

الرقم / ١٩ / ٨
التاريخ ١٥٩ / ٢ / ٨

(منسب الحكم)

مذكرة اسم الدين

الملحق رقم - ١١ -

ال - ١١ - من : -

١ - اسم المحكوم : محمد تراز

٢ - جاسية : مرا -

٣ - عل الاله : بحداد

٤ - منته : بحداد

٥ - مره : ٤٤ سنة

٦ - عدد هجري : ١٥٨ / ٧٠

٧ - تاريخ التوليد : ١٥٨ / ٣ / ١٥

٨ - تاريخ الحكم : ١٥٩ / ٢ / ٨

- ١ - الواد الخاوية : الفقرة الثالثة من المادة (٢١٤) ق - ٤ - ب والفقرة (ب) من المادة الرابعة بدلالة الفقرة ١ - خلاصة الحكم : هو د من المادة الثانية من قانون معاقبة المتأخرين حكمه بالحرية على النجم محمد تراز -
- ٢ - الالام شفا حتى الموت وفق الفقرة الثانية من المادة (٢١٤) ق - ٤ - ب
- ٣ - الحبس الشديدا لمدة خمس سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتأخرين وبدلالة الفقرة (د) من المادة الثانية من القانون المذكور -
- ٤ - الحبس الشديدا لمدة خمس سنوات وفق الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون معاقبة المتأخرين وبدلالة الفقرة (د) من المادة الثانية من القانون المذكور -
- ٥ - تنفيذ العقوبات بالتدخل حسب احكام المادة (٣٤) من قانون الصلوات البديدا في اطار من تاريخ تولد السادة
- ٦ - ١٥٨ / ٧ / ١٥ - وعليه عليه ايضا بالصلوات التسمية الثانية وذلك بجرماته البديدا وفق احكام الفقرة (هـ) من القانون معاقبة المتأخرين -
- ٧ - من فضوة مجلس الامة
- ٨ - من الفخلف في الدوائر والشركات والمصارف -
- ٩ - من حراسة الصحابة

لقد حكمت المحكمة العسكرية العليا الخاصة على المتهم المذكور اداء الصلوات للفترة امة - ١٥٨ - بل حسن والاحتفاظ به الى الاجل حين
لقد تم تنفيذ الفقرة (د) من المادة الثانية من القانون المذكور -



رئيس مجلس القضاء
رئيس المحكمة العسكرية العليا الخاصة

وزارة المدلية

وزارة المالية

مديرية الشرطة العامة

مديرية الامن العامة

الانظمة العسكرية

وزارة الدفاع

وزارة الداخلية

البحاكم لسيكري انعام

مديرية السجن العامة

موقع بحداد

المستقل السياسي

مؤرخة ال

قرار الحكم

المراق

مديرية صحة العاصمة

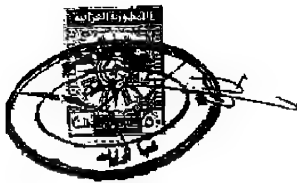
التاريخ ٥/١١/٥٩

العدد ٥١ / ١١

شهادة وفاة

توفي محمد الوافعة في محلة المرج عن عمر يقارب الـ (٥٩) سنة بتاريخ ٥/١١/٥٩ وكان سبب وفاته (الاعتماد) وسجل في سجل وفيات المرج سنة ١٣٨٩ رقم ٢٩٠١٠ سنة ١٣٨٩

قيس



مديرية صحة العاصمة
الدكتور سليمان

شهادة الوفاة

مخبرج عام (١٨)

نوم السجود ، ٢٧٨/١٤

دفتر الخدمة

الشيعة الثانية

السيد الفزان

— ترجمة الطول —

(١) الاسم سيد الفهد

(٢) اسم الأب محمد

(٣) اسم الأم سليمة

(٤) الديانة مسلم

(٥) محل وتاريخ الولادة الرياض ١٩٠٥

(٦) التحصيل بكالوريوس

(٧) اللغات التي يجيدها العربية والإنجليزية



بضرع ضريبة الدخل (استدعاء ض. د. / ورق ٤)
(معلومات عن الزوجة والأولاد)

ملحوظة هامة :

۱ - حل اظك متزوج ؟	نیمہ فرسہ خزانہ
۲ - اسم ذوالک الکابل :	
۳ - حل اذ او زوولک اولی بن القبطیہ او القوطیہ او الاغریہ ما خلدوا	لد
۴ - بین طرح ذوالک :	۱۹۷۶
۵ - بن طرح طلابہ او القریہ (ان وجہ) :	—
۶ - حل لہا فی تبد الحیۃ :	مم
۷ - الحاکم متوجہ . بین طرح قریہ :	—
۸ - بین لکلمات القابلہ جان لولہ ذکر او ما	

[illegible]

202

الجمهورية العربية السورية



بسم الله الرحمن الرحيم

شم الواء

وزارة المالية

مديرية التقاعد العامة

دمشق

الرقم ٦٣٢ / ١ سليفانية / م

التاريخ

الى : مدير مديرية التقاعد

م / راتب تقاعد أسرة - محمد سعيد قزاز

الحاظ بكتابنا المرقم ٥٧٩٣٦ والبرخ فسخي ٩٥٩ / ١٢ / ٢٩

١- بناء على وفاة الوالدة سلفى صالح بتاريخ ١٤ / ١ / ٦٦ فقد حظنا
راتب تقاعدها اعتباراً من ١٥ / ١ / ٦٦ منه وحظنا دفتر تقاعدها المرقم ١٦٣٢ / سلفى
٢- نظراً لما تقدم فقد صادقنا على إعلان نصف استحقاقها الى استحقاق الزوجية
زكية فاصبح راتب تقاعدها (٢٧ / ٥٥٥) ديناراً (سبعة وثلاثون ديناراً وخمسة
عشر) شهرياً وأبعدت خصماً معلقاً معيشتها (- / ٩) ديناراً (واحد وعشرون ديناراً) شهرياً
اعتباراً من ١٥ / ١ / ٩٦ ويطبق دفترها التقاعدى المرقم ٢٦٧١٣ / بغداد
٣- لرجو تبليغها بما تقدم بوزيدته بوزيدته لتبليغ

محمد ميرال تقاعد
وحيد إبراهيم

نسخة - نداء الى

مصرف لواء السليفانية - الخزينة - اشار الى كتابكم المرقم ٥٥١ / ١ / ٦
للعلم

شعبة الاحصاء

شعبة المدد نسجي

صباح / ٢٩

راتب تقاعدي لأسرة سعيد قزاز

المصادر والمراجع

قائمة المصادر

أولاً. الوثائق غير المنشورة:

١. ملفات وزارة الداخلية العراقية:

أ. باللغة العربية:

١. ٦٣/٢٤/د، ع/تنقلات الموظفين، م/-.
٢. ٦١/ق/١/٥، ع/الرقابة في لواء السليمانية، م/-.
٣. ٦٣/١٤/٧٩، ع/الشخصيات الكردية، م/توفيق القزاز.
٤. ٦٣/١٤/١٩/٤، قسم، ع/الشخصيات الكردية، م/الشيخ محمود الحفيد.
٥. ٢٥/١، ع/إدارة التفتيش الإداري، م/-.
٦. ٥٢/٣٠، ع/شروط إنتقاء الموظفين لسنة ١٩٢٧، م/-.
٧. ٢٠/٣، ع/تعيينات وترقيات وتحولات، م/-.
٨. ٦١/ق/٦٣، ع/-، م/قضايا نهب الأغنام الإيرانية وإسترداد المجرمين المتهمين بها.
٩. ٦٠/٢٥، قسم ٩، ع/رسوم ضريبة دخل الموظفين والمفتشين، م/-.
١٠. ٦١/٥٧، ع/السياسة الخارجية، م/سلوك أعضاء الممثلات.
١١. ٦٤/٥/٥٥٤، ع/موظفي الدولة العراقيين، م/السيد معروف جياووك متصرف السليمانية.

١٢. ٥١/٤/٢٤، قسم، ع/الأوسمة والمكافآت، م/وسام الرافدين.
١٣. ٢٠/م/٢٣، ع/-، م/ميزانية الإدارة العامة للواء الكوت ١٩٤٥-١٩٤٦.
١٤. ٦١/٦/١٠٠/٢٤، قسم، ع/-، م/-.
١٥. ٢٠/د/٣١، ع/-، م/-.
١٦. ٢٩/م/ل/١، ع/دعاية لواء الموصل، م/الحركات الشيوعية في لواء الموصل.
١٧. ٥٣/٤٣/١٢، قسم، ع/الجرائد والمطابع، م/مراقبة الرسائل.
١٨. ١٧/م/ل/٢٩، ع/الامن العام في لواء الموصل، م/الحوادث الواقعة في لواء الموصل ومعالجتها.
١٩. ٢٥/٨/٥، ع/الحركات، م/أحكام المجلس العرفي العسكري للمنطقة الثانية في لواء الموصل.
٢٠. ٦٣/٤/٩٠، ع/الشخصيات الكردية، م/سعيد آغا الدوسكي.
٢١. ١/٥، ع/عشائر، م/-.

٢٢. ١/٧٨/٥٤ قسم، ع/-، م/-.
٢٣. ٢/٦٢/م ل/٦، ع/ منازعات الأراضي في لواء الموصل، م/ شيوخ شمر وقانون اعمار واستثمار الأراضي الاميرية الصرفة.
٢٤. ٢١/٩، ع/ المعارف، م/ مخابرات متفرقة في كلية الحقوق.
٢٥. ٤/٧٥/٥٣ قسم، ع/ الموظفين المستخدمين، م/-.
٢٦. ١٩٢/٥٣/قسم ١، ع/-، م/-.
٢٧. ٥/٤٤/٦، ع/ الجرائد والمطبوعات، م/ طلبات لإصدار الجرائد.
٢٨. ٩/٥/٧/٢٥، ع/ الفيضانات في لواء المنتفك، م/-.
٢٩. ٧٩/١٦، ع/ الامور العدلية والقضائية، م/ مرسوم النقابات العام رقم (١٨) لسنة ١٩٥٤.
٣٠. ٥٤/٦١، السياسة الخارجية، الشكوى المقدمة الى هيئة الامم المتحدة بخصوص معاملة الحكومة العراقية للعناصر الشيوعية.
٣١. ٦٦/٥٣، ع/ صوت الاهالي، م/-.
٣٢. ٣/٤٨/١٥ قسم، ع/ السجون، م/ العرائض والبرقيات المقدمة من قبل ذوي المساجين الشيوعيين.
٣٣. ٥/٤٥/١٥ قسم، ع/ السجون، م/ السجون في نقرة السلطان.
٣٤. ١٤٦/٥٣، ع/ الصحف والمجلات، م/ جريدة الشعب.
٣٥. ٢٠٩/٥٣، ع/ الجرائد والمطابع، م/ نشر ابناء الجرائم في الصحف.
٣٦. ٦/١٦/٥٥ قسم، ع/ المهاجرة، م/ ابعاد عوائل الشيوخ البارزانيين.
٣٧. ١٧/كربلاء/١٣، ع/-، م/-.
٣٨. ١٤/٦/٦١، ع/ العلاقات السياسية بين العراق وايران، م/-.
٣٩. ١٠/٧٥/٦/٦١ قسم، ع/ السياسة الخارجية مع ايران، م/-.
٤٠. ١٣/٤/٢١، ع/ المخافر العراقية الواقعة في لواء البصرة، م/-.
٤١. ٩/بغداد/٤، ع/-، م/-.
٤٢. ١٤٢٩-٤، ع/ عباس علي غالب، م/-.
٤٣. ٤/٥/٩ قسم ٤، ع/ التربية، م/ الطلاب المفصولون.
٤٤. ٢١٢/٥٣، ع/-، م/-.
٤٥. ٥٧/٦١، ع/ السياسة الخارجية، م/ سلوك اعضاء الممثلات.
٤٦. ٢/٣٥/١٧ قسم، ع/ الامن العام، م/ الاشخاص الخطرين الذين تقرر وضعهم تحت مراقبة الشرطة.
٤٧. ٥/٣/٦١، ع/ السياسة الخارجية، م/ العلاقات السياسية بين العراق ومصر.

٤٨. ١/السليمانية/١/ع/الإدارة العامة، م/الإدارة العامة في لواء السلیمانیة.

٤٩. ٧٥١/٥/٦٤، ع/ موظفي الدولة العراقية، م/-.

٥٠. ٣/٩٣/٥٢، قسم، ع/الموظفون العراقيون، م/لائحة قانون تنسيق الجهاز الحكومي.

٥١. ٣٤١/٢٠، ع/السباق العمومي، م/مديرية الجمعيات.

٥٢. ١٥/٥٤/قسم ١٥، ع/-، م/-.

٥٣. ٥٠١/١٢/٦٣، ع/الشخصيات العراقية، م/شاكر العاني.

ب. باللغة الانكليزية:

1. No. 53/18, Attachment- Properties of AL-Hafeed Mahmud of Sulaimani.

٢. ملفات مديرية التقاعد العامة:

• إضبارة سعيد عبد المجيد القران، بتسلسل (٢١)، وبرقم تقاعدي ٣٤٤٣، ٢٠، ٣١،

٣. ملفات دار الكتب والوثائق:

١. ملفات البلاط الملكي:

٥٤. ٣١١/٤٩٧٤، السفارة الملكية العراقية في طهران، (ترجمة قصاصات الصحف

الايرانية)، (و٢٨، ص٦٧)، (و٢٦، ص٤٨)، (و٢٢، ص٥٧)، (و٢٢، ص٥٩)، (و٣٢،

ص٥٨)، (و٣٢، ص٥٦)، (و٥٢، ص٥٩).

٥٥. ٣١١/٥٦٢٧، موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء في ٢٤ آذار ١٩٥٤،

(و٥٤، ص٩٠).

٥٦. ٣١١/٥٣٦٨، مقررات مجلس الوزراء (١ مايس ١٩٤٦-٢٦ مايس ١٩٤٦)، (و٧،

ص١٠).

٥٧. ٣١١/١٢٢١، جريدة الاستخبارات العسكرية، ٢٢ حزيران ١٩٤١، ١١ تموز ١٩٤١،

(و١٥، ص٧٨)، (و٢٦، ص٤١٣).

٥٨. ٣١١/٤٢٣، منهاج قرارات مجلس الوزراء، في ٩ تموز ١٩٣٤، (و٣٤، ص٩١).

٥٩. ٣١١/٣٤٦٨، أسماء الوزراء والوجوه والأعيان، مكنات وزارة الداخلية،

(و٢٩، ص٣٥).

٦٠. ٣١١/٦٥٥، قرارات مجلس الوزراء، في ١٥-١٦ كانون الأول ١٩٥٣، (و٣٤، ص٦٣)،

(و٣٣، ص٦١)، (و٣٤، ص٦٠).

٦١. ٣١١/٣٤٦٨، أسماء الوزراء (الوزارة الجمالية الثانية)، ٨ آذار ١٩٥٤، (و٤، ص٧)

ب. ملفات وزارة الداخلية/الديوان:

٦٢. ١٠٣٥٨/٣٢٠٥٠، إكتتابات واسط، لسنة ١٩٤٧، (و١٠٦، ص١٣٢)، (و١٠٤)، (ص١٢٨)، (و٩٢، ص١١٤)، (و٩١، ص١١٣)، (و٨٩، ص١١١).
٦٣. ١٠١٩٣/٣٢٠٥٠، شارة الفيضان، نظام نوط الإنقاذ رقم ٩ لسنة ١٩٥٤، (و١١٧، ص١٩٨)، (و٦٢، ص٧٠)، (و٥٦، ص٦٤)، (و٦٦، ص٧٥)، (و٦٥، ص٧٤).
٦٤. ٦٧٧١/٣٢٠٥٠، تقارير لواء كركوك، تحقيقات سنة ١٩٤٠-١٩٤١، (و٤٢، ص٢٥٢).
- ج. ملفات مجلس السيادة/الديوان:
١. ٤١١/١٥٤، وزارة الخارجية، برقية رمزية في ٤ أيلول ١٩٥٨، (و٣، ص٤).
٤. ملفات مديرية الوثائق العسكرية:
- ١٥٩.٢، رقم الملف ٣٠٢٣.
٥. وثائق السفارة البريطانية (الترجمة). محفوظة في مكتبة العميد خليل إبراهيم حسين.
٣. ٥٩٠٧/٣٧١/١٤٠٩٠٧/٢٥/٥٩.
٤. ١٢٠.٤، ٣٧١/٣٧١، ١٤٠٩٠٣.
٥. ٣٧١.٥، ١٤٠٩٠٥.
٦. ٣٧١/١٤٠٩٠٥، باي. كيو ١٠١٥/١٠١.
٦. الوثائق المحفوظة في مكتبة السيد عبد الإله شنشل:
٧. كتاب رئاسة المجلس العربي العسكري للمنطقة الاولى (بغداد)، ذي العدد م.ع/١١٦/٥٦/٢٩٤، في ١٩ كانون الأول ١٩٥٦.
٨. الدعوى المقدمة من محمد صديق شنشل الى محكمة بداءة بغداد في ١٧ كانون الأول ١٩٥٧، ضد سعيد قزان.
٩. كتاب محكمة بداءة بغداد، رقم الدعوى ٣٤٤٤/١٩٥٧، في ٢٦ أيار ١٩٥٨.
- ثانياً. الوثائق المنشورة:
- أ. محاضر جلسات مجلس النواب.
١٠. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢/١٩٥٣، محضر الجلسات ٢، ١٥.
١١. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤، محضر الجلسات ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ١٢، ١٣، ٢٤، ٢٨، ٢٩.
١٢. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤/١٩٥٥، محضر الجلسات ١٠، ٦، ١٣، ٣٠، ٣٦.
١٣. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥/١٩٥٦، محضر الجلسات ٩، ١٣، ٤٣.
١٤. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦/١٩٥٧، محضر الجلسة (١٠).
١٥. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧، محضر الجلسة (١٥).
- ب. محاضر جلسات مجلس الاعيان.

١٦. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣/١٩٥٤، محضر الجلسة (٤).
١٧. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦/١٩٥٥، محضر الجلسة (٣).
١٨. محضر الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧/١٩٥٦، محضر الجلسة (٥).
- ج. محاضر جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب).
 - الجزء الأول، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.
 - الجزء الثالث، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.
 - الجزء السادس، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.
 - الجزء السابع، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٩.
 - الجزء العاشر، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٠.
 - الجزء العشرين، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٢.
- د. تقارير السفارة البريطانية في بغداد.
 1. F. O., 371-110986, Tel. From British Embassy, Baghdad, January, 1954.
 2. F. O., 371/12/460, Tel. From British Embassy, Baghdad, January, 1955.
- هـ. جداول كبار موظفي الدولة.
 ١. جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٩.
 ٢. جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤١.
 ٣. جداول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٤٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٤٦.
- و. ملفات وزارة الداخلية.
 ١. الملف ١٧/كركوك/٦، ع/اضراب عمال شركة نفط العراق، م/-.
- ثالثاً. المصادر العربية والمعرية:
 ١. ابراهيم الجبوري، سنوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، بدون تاريخ وطبعة.
 ٢. ابراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، ط١، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٩.
 ٣. احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الثاني، مطبعة الاديب، بغداد، ١٩٦٥.
 ٤. احمد فوزي، المثير من أحداث العراق السياسية، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٨.
 ٥. اديث واثي، ايف. بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراتها الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥، ج١، ترجمة عبد المجيد حبيب القيسي، (بدون طبعة وتاريخ).

٦. أزهر العبيدي، الموصل أيام الزمان، مطبعة الراية، الموصل، ١٩٨٩.
٧. أكرم نشأت إبراهيم، مآسي ومهازل للحقيقة والتاريخ من أحداث الماضي القريب، الشركة الشرقية للطبع، بغداد، ١٩٦٢.
٨. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦.
٩.، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨، ط١، بدون مكان طبع، ١٩٨٠.
١٠. جلال الحنفي، بقايا ديوان، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٦.
١١. جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ط٢، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١.
١٢. جيرالد دي غوري، ثلاث ملوك في بغداد ١٩٢١-١٩٥٨، ترجمة سليم طه التكريتي، ط٢، بغداد، ١٩٩٠.
١٣. حازم حسن العلي، انتفاضة الموصل- ثورة الشواف ٨ آذار ١٩٥٩، دار العربية، بغداد، ١٩٨٧.
١٤. حسن مصطفى، البارزانيون وحركات برزان، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت ١٩٦٣.
١٥. حنا بطاطو، العراق - الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني وحتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الأول، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٠.
١٦.، العراق -الحزب الشيوعي، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثاني، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢.
١٧.، العراق -الشيوعيين والبعثيون والضباط الاحرار، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الثاني، الطبعة العربية الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢.
١٨. خالد العزي، أضواء على التطور التاريخي للنزاع العراقي الفارسي حول الحدود، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
١٩.، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقوانين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠.
٢٠. خليل إبراهيم حسين، اللغز المحير - عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، ج٦، موسوعة ١٤ تموز، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.
٢١. خليل كنه، خطاب معالي الاستاذ خليل كنه في الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٥٨، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٨.

٢٢.، العراق أمسه وغده، ط١، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٦.
٢٣. خيري أمين العمري، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ط١، مطبعة العرفان، بغداد، ١٩٧٩.
٢٤. دليل المملكة العربية العراقية لسنة ١٩٣٥-١٩٣٦، مطبعة الأمين، بغداد، ١٩٣٥.
٢٥. زاهدة إبراهيم، دليل الجرائد والمجلات العراقية، ١٨٦٩-١٩٧٨، ط٢، الكويت، ١٩٨٢.
٢٦. سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق (١٩٢٠-١٩٥٨)، ج١، (بدون سنة ومكان طبع).
٢٧. صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٦٧.
٢٨. طالب مشتاق، أوراق أيامي، ج١، ط٢، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.
٢٩. عبد الأمير هادي العكام، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠.
٣٠. عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق ١٩٢١-١٩٥٨، منشورات دار الثقافة والفنون، سلسلة دراسات (١٥٧)، بغداد، ١٩٧٨.
٣١. عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩.
٣٢. عبد الحميد مجبر التحافي ويونس هرمز جمو، دليل الوطن للأقطار العربية، دار المعرفة، بغداد، ١٩٥٥.
٣٣. عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧.
٣٤. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية (ج٢، ج٣، ج٤، ج٥)، الطبعة الجديدة المزيّدة، مطبعة العرفان، صيدا - لبنان، ١٩٦٨.
٣٥. عبد الرزاق محمود أسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد الثالث، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٦.
٣٦. عبد الستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف القرن ١٩٠٨-١٩٥٨، ط١، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٩.
٣٧. عبد المجيد الوندائي، من اليوم إلى اليوم، منشورات دار الطليعة، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٥٤.
٣٨. عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد ونشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدود، بغداد، ١٩٩١.

٣٩. علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول، حياته ودوره السياسي في الثورة العربية السورية والعراق ١٨٨٣-١٩٣٣، ط١، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
٤٠. علي الشرقي، الأحلام، ط١، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٣.
٤١. علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٨٨.
٤٢. فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط٢، مطبعة السندباد، بغداد، ١٩٨٤.
٤٣. فاضل البراك، مصطفى البارزاني الأسطورة والحقيقة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٩.
٤٤. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٦، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣.
٤٥. فكرة نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية، ١٩٥٣-١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١.
٤٦. فؤاد الراوي، المعجم المفهرس...، الفهرس السنوي (١)، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٥.
٤٧. قيس عبد الحسين الياسري، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.
٤٨. كاركناكوس، ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، منشورات المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، (بدون سنة طبع).
٤٩. كتاب المؤتمر الثاني للمحاميين العرب، مطبعة حجازي، مصر، ١٩٥٦.
٥٠. كمال السامرائي، حديث الثمانين سيرة وذكريات، ج٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٦.
٥١. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البديليسي، طبع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧.
٥٢.، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، ط٢، بغداد، ١٩٨٤.
٥٣. ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، ط٢، بغداد، ١٩٨١.
٥٤. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ط١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
٥٥.، نظام الحكم في العراق، ترجمة فيصل نجم الدين أطرقي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.
٥٦. محمد توفيق حسين، عندما يثور العراق، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩.

٥٧. محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق وأسبابها ومقدماتها ومسيرتها وتنظيمات الضباط الأحرار، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣.
٥٨. محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤.
٥٩. محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في سياسة العراق ١٨٩٧-١٩٦٨، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٩٧.
٦٠. محمد فاضل الجمالي، العراق بين أمس واليوم، بغداد، ١٩٥٤.
٦١. محمد مهدي الجعفري، محكمة المهداوي أغرب المحاكمات السياسية في تاريخ العراق الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠.
٦٢. محمود فهمي درويش، وآخرون دليل الجمهورية العراقية ١٩٦٠، مطبعة التمدن، بغداد، ١٩٦١.
٦٣. مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦.
٦٤. مؤيد إبراهيم الوندائي، العراق في تقارير السنوية للسفارة البريطانية، ١٩٤٤-١٩٥٨، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢.
٦٥. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧.
٦٦.، اعلام الكرد، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩١.
٦٧. ميشل ايونيدس، فرق... تخسر ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيرى حماد، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١.
٦٨. نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ط١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - لبنان، ١٩٦٩.
٦٩. نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧-١٩٦٣، مطبعة الأديب البغدادي، بغداد، ١٩٩٠.
٧٠. نضال البعث ١٩٥٣-١٩٥٨، من مقاومة الحكم الرجعي وحلف بغداد إلى قيام ثورة ١٤ تموز المجيدة، ج ٥، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٦.
٧١. نوري جعفر، وقائع تزوير انتخابات النواب في القرنه لمصلحة السيدين حميد الحمود وأحمد النقيب، مطبعة دار القدس، بغداد، ١٩٥٤.
٧٢. نوري عبد الرزاق حسين، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٦٠.
٧٣. ولدمار غلمن، عراق نوري السعيد - انطباعاتي عن نوري السعيد بين ١٩٥٤-١٩٥٨، ط١، مطابع مؤسسة الإنتاج الطباعي، بيروت، ١٩٦٥.

٧٤. يونس بحري، سبعة أشهر في سجون بغداد، ط١، بيروت، ١٩٦٠.
- رابعاً. كتب المذكرات الشخصية:
٧٥. توفيق السويدي، مذكراتي (نصف القرن من تاريخ العراق والقضية العربية)، ط١، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٩.
٧٦. شاكر علي التكريتي، مذكراتي وذكرياتي.... هذه، ج١، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٧.
٧٧. عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات العراق (١٩٣٠-١٩٥٨)، ج١، ط١، بيروت ١٩٨٢.
٧٨. فؤاد عارف، مذكرات فؤاد عارف، ج١، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد، (ربيل، ١٩٩٩).
٧٩. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠.
٨٠. محمد حسن سلمان، صفحات من حياة الدكتور محمد حسن سلمان، ط١، دار العربية للموسوعات، لبنان، ١٩٨٥.
٨١. محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥.
٨٢. ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ط٢، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٧٥.

خامساً. الكتب المخطوطة:

١. أحمد مختار بابان، مذكرات احمد مختار بابان آخر رئيس وزراء في العهد الملكي، إعداد وتقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد.
٢. خليل إبراهيم حسين، عبد السلام محمد عارف ماله وما عليه، من أسرار ثورة ١٤ تموز.
- سادساً. الرسائل الجامعية غير المنشورة:
١. أحمد كاظم محسن البياتي، ناظم الطبقجلي ودوره العسكري والسياسي حتى عام ١٩٥٩، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٨.
٢. رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧.
٣. رياض رشيد ناجي الحيدري، الحركة الوطنية في العراق ١٩٤٨-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٧.

٤. رياض عيود رزوقي، انتخابات حزيران عام ١٩٥٤ في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٥.
 ٥. سهيلان منذر خليل الجبوري، الصحافة العراقية والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
 ٦. عبد الرزاق مطلق الفهد، تأريخ الحركة العمالية في العراق ١٩٢٢-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧.
 ٧. علاء جاسم محمد، العلاقات العراقية - البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، ١٩٩٢.
 ٨. نعيم طه ياسين، الأصناف والتنظيمات المهنية في الموصل منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٥٨، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٢.
- سابعاً. البحوث والمقالات:
١. شاكر علي التكريتي، ((تمثيلية قصيرة ذات فصلين))، جريدة الصاعقة، العدد ٣٦، في ٦ أيار ١٩٥٣.
 ٢. صالح محمد العابد، ((انتفاضة العراق في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦))، مجلة آفاق عربية، العدد ٥، بغداد، أيار، ١٩٩٠.
 ٣. علاء جاسم محمد الحربي، ((محمود صبحي الدفتري))، جريدة الاتحاد، العدد ٢٧٧، في ٣ آب ١٩٩٩.
 ٤. محمد عبد الحسين الدعيمي، ((صراع النفوذ بين بريطانيا وأمريكا في العراق عام ١٩٥٤))، مجلة آفاق عربية، العدد ٤، بغداد، نيسان، ١٩٨٩.
 ٥. مؤيد ابراهيم الوندائي، من ملف السوييس ((حقائق جديدة من العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦))، مجلة آفاق عربية، العدد ١٠، بغداد، تشرين الاول، ١٩٩٠.
 ٦. وليد محمد سعيد الأعظمي، ((موقف بريطانيا من المعارضة الوطنية في العراق ١٩٥٨))، مجلة آفاق عربية، العدد ٥، بغداد، أيار، ١٩٩٠.
- ثامناً. الصحف والمجلات العراقية:
- أ. الصحف:

١. الاتحاد	٢. اتحاد الشعب	٣. الاخبار
٤. الاستقلال	٥. الاسرار	٦. الانقاذ
٧. الاهالي	٨. الايام	٩. البلاد
١٠. بغداد	١١. الثورة	١٢. الجريدة
١٣. الحرية	١٤. الحيات	١٥. الحوادث

١٦. الحياة العراقية	١٧. الدستور	١٨. الزمان
١٩. السياسة	٢٠. الشعب	٢١. الصاعقة
٢٢. صدی الأخبار	٢٣. صوت الأهالي	٢٤. صوت الناس
٢٥. العالم العربي	٢٦. العزة	٢٧. العرب
٢٨. فتي العراق	٢٩. فتي العرب	٣٠. الفجر الجديد
٣١. لواء الاستقلال	٣٢. نداء كردستان (تصدر باللغة الكردية)	
٣٣. نصير الحق	٣٤. الوقائع العراقية	٣٥. اليقظة

ب. المجالات:

١. آفاق عربية

٢. ره نكين (تصدر باللغة الكردية)

تاسعاً. المقابلات الشخصية:

١. أحمد زرنك (محامي)، ٢٥ شباط ١٩٩٩.
٢. جمال بابان (محامي)، ٢٢ آب ١٩٩٩.
٣. جوهر عزيز دزه يي (محامي)، مقابلات متعددة.
٤. حسين جميل (سياسي سابق)، ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩.
٥. شاكر علي التكريتي (صحفي)، مقابلات متعددة.
٦. شاكر محمود شكري (وزير دفاع سابق)، ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩.
٧. صلاح عبد الوهاب (عضوا الحزب الوطني الديمقراطي سابقاً)، ٣ شباط ١٩٩٩.
٨. طاهر الحيدري (محامي)، ١٣ نيسان ١٩٩٩.
٩. عبد الإله شنشل (محامي)، ٧ تموز ١٩٩٩.
١٠. علي الشيخ حسين الساعدي (من المسقطه عنهم الجنسية عام ١٩٥٤)، مقابلات متعددة.
١١. فؤاد عارف (نائب رئيس وزراء أسبق)، ٢٥ شباط ١٩٩٩.
١٢. فيصل فهمي سعيد (نجل الشهيد العقيد فهمي سعيد)، ٣ نيسان ١٩٩٩.
١٣. الدكتور كمال السامرائي (طبيب الملكة عاليه)، ٢٠ كانون الأول ١٩٩٨.
١٤. لميس محمود صبحي الدفترى، بنت السياسي المعروف صبحي الدفترى، ٢٤ آذار ١٩٩٩.

١٥. نزهت عزيز فتاح القزاز (لواء ركن متقاعد، والده ابن عم والد سعيد قزاز)، مقابلات متعددة.

١٦. نصير كامل الجادرجي (نجل كامل الجادرجي)، ٢ آيار ١٩٩٩.

١٧. نعمان ماهر الكنعاني (عقيد متقاعد)، ١٩ تشرين الأول ١٩٩٨.

١٨. نوري مجيد سليم (لواء متقاعد)، ٢٥ شباط ١٩٩٩.

١٩. ياسين الحسيني (صحفي)، مقابلات متعددة.

٢٠. يوسف الحاج الياس (عضو الحزب الوطني الديمقراطي سابقاً) مقابلات متعددة.

فهرس الأعلام

(١)

الأشخاص

أرشد العمري: ٥٩، ٨١، ١٠٧، ١١١،

١١٢، ١١٧

أكرم حسين محمد: ١٢٥

أكرم وهبي: ٧٣

انتوني آيدن: ٨٣

أنور صائب: ٤٣،

أولو سعيد الريزاني: ٥٦

(ب)

باقر كمال الدين: ١٨٤

برهان الدين باش اعيان: ١٤٣

بريخان: ١٩٦

بلاسم الياسين: ١٨٥

بهاء الدين الشيخ نوري: ١٢٥

بهجت العطية: ١٨٠، ١٩٥، ٢٠٠،

٢٠١

بهية مصطفى: ١٨٤

(ت)

توفيق السمعاني: ١٠٥

(١)

(مستر) آر. سي. كلت: ٧٧

(مستر) آرثر دوند ميان: ٦٦

إبراهيم أحمد: ١٢٧

إبراهيم الراشد: ١٧٢

إبراهيم الراضي: ٧٧

إبراهيم عباس اللامي: ١٨٢، ١٨٤،

١٩٢

إبراهيم القاضي: ١٨٤

أحمد زرنك: ١٢٦

أحمد زكي المدرس: ١١٠

أحمد الزيباري: ٦٤

(الدكتور) أحمد سوسة: ١٠٦

أحمد صالح العبدى: ١٩٧

أحمد محمد يحيى: ٩٢

أحمد مختار بابان: ٥٥، ١٥٥، ١٧٦،

١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٦، ١٩٩

أف. أس. هاردي: ١٠٢

(مستر) درمان: ٤٧

توفيق السويدي: ٥٩، ٨٧، ١٤٣،
١٨٠

(مرزا) توفيق القزاق: ٤٣، ٥٢، ٥٣، ٥٤
توفيق منير: ١٢٣، ١٢٥، ١٨٤

(ج)

جابمن: ١٨٥

جاسم حمودي الزبيدي: ١٢٥

جاسم مخلص: ١٨٤

جمال عبد الناصر: ١٥٩

جنفياف: ١٧٣

جون تروتتيك، ١١٧، ١١٩

جلال بابان: ٨٤

جلال بايار: ١٢٩

(الشيخ) جلال الحنفي: ١٠٦

جمال بابان: ٤١، ٤٢

جميل المدفعي: ٥٣، ٧١، ٧٣، ٧٦،

٨٣، ٨٧

(السير) جون وود: ٧٤

جوهري عزيز دزه يي: ٨٤، ١٦٥

(ح)

حازم حسن العلي: ١٩٨

حسن عبد الرحمن: ٨٩، ١٤٥

حسين السعد: ١٣٦

حسين جميل: ١٤٤، ١٤٦، ١٥٥، ١٩٣

حسين خضر الدوري: ١٨٤، ١٩٢

حسين عبد الرحمن: ٩٥

حسين قدسي نخعي: ١٤١

حسين وصفي: ٧٠

حمدان حسن العلي: ١٨٤

حيدر الركابي: ١٧٩

(خ)

خروشييف: ١٥٩

خلف الهرسكاني: ٦٧

خليل إبراهيم: ١٤٧

خليل كنة: ٧٥، ٧٩، ١١٩، ١٢٠،

١٥٢، ١٥٥، ١٧١، ١٧٧

خيري أمين العمري: ١٦٦

(د)

داوود الاورفة لي: ١٨٤

داود بك الجاف: ٢٠٥، ٢٠٦

داود الداود: ٦٧

دبليو. اي. لاين: ٤٧، ١٨٥، ١٩٤

دبليو. دبليو. هكس بيج: ١٩٤

ديوالي الدوسكي: ٦٥، ٦٦، ١٨٤

ديوايت ايزنهاور: ١٧٤

(ر)

رجب عبد الحميد: ١٧٩

رحيم علي: ١٨٤

رشيد معروف السليمانى: ٥٢

رشيد نجيب: ٤٣، ١٠٩

رفعت الحاج سري: ١٩٩

رؤوف نجيب: ٤٣

(مستر) ريشارد داشمان: ٦٦

(ز)

زيد بن الشريف حسين: ٤٥

زكي خيري: ١٢٥

زكي عبد الرحمن السعدون: ١٣٤

زكية بنت مرزا توفيق أحمد القزاز:

٥٣

(س)

(المارشل) سالموند: ٤٥

سامي باش عالم: ١٥٥

سامي فتاح: ١٧١

سعدي علي: ١٥١

سعيد عبد الغني: ٦١

سعيد قزاز: حمه سعيد أفندي، محمد

سعيد أفندي، محمد سعيد قزاز، سعيد

أديب القزاز، محمد سعيد مجيد أحمد

حسن القزاز، أبو بري: ٤١، ٤٣، ٤٤،

٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥،

٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣،

٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣،

٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٣،

٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠،

٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠١،

١٠٢، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١١٠،

١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١١٩،

١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦،

١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣،

١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩،

١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦،

١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣،

١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١،

١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨،

١٦٩، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧،

١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤،

١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١،

١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ١٩٩،

٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥،

٢٠٦

سلطان أمين: ١٨٤

سلمى صالح: ٤٣

سليم خليفة: ١٦٠

سليم عيسى الزبيق: ١٩١

(ش)

شاكر العاني: ١٨٨، ١٨٤،

شاكر علي التكريتي: ٧٧، ٨٧، ١٠٣،

١٨٠، ١٩٣،

شاكر محمود السلام: ١٨٢، ١٨٤،

١٩٢

شاكر الوادي: ٦٤

عباس علي غالب: ١٤٩، ١٧٩

عبد الاله: ٦٧، ٧١، ٧٤، ٨٤، ١٠٣،

١٠٨، ١١١، ١١٩، ١٥٥، ١٧٩

(ص)

صائب صالح الجبوري: ١٤٢، ١٤٣

صادق البصام: ١٠٢

صادق جعفر الفلاح: ١٢٥

صالح جبر: ٦٢، ٨٧، ١٠٢، ١١٢،

١٦٠

صالح زكي المصلح: ١٨٤

صالح علي: ١٨٤

صبحي عاشور: ١٦٠

صديق شوش: ٦٤

صديق الصفار: ١٩٥

(الدكتور) صفاء جميل حافظ: ١٢٣

صلاح الدين محمود: ١٨٤

(ض)

(الدكتور) ضياء جعفر: ٧٨

(ط)

طاهر الحيدري: ١٠٨، ١٠٩

طاهر محمد الزبيدي: ١٣١، ١٣٢

طه الهاشمي: ٧١، ٨٤

(ع)

عارف إسماعيل: ١٨٤

عباس حسن جمعة: ١٢٩

عباس حلمي الجلبلي: ٩٤

عبد الامير الازري: ١٣٨

عبد الجبار أيوب: ٢٠٠، ٢٠١

عبد الجبار التكرلي: ١٥٩

عبد الجبار الجلبلي: ٨٤

عبد الجبار الجومرد: ١١٠

عبد الجبار فهمي: ٦٣، ١٨٤، ٢٠٠،

٢٠١

عبد الخالق حسونة: ١٦٠

عبد الرحمن الجلبلي: ٩٥

عبد الرزاق الحسني: ١٠٥، ١٤٦

عبد الرزاق رجب: ١٨٤

عبد الرزاق الشبخلي: ٩٦

عبد الرزاق فتاح: ٦١

عبدالقادر إسماعيل: ١٩٨

عبد الكريم الأزري: ٨٧، ٨٨، ١٨٠

عبد الكريم قاسم: ١٠٤، ١٧٨، ١٨١،

١٩٠، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩

عبد المجيد عباس: ١٠٠

عبد المجيد علاوي: ٦٢، ٨٤، ٨٥

عبد المحسن السعدون: ٤٦

عبد الغني الدلي: ٩٩

عبد القادر الدبوني: ١٩٣

عبد الله انتظام: ١٤٠

عبد الله الشاوي: ١٩٥

فائق عبد الكريم السامرائي: ١٤٦،

١٧٢، ١٥٥

فاضل بابان: ١٧٥، ١٨٤

فاضل الساقي: ١٩٦

فاضل الطالبايني: ٨٨

فاضل عباس المهداوي: ١٨١، ١٨٢،

١٨٣، ١٨٤، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨

فتاح سعيد الشالي: ١٨٢، ١٨٤، ١٩٢

فخري الطبقجلي: ١١٣

قراكوزلو: ١٣٩

قؤاد عارف: ٤٣، ١٩٧، ١٩٨

(الملك) فيصل الأول: ٤٥، ٤٦، ٤٧،

١٣٢

الملك فيصل الثاني: ٢٠٢

(ك)

كاركتاكوس: ١١٢، ١٦٧

كاظم السماوي: ١٢٣

كامل أمين: ١٣٠

كامل الجادرجي: ١٠٩، ١٢٩، ١٥٥

كامل حسين: ١٨٢

كامل صالح السامرائي: ١٢٥

كامل قزانجي: ١٢٣، ١٢٥، ١٨٤، ١٩٥

كمال عبد الله ناجي: ١٩٧

كرم علش: ١٨٤

كمال الحناوي: ١٦٠

(الدكتور) كمال السامرائي: ١٤٤

عبد الله الياسين: ١٨٥

عبد الهادي الراوي: ١٨٢

عبد الوهاب المرجان: ٧٥، ٧٧، ٧٨،

١٧١، ١٧٥، ١٧٦

عدنان الرواي: ١٢٣

عدنان عزت علي: ٩٤

عزت الخضير: ٢٠٥، ٢٠٦

عزيز شريف: ١٢٣، ١٨٤، ١٨٧

عطا الشيخلي: ١٣٤

عطا محمود: ٥١

علي جودة الايوبي: ١٧١

علي حسين جميل: ١٥٥

علي الشيخ حسين الساعدي: ١٢٥،

١٢٦

علي حيدر سليمان: ٧٦، ٧٨

علي كمال: ١٢٧

عمر نظمي: ٥٥

(غ)

(الأمير) غازي: ٦٣

غازي عبد المجيد علاوي: ٨٤

غازي الداغستاني: ١٨١

غالب إبراهيم المحامي: ٨٧

غلبن: ١٨٧

(ف)

فائق شاكرا: ٥٣

الدكتور كمال مظهر احمد: ١٧٩

(مستر) كنسلي: ٦٦

كينهان كورنواليس: ٥٦

(ل)

(الشيخ) لطيف: ١٥٢

لميس محمود صبحي الدفتري: ١٦٦

لوني ارنولت: ١٧٣

(م)

ماجد محمد امين: ١٨١، ١٨٢، ١٨٥

ماجد مصطفى: ٧٢، ٥٥

مايكل رايت: ١٥٣

مجيد خدوري: ١٩٧

(ملا) مجيد القزاز: ٤٣

محسن الحاج هويش: ١٨٤

محمد حسن صادق: ١٨٤

محمد حبيب العبيدي: ١٥٠

(الشيخ) محمد الخالصي: ١١٥، ١٣٦

محمد رضا بهلوي: ١٣٩

محمد رضا الشبيبي: ١٣٠

محمد سعيد الخفاف: ٢٠٦

محمد صالح حمام: ٦٠

محمد صديق شنشل: ١٥٥، ١٧٢

محمد عبد العزيز: ١٨٤

محمد عبد اللطيف محمد: ١٢٥

محمد علي عيسى: ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠

محمد فاضل الجمالي: ٨٣، ٨٤، ٨٧،

٨٨، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ٩٩، ١٠٢، ١٠٧،

١٤٣، ١٧٥، ١٨٠، ١٨٦

محمد مهدي كبة: ٨٦، ١٢٨

محمود اغا الزيباري: ٦٤

(الشيخ) محمود الحفيد البرزنجي: ٤٤،

٤٥، ٤٦، ٥٢، ٥٨، ١٥٢، ١٨٦، ١٨٩

محمود الجلبي: ١٩٣

محمود فوزي: ١٦٠

محمود النحاس: ٦٧

مراد سعيد مراد: ٩٤

مصدق: ١٣٨

(الملا) مصطفى البارزاني: ٥٥، ٥٦،

٥٧، ٥٨، ١٨٠

مصطفى العمري: ٧٠، ٧٢

مظفر احمد: ٧٥

معروف جياووك: ٥٨

منير رزوق: ١٣٤

مولي: ٨٩

(الدكتور) مؤيد الوندادي: ١٤٩

ميخائيل نعوم: ١٨٤

(ن)

ناجي الخضيري: ٢٠٥

ناظم الطبجلبي: ١٩٩

ناظم العاصي: ١٠٩

نجم الدين صائب: ١٧٧

نزّهت عزيز القزان: ٤٢، ١٧٧، ١٩٨

نصار حسين الصباح: ٩٤

نصرت الفارسي: ٧٤، ٩٩

نصير كامل الجادرجي: ١٩٣

نظيمة رشيد وهبي: ١٨٤

نعيم ممتاز الدفترى: ١١٠، ١٨٤

نورالدين محمود: ٧٢، ٧٣، ٨٥

نوري السعيد: ٥٥، ٦٧، ٧٠، ٧٢

٨٥، ٨٧، ٨٨، ١٠٧، ١٠٨، ١١١،

١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٢،

١٢٥، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٧، ١٤٣، ١٤٤،

١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٧، ١٧١، ١٧٣،

١٧٥، ١٧٩، ١٨٥، ١٩٠، ٢٠٢

هاشم جواد: ٦٠

هاشم السيد طعمة: ١٨٤

هاشم محمد أمين: ٦١

همفري ترفيليان: ١٨٧، ١٨٨

هولمن: ١٨٥

(و)

وجيه يونس: ١٤٩

ولسون: ٤٤

وصفي طاهر: ١٩٠

وورد: ٧٧

(ي)

ياسين الحسيني: ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥

يوسف الحاج الياس: ٥٢

يونس بحري: ١٧٩

(هـ)

هادي داود الداود: ٦٧

(ب)

الأماكن

أوروبا: ٦٢

أوهايو: ٦٦

إيران: ٥٨، ٦١، ١٣٨، ١٤٠، ١٣٩،

١٤١، ١٤٢، ١٤٣

إيطاليا: ٦٢

(ب)

(ا)

أبي غريب: ١٧٩

أربيل: ٤٨، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٢٠٤

الأردن: ١٧٢، ١٧٣

استانبول: ١٤٣

إسرائيل: ١٣٨، ١٧٤

أفغانستان: ٥١

	بادية الجزيرة: ٦٨
(ج)	بارزان: ٥٥، ٥٤
الجمهورية العربية المتحدة: ١٧٢،	بازيان: ٤٩
٢٠١	باكستان: ١٤٣، ١٦٧
(ح)	بريطانيا: ١٤٩، ١٦١، ١٩٤
حليجة: ٤٩، ٥٠، ١٥٥، ١٧٢	البصرة: ٧١، ٧٤، ٨١، ٨٨، ٨٩،
الحلة (بابل): ٤٧، ٥٤، ١٤٩، ١٧٥	٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ١٠٥، ١٢٧،
الحي: ١٥٥، ١٥٦، ١٨٥، ١٨٩	١٣٥، ١٣٦، ١٤٥، ١٧٧، ١٨٩
	بعقوبة: ١١٧، ١٣١
(د)	بغداد: ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٧٧، ٩٠، ٩٢،
دجلة: ١٠٠	٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١،
دريندخان: ٢٠٥	١٠٦، ١٠٨، ١٢٧، ١٣١، ١٣٣، ١٣٨،
الدليم (الأنبار): ٤٧، ١٢٧	١٤١، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧،
دهوك: ٦٥	١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧،
ديالى: ١٠٠، ١٠٥، ١١٧، ٢٠٥	١٧٨، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٥، ١٩٧، ٢٠١،
ديترويت: ٦٦	٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥
الديوانية: ٥٤	بغداد الجديدة: ١٠١، ١٠٢
	البلقان: ٦٢
(ر)	بيروت: ٨٣
الرصافة: ١٠٢، ١٠٣، ١٦٣	
الرمادي: ١٤٩	(ت)
	تanjro: ٥٠
(ز)	تركيا: ٤٤، ٥١، ٥٤، ٦٢، ١٤٢، ١٤٣،
زاخو: ٥٠، ١٥٠	تكريت: ٤٩، ٨٧
زرباطية: ١٣٩	تلعفر: ١٥٠
الزعفرانية: ١٠١	تل محمد: ١٠١
الزيبار: ٥٥	تلعفر: ٦٨

(س)

السدة الشرقية: ١٠٤

سدة ناظم باشا: ١٠١

سراوي سبجان اغا: ٤٢

سرجنار: ٤٢

السليمانية: ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦،

٤٧، ٥٤، ٥٥، ٩٩، ١١٧، ١٢٧، ١٢٨،

١٥٢، ١٧١، ١٧٤، ١٨٦، ١٨٩، ٢٠٤،

٢٠٥

سنجار: ٦٧، ٦٨، ١٥٠

سوريا: ١٠٧، ١٧٢

سوق الصفاير: ٢٠٥

السويس: ١١٥، ١٤٨، ١٤٩

سيوان: ٢٠٥

(ش)

الشرق الاوسط: ١٤٩

شقلاوة: ٤٩، ٥٠

شيكاغو: ٦٦

(ص)

الصليخ: ١٠١

(ط)

طهران: ١٣٩

طوز خورماتو: ٤٨، ١١٣

(ع)

عدن: ١٧٩

العراق: ٤٢، ٤٤، ٥٤، ٥٩، ٦١، ٦٥،

٧٣، ٧٤، ٨٣، ١٠٥، ١١٢، ١١٧،

١١٩، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٨، ١٤٢،

١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٧،

١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤،

١٧٨، ١٨٥، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢،

٢٠٥

عقرة: ٩٩

العمادية: ١٥٠

العمارة (ميسان): ١٠٥

(غ)

عين زالة: ٦٩

(ف)

الفاو: ٨٨

(ق)

القاهرة: ١٥٨

قلعة دزة: ١٥٥، ١٧٢

(ك)

الكاظمية: ١٣٧

كاوورباغي: ٥٩، ٦٠

الموصل (نينوى): ٤٢، ٤٧، ٥٤، ٦٢،
٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠،
٩٤، ١٠٣، ١١٠، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١،
١٥٢، ١٥٥، ١٨٨، ١٩١، ١٩٦، ١٩٩
ميشيفن: ٦٦

(ن)

الناصرية: ٥٤
النجف: ١٥٤، ١٥٥، ١٨٩
النعمانية: ١٨٦
نقرة السلطان: ١٣١
نوسود: ٥٠

(هـ)

هاوار: ٥٠

هلسنكي: ١٤٣

الهند: ١٦٧، ١٩٦

الهندية: ١١٣

هولندا: ١٤٣

(و)

واشنطن: ١٥٢

الولايات المتحدة الامريكية: ١٥٢

كراتشي: ١٤٣

كربلاء: ١٣٦، ١٣٧

الكرخ: ١٠٢، ١٦٣، ٢٠٣

کردستان: ٤٥

کردستان العراق: ١٨٠

كركوك (التأميم): ٤١، ٤٨، ٥٣، ٥٤،

٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٩، ٧٣، ٨٨،

١٠٩، ١٥١، ١٧٨

كفري: ٤١، ٥٠، ٥٣

كفلاند: ٦٦

الكويت (واسط): ٦١، ١٠٥، ١٨٨

كيل: ٤٩، ٥٠

(ل)

لندن: ١١١، ١٤٨

(م)

مازنة: ٥٦

مركة سور: ٥٦

مصطفى اغا (محلة): ٤١

ميناء المعقل: ٧٩

المنتفك (ذي قار): ١٠٥

مصر: ١١٥، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧،

١٥٨، ١٧٢، ١٨٩

معسكر الرستمية: ١٧٩

معسكر الرشيد: ١٧٩

مندلي: ١٣٩

المؤلف في سطور

الدكتور عبد الرحمن إدريس صالح حسن

- حصل على شهادة الدبلوم العالي في معهد إعداد المعلمين المركزي عام ١٩٨٦.
- حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ من الجامعة المستنصرية عام ١٩٩٧.
- حصل على شهادة الماجستير في التأريخ الحديث والمعاصر من معهد التأريخ العربي عام ٢٠٠٠.
- حصل على شهادة الدكتوراه في التأريخ الحديث والمعاصر من جامعة بغداد عام ٢٠٠٩.
- عضو إتحاد المؤرخين العرب.
- عضو جمعية الباحثين والتدريسين الجامعيين.
- له عدد من البحوث والمقالات في المجالات العلمية والصحف.
- صدر للمؤلف:
 - سعيد قزاز ودوره السياسي في العراق ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
 - الشيخ محمود الحفيد (البرزنجي)، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥؛ ط٢ (مزيدة ومنقحة)، مؤسسة زين، السلیمانیة، ٢٠٠٧.
 - سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤-١٩٣٢ (تحت الطبع).

